حاشية

على

شرح السلم للملوي

تأليف

أبي العرفان

محمد بن علي الصبان

من علماء القرن الثاني عشر للهجرة

وبالهامش

شرح السلم المنورق لأحمد الملوي

الطبعة الثانية

طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ٤٥٩

وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ

(قرآن كريم)

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يامن أفاض على رياض عقولنا غيوث سحائب التصورات والتصديقات ، وأطلع فى سموات بصائرنا شموس معرفة الكليات والجزئيات ، ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك المنعم على أجناس المخلوقات بأنواع الهبات ، ونشهد أن سيدنا محمدا عبدك ورسولك المبعوث بالبرهان الواضح والقول الشارح والآيات البينات ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ماترنحت أشكال الغصون بأنفاس النسمات ، وأفصح ذو منطق عما فى خزائن ضميره من المكنونات .

أما بعد : فيقول راجى الغفران [محمد بن على الصبان] ، أحسن الله عمله و بلغه فى الدارين أمله : لما منّ المولى اللطيف على هذا العبد الضعيف بقراءة الشرح الصغير على السلم ، لشيخنا الرحلة الأستاذ الملوى على مؤلفه ، عليه رضوان الرب الأكرم ، و بإقرائى ذلك الكتاب ، لجمّ غفير من مهرة الطلاب ، وتحصل منها مايسره الله تعالى من تقريرات شريفة ، وتحقيقات بديعة منيفة ، ونكات ألمعية ، ودقائق لوذعية ، نظمتها فى سلك التصنيف ، وجعلتها حاشية على هذا الشرح المنيف ، فجاءت بحمد الله تسرّ الناظرين يشهد برفعة مكانها وعلوّ شأنها أذكياء المحصلين ، و برزت بعون الله عزّ وجلّ شمسا فى سماء التحقيق ، سمية الجناب عن أن يكون لها على الشرح المذكور شقيق .

واعلم أنى وقفت لهذا الشرح على حاشيتين : الأولى الحاشية المنسوبة للعلامة الكبير الشهير عطية الأجهورى رحمه الله تعالى ، وأصلها تقريرات كتبها بعض أفاضل إخواننا على نسخته من الشرح بعضها من تقرير مؤلفه حين إقرائه إياه و بعضها مما ظهر له فأمر شيخنا المذكور بتجريدها وزاد عليها من الشرح الكبير وغيره ، ولكون أصلها ذلك كان فيها تساهل كثير سننبه على غالبه . الثانية حاشية أخينا الفاضل المتقن الشيخ أحمد بن يونس الحليفى وفقى الله واياه والمسلمين ، وهذه كنت آليت على نفسى لمقتض أن لا أنظر فيها مدّة إقرائى الشرح وتأليف الحاشية ، فلما أتممت إقراءه وتسويدها سبرت حاشيته فالتقطت منها محاسن فاتتنى ووجدته فاته من محاسن حاشيتى مالا يحصى و وافق خاطره خاطرى فى أشياء وتساهل فى مواضع كثيرة جدا سنشير إلى بعضها ولو بمجرد ذكر مايخالفه كما يعلم جميع ذلك بالوقوف على حاشيتى وحاشيته ـ وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب ـ

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) ينبغى لكل متكلم فى فنّ أن يتبرك بذكر طرف مما يتعلق بالبسملة ، والحمدلة من جهة ذلك الفن . فأقول : أما البسملة فعلى كونها جملة خبرية تكون القضية شخصية إن قدّر نحو أبتدئ أو أنا مبتدئ أو ابتدائى بالاضافة العهدية ، وكلية ان قدر نحو

يبتدئ

يبتدئ كل مؤمن أو المؤمن يبتدئ أوابتدائى باللام والاضافة اللتين للاستغراق .

أقول : وجزئية ان قدّرنحو يبتدئ بعض المؤمنين أو بعض ابتدائى أو يبتدئ المؤمن أوابتدائى باللام والاضافة اللتين للجنس فى ضمن بعض غير معين وهذه اللام هى المسماة فى اصطلاح البيانيين لام العهد الذهنى ، ومهملة ان قدر نحو يبتدئ المؤمن أو ابتدائى باللام والاضافة اللتين للجنس فى ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أوالكلية ، و بعض هـذه الأوجه أظهر من بعض كما لايخفى على البصير. وجوّز بعضهم أن تكون كلية القضية هنا باعتبار اضافة اسم إلى الجلالة استغراقية وشخصيتها باعتبارها عهدية .

وأورد عليه أن مدار الكلية وغيرها على الموضوع لاعلى المجرور . وأجيب بأن المجرور موضوع فى المعنى ، فالمعنى اسم الله تعالى أبتدئ به ولهذا قال النحاة المجرور مخبر عنه فى المعنى ونظر المنطق إلى المعنى لااللفظ . أقول وعلى قياس اعتبار إضافة الاسم فى كلية القضية وشخصيتها تعتبر فى جزئيتها واهمالها . ثم أقول لايصح أن تكون القضية الطبيعية بأن يراد الجنس من حيث هو لاباعتبار الموضوع لفظا إذ لا يصح أن يراد من المؤمن مثلا الجنس من حيث هو لأنه لايقع منـه ابتداء أو مصاحبة أواستعانة ولاباعتبار اضافة اسم إذ لايصح أن يراد جنس الاسم من حيث هو لأنه لاينطق به حتى يقع ابتداء به أومصاحبة أواستعانة . واعلم أن لكل نسبة قضية كيفية فى نفس الأمر تسمى مادة وعنصرا ويسمى اللفظ الدالّ عليها فى القضية الملفوظة وحكم العقل بتكيف النسبة بها فى القضيـة المعقولة جهة. والكيفيات أربع: الضروره وهى وجوب النسبة عقلا، والدوام وهواستمرارها عقلا، والامكان المنقسم قسمين عاما وهوسلب الضرورة عن الطرف المخالف للحكم ، وخاصا وهوسلب الضرورة عن الطرف المخالف والطرف الموافق ، والاطلاق وهوتحقيق النسبة بالفعل وقد قسموا القضية باعتبارها خمسة عشرقسما هى الموجهات : الضروريات السبع: الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة والوقتية المطلقة والوقتية اللادائمة والمنتشرة المطلقة والمنتشرة اللادائمة. والدوائم الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة ، والممكنتان: الممكنة العامة والممكنة الخاصة والمطلقات الثلاث: المطلقة العامة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية كما سيأتى بسطه. إذا عرفت ذلك فكيفية القضية هنا إما الامكان عاما أوخاصا و إما الاطلاق لاغيرهما فيصح أن تكون من احدى الممكنتين أوالمطلقات الثلاث بأن يقال بسم الله الرحمن الرحيم بالامكان العام أو بالامكان الخاص أو بالاطلاق العام أو بالاطلاق لا دائما أو بالاطلاق لاضرورة وتجويز بعضهم جعلها من غـير ذلك غير مستقيم أما على كون جملة البسملة انشائية فليست قضية بالكلية لأن القضية هى الخـبر ومن أراد تحقيق خبريتها وانشائيتها فليرجع إلى رسالتنا الكبرى على البسملة . وأما الحمدلة فعلى كونها خبرية تكون القضية شخصية ان جعلت أل للعهد وكلية ان جعلت للاستغراق وجزئية ان جعلت للجنس فى ضمن بعض غير معين ومهملة ان جعلت للجنس فى ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية .

أقول : لا مانع من جعـل القضية هنا طبيعية بأن يراد جنس الحمـد من حيث هو ويصح توجيه القضية هنا بالاطلاق العام و بالامكان بقسميه إلا إن خص الحمد بالحمـد القديم فبالامكان العام و بالاطلاق العام و بالضرورة و بالدوام أما على كونها انشائية : أى لانشاء الثناء بمضمونها لا لانشاء مضمونها حتى يشكل كما سيأتى إيضاحـه فليست قضية بالكلية لما مر . أقول : بقى ههنا بحث نفيس وهو أن أل فى الحمد ان جعلت للعهد والمعهود الحمد القديم فقط بقسميه حمده تعالى لنفسه وحمده لأصفيائه امتنع كون اللام للملك إذ شأن المملوك الحدوث و إن جعلت للعهد والمعهود مامرّ مع حمد

أصفيائه له أولجنس الحمد القديم وجنس الحمد الحادث أولاستغراق أفرادهما فان أريد كل على حدته صح كونها للملك بالنسبة للحادث ولغيره بالنسبة للقديم وإن أريد المجموع من حيث هو مجموع صح كونها للملك لأن مجموع القديم والحادث حادث فاعرف ذلك (قوله العالم بالكليات والجزئيات) من المعلوم أن تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية المشتق منه فتقتضى العبارة علية العلم لثبوت الحمد لله ولا يخفى مافيه أما أولا فلأن من الحمد الحمد القديم بناء على أن المراد بالحمد مايشمله كما هو المتبادر وليس ثبوته له معللا بالعلم ، وأما ثانيا فلأن ثبوت حمد الحوادث له تعالى ليس لخصوص العلم بل لكونه الإله الحق المنعم بجميع النعم المتصف بالصفات الجميلة العلم وغيره من الخلق والرزق اهـ . ويجاب عنهما بأن المعلل هنا ليس نفس الحكم الذى هو الثبوت المذكور بل الثناء به . فان قلت: المحمود عليه لا يكون إلا اختياريا . قلت المراد بالاختيارى مايشمل الاختيارى حكما وهو ماله دخل مّا فى صدور فعل اختيارى ولو بالشرطية فدخل فيه ذات الله وجميع صفاته والكليات جمع كلى نسبة إلى الكل من نسبة الجزء إلى كله فان الكلى كماهية الانسان جزء من حقيقة فرده كزيد إذ حقيقته الماهية الانسانية مع التشخص والجزئيات جمع جزئى نسبة إلى الجزء من نسبة الكل إلى جزئه ومن الجزئيات ذات الله تعالى وإن كان لايطلق عليها اسم الجزئى تأدبا إذ المراد بالتصور فى تعريف الجزئى التصور ولو بوجه ، وفى قوله والجزئيات ردّ على الفلاسفة الذين ينكرون علم الله بالجزئيات كما ينكرون حشر الأجساد ويقولون بقدم العالم وقد كفروهم بهذه الثلاثة لكن أوّل بعض المحققين كلامهم فى المسائل الثلاثة بما يخرجهم من الكفر وجلب ذلك يطول (قوله الهادى العقول) بجرّ العقول على الاضافة ونصبها على المفعولية والهداية الدلالة وتتعدى إلى المفعول الثانى بالى واللام ولايلزم من كونها بمعنى الدلالة أن تتعدى تعديتها فلا يقال إن الدلالة تتعدى بعلى ثم تارة يراد منها مطلق الدلالة كما فى قوله تعالى ـ وأما ثمود فهديناهم ـ وتارة يراد الموصلة كما فى قوله تعالى ـ إنك لاتهدى من أحببت ـ والأنسب أن يراد بالعقول النفوس لأنها المدركة حقيقة والعقول آلات أو يقدر مضاف : أى ذوى العقول وأل فيها جنسية أوعهدية والمعهود عقول العلماء لا استغراقية لئلا ينافيه قوله إلى حلّ الخ إذ لم يهد كل عقل إلى ذلك (قوله إلى حلّ صعاب المعقول) الحلّ مصدر حلّ يحلّ بالضم بمعنى الفك أما يحلّ ضد يحرم فبالكسر وأما يحلّ بمعنى ينزل فبالضم والكسر وبهما قرئ قوله تعالى ـ ومن يحلل عليه غضبى ـ فى الكلام استعارة تصريحية أصلية إذا شبه التسهيل بالفك أومكنية إذا شبه صعاب المعقول بالحبال المعقدة تشبيها مضمرا فى النفس وجعل الحل تخييلا وإضافة صعاب إلى المعقول على معنى من التبعيضية أوعلى معنى لام النسبة أى الصعاب المنسوبة للمعقول من نسبة الجزء للكل أوعلى معنى فى بجعل المعقول ظرفا مجازا من ظرفية الجزء فى الكل والمراد بالمعقول ماقابل المنقول وهو المدرك بالعقل من غير مدخلية النقل وربما سمى به خصوص المنطق وإرادته هنا تورث ركاكة مع قوله بطرق الخ كما يظهر بأدنى تأمل (قوله بطرق اكتساب التصوّرات والتصديقات) الباء للآلة متعلقة بحل والطرق جمع طريق يذكر ويؤنث وجمع التصوّر والتصديق مع أنهما مصدران لاختلاف النوع إذ التصوّر يكون تصور موضوع ويكون تصوّر محمول ويكون تصور نسبة بدون إذعان لها على ماسيأتى والتصديق يكون تصديقا بنسبة قضية حملية ويكون تصديقا بنسبة قضية شرطية إلى غير ذلك وجمع الطريق مع أن اكتساب التصورات بطريق واحد وهو القول الشارح واكتساب التصديقات بطريق واحد وهو القياس فهما طريقان إمّا لأنه كثيرا مايراد بالجمع مافوق الواحد لاسيما فى هذا الفنّ ، وإمّا لأنه اعتبر تعدد أنواع كل من الطريقين وأفراده ، وإمّا لأنه أراد بالطرق هذين الطريقين ومباديهما

العالم بالكليات والجزئيات الهادى العقول إلى حلّ صعاب المعقول بطرق اكتساب التصوّرات والتصديقات

المبادى القول الشارح الكليات الخمس ، ومبادى القياس القضايا ثم استعمال الطرق فيما ذكر مجاز بالاستعارة لأنها حقيقة فى المحسوسات (قوله والصلاة والسلام) إن جعلت هذه الجملة خبرية لفظا إنشائية معنى وجعلت جملة الحمد كذلك فلا كلام فى صحة العطف وكذلك إن جعلتا خبريتين لفظا ومعنى لحصول المقصود منهما على هذا التقدير أيضا . أما جملة الحمد فلأن الاخبار بمضمونها من جملة أفراد الحمد إذ هو وصف بجميل ، وأما جملة الصلاة والسلام فلماقاله بعضهم من أنّ المقصود بها التعظيم لاحقيقة الدعاء وهو حاصل بالإخبار بمضمونها أما إذا جعلتا متخالفتين ففى صحة العطف الخلاف الجارى فى عطف الانشاء على الخبر وعكسه والمنع رأى البيانيين وابن مالك وابن عصفور ناقلا له عن الأكثرين والجواز رأى الصفار وجماعة آخرين فالأولى حينئذ جعل الواو استئنافية لأنها تدخل على الاسمية كما فى قوله تعالى وأجل مسمى عنده كما تدخل على المضارع فى نحو ـ لنبين لكم ونقرّ فى الأرحام ـ و إن قصرها بعضهم على الثانى والعدول إلى الصلاة لما فى التصلية من الايهام و إلى السلام لمشاكلة الصلاة والأنسب أن أل فيهما للعهد والمعهود الصلاة والسلام الأكملان (قوله على سيدنا محمد) أى كائنان على سيدنا محمد فالخبر لمجموع المتعاطفين و يحتمل أنه للأوّل وخبر الثانى محذوف لدلالة خبر الأوّل عليه فتكون جملة الثانى وخبره المحذوف معترضة بين الأوّل وخبره أوللثانى وخبر الأوّل محذوف لدلالة خبر الثانى عليه فتكون الواو بينهما عاطفة جملة على جملة ، وأولى هذين الاحتمالين أوّلهما لأنّ الحذف أليق بالأواخر ولايخفاك تقرير الاستعارة التبعية فى على ، والسيد فيعل فياؤه الأولى الساكنة زائدة والثانية المتحركة أصلية منقلبة عن واو لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، من ساد يسود إذا فاق شرفا ، ومحمد بدل أوعطف بيان وقولهم المبدل منه فى نية الطرح أغلبى كماقاله جماعة أومن حيث العمل لا المعنى كماقاله آخرون أومعناه كما قاله الدمامينى أنّ البدل مستقلّ بنفسه لامتمم لمتبوعه كالنعت والبيان (قوله الجامع لأجناس الكمالات والفضائل) نعت لمحمد لالسيدنا لئلا يلزم تقديم البدل أوعطف البيان على النعت مع أنه يقدم على جميع التوابع عند اجتماعها على الصحيح ، والجنس والنوع والصنف والضرب والقسم بمعنى واحد لغة ولما تغايرت الثلاثة الأول عرفا فكان الأوّل أعم من الثانى والثانى أعم من الثالث ذكرها الشارح على هذا الترتيب تقديما للأعم كما تقول زيد حيوان انسان زنجى والكمالات جمع كمال وهو المزية أعم من أن تكون قاصرة وهى التى تتحقق و إن لم يتعد أثرها للغير كالعلم أو متعدية وهى التى لاتتحقق إلا بتعدّى أثرها للغير كالكرم وتسمى الأولى فضيلة وجمعها فضائل والثانية فاضلة وجمعها فواضل فعطف الفضائل على الكمالات من عطف الخاص على العام للسجع أولكثرة الفضائل عن الفواضل، وظاهر أن تسمية الأولى فضيلة والثانية فاضلة مجرد اصطلاح و إلا فكل من الاسمين من الفضل وهو الزيادة فكل صفة زائدة على محلها تستحق لغة أن تسمى فضيلة وفاضلة والمراد بجمعه أجناس الكمالات اتصافه بالفرد الأعلى من كل جنس منها . فان قلت: الكمالات جمع قلة فلا يدل على مافوق العشرة . قلت: القلة والكثرة إنما يعتبران فى نكرات الجموع دون معارفها كماصرح به غيرواحد من المحققين منهم شيخ الاسلام زكريا فى شرحه على البخارى فى كتاب الايمان عند قوله صلى الله عليه وسلم « آية الايمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار » فمعارف الجموع صالحة للقلة والكثرة وفى كلام الشارح نوع من البديع ، وهو بناء السجع أوالنظم على رويين ، ومنه فى النظم قول الحريرى :

يا خاطب الدنيا الدنية إنها ... شرك الردى وقرارة الأكدار
دار متى ما أضحكت فى يومها ... أبكت غدا تبا لها من دار

والصلاة والسلام على سيدنا محمد الجامع لأجناس الكمالات والفضائل

المختار من أفضل الأنواع وأشرف أصناف الأرومات والقبائل وعلى آله وأصحابه ذوى العقول الزكية وصائبي الأنظار

(قوله المختار) هو هنا اسم مفعول فألفه منقلبة عن ياء مفتوحة لتحركها وانفتاح ماقبلها و إن كان يجىء اسم فاعل أيضا فألفه منقلبة عن ياء مكسورة لما مر وقوله من أفضل الأنواع : أى من أفراد أفضل الأنواع إذ المختار فرد فيكون المختار منه أفرادا وأفضل الأنواع هو النوع الانسانى على مذهب جمهور أهل السنة خلافا للمعتزلة و بعض أهل السنة فى تفضيلهم النوع الملكى و إن اتفق الجميع ماعدا الزمخشرى على مايتبادر من كشافه من أفضلية جبريل على أفضلية النبى صلى الله عليه وسلم على سائر المخلوقات وأل فى الأنواع للاستغراق وتفضيل الكامل على الناقص إنما يكون نقصا إذا فضل عليه بخصوصه أما إذا فضل عليه فى ضمن عام فلا كما هنا ولما كان لايلزم من اختياره من بين أفراد أفضل الأنواع أشرفية أصله وقبيلته قال وأشرف الخ و إضافة أصناف إلى مابعدها للبيان ، والأرومات جمع أرومة كسهولة وهى الأصل والقبائل جمع قبيلة وهى الجماعة أصلهم واحد وفى كلامه تلميح إلى قوله صلى الله عليه وسلم «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسمعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفانى من بنى هاشم فأنا خيار من خيار من خيار» ولم يقل من خيار مرة رابعة ليوافق ماقبله لكراهتهم تكرار اللفظ فوق ثلاث مرات قال الامام ابن تيمية وقد أفاد الخبر أن العرب أفضل من العجم وأن قريشا أفضل من العرب وأن بنى هاشم أفضل من قريش وأن المصطفى صلى الله عليه وسلم أفضل من بنى هاشم فهو أفضل الناس نسبا ونفسا وليس فضل العرب فقريش فبنى هاشم لمجرد كون المصطفى منهم و إن كان هذا من الفضل بل هم فى أنفسهم أفضل و بذلك يثبت للنبى صلى الله عليه وسلم أنه أفضل نسبا ونفسا و إلا لزم الدور كذا ذكره المناوى (قوله وعلى آله وأصحابه) إن أريد بالآل من تحرم عليهم الزكاة وهم مؤمنو بنى هاشم و بنى المطلب عند إمامنا الشافعى ومؤمنو بنى هاشم فقط عند الامام مالك كان بين الآل والأصحاب عموم وخصوص من وجه فعطفهم على الآل لادخال الصحب الذين ليسوا بآل كأبى بكر وعمر وعثمان و إن أريد بالآل أتقياء الأمة أو جميع أمة الاجابة كما هو الأنسب فى مقام الدعاء على ماقالوا كان بينهما العموم والخصوص المطلق فالعطف لشرف الأصحاب ، و إنما قلت على ماقالوا لأن المرضى عندى أن لايطلق القول بأنسبية إرادة أمة الاجابة فى مقام الدعاء بل التفصيل بحسب ذلك الدعاء فان كان حاله يناسب إرادة أهل بيته حمل الآل عليهم كما فى قولك : اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا و إن كان يناسب إرادة الأتقياء حمل عليهم كما فى قولك : اللهم صل على محمد وعلى آله الذين جملتهم بالتقوى وحفظتهم من المعاصى و إن كان يناسب إرادة أمة الاجابة حمل عليهم كما فى قولك : اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين شرفتهم باتباعه (قوله ذوى العقول الزكية) الأحسن أنه صفة للآل والأصحاب وأن المراد بالعقول النفوس لأنها المخاطبة والمدركة حقيقة ولاستلزام زكاء النفوس زكاء العقول دون العكس لأن ميل النفس إلى الشهوات وميل العقل إلى الكمالات لكن إن أريد بالآل أتقياء الأمة كان المراد بالزكية النامية أو الطاهرة من دنس المعاصى و إن أريد به أمة الاجابة كان المراد النامية أو الطاهرة من دنس الكفر (قوله وصائبى الأنظار) الاضافة على معنى فى أى الصائبين فى أنظارهم يقال صاب وأصاب : أى وافق الواقع والأنظار جمع نظر وسيأتى وفى نسخة وصوائب الأنظار على أن الاضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف والمعطوف عليه على النسخة الأولى ذوى وعلى النسخة الثانية العقول . فان قلت فى إضافة الصفة إلى الموصوف إضافة الشىء إلى نفسه لأن الصفة عين الموصوف . قلت المتجه عندى جوازها نظرا إلى تغايرها بدلالة الصفة على مالم يدل عليه الموصوف من المعنى القائم به على أنه قد نقل يس أن العلامة ابن عرفة قال إن الحق مذهب الكوفيين من جواز إضافة الشىء إلى نفسه إذا اختلف

اللفظ ومنهاقوله تعالى ـ كتب ربكم على نفسه الرحمة ـ اهـ وقولهم من إضافة الصفة إلى الموصوف أى ما كان صفة إلى ما كان موصوفا أوالمراد الصفة والموصوف بالمعنى اللغوى فلا يرد أن النعت لا يتقدم على المنعوت ولا يضاف إليه (**قوله** وعلى التابعين) هم المجتمعون بالصحابة ولو يسيرا أو بدون رواية على الأصح عند المحدثين وقوله ومن تبعهم ضميره يرجع إلى التابعين فقط على الأقرب والمراد بمن تبعهم من عمل عملهم و إن لم يكن على عقبهم والباء فى باحسان بمعنى فى والمرادبالاحسان العمل الصالح الايمان وغيره من الطاعات أوالايمان فتدخل عصاة المؤمنين والأول أنسب بتبيينهم بقوله من ذوى الأنوار و بدائع الأسرار و إن أمكن أن يراد أنوار وأسرار الايمان والثانى أنسب بمقام الدعاء لكن إن أريد بالآل جميع أمة الاجابة لم يحسن أن يراد بمن تبع التابعين مايشمل عصاة المؤمنين لدخول من تبعهم حينئذ فى الآل ولا وجه لتخصيصهم بالذكر ثانيا كما أنه إذا أريد بالآل أتقياء الأمة لم يحسن أن يراد بمن تبعهم من تبعهم فى الأعمال الصالحة لما ذكر فافهم والأنوار جمع نور وهو بمعنى الضياء والضوء لغة : وقال أهل الهيئة النورما كان عرضيا كنور القمر فانه عارض له من الشمس بمقابلتها له وانطباع ضوئها فيه لشدّة صقالته والضوء والضياء ما كان ذاتيا كضوء الشمس وسائر الكواكب ومما استدلوا به قوله تعالى ـ هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا ـ والبدائع جمع بديع فعيل بمعنى مفعل وهو المخترع لاعلى مثال سابق ويأتى بمعنى اسم الفاعل أيضا ومنه ـ بديع السموات والأرض ـ و يطلق البديع على الزق ومنه الحديث «إن تهامة كبديع العسل حلو أوّله حلو آخره» شبهها بزق العسل لأنه لا يتغير بخلاف اللبن قاله فى المختار والأسرار جمع سر و يأتى لمعان الأنسب منها هنا الشئ الذى يكتم لعزته وحسنه و إضافة بدائع إلى الأسرار إما بمعنى من أو من إضافة الصفة للموصوف (**قوله** أما بعد) بنصب الظرف على نية لفظ المضاف إليه أى إرادته وملاحظته و بناؤه على الضم على نية معناه أى إرادة مدلول المضاف إليه وملاحظته مع قطع النظر عن لفظه وعدم ملاحظته و إنما بنى فى هذه الحالة لشبهه بأحرف الجواب فى الاستغناء بها عن اللفظ الذى بعدها ولما انتفى هذا الاستغناء فى الحالة الأولى لأن اللفظ المنوىّ كالثابت لم يبين فيها الظرف هذا ما يظهر لى فى معنى نية اللفظ ونية المعنى وفى وجه البناء فى الحالة الثانية دون الأولى ولعله أقرب مما لغيرنا فتأمل و إنما كان بناؤه على حركة ليعلم أن له أصالة فى الاعراب وللتخلص من التقاء الساكنين و إنما كانت الحركة ضمة لتكمل له جميع الحركات ولتخالف حركة بنائه حركة إعرابه والأولى كون الظرف متعلقا بالجزاء وهو أقول المحذوف والمعنى مهما يكن من شئ فأقول بعد ما تقدم إنى كنت الخ لاطلاق الشرط حينئذ وعدم تقييده بهذه البعدية بخلاف ما إذا جعل متعلقا بالشرط والمعلق على شئ مطلق أقوى تحققا من المعلق على مقيد ولأن تقييد القول المجعول جزاء بهذه البعدية أدلّ على امتثال طلب البدء بالبسملة والحمدلة من تقييد الشرط بها و إنما قدّر القول لوجوب استقبال الجزاء بالنسبة إلى الشرط وكون الشارح شرح كتاب السلم أمر مضى فكيف يعلق على مستقبل وهو الشرط ولأن مضمون الجزاء هنا وهو كونه شرح فيما مضى كتاب السلم أمر ثابت سواء صدر منه فى هذا الشرح المختصر التسمية فما بعدها أولا فما معنى تقييده بكونه بعد ما صدر منه هنا بناء على المختار من تعليق الظرف بالجزاء لكن قال الفاضل الرودانى فى حاشيته على التصريح إنما يحتاج إلى ما ذكر لو كان الشرط هنا للتعليق لكن قدمر أنه لمجرد الاستلزام والربط اهـ . بقى أنه يعكر على تقدير القول تصريح الأشمونى فى شرح قول ابن مالك : وحذف ذى الفا قلّ فى نثر الخ بوجوب حذف الفاء مع حذف القول . و يجاب بأنه غير متفق عليه فى المغنى والهمع حكاية قول بوجوب ذكر الفاء فى الاختيار حتى مع حذف القول وأن الجزاء فى قوله تعالى ـ فأما الذين اسودّت وجوههم ـ الآية

وعلى التابعين ومن تبعهم باحسان من ذوى الأنوار و بدائع الأسرار .
أما بعد :

فذوقوا أى فيقال لهم ذوقوا (قوله فانى الخ) توطئة لبيان السبب الحامل على تأليف هذا الشرح المختصر الآتى فى قوله ثم رأيت الخ والتأكيد هنا لشرف الخبر أو لتنزيله منزلة المشكوك فيه أو المنكر تواضعا من الشارح حيث استصغر نفسه عن أن يكون شرح كتاب السلم الشرح الموصوف بما يأتى وجعل ذلك منه حقيقا بأن يشك فيه أو ينكر فأكد لذلك (قوله قد كنت شرحت فيما مضى الخ) أقحم كنت المتوغلة فى المضى لئلا يتوهم لو اقتصر على شرحت أن شرحت بمعنى أشرح على حد - أتى أمر الله - وقوله فيما مضى تأكيد أو للاشعار ببعد زمن ذلك الشرح الكبير لاستعماله عرفا لذلك (قوله كتاب السلم) من إضافة الأعم إلى الأخص وهى الاضافة التى للبيان وأما البيانية فهى التى بين متضايفيها عموم وخصوص وجهى وهو مجرد اصطلاح مع أن منهم من لا يفرق بينهما أو من إضافة المسمى إلى الاسم (قوله شرحا بديع الاتقان) مصدر مبين للنوع إن أريد به المعنى المصدرى ومنصوب بنزع الخافض أى بالفعل عند نزع الخافض ان أريد به الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة أى بشرح وهذا أنسب بالأوصاف الآتية وكون النصب بنزع الخافض سماعيا غير متفق عليه كما بينته فى حاشية الأشمونى ، والاتقان الاحكام و إضافة بديع إلى الاتقان من إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها كحسن الوجه وأما رفع الاتقان على الفاعلية لبديع ونصبه على التشبيه بالمفعول به فيمنع منهما الرسم لاقتضائهما تنوين بديع وتنوين المنصوب يرسم ألفا ولا ألف هنا مع أن الرفع قبيح والنصب ضعيف كما بين فى محله (قوله مشتملا على فرائد التحقيقات) الفرائد جمع فريدة وهى الدرة الثمينة المفردة بظرف لنفاستها والتحقيقات جمع تحقيق يطلق بمعنى ذكر الشىء على الوجه الحق و بمعنى اثبات الشىء بدليل ثم يحتمل أن يكون باقيا على معناه المصدرى وأن يكون بمعنى اسم المفعول أى الأحكام المحققة وعلى كل يحتمل أن الاضافة فى فرائد التحقيقات من إضافة المشبه به إلى المشبه أو للبيان أو على معنى من التبعيضية فيكون فى فرائد التحقيقات استعارة مصرحة حيث شبه أحاسن التحقيقات بالفرائد و يحتمل على بقاء التحقيق على معناه المصدرى أن الاضافة من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية أى الأحكام الحاصلة من التحقيقات وفى فرائد على هذا أيضا استعارة مصرحة حيث شبه تلك الأحكام بالفرائد ثم ان أريد بالشرح الألفاظ و بفرائد التحقيقات الأحكام المحققة كان من اشتمال الدال على المدلول و إن أريد بالشرح الألفاظ وأبقيت التحقيقات على معناها المصدرى ولم تجعل إضافة الفرائد إليها من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر كان من اشتمال آلة الشىء عليه و إن أبقى الشرح على معناها المصدرى وأريد بفرائد التحقيقات الأحكام المحققة كان من اشتمال الشىء على مدلول آلته و إن أبقى الشرح على معناه المصدرى وأبقيت التحقيقات على معناه المصدرى كان من اشتمال الكل على الأجزاء وعلى هذا يقاس الأمر فيما يأتى والاشتمال على جميع ما تقدم معنوى لاحسى (قوله ونكات التدقيقات) النكات جمع نكتة بالضم وهى فى الأصل ما يحفره الانسان بنحو عود عند تفكره فى أمر ما مشتقة من النكت وهو البحث فى الأرض بنحو عود شبه بها المسئلة اللطيفة المتميزة عن نظائرها فى الحسن بجامع التميز ثم صارت حقيقة عرفية فيها والتدقيقات جمع تدقيق يطلق بمعنى ذكر الشىء على وجه فيه دقة و بمعنى إثبات المسئلة بدليلين و بمعنى إثبات المسئلة بدليل واثبات الدليل بدليل و بمعنى استعمال الفكر فى المعانى والألفاظ ثم يحتمل بقاء التدقيق على معناه المصدرى فتكون الاضافة من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية وأن تكون بمعنى الأحكام المدققة فتكون الاضافة على معنى من التبعيضية أو للبيان (قوله و بدائع العرفان) مصدر عرف كالمعرفة وفى كونها بمعنى العلم خلاف والذى درج عليه شيخ الاسلام

فانى قد كنت شرحت فيما مضى كتاب السلم شرحا بديع الاتقان مشتملا على فرائد التحقيقات ونكات التدقيقات و بدائع العرفان

زكريا فى رسالة الحدود له أنها بمعناه وأنه ورد إطلاقها فى حقه تعالى ويمنع دعوى استدعائها سبق الجهل والاضافة من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية ومنع بعض بقاء العرفان هنا على معناه المصدرى ناشىء عن عدم فهم الإضافة كما فهمنا والله الموفق والمراد بالعرفان عرفان الشارح فأل عهدية أو عرفان الشارح وغيره فأل جنسية (قوله وذللت) عطف على شرحت وفى نسخة إسقاط الواو فتكون الجملة صفة ثانية لشرحا لأن الجمل بعد النكرات صفات كما لايخفى والتذليل جعل الشىء ذليلا منقادا والمراد به هنا التسهيل على طريق الاستعارة المصرحة التبعية أو المجاز المرسل ويحتمل أنه شبه فى نفسه صعاب المشكلات بقوم ذوى امتناع وتعاص على طريق الاستعارة المكنية والتذليل تخييل والاضافة فى صعاب المشكلات من إضافة الصفة الكاشفة إلى الموصوف. نعم إن جعلت الصعاب بمعنى شديدة الصعوبة كانت الصفة غير كاشفة واحتمل كون الاضافة على معنى من التبعيضية (قوله على طرف الثمام) بضم الثلثة نبت ضعيف يسد به فرج السقوف والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف أى ووضعتها فهو من باب حذف الواو مع ما عطفت لعدم اللبس أو بذللت على تضمينه معنى وضعت تضمينا نحويا وقد نقل أبو حيان فى ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس فهو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز أو بحال محذوفة من فاعل ذللت أى واضعا لها أو من مفعوله أى موضوعة فعلى هذين التضمين بيانى وهو مقيس وكونها على طرف الثمام أى على حده الأعلى وهو قائم فى منبته كناية عن سهولة تناولها والكناية ذكر الملزوم وهو هنا الوضع على طرف الثمام وإرادة اللازم وهو هنا سهولة التناول (قوله واستخرجت) السين والتاء لتحسين اللفظ وضمير منه يرجع إلى كتاب السلم واختلاف الضمائر مرجعا لايضر إذا دلت القرينة ويحتمل أن من بمعنى فى كما وجد فى بعض النسخ فالضمير للشرح والظرف لغو متعلق باستخرجت أو مستقر حال مقدمة من مستودعات أسرار والمسوّغ لمجىء الحال من النكرة تقديم الحال وتخصيص النكرة بالاضافة وهذا الاحتمال أعنى كون من بمعنى فى وإن أشعر بعموم المستخرج منه كما هو مقتضى الحذف إلا أن الاحتمال الأوّل أبلغ لتضمنه مدح الشرح بقوّة خدمته للمتن وتقيده بمنطوقه ومفهومه ومخبآته ومدح المتن بكونه منطويا على مخبآت ودقائق ومدح مصنفه بأن فيه قوّة على تأليف متن على هذا الوجه وإضافة مستودعات أسرار من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله وطرائف أفهام) الطرائف بالطاء المهملة جمع طريف وهو الشىء الجديد كالطارف وضدها التليد والتالد لأنهما الشىء القديم والأفهام جمع فهم وهو الادراك فيحتمل أن يكون باقيا على معناه المصدرى فتكون الاضافة من إضافة الصفة للموصوف أو من إضافة المتعلق بالفتح إلى المتعلق بالكسر على معنى من الابتدائية ويحتمل أن يكون بمعنى المفهومات فتكون الاضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف أو على معنى من التبعيضية ويصح على غير أوّل وجهى الاحتمال الأول أن تكون الطرائف جمع طريفة والمراد بالأفهام أفهام الشارح أو أفهام الشارح وغيره (قوله وظفرت منه) أى من كتاب السلم ويحتمل أن من بمعنى فى والضمير للشرح والكلام فى إضافة دقائق أنظار كالكلام فى إضافة طرائف أفهام (قوله ومخبآت أستار) المخبآت جمع مخبأة وهى فى الأصل الحسناء المستورة بالخباء لكن إذا أضيفت إلى ماتستر به كما هنا استغنى عن قوله بالخباء فرارا من التكرار والمراد بها هنا الدقائق على طريق الاستعارة المصرحة والأستار جمع ستر بكسر السين وهو مايستر به وهو ترشيح للاستعارة باق على حقيقته أو مستعار للألفاظ (قوله واهتديت فيه) أى فى كتاب السلم أو فى الشرح والجار والمجرور على الأول حال مقدمة من مجرور على بناء على تجويز ابن مالك وموافقيه تقديم الحال على صاحبها المجرور

وذللت فيه صعاب المشكلات على طرف الثمام ، واستخرجت منه مستودعات أسرار وطرائف أفهام وظفرت منه بدقائق أنظار ومخبآت أستار واهتديت فيه

بالحرف لاصفة له مقدمة عليه لامتناع تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثانى إما لغو متعلق باهتديت أو حال مقدمة من مجرور على كأمر (قوله على غرائب نكات) من إضافة الصفة للموصوف أو على معنى من التبعيضية وكذا قوله وعرائس أبكار ويصح جعل التركيبين من قبيل التركيب التوصيفى وإن كان الأنسب بما قبلهما جعلهما من الاضافى والعرائس جمع عروس وهو الزوج رجلا كان أو امرأة أيام البناء والأبكار جمع بكر ضد الثيب وفى التركيب استعارة مصرحة حيث شبه المسائل الحسنة التى لم تحم حولها أفهام القاصرين بالعرائس الأبكار (قوله ثم رأيت أن الهمم الآن قد قصرت) رأى علمية سدّ مسد مفعوليها أن ومعمولاها وفى نسخة اسقاط أن فالمفعول الأول الهمم والثانى جملة قد قصرت وجعل رأى على نسخة الاسقاط بصرية بتقدير مضاف : أى أصحاب الهمم وجملة قد قصرت حالا تكلف لادليل عليه ولامحوج إليه مع أن المقصود بالرؤية قصور الهمم لاذوات أصحابها فى حال القصور والهمم جمع همة بفتح الهاء وكسرها وهى فى اللغة الارادة يقال همّ بالشىء : أى أراده وبابه رد قاله فى المختار وعرفا حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث إلى نيل مقصود مّا فان تعلقت بمعالى الأمور فعلية أو بسفاسفها فدنية والمراد بالآن زمن تأليف هذا الشرح الصغير وما بعده وماقبله بيسير لامدة حركة واحدة من حركات فلك معدل النهار كما هو معنى الآن عند الحكماء وفى كون فتحته اعرابية أو بنائية وماموجب بنائه خلاف بين النحاة مبين فى محله وقصرت من القصور وهو العجز أو من القصر ضد الطول لكن جعله من هذا يحوج إلى تكلف تجوّز (قوله فى هذا الزمان) تعبيره به هنا وفيما قبله بالآن التفنن والزمان عند المتكلمين مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم كمقارنة مجىء زيد لطلوع الشمس فهو من مقولة الاضافة . واختلف الحكماء فيه على أقوال منها أنه حركة فلك معدل النهار فهو من مقولة الأين ومنها أنه مقدار حركته فهو من مقولة الكم ومنها أنه نفس الفلك فهو من مقولة الجوهر إذا علمت ذلك علمت أنه من المعقولات على بعض الأقوال فيكون استعمال اسم الاشارة فيه على هذا البعض من قبيل الاستعارة المصرحة التبعية لأنه موضوع لكل مشار إليه حاضر محسوس وتقريرها أنه شبه أوّلا المعقول الكلى بالمحسوس الكلى بجامع قوة التميز عند المتكلم أو السامع فسرى التشبيه بين الجزئيات فاستعرنا بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظ هذا الموضوع للجزئى المحسوس لجزئى معقول فهى تبعية للتشبيه بين الكليين كما حققه المولوى فى تعريب الرسالة الفارسية وبيناه غاية البيان مع الخلاف فى ذلك فى رسالتنا فى الاستعارات (قوله قد تبلدت) أى صارت بليدة فصيغة التفعل هنا للصيرورة كتحجر الطين وتكدرت : أى تغيرت من عطف اللازم على الملزوم (قوله فصرفت الهمة ثانيا) أى صرفا ثانيا فهو مفعول مطلق أو زمنا ثانيا فهو ظرف أو حالة كونى ثانيا : أى عاطفا لها فهو حال مؤكدة وصرف الشىء إلى الشىء عطفه وتوجيهه إليه فيكون فى كلامه استعارة مكنية حيث شبه الهمة بدابة يصرفها سائقها إلى الجهة التى يريدها بجامع التوصل بكل تشبيها مضمرا فى النفس وصرفت تخييل وهذه الجملة معطوفة على جملة رأيت من عطف المسبب على السبب (قوله نحو الاختصار) أى جهته فشبه الاختصار ببلدة ذات جهة تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة المكنية ونحو تخييل ويحتمل أن لفظ نحو ترشيح للاستعارة المكنية فى الهمة والذى يظهر لى أن نصب نحو بنزع الخافض وهو إلى لابالظرفية لأنها على معنى فى وجهة الاختصار مصروف إليها لامصروف فيها إلى شىء والمراد باختصار الشرح الكبير الاتيان ببعض مافيه وترك البعض لا الاتيان بجميع ماتضمنه من المعانى فى عبارة مختصرة لأنه خلاف الواقع فقوله والاقتصار عطف تفسير وأل فى الاختصار بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أو التقدير نحو الاختصار له على مذهب البصريين (قوله ونبذ الأغيار)

على غرائب نكات وعرائس أبكار ، ثم رأيت أن الهمم الآن قد قصرت والعقول فى هذا الزمان قد تبلدت وتكدرت فصرفت الهمة ثانيا نحو الاختصار والاقتصار على التحقيقات ونبذ الأغيار

أي طرح أغيار التحقيقات كالأقوال الضعيفة التي حكاها في الشرح الكبير ولا تناقض بين ما قضيه ماهنا من اشتمال الكبير على غير التحقيقات وقوله سابقا مشتملا على فرائد التحقيقات الخ لأن اشتماله على ماذكره سابقا لاينافى اشتماله على غيره مما لايعاب بإيراد مثله كالأقوال الضعيفة . فإن قلت كيف أدخل أل على أغيار مع قول النحاة إن غير من الأسماء التي لاتقبل أل لتوغلها فى الابهام . قلت حكوا فى باب الاستثناء ثلاثة أقوال فى غير قيل تتعرف بالاضافة مطلقا وقيل لا تتعرف مطلقا وقيل إن وقعت بين ضدين تعرفت كما فى قوله تعالى ـ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ـ وإلا فلا فعلى القول الأول ينبنى أن تقبل أل على أنه لايلزم من عدم قبول المفرد عدم قبول الجمع . بقى أن مقتضى ماذكره من اقتصاره على التحقيقات التى فى الكبير وترك ماسواها أن جميع ماخلا عنه الصغير مما هو فى الكبير ليس تحقيقا والواقع خلافه لاشتمال الكبير على تحقيقات تتعلق بالمتن و بالفن ليست فى الصغير و يمكن دفعه بجعل أل فى التحقيقات جنسية ولايلزم من اقتصاره على جنس تحقيقات الكبير وترك ماسواه أن جميع ما انفرد به الكبير ليس تحقيقا فافهم (قوله مازجا) المزج الخلط الشديد الذى لايمكن معه تمييز و بابه نصر كما فى المصباح والمراد هنا مطلق الخلط لحصول التمييز فيكون مجازا مرسلا من ذكر المقيد و إرادة المطلق وهو إما حال منوية من فاعل صرفت : أى ناويا المزج أومقارنة من فاعل الاختصار والاقتصار المحذوف وكأنه قال نحو اختصارى اياه أواقتصارى فيه حالة كونى مازجا أومن فاعل فعل محذوف : أى وتلبست بذلك مازجا (قوله امتزاج الماء بالراح) نائب مناب المفعول المطلق والأصل امتزاجا مثل امتزاج الماء بالراح فاختصر والراح الخمر قيل سميت راحا لارتياح شاربها لها ولها أسماء كثيرة وكثرة الأسماء قد تكون لمجرد شهرة المسمى و إن كان خسيسا على أنه يمكن اعتبار شرفها عند غواتها وفى الكلام تشبيه ضمنى للشرح بالماء بجامع أن كلا مسهل لتناول ماامتزج به ورافع لصعوبته وللمتن بالراح بجامع احتياج كل فى سهولة تناوله إلى غيره . فإن قلت فى تشبيه المتن بالراح شئ من الذم . قلت اشتمال المشبه به على شئ ذميم لجامع بينهما حميد لايضر فى التشبيه الاترى أنه شبه بالأسد مع اشتماله على ذمائم كالبخر و بالقمر مع لزوم طرو النقص له على أنه يمكن أن يراد بالراح راح الجنة و بالماء ماء التسنيم الممزوج به راحها كما قال تعالى ـ ومزاجه من تسنيم ـ . وقوله والجسد بالروح فيه أيضا تشبيه ضمنى للشرح بالروح بجامع توقف الانتفاع على كل والمتن بالجسد بجامع أنه لاينتفع بكل إلا بواسطة غيره و بما قررنا يعلم أن فى كلامه نشرا على ترتيب اللف ثم نشرا على تشويش اللف لكن كان الأنسب اضافة الامتزاج إلى الروح لأن السريان لها لا للجسد فهى أحق بأن ينسب الامتزاج إليها و إن كان كل ممتزجا بالآخر وليوافق التركيب قبله فى جعل ماشبه به المتن ممزوجا به كما جعل المتن كذلك فى قوله مازجا للشرح بالمشروح ولهذا قال فى الكبير امتزاج الأرواح بالأشباح والذى دعاه إلى ماصنعه هنا مراعاة السجع فاعضض على هذه النكات اللطيفة (قوله وماتوفيقى إلا بالله) أي وما كونى موفقا إلا باعانة الله فالتوفيق هنا مصدر المبنى للمفعول بناء على الصحيح من جواز صوغ مصدر للمبنى للمفعول عند عدم اللبس و إنما قدرنا المضاف للتخلص من دخول الباء على الفاعل المستنكره عند أهل اللسان لايهام كونه آلة لما شاع من دخول الباء على الآلة أفاده الزمخشرى فى كشافه و إنما جعلنا التوفيق هنا مصدر المبنى للمفعول ليلائم تقدير المضاف المذكور والتوفيق خلق قدرة الطاعة فى العبد ولااحتياج إلى زيادة وتسهيل سبيل الخير إليه لاخراج الكافر بناء على أن القدرة عرض يقارن الفعل كما ذهب إليه الأشعرى إذ ليس فى الكافر على هذا قدرة الطاعة بل فيه استطاعتها فقط أما على أن القدرة تسبق المقدور كما ذهب إليه غيره ورجحه كثير فيحتاج (قوله عليه توكلت) تقديم المعمول لافادة الحصر وهو

مازجا الشرح بالمشروح امتزاج الماء بالراح والجسد بالروح ـ وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت .

هنا من حصر الموصوف فى الصفة : أى توكلى محصور فى كونه على الله وعلى فى مثل هذا التركيب مجردة عن حقيقة الاستعلاء لاستحالته هنا وإنما هى لمجرد الارتباط والتعلق أتى بها لضرورة تعدى الفعل والتوكل تفويض الأمور إلى خالقها وترك التدبير تسليما لخالق الكائنات (قوله وإليه أنيب) أى أرجع يقال آب وباء وتاب وثاب وأناب بمعنى رجع والتقديم هنا أيضا لافادة حصر الموصوف فى الصفة (قوله أبتدئ أو ابتدائى الخ) أشار بذلك إلى أصالة الباء وإلى صحة تقدير متعلقها فعلا واسما عاما أو خاصا وإن كان الأولى كونه فعلا لأنه الوصل فى العمل خاصا لأنه أمس بالمقام وفى تقدير الشارح ذلك مؤخرا إشارة إلى أولوية تأخيره لافادة الحصر وهو من حصر الموصوف فى الصفة : أى حصر الابتداء مثلا فى كونه بسم الله وهو قصر إفراد إن قصد به الرد على من يعتقد شركة غير الله فى طلب الابتداء باسمه وقصر قلب ان قصد به الرد على من يعتقد أن غيره تعالى هو المطلوب الابتداء باسمه وقصر تعيين ان قصد به الرد على المتردد فيمن يطلب الابتداء باسمه ولا يرد على جعل التقدير بسم الله الرحمن الرحيم ابتدائى كائن أن المصدر لا يعمل محذوفا ولا مؤخرا لأن محل ذلك إذا لم يكن المعمول ظرفا أو مجرورا لتوسعهم فيهما ومحل مجرور الباء نصب على المفعولية بالمتعلق المقدر إلا إذا أقيم مجموع الجار والمجرور مقام المتعلق بعد حذفه لكونه عاما أو خاصا دلت عليه قرينة فيكون محل المجموع اعراب هذا المتعلق فمحله رفع ان جعل متعلقا بخبر حذف وأقيم المجموع مقامه كما يقول أكثر النحاة فى نحو زيد فى الدار إن الخبر هو المتحمل للضمير والعامل فيه الرفع هو الجار والمجرور لقيامهما مقام المتعلق وصيرورته كالعدم وإن رجح المتأخرون أنه المتعلق المحذوف لملاحظته فى الجملة ونصب ان جعل متعلقا بحال حذفت وأقيم المجموع مقامها والأصل أؤلف مستعينا أو متبركا بسم الله مثلا هذا هو الموافق لما رجحه بعض المحققين من أن المحل إذا كان الظرف لغوا للمجرور فقط وإذا كان مستقرا للمجموع الجار والمجرور وقولهم لا محل للحرف : أى وحده وأن المستقر هو ما حذف عامله العام أو الخاص لقرينة وأقيم مقامه نحو زيد فى الدار : أى كائن وزيد من العلماء : أى معدود واللغو بخلافه فاعرف ذلك (قوله بالبسملة) تطلق مصدرا لبسمل إذا قال بسم الله وعلما على بسم الله الرحمن الرحيم كما هنا (قوله تأسيا) مفعول لأجله : أى اقتداء بالقرآن وهو فى الأصل مصدر قرأ فغلب شرعا على اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه وفى قوله تأسيا بالقرآن اشارة إلى أنه إمام متبع وتلميح إلى قوله تعالى ـ وكل شئ أحصيناه فى إمام مبين ـ والعزيز يطلق على ما لا نظير له وعلى الغالب ويصح إرادة كل منهما وإرادتهما معا على طريق استعمال المشترك فى معنييه (قوله وامتثالا) أى طاعة لمقتضى الخ إنما قال لمقتضى لأن الأمر فيه ضمنى وكأنه قال ابدءوا فى أموركم ذوات البال ببسم الله الرحمن الرحيم فكل أمر الخ ولتضمنه الأمر عبر فى جانبه بالامتثال وفى جانب القرآن بالتأسى لعدم تضمنه الأمر كتضمن الحديث والقول ان أبقى على معناه المصدرى كانت جملة كل الخ مفعولا وكانت ما فى قوله فيما أخرجه : أى رواه واقعة على قول بالمعنى المصدرى أيضا من ظرفية الخاص فى العام . لا يقال إنما روى الأئمة المقول . لأنا نقول لو سلم ذلك فروايتهم المقول متضمنة لروايتهم القول وإن كان بمعنى المقول كانت جملة كل الخ بدلا أو عطف بيان وما واقعة على مقول والظرفية من ظرفية الخاص فى العام أيضا والأئمة بهمزتين وبابدال الثانية ياء جمع إمام وقد يكون إمام جمعا كما فى قوله تعالى ـ واجعلنا للمتقين إماما ـ والمراد بهم هنا أئمة الحديث (قوله كل أمر) المراد به واحد الأمور لا واحد الأوامر وإضافته على معنى اللام وإن لم يصح التصريح بها إذ هو غير لازم والمعنى الأفراد المنسوبة للأمر ذى البال نسبة الجزئيات لكليها (قوله ذى بال) عبر بذى دون صاحب لأن الوصف بذى أشرف لاقتضائه متبوعية الموصوف وتابعية المضاف إليه بعكس صاحب ومن ثم وصف الله يونس فى مقام

وإليه أنيب ـ (بسم الله الرحمن الرحيم) أبتدئ أو ابتدائى أو أؤلف، أو تأليفى وابتدأ بالبسملة تأسيا بالقرآن العزيز وامتثالا لمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه الأئمة « كل أمر ذى بال

ذكر الأنبياء ومدحهم بذى النون وفى مقام النهى عن التشبه به بصاحب الحوت ، والبال يطلق على معان: منها الحال والقلب والحوت العظيم كما فى القاموس والمختار والمراد به هنا الحال أى ذى حال يهتم به شرعا وقيل القلب على أن المراد قلب متعاطى ذلك الأمر فتكون الاضافة لأدنى ملابسة أى كل أمر يهم قلب متعاطيه و يشغله أو على أن المراد قلب ذلك الأمر تشبيها لحالته المهتم بها بالقلب بجامع الشرف على طريق الاستعارة المصرحة ولاينافى هذا أن من معانى البال الحال كامر فلا استعارة لما حققه حفيد السعد من أن اللفظ المشترك فى اصطلاح التخاطب إذا استعمل فى أحد معانيه لا باعتبار أنه موضوع له اللفظ بل باعتبار علاقة بينه و بين معنى آخر من معانيه كان مجازا فاحفظه أو تشبيها فى النفس للأمر المهم بانسان فى الشرف مع الرمز إلى المشبه به بشىء من لوازمه وهو البال على طريق الاستعارة المكنية . أقول : لايرد على هذا أن فيه جمعا بين الطرفين لأن ذا القلب هو الانسان لأنا نمنعه فان ذا القلب أعم من الانسان والمشبه به خصوص الانسان وهو لم يذكر بخصوصه ولايضر دخوله فى عموم ذى القلب وفى كلام الشارح عند قول المصنف مادام الحجا يخوض الخ مايدل لذلك كما ستعرفه (قوله لايبدأ) صفة ثانية لأمر فقيه جرى على الأحسن وهو تقديم النعت المفرد على النعت الجملة وقوله فيه أى بسببه فنى سببية ففائدة إقحامها مع صحة أن يقال لايبدأ بسم الله الخ إفادة أن المطلوب كون الأمر ذى البال سببا باعثا على التسمية فى ابتدائه لامطلق وقوع التسمية فى ابتدائه ولو بسبب آخر بحيث يكون غير متظور اليه عند التسمية ونائب فاعل يبدأ ضمير مستتر يعود على أمر أوقوله بسم الله الخ ولا ضمير فى يبدأ (قوله بسم الله الخ) روى بباء واحدة و بباءين فعلى الرواية الأولى المطلوب البدء بسم الله أى اسم كان وعلى الثانية المطلوب البدء بلفظ بسم الله الرحمن الرحيم والأولى أصح فالأحسن إرجاع الثانية اليها بالغاء القيد وقوله فهو أجذم دخلت الفاء فى الخبر لشبه المبتدا هنا باسم الشرط فى العموم لكن هذا قليل لأن المبتدأ هنا ليس من صور المبتدا الذى تدخل فى خبره الفاء بكثرة لشبهه باسم الشرط فى العموم واستقبال معنى مابعده وهى خمس عشرة صورة موصول بفعل صالح للشرطية بأن يكون خاليا من أداة شرط وعلم استقبال وما النافية وقد موصول بظرف موصول بجار ومجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف إلى الموصول أوالموصوف المذكورين وتحته ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحته ثلاث صور فالجملة خمس عشرة صورة ، وأما دخولها فى خبر كل مضافا إلى غير الموصوف والموصول السابقين فقليل نحو : كل نعمة فمن الله ، ونحو قول الشاعر :

كل أمر مباعد أومدانى فمنوط بحكمة المتعالى

ونحو هذا الحديث . أقول: ماذكر من كون دخول الفاء هنا قليلا صرح به بعضهم وهومسلم إن كان العبرة عند تعدد صفة ماأضيف اليه المبتدأ بالصفة الأولى و إلافلا بل يكون من الكثير لأن المبتدأ هنا مضاف إلى موصوف بفعل صالح للشرطية وهو لايبدأ فأشبه اسم الشرط فى العموم واستقبال معنى مابعده فاعرفه والأجذم المقطوع اليد أوالذاهب الأنامل من الجذام يقال جذمت يده كفرح كذا فى القاموس وعلى الأول اقتصر فى المصباح ويروى أقطع وهو المقطوع اليد كما فى القاموس والمصباح و يروى أبتر وهو مقطوع الذنب كافيهما والكلام على كل من الروايات الثلاث من باب التشبيه البليغ وهو ماحذفت فيه الأداة والوجه أومن باب الاستعارة المصرحة على الخلاف بين الجمهور والسعد التفتازانى فى نحو زيد أسد والمقصود من الثلاثة أنه مقطوع البركة كما قال الشارح و إن تم حسا ومراده البركة الكاملة فلاينافى وجود أصلها (قوله وفى رواية بحمد الله) التحقيق كما قاله العلقمى أن الحمد المطلوب

لايبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم » أى مقطوع البركة وفى رواية «بحمد الله»

الابتداء به فى الحديث هو الحمد اللغوى لا العرفى لأنه طارئ بعد (قوله رواه) أى كلتا روايتيه (قوله وحسنه ابن الصلاح وغيره) التحسين بالنسبة إلى ابن الصلاح بمعنى نقل تحسين الغير له لأن مذهبه أنه لاسبيل فى عصره فما بعده إلى التصحيح والتحسين والتضعيف لقصور الهمم وخالفه فى ذلك النووى ويمكن أن يقال حسنه هو بنفسه قبل أن يقول بهذا المذهب (قوله أى الثناء الخ) تفسير للجملة قبله بدليل إعادة الخبر لكنه لم يشرحه كما شرح المبتدأ بل أتى به كما فى عبارة المصنف وقوله بجميل الصفات إن أبقيت الباء على ظاهرها من كونها صلة الثناء احتيج إلى التجريد فى الثناء فرارا من التكرار وإن جعلت سببية أو بمعنى على فلا (قوله إذ الحمد) أى لغة تعليل لمحذوف تدل عليه أى التفسيرية أى وفسرنا بهذا التفسير لأن الحمد الخ وقوله هو ضمير فصل أتى به لتأكيد الحصر المستفاد من تعريف جزأى الجملة كما فى قوله تعالى ـ إنّ الله هو الرزاق ـ كما أفاده فى المطول أوضمير منفصل أتى به لتقوى الحكم لتكرر الاسناد (قوله الثناء) مصدر أثنى عليه إذا ذكره بخير وقيل إذا أتى بما يدل على إتصافه بصفة جميلة فعلى الأول لا يكون الثناء إلا باللسان فلا يحتاج إلى قولهم باللسان بخلافه على الثانى . فإن قلت التعريف يشمل القديم والحادث وهما حقيقتان متباينتان وجمع حقيقتين متباينتين فى تعريف واحد ممتنع . قلت امتناعه إذا كان على وجه يحصل به معرفة كل من الحقيقتين بخصوصها بالكنه وما هنا ليس كذلك (قوله بالجميل) الباء سببية أو بمعنى على إذ كون الجميل غير حادث مطبوع إنما هو شرط فى المحمود عليه لا المحمود به لجواز كونه حادثا مطبوعا كما إذا أثنيت على زيد بحسنه بسبب إحسانه اليك وقد يتحدان ذاتا و يختلفان اعتبارا كما إذا أثنيت عليه بالاحسان بسببه فالاحسان من حيث الوصف فى عبارتك محمود به ومن حيث كونه سببا باعثا على الثناء محمود عليه (قوله غير الحادث المطبوع) أى الذى طبع عليه المحمود فى قوله المطبوع حذف و إيصال وغير الحادث المطبوع صادق بالقديم و بالحادث غير المطبوع ووصف المعرفة بغير بناء على أنها تتعرف بالاضافة إلى المعرفة وإن لم تكن بين ضدين أو على أنّ أل فى الجميل جنسية ومدخولها فى حكم النكرة وخرج بهذا القيد الثناء على الحادث المطبوع فإنه مدح لاحمد كالثناء لأجل الحسن وعدل عن العبارة المشهورة أعنى قولهم على الجميل الإختيارى لاخراجها الحمد على ذات الله وصفاته لأنّ الاختيارى ما كان عن اختيار و إرادة ولا يكون ذلك إلا للحادث . و إن أجيب عنه بأنّ المراد بالاختيارى ماليس موجودا عن قهر أو المراد الاختيارى حقيقة بأن كان عن اختيار و إرادة أوحكما بأن كان له دخل ما فى صدور فعل اختيارى ولم يقل على جهة التعظيم كما قال غيره إخراجا لما قارنه تحقير فانه استهزاء وتهكم لندور هذه الصورة أولعدم صدورها من منصف (قوله وابتدأ ثانيا الخ) محصل ما أورده هنا أربعة أسئلة لكن كان الأولى حذف قوله ثانيا لئلا يتكرر السؤال الثالث وهو قوله وقدم البسملة الخ مع الأول إذ معنى قوله وابتدأ ثانيا بالحمد ثنى به بعد إتيانه بالبسملة أولا وهذا محصل الثالث ولأن بعض ما مرّ من التأسى بالقرآن ورواية بحمد الله وهو هذه الرواية لاينتج الثانوية ويمكن أن يقال لادخل لقوله ثانيا فى السؤال و إنما زاده فيه لبيان الواقع كذا قيل . وأقول يمكن وجه آخر وهو أن يكون له دخل ويكون المراد بما مرّ التأسى بالقرآن أوهو ورواية الحمد غاية مافيه أن الأول دليل للقيد والمقيد معا والثانى للقيد فقط ويكون قوله وقدم البسملة الخ استئنافا بيانيا أجاب به عما يرد على دفع التعارض بما ذكره . حاصله أن هذا الدفع حاصل أيضا على تقدير ابتدائه بالحمدلة ابتداء حقيقيا وبالبسملة إضافيا فلم قدم البسملة على الحمدلة وآثرها بالابتداء الحقيقي فهو من تتمة الجواب عن السؤال الثانى لاسؤال مستقل معطوف على قوله وابتدأ الخ ولايضر انفهامه من قوله وابتدأ الخ لأن الاعادة للحاجة

رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره (الحمد لله) أى الثناء بجميل الصفات لله إذ الحمد هو الثناء بالجميل غير الحادث المطبوع وابتدأ ثانيا بالحمد لما مرّ

للحاجة لا تعد تكرارا (قوله وجمع بين الا بتداءين الخ) هذا السؤال مقطوع فيه النظر عن الترتيب لئلا يحصل تكرار فى الأسئلة ولأن العمل بالروايتين لا ينتجه (قوله عملا بالروايتين السابقتين) أقول كان عليه أن يقول تأسيا بالقرآن وعملا بالروايتين السابقتين لما لا يخفى (قوله و إشارة إلى أنه) أى الحال والشأن لا تعارض بينهما : أى فى الحقيقة و إن تبادر إلى الذهن . اعلم أن توهم التعارض مبنى على جعل الباء لمجرد التعدية صلة يبدأ فان جعلت للاستعانة أو المصاحبة فلا لأن الاستعانة بشىء أو المصاحبة له لا تنافى الاستعانة أو المصاحبة لشىء آخر كذا قال غير واحد . أقول : الظرف على هذا مستقر حال والأصل فى الحال أن تكون مقارنة وحينئذ يرد عليه أنه إن أريد بالابتداء فى الروايتين الابتداء الحقيقى لم يكن المقارن عليه سوى للاستعانة بذكر شىء واحد أو المصاحبة له فيرجع التعارض و إن أريد الاضافى كان مجرد إرادته كافيا فى دفع التعارض من غير احتياج إلى حمل الباء على خلاف ظاهرها و يرد عليه أيضا أنه لا يظهر إذا كان المبدوء فيه قولا إذ النطق بشيئين معا غير ممكن و يمكن دفعهما بأن المقارنة فى كل شىء بحسبه وأنها هنا بمعنى عدم التراخى فتأمل و بقى لدفع التعارض أوجه أخر ذكرناها فى رسالتنا الكبرى على البسملة (قوله إذ الابتداء حقيقى) أى ابتداء حقيقى نسبة إلى الحقيقة مقابل المجاز لأن حقيقة الابتداء بالشىء جعله أول أمرك وفاتحته فاطلاق الابتداء على الاضافى مجاز علاقته المشابهة فى سبق كل وهذه النسبة من نسبة المعنى إلى لفظه ان أريد بالابتداء المنسوب المعنى و بالمنسوب إليه لفظ الابتداء المستعمل فى موضوعه وهو الظاهر ومن نسبة اللفظ إلى المعنى الموضوع هو له ان أريد العكس (قوله وهو ما) أى ابتداء لم يسبقه شىء أى ابتداء أو فى الكلام حذف مضاف : أى لم يسبق متعلقه بفتح اللام وهو مابدىء به شىء (قوله و إضافى) أى نسبى وقوله وهو ما كان بالاضافة إلى ما بعده : أى الذى كان ابتداء بالنسبة إلى الفعل الذى بعده سبقه شىء أولا فهو أعم مطلقا من الحقيقى فكل حقيقى إضافى ولا عكس وآثروا التعبير بالاضافى على التعبير بالمجازى مع أنه الأنسب فى المقابلة لاشعاره بالمراد من غير الحقيقى وأنه ما كان ابتداء بالاضافة إلى ما بعده هكذا سنح بالبال (قوله لأن حديثها أقوى) وجه ذلك بعضهم بأن حديث البسملة صحيح وحديث الحمدلة حسن و بعضهم بأن حديثيهما صحيحان لكن حديث البسملة أصح لأن الصحة والحسن والضعف متفاوتة الرتبة و بعضهم بأن حديثيهما حسنان لكن حديث البسملة أحسن ورجح هذا (قوله كما قيل) فيه اتحاد المشبه والمشبه به إذ الذى قيل هو أن حديثها أقوى . والجواب أنهما و إن اتحدا ذاتا اختلفا اعتبارا . أى باعتبار القائل وهو كاف على أنا لا نسلم اتحادهما ذاتا لأن الألفاظ أعراض فلا تنتقل عن محلها ولا تقوم بمحلين وليس مراده تضعيف هذا القول لأنه الذى رأيناه منصوصا عليه فى غير موضع بل الاشارة إلى أنه ليس من عندياته بل هو منصوص عليه لغيره (قوله وعملا بالكتاب والاجماع) أى الفعلى لمضى العلماء سلفا وخلفا على تقديم البسملة على الحمدلة . أقول كان الأنسب أن يقول وتأسيا لما مر إلا أن يقال افتتاح الكتب بهما على هذا الترتيب ومضى علماء الأمة عليه يتضمنان الأمر و إن كان فى ذلك خفاء لطلب الشارع متابعة كتاب الله وعلماء الأمة فيكون الشارح راعى هنا هذا التضمن الخفى فعبر بالعمل ولم يراعه فيما مر وفيما يأتى لخفائه فعبر بالتأسى وتعبيره هنا بالكتاب وفيما مر بالقرآن تفنن (قوله وآثر) أى اختار وقوله فى الحمد متعلق بآثر وقوله بالجملة الاسمية متعلق بالتصدير أى اختار فى مقام الحمد التصدير بالجملة الاسمية على التصدير بالجملة الفعلية تأسيا بالآية القرآنية فانها صدرت بالجملة الاسمية و إن لم يكن بعدها جملة فعلية فى الآية بخلاف المتن فالتأسى إنما هو فى التصدير بالجملة الاسمية ولا يضر اختلاف الآية والمتن بتعقيب الاسمية بالفعلية فى المتن دون الآية فاندفع

وجمع بين الابتداءين عملا بالروايتين السابقتين واشارة إلى أنه لا تعارض بينهما إذ الابتداء حقيقى وهو مالم يسبقه شىء و إضافى وهو ما كان بالاضافة إلى ما بعده و إن كان مسبوقا وقدم البسملة لأنها أولى بالتقديم لأن حديثها أقوى كما قيل وعملا بالكتاب والاجماع وآثر التصدير فى الحمد بالجملة الاسمية تأسيا بالآية القرآنية

ما اعترض به هنا وأل فى الآية لجنس آيات الحمد المفتتح بها السور أو لاستغراقها أو العهد والمعهود آية الفاتحة وقد يبعد هذا عدوله عن التعبير بالكتاب أو القرآن إلى التعبير بالآية القرآنية فتدبر (قوله ولدلالتها) أى الجملة الاسمية على الثبوت أى ثبوت مضمونها . أقول كان الأولى أن يقول على الثبات أى الدوام لأنه هو الذى اختصت بالدلالة عليه الجملة الاسمية لا الثبوت بمعنى الحصول إلا أن يقال مراده الثبوت الكامل وهو الدائم أو استعمل الثبوت بمعنى الثبات . واعلم أن الذى تدل الاسمية عليه بطريق الوضع مطلق الثبوت وأما دلالتها على الدوام فليست بطريق الوضع بل بواسطة غلبة الاستعمال كما قال جماعة أو العدول عن الفعلية كما قال آخرون . و بيانه أن أصل الحمد لله حمدت حمدا لله فعدل عن ذكر الفعل الى حذفه لدلالة مصدره عليه ثم عن نصب المصدر إلى رفعه للدلالة على الدوام ثم أدخلت أل للتعريف على اختلاف أقسامه والفعلية إنما تدل بطريق الوضع على مطلق الحدوث أى الوجود بعد العدم ويسمى هذا أيضا تجددا وأما دلالتها على التجدد بمعنى الوجود مرة بعد أخرى إذا كانت مضارعية فبواسطة القرينة الخارجية أو غلبة الاستعمال (قوله دون الفعلية) أقول : قد تعارض العلة المذكورة بدلالة الفعلية على التجدد الاستمرارى دون الاسمية إلا أن يقال رجح العلة المذكورة مناسبة الجملة الاسمية المحمود بها من حيث دلالتها على الدوام الأشرف وأول ماوقع الحمد لأجله وهو ذات الله وصفاته المدلول عليهما بقوله لله الدال على الذات للوضع وعلى الصفات بواسطة وجوبها للذات الموضوع له وإن كان من جملة ماوقع الحمد لأجلها الجملة الفعلية به أنسب لتجدده وهو نعمة إخراج نتائج الفكر المدلول عليها بقوله الذى قد أخرجا نتائج الفكر . فان قلت لا إشعار فى الكلام بعلية غير نعمة الاخراج من الذات والصفات إذ لم يعهد أن تعليق أمر باسم غير صفة يدل على علية مدلوله . قلت الاشعار بعلية ماذكر بواسطة الذوق حيث قيل الحمد لله الذى أخرج ولم يقل الحمد للذى أخرج مع أنه أخصر على أن لفظ الله لما دل على ذات متصفة بصفات الكمال واشتهر اتصافه بها بحيث تلحظ كثير الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبعد أن يجعل التعليق به فى حكم التعليق بالمشتق كما أفاده الفنرى فى حاشيته على المطول (قوله وما يرد) أى على الجملة الاسمية من أنها لا تدل على تولى المتكلم أى تعاطيه ومباشرته الحمد بنفسه أى لأنها خبرية لفظا ومعنى ولا يلزم من الاخبار بثبوت شىء لآخر اتصاف المخبر به فلا تدل الجملة على أن المتكلم حمد بنفسه و إنما هى اخبار عن الحمد بثبوته لله . وحاصل ما أجاب به اختيار أنها إنشائية معنى أى لانشاء الحمد بمضمونها لا لانشاء مضمونها حتى يستشكل بأن مضمونها وهو ثبوت الحمد لله ليس مقدورا للعبد حتى ينشئه وظاهر صنيعه تسليم أنها إذا كانت خبرية لفظا ومعنى لا تدل على تولى المتكلم الحمد بنفسه وليس كذلك لأن الاخبار عن الحمد بثبوته له تعالى حمد لأنه الثناء بالجميل ووصفه تعالى بثبوت الحمد له ثناء عليه بجميل وأما قولهم الاخبار عن الشىء ليس من ذلك الشىء فمحله إذا لم ينطبق تعريف المخبر عنه على الاخبار وإلا كان الاخبار من المخبر عنه كما هنا وكما فى قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب و يمكن أن يكون جواب الشارح بما ذكره على وجه التنزل مع المورد لا على وجه التسليم حقيقة . والحاصل أن الايراد المذكور له جوابان أحدهما منع أنها خبرية لفظا ومعنى حتى يرد ماذكر وهو ما فى الشرح ثانيهما تسليم ذلك وتوجيه تولى المتكلم الحمد بنفسه عليه (قوله على الصحيح) ومقابله أنها خبرية لفظا ومعنى و يحصل الحمد بها كما مر ولعل وجه كون ماذكر هو الصحيح ماقاله بعضهم إن الشارع نقلها إلى الانشاء كما نقل بعت واشتريت ونحوهما وأنه لا يحوج إلى الايراد والجواب السابقين فى تقرير كونها خبرية لفظا ومعنى (قوله الذى قد أخرجا) من المعلوم أن الموصول وصلته فى معنى المشتق فيكون المصنف حمد على هذه النعمة بعد حمده على الذات والصفات على مقتضى قاعدة أن

ولدلالتها على الثبوت دون الفعلية وما يرد من أنها لا تدل على تولى المتكلم الحمد بنفسه . أجيب عنه بأنها إنشائية على الصحيح فتدل عليه (الذى قد أخرجا)

تعليق

تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية المشتق منه . أقول : ولم يعبر بالمشتق وهو مخرج مع ورود اطلاقه عليه تعالى فى قوله ـ والله مخرج ما كنتم تكتمون ـ وفى قوله ـ ومخرج الحى من الميت ـ لعدم شهرته وذكره فى الأسماء الحسنى المعروفة ، فعلم أن زعم عدم وروده باطل (قوله أى أظهر) أقول : الأحسن أى أوجد لأن الايجاد أبلغ من الاظهار ولأن شأن الاظهار أن يكون لموجود قبل وكون النتائج موجودة قبل ظهورها لأرباب الحجا غير محقق فتأمل (قوله نتائج الفكر) خص نتائج الفكر التى هى العلوم النظرية بالذكر دون الضرورية لأن الضرورية لاخلاف فى أن الله تعالى هو المؤثر فيها وهو بصدد الرد وأيضا الحمد عليها يفهم بالأولى إذ لا كسب للعبد فيها و يحتمل أن يريد بالفكر حركة النفس فى المعقولات التى هى معناه لغة و بالنتائج مايترتب على هذه الحركة من العلوم سواء كان ضروريا أونظريا فيكون حمد على جميع العلوم ضروريها ونظريها أفاده شيخنا المؤلف فى كبيره وعلى هذا الاحتمال يدخل التصور أيضا فى النتائج فتكون النتائج بالمعنى المراد هنا أعم من النتائج الاصطلاحية لشمولها الضروريات والتصورات بخلاف النتائج الاصطلاحية لاختصاصها بالتصديقات النظريات كما ستعرفه (قوله جمع نتيجة) فعيلة بمعنى مفعلة على وزن اسم المفعول ويوجد فى كثير من النسخ بعد قوله جمع نتيجة مانصه وهى مايحصل عقب النظر من العلم بالمنظور فيه اه وهو تفسير النتيجة بما يجرى على الاصطلاحين الآتيين للمناطقة والمتكلمين ومن فيه بيان لما والعلم بمعنى المعلوم ليوافق الاصطلاحين الآتيين والباء سببية لا للتعدية إذ المنظور فيه هو الدليل وليست النتيجة العلم بالدليل بل المعلوم بسبب الدليل لكن النسخة التى قرئت فى الدرس على شيخنا المؤلف بسماعى ليست فيها هذه العبارة ولم يأمر القارىء بقراءتها ولم ينبه عليها فكأنها كانت فى الأصل ثم ضرب الشيخ عليها ونقلها بعض النساخ قبل الضرب عليها ولذلك لم توجد فى الشرح الكبير (قوله عند المناطقة) جمع منطق والتاء فيه للاشعار بالنسب أتوا بها فى الجمع عوضا عن ياء النسب فى المفرد (قوله تصديق) أى مصدق به ويفهم منه أن النتيجة لاتطلق عندهم على التصور وقوله من تسليم يشير إلى أن المدار على تسليم التصديقين وأنه لاتشترط حقيقتهما فى الواقع وقوله تصديقين : أى قولين مصدق بهما فالمصدر فى الموضعين بمعنى اسم المفعول وممن نص على ذلك الشارح فى كبيره فى باب القياس ولم يقل أوأكثر لأن الأصح أن الحجة لاتتركب من أكثر من مقدمتين وأن مايتراءى تركبه من أكثر فهو أقيسة متداخلة كما ستعرفه وقوله لذاتهما متعلق بيلزم وخرج به التصديق اللازم من تسليم تصديقين لالذاتهما بل لأمر خارج كقولهم زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر ينتج زيد مساو لبكر فليس هذا قياسا اصطلاحا لعدم تكرر الحد الوسط لأن الحد الوسط فى الشكل الأول يكون محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى والأمر هنا ليس كذلك كما لايخفى ولاما أنتجه نتيجة اصطلاحا لأنها إنما صدقت ولزمت من تسليم هاتين المقدمتين بواسطة أمر خارج وهو أن مساوى المساوى لشىء مساو لذلك الشىء لالذاتهما ألاترى أنك لو أبدلت مادة المساواة بمادة العداوة مثلا وقلت زيد عدو لعمرو وعمرو عدو لبكر لم يلزم أن زيدا عدو لبكر والمراد بالتصديق مايشمل اليقين والظن والجهل المركب فدخلت النتيجة الظنية اللازمة لتسليم تصديقين ظنيين والمجهولة جهلا مركبا اللازمة لمجهولين كذلك (قوله وعند المتكلمين) جمع متكلم وهو الممارس لعلم الكلام وفى تسميته بعلم الكلام أوجه معلومة فى محلها وممن ذكرها التفتازانى فى أول شرح العقائد النسفية (قوله مايحصل العلم به الخ) أى معلوم شأنه أن يعلم : أى يحصل العلم التصديقى به عقب العلم التصديقى بوجه دلالة الدليل : أى بالجهة التى بسببها دل الدليل على المدلول كالحدوث فى العالم الذى هو دليل وجوده تعالى ووجه الدليل عند المتكلمين

أى أظهر (نتائج) جمع نتيجة وهى عند المناطقة تصديق يلزم من تسليم تصديقين لذاتهما وعند المتكلمين مايحصل العلم به عقب العلم بوجه الدليل واسناد الاخراج إلى الله تعالى

بمنزلة الحد الوسط عند المناطقة والدليل إن جعل شاملا لليقيني والظني عرّف بأنه مايتوصل بصحيح النظرفيه إلى العلم أوالظن بمطلوب خبري وعلى هذا يراد بالعلم فى تعريف النتيجة مايشمل الظن لكن يلزم عليه دخول المجاز فى التعريف إلا أن يدّعى شهرته و إن خص باليقين أسقط من تعريفه قولنا أوالظن وأبقى العلم فى تعريف النتيجة على ظاهره وقولنا فى تعريف الدليل بصحيح النظرفيه : أى بأن ينظرفيه من الجهة الموصلة وقولنا بمطلوب خبري أخرج مايوصل إلى مطلوب تصوّري وهو المعرف والفرق بين الاصطلاحين أن كلا من النتيجة والدليل عند المناطقة مركب ولايلزم ذلك عند المتكلمين وأن كلا منهما عند المناطقة يشمل ما كان عن جهل مركب بخلافهما عند المتكلمين كما عرفت (قوله إشارة) أى ذو إشارة أومشير أوجعل الاسناد نفس الاشارة مبالغة على الأوجه الثلاثة فى زيد عدل (قوله إلى مذهب أهل الحق) أى أهل المذهب الحق وهو والصدق متحدان ذاتا لأنهما الحكم الذى بينه و بين الواقع مطابقة مختلفان اعتبارا لأنه ان اعتبرت المطابقة من جانب الحكم سمى حقا أومن جانب الواقع سمى صدقا والأكثر استعمال الصدق فى الأقوال و يحتمل أن المراد بالحق الله تعالى فان أهل السنة أهل الله والمذهب مفعل يطلق لغة مصدرا ميميا بمعنى الذهاب واسما لزمان الذهاب واسما لمكانه والمراد به هنا الأحكام المختارة مجازا ثم يحتمل أنه نقل مذهب بمعنى مكان الذهاب من مكان الذهاب إلى الأحكام المختارة على سبيل الاستعارة التبعية بأن يكون شبه اختيار الأحكام بسلوك الطريق واستعير للأول اسم الثانى وهو الذهاب واشتق منه مذهب بمعنى الأحكام التى هى محل الاختيار أعنى التى وقع عليها الاختيار وجامع التشبيه توجه الارادة فى كل و يحتمل أنه نقل مذهب بالمعنى المصدرى من سلوك الطريق إلى اختيار الأحكام على سبيل الاستعارة الأصلية ثم من اختيار الأحكام إلى الأحكام المختارة على سبيل المجاز المرسل لعلاقة التعلق فيكون مجازا بمرتبتين وهذا كله بحسب الأصل فلاينافى ماصرح به بعضهم من أنه صار حقيقة عرفية فى الأحكام المختارة هكذا حقق المقام (قوله من العلوم وغيرها) أى كسائر الأفعال الاختيارية ومن تبعيضية (قوله وسيأتى الخلاف فى الربط) أى الارتباط والتلازم بين الدليل والنتيجة : أى بين العلم بالدليل والعلم بالنتيجة كما ستعرفه ، ومحل اتيانه قول المصنف :

وفى دلالة المقـدمات على النتيجة خلاف آت
عقلى او عادى او تولد أو واجب والأول المؤيد

وهو لامام الحرمين والثانى للأشعرى والثالث للمعتزلة والرابع للفلاسفة واختار المصنف الأول وسيأتى بسط ذلك وهذا أعنى قوله وسيأتى الخ مرتبط بالتعاريف الثلاثة . قال الشارح فى كبيره فان قلت لو كان الربط عقليا كما هو مذهب إمام الحرمين لزم عدم صحة اسناد اخراج النتيجة إلى الله تعالى لكونها ليست مقدورة حينئذ بل ان وجد العلم بالمقدمتين وجد العلم بها حتما فيكون العلم بالنتيجة واجبا والواجب لاتتعلق به القدرة . قلنا مثل هـذا الوجوب عرضى فلا يمنع تعلق القدرة كما أن العرض والجوهر متلازمان يجب وجود أحدهما عند وجود الآخر و يستحيل عدمه عند وجود الآخر فاذا أراد الله تعالى أن يوجد اللازم الذى هو النتيجة أوالعرض أوجد الملزوم الذى هو الدليل أوالجوهر فكل من ايجاد الملزوم وايجاد اللازم بقدرة الله تعالى ولاتتعلق القدرة بالجمع بين الدليل وعدم النتيجة لاستحالة الجمع بين الملزوم وعدم لازمه استحالة ذاتية والقدرة لا تتعلق بالمستحيل الذاتى اه ببعض اقتصار (قوله الفكر) قال فى القاموس الفكر بالكسر و يفتح إعمال النظر فى الشئ كالفكرة والفكرى بكسرهما اه وقال فى المختار فكر تأمل والاسم الفكر والفكرة والمصدر الفكر بالفتح و بابه نصر اه (قوله يطلق على المفكر فيه مجازا) أى مرسلا من باب اطلاق المصدر كما هو ظاهر القاموس

إشارة إلى مذهب أهل الحق من أنه لا تأثير للعبد فى شئ من العلوم وغيرها وسيأتى الخلاف فى الربط بين الدليل والنتيجة إن شاء الله تعالى مبسوطا (الفكر) يطلق على المفكر فيه مجازا

أو اسم المصدر كما فى المختار على اسم المفعول كاطلاق الاعطاء أو العطاء على الشيء المعطى (قوله وعلى حركة النفس فى المعقولات لغة) أى تنقلها من بعض المعقولات إلى بعض وفى حاشية الناصر اللقانى على المحلى نقلا على السيد يطلق الفكر على معان ثلاثة : الأوّل حركة النفس فى المعقولات أى حركة كانت وهذا هو الفكر الذى يعدّ من خواص الانسان و يقابله التخيل وهو حركتها فى المحسوسات . والثانى حركتها من المطلب الذى تتردد فى ثبوته كحدوث العالم إلى مباديه كتغير العالم وحركتها من مباديه اليه جازمة به أعنى مجموع الحركتين وهذا هو المختار فيه وفى جزأيه جميعا فى المنطق . والثالث وهو الحركة الأولى من هاتين الحركتين وحدها من غير أن توجد الثانية معها و إن كانت هى المقصودة منها وهذا هو الفكر الذى يقابل به الحدس الذى هو عكسه لأنه الانتقال من المبادى إلى المطالب اه وفى الآيات البينات ما يفيد أنّ الفكر يطلق أيضا على الحركة الثانية وحدها حيث نقل عن السيد ما نصه : فان قلت ماذا أريد بالنظر المعرف بما ذكر أمجموع الحركتين كما هو رأى القدماء أم الحركة الثانية كما هو مذهب المتأخرين .قلت : الظاهر حمله على المعنى الأوّل إذ به حصل المطلوب لا بالحركة الثانية وحدها ثم نقل عنه أنه فى بعض كتبه لم يحمله على المعنى الأوّل وأنه نفسه اعترف فى مواضع بحصول المطلوب بالحركة الثانية وحدها وفى الآيات أيضا نقلا عن الناصر : لقائل أن يقول إن أريد بالمعقولات ما يدركه العقل بذاته بلا واسطة خرج عنها الوهميات والخياليات فتخرج عن حدّ النظر مع أنّ مثل قولنا هذا عدوّ زيد وكل عدوّ لا تقبل شهادته على من عاداه فهذا لا تقبل شهادته على زيد نظر بلا شبهة وهكذا فى الخياليات وان أريد بها ما يدركه العقل بذاته أو بواسطة فيشمل الوهميات والخياليات فقوله أى المحلى بخلاف حركتها فى المحسوسات فيسمى تخييلا لا فكرا مشكل والظاهر أن الشارح أى المحلى وغيره ممن عبر بهذه العبارة ذاهب مع الأقدمين القائلين بأن العقل لا يدرك المحسوسات أصلا وانما تدركها الحواس وأما على طريق المتأخرين القائلين بأن العقل يدرك المحسوسات أيضا لكن بواسطة الحواس فينبغى أن تسمى حركتها فى المحسوسات فكرا أيضا اه وفى الآيات أيضا ينبغى زيادة القصد فى قوله أى المحلى حركة النفس فى المعقولات ليخرج حركتها فيما يتوارد من المعقولات بلا اختيار كما فى المنام فانها لا تسمى فكرا اه والظاهر إبقاء النفس على حقيقتها لا حملها على العقل كما زعم ليوافق ما تقرر أن المدرك حقيقة النفس وأما العقل وسائر القوى فآلات فى إدراكها (قوله وعلى النظر الاصطلاحى اصطلاحا) أى على مدلوله فهو مرادف له فى الاصطلاح كما فى الشرح الكبير (قوله على الأخير) تصريح بما تفهمه الفاء من رجوع قوله يعرف إلى قوله وعلى النظر الاصطلاحى اصطلاحا (قوله بأنه ترتيب أمور الخ) قال عبد الحكيم فى حاشيته على القطب هذا تعريف الفكر عند المتأخرين ، وعند المتقدمين مجموع الحركتين حركة من المطلوب المشعور به بوجه إلى المبادى وحركة منها إلى المطلوب المجهول بوجه آخر اه قال الشارح فى كبيره الترتيب فى اللغة جعل كل شيء فى محله وفى الاصطلاح جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد و يكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر والمراد بالأمور أمران فأكثر وانما اشترط التعدّد فى الأمور لأن الترتيب لا يمكن إلا عند التعدد . فان قلت يرد على التعريف التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها فلا يكون جامعا لأنّ الفصل أمر واحد كالخاصة . قلت أما على مذهب الأقدمين فليس التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها بمرضى عندهم وان وقع أوّلوه وجعلوه مركبا تقديرا فناطق فى تقدير شيء ناطق فيكون المراد ترتيب أمور فى الذكر أو التقدير .وأما المتأخرون فهو جائز عندهم وهو داخل أيضا لأنه مركب معنى إذ ناطق فى معنى شيء له النطق لكن الأحسن عندهم أن يعرّف بتعريف آخر بأن يقال وضع معلوم أو معلومين للتأدّى إلى مجهول والمراد بالمعلوم الشيء الحاصل

وعلى حركة النفس فى المعقولات لغة وعلى النظر الاصطلاحى اصطلاحا فيعرّف على الأخير بأنه ترتيب أمور معلومة للتوصل إلى مجهول (لأرباب) أى أصحاب (الحجا) بالقصر أى العقل

فى العقل سواء كان يقينيا أوظنيا أوعن جهل مركب وسواء كان تصوّريا أو تصديقيا، فالترتيب فى التصوّرات كما إذا أردنا أن نتوصل إلى معرفة الانسان فانا نقول هو الحيوان الناطق بترتيبه الخاص أعنى تقديم الجنس على الفصل وفى التصديقات كما إذا أردنا أن نتوصل إلى معرفة أن الانسان متحرك بالارادة فتوسط بينهما الحيوان ونرتب هكذا كلّ إنسان حيوان وكلّ حيوان متحرّك بالارادة والمراد بالتوصل إلى مجهول وصول العقل إلى معنى مجهول تصوّرى أو تصديقى وانما اشترط فى الأمور المرتبة أن تكون معلومة لاستحالة تحصيل شىء بما ليس بحاصل واشترط فى المطلوب أن يكون مجهولا لأنّ تحصيل الحاصل محال وطلب حصوله عبث اه ببعض تصرف وبعض زيادة . فان قلت: استعمال العلم فيما يشمل الظنّ مجاز فلا يدخل فى التعريف . قلت يجوز دخول المجاز فى التعريف عند قيام القرينة الواضحة وهى هنا شهرة استعمال النظر فيما ينتج الظنّ والتنجله هو ترتيب الأمور المظنونة مع كثرة استعمال العلم فيما يشمل الظنّ. فان قلت: اشتراط الجهل بالمطلوب ينافى الاستدلال على الشىء ثانيا بعد معرفته أوّلا بدليل. قلت: المقصود بالنظر الثانى معرفة وجه دلالة الدليل الثانى على النتيجة أو زيادة الاطمئنان بها لا العلم بها **(قوله وأل فيه للكمال)** أى للعهد والمعهود العقل الكامل فلا يقال لم يذكروا من أقسام أل التى للكمال والعهد هنا علمى لأنّ المخاطب يعلم أن المراد العقل الكامل من قوله أخرج نتائج الفكر لأن الفكر المنتج إنما يكون لصاحب العقل الكامل وليس المراد البالغ نهاية الكمال لما يلزم عليه من القصور بل ماله كال ما **(قوله وفى تصديره)** أى التصدير النسبى إذ التصدير الحقيقى إنما هو بالبسملة **(قوله المشعر ذلك)** صفة للتصدير واسم الاشارة يرجع اليه من وضع الظاهر موضع الضمير **(قوله بأنّ مقصوده علم المعقول)** أقول قد يقال إن كانت الاضافة فى علم المعقول للاستغراق فباطل إذ مقصوده فى المنطق فقط أو للجنس ورد أن الجنس يتحقق فى كل نوع من أنواعه فلا إشعار حينئذ بخصوص المنطق أو للعهد والمعهود خصوص المنطق ورد أن التصدير بما ذكر لا يشعر بخصوصه لتداول الأصوليين والمتكلمين هذه الألفاظ هذا إن أبقى قوله علم المعقول على معناه الاضافى فان أريد به المعنى العلمى لخصوص المنطق ورد عليه ماورد على احتمال العهد . ويمكن الجواب باختيار الثانى ومنع اشتراط الاشعار بخصوص المقصود فى أصل براعة الاستهلال وادعاء كفاية الإشعار بجنسه فى أصلها وباختيار الثالث والرابع ومنع عدم إشعار ماذكر بخصوص المنطق ، لأن تداول النتائج عند غير المناطقة دون تداولهم بكثير ولا يخفى على أحد أنه ليس فى مجرّد الاتيان بألفاظ متداولة عند المناطقة تصريح بأن مقصوده علم المنطق حتى يحسن أن ينفوه بأنه لا يصح التعبير بالإشعار وأنه كان عليه أن يقول ما يصرح بمقصوده **(قوله براعة الاستهلال)** الاستهلال فى الأصل أوّل ظهور الهلال ، ثم استعمل فى مطلق افتتاح الشىء والبراعة مصدر برع بضم الراء وفتحها إذا فاق أقرانه فى العلم أو غيره ، فاضافة البراعة إلى الاستهلال على معنى فى : أى البراعة فى الاستهلال : أى ابتداء الكلام **(قوله روحانى)** نسبة إلى الروح من نسبة مشابه الشىء إليه ووجه المشابهة أن كلا من العقل والروح أمر خفىّ والألف والنون زائدتان فى النسب للتأكيد وقوله به تدرك النفس الباء للآلة وتقديم الجار والمجرور ليس للحصر بل للاهتمام لشرف العقل على بقية آلات الإدراك من الحواس الظاهرة والباطنة ، وفى كلامه جرى على التحقيق من أن المدرك حقيقة النفس والعقل آلة كما قدّمنا وقوله العلوم : أى المعلومات : أى التى شأنها أن تعلم فصح تسلط الادراك عليها وقوله الضرورية : أى الحاصلة لا عن نظر والنظرية : أى الحاصلة عنه **(قوله أسلم الأقوال)** أى فى العقل فمنها ما حكى عن القاضى وإمام الحرمين أنه العلم ببعض الضروريات أى ببعض مصدوقات الواجب والجائز والمستحيل بحيث يقول فى بعض الواجبات لابدّ

وأل فيه للكمال وفى تصديره الكتاب بالنتائج والفكر والعقل المشعر ذلك بأنّ مقصوده علم المعقول براعة الاستهلال وهى أن يذكر المتكلم فى أوّل كلامه ما يشعر بمقصوده . والعقل نور روحانى به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وهذا أسلم الأقوال وفى هذا البيت

منه كـكون الواحد نصف الاثنين وفى بعض المستحيلات ممتنع كـكون الواحد نصف الأر بعة وفى بعض الجائزات كجلوس ز يد لا أن مرادها أن العقل تصوّر حقائق الواجب والجائز والمستحيل وإن كان هو ظاهر كلام الشيخ السنوسى فى شرح الصغرى والوسطى وبسط الأقوال وردّها فى الشرح الـكبير (قوله أبحاث نفيسة) قد نقلنا أحسنها وسيأتى معنى البحث لغة وعرفا فى فصل مباحث الألفاظ (قوله وشحنا بها الشرح) التوشيح إلباس الوشاح وهو ملبوس ينسج من أدم يتخذه نساء العرب وترصعه بالجواهر وتجعله بين عاتقها وكشحها ففى كلامه إما مجاز مرسل فى وشحنا بأن يكون استعمله فى لازمه وهو التحسين أو استعارة مصرّحة تبعية فيه بأن يكون شبه تحسين الشرح بالأبحاث بتزيين المرأة بالوشاح أو استعارة مكنية فى الشرح حيث شبهه بعروس تلبس الوشاح أو فى الأبحاث الشريفة حيث شبهها بالوشاح ووشحنا على كل منهما تخييل (قوله وحط الخ) من عطف السبب على المسبب لأن حط الحجب سبب لاخراج النتائج أو المعلول على علته الغائية لأن غاية حط الحجب إخراج النتائج أفاده فى الـكبير . أقول الظاهر أن المسبب والعلة الغائية للحط المذكور خروج النتائج لا إخراج الله إياها فلعل جعله مسببا عن الحط وعلة غائية له باعتبار أثره وهو الخروج فتأمل والحط فى الأصل الازاحة الحسية من علو إلى سفل فتجوّز به هنا إلى مطلق الازاحة الحسية لعلاقة الاطلاق والتقييد ثم إلى الازاحة المعنوية لعلاقة المشابهة (قوله بدل) أى بدل بعض من كلّ على ماقرّره شيخنا الشارح فى درسه أو بدل اشتمال (قوله من مجموع الجار والمجرور) أقول هذا هو الظاهر فيما إذا كان الجار الثانى غير الأوّل لفظا كما هنا ويحتمل إذا كان عينه أن يكون المبدل منه المجرور الأوّل والبدل المجرور الثانى ولا دخل للحرف فى الابدال وإنما أظهر مع البدل إيضاحا يفيد هذا قول غير واحد فى كثير من المجرورات أن المجرور بدل من المجرور قبله باعادة العامل لـكن يرد عليه تصريح بعضهم بوجوب حذف عامل البدل فتأمل (قوله أعنى عنهم) أقول لا وجه لهذه العناية ولو قال أى عنهم يعنى عن عقلهم الذى كالسماء لـكان وجيها (قوله فمن الخ) فرع على التفسير المذكور ثلاثة أشياء: الأوّل كون من بمعنى عن والثانى كون أل عوضا عن الضمير وقد جرى فى هذين على مذهب الـكوفيين إذ البصريون لا يجيزون نيابة بعض الحروف عن بعض اطرادا ويحملون ما يوهم ذلك على الشذوذ أو التجوّز فى الفعل بتضمينه معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف ولا تعويض أل عن الضمير ويحملون ما يوهم ذلك على حذف الضمير. والثالث كون الاضافة فى سماء العقل من إضافة المشبه به إلى المشبه كما فى لجين الماء والتسمية بالمشبه به والمشبه باعتبار ما كان قبل حذف أداة التشبيه لفظا وتقديرا وتناسى التشبيه قصدا للمبالغة لأن إضافة المشبه به إلى المشبه من فروع التشبيه البليغ وهو ما حذفت فيه الأداة كـذلك ولما كان فى هذا توسع بحذف الأداة أطلق عليه المصنف فى شرحه المجاز بمعنى التوسع لا بمعنى المجاز المصطلح عليه عند البيانيين كـذا حمله عليه الشارح فى كبيره وتجويز بعض تشبيه العقل بالفلك الأعظم فى النفس على طريق الاستعارة المـكنية وجعل السماء تخييلا يردّ بأن السماء ليست من لوازم الفلك الأعظم وخواصه بل هى جرم آخر مستقل بنفسه كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بفن الهيئة ولو جعلت الاستعارة المـكنية بتشبيه العقل بالنجم فى الاهتداء بكل لـكان وجيها فاعرفه (قوله ومن بيانية) يصح أن تـكون ابتدائية أى كل حجاب ناشئ من الجهل كالبلادة (قوله لـكونه محلا الخ) أى فالجامع كون كل محلا لطلوع مطلق شموس وقوله المعنوية صفة لشموس بدليل المقابلة بعد وحينئذ فلا يصح أن يكون قول الشارح شموس المعارف من إضافة المشبه به إلى المشبه بل فيه استعارة مصرحة حيث شبه أصول المعارف وأمهاتها بالشموس بجامع كثرة نفع كل والنسبة فى المعنوية إلى المعنى من نسبة

أبحاث نفيسة وشحنا بها الشرح (وحط) أى أزال ووضع (عنهم) أى أرباب الحجا (من سماء العـقل) بدل من مجموع الجار والمجرور أعنى عنهم أى عن عقلهم الذى كالسماء فمن بمعنى عن وأل فى العـقل عوض من الضمير والاضافة فى سماء العقل من إضافة المشبه به إلى المشبه (كل حجاب) مفعول حط (من سحاب الجهل) أى الجهل الذى كالسحاب ومن بيانية وشبه العـقل بالسماء لـكونه محلا لطلوع شموس المعارف المعنوية كما أن السماء محل

الجزئيات إلى كليها (قوله لظهور شموس الاشراق) التعبير أوّلا بطلوع وثانيا بظهور للتفنن و إضافة شموس إلى الاشراق من إضافة الموصوف إلى الصفة والاشراق الاضاءة وأما الشروق فهو الطلوع و باب فعله دخل (قوله الحسية) نسبة إلى الحسّ وهو الادراك بالحاسة الظاهرة وهى هنا البصر من نسبة الشيء إلى متعلقه بكسر اللام (قوله لكونه يحجب العقل الخ) أى فالجامع أن كلا يحجب: أى يمنع (قوله عن الادراكات) أقول أى عن أن يكون آلة فى الادراكات فلا ينافى مامرّ أن المدرك حقيقة النفس ومن نسب إليه الادراك فقد تجوّز وقوله المعنوية: أى المتعلقة بالمعانى لابالمحسوس فالوصف مخصص وكذا إن جعلت الادراكات بمعنى المدركات فان أريد أن الادراكات نفسها معنى من المعانى كان الوصف لازما أتى به ليقابل به قوله الآتى الحسية لكن جعل الحسية فيما يأتى صفة للشيء المدرك يبعد هذا الاحتمال (قوله وكلّ من السحاب والجهل وجودى) أى فتناسب طرفا التشبيه. وأقول أما كون السحاب وجوديا فظاهر وأما كون الجهل وجوديا ففيه أن الوجودى منه إنما هو الجهل المركب أما البسيط فلا لأنه عدم العلم بالشيء عما من شأنه العلم به ولذلك كان بين البسيط والعلم تقابل العدم والملكة و بين المركب والعلم تقابل الضدّين والمقصود هنا مايعمهما ويجاب بأنه أراد أن الجهل فى الجملة وجودى. وقد اختلف فى حقيقة السحاب فذهب الحكماء إلى أنها أبخرة تصاعدت وانعقدت ونقل السيوطى فى كتابه الهيئة السنية فى الهيئة السنية آثارا فيه فى بعضها أنه ثمر شجرة فى الجنة (قوله حتى للانتهاء) توجيه ذلك أن يراد بالمعرفة المعرفة الكاملة و يقتبر أن الازالة تدريجية بأن يزال حجاب أوائل العلوم ثم حجاب أواسطها ثم حجاب بقيتها أشار له ابن يعقوب كذا فى حاشية شيخنا العدوى على شرح المصنف و به يندفع ما يتوهم من عدم صحة كون حتى للانتهاء لاقتضاء الانتهائية أن ماهى لانتهائه تدريجى والازالة هنا ليست تدريجية إن قلت الغاية بعد حتى داخلة فى المغيا فتقتضى وجود الحط وقت البدوّ مع أنه ليس كذلك. قلت: محلّ الدخول إذا لم تكن قرينة على عدمه كما هنا و يمكن أن يكون فى قول الشارح: أى إلى أن بدت إشارة إلى ما قلنا لخروج الغاية بعد إلى هذا ويصح أن تكون حتى تفريعية وإليه أشار المصنف فى شرحه (قوله أى المعرفة التى كالشموس) اقتصر الشارح هنا على جعل الاضافة من إضافة المشبه به إلى المشبه قال فى كبيره و يصح أن تكون فيه استعارة بالكناية بأن شبهت المعرفة بالسماء والشموس تخييل باقيا على حقيقته أو مستعارا للمسائل الواقع عليها المعرفة اهـ ويصح أن تكون الشموس مستعارة للمسائل المذكورة على طريق التصريحية المستقلة (قوله والجمع للتعظيم) جواب عما يقال الشيء الذى شبهت به المعرفة بناء على ما ذكره من أن الاضافة من إضافة المشبه به إلى المشبه أو الذى جعل لفظه تخييلا باقيا على حقيقته بناء على اعتبار المكنية شيء واحد هو الشمس الحسية فكيف الجمع. وحاصل الجواب أنه جمع تعظيما لها فكأنها شموس متعدّدة ويحتمل أن الجمع باعتبار تعدّد أيامها ومحالها وتنزيله منزلة تعددها نفسها إما على استعارة الشموس للمسائل الواقع عليها المعرفة استعارة مصرّحة فالجمعية ظاهرة إذ لاخفاء فى تعدّد تلك المسائل المرادة من الشموس على هذا الوجه (قوله رأوا مخدراتها) بتقدير الفاء التفريعية أى فرأوا مخدراتها ورأى بصرية فمنكشفة حال هكذا يستفاد من صنيع المصنف فى شرحه (قوله أى مخدرات شموس) أى فالضمير راجع إلى شموس وهذا باعتبار ظاهر اللفظ و إلا فالضمير فى المعنى على ماذكره من أن إضافة شموس إلى المعرفة من إضافة المشبه به إلى المشبه عائد على المعرفة كما لايخفى إذ الشموس على هذا الاحتمال مراد بها معناها الحقيقى (قوله يعود إلى المضاف) أى غالبا وقد يعود إلى المضاف إليه كما فى قوله تعالى

لظهور شموس الاشراق الحسية والجهل بالسحاب لكونه يحجب العقل عن الادراكات المعنوية كما أن السحاب يحجب الناظر عن إدراك الشمس الحسية وكلّ من السحاب والجهل وجودى (حتى) للانتهاء أى إلى أن (بدت) أى ظهرت (لهم شموس المعرفة) أى المعرفة التى كالشموس والجمع للتعظيم (رأوا مخدراتها) أى مخدرات شموس المعرفة إذ القاعدة أن الضمير يعود إلى المضاف مالم يكن لفظ كل فيعود

لما أضيف اليه والمراد بالمخدرات هنا المسائل الصعبة شبهت بالعرائس المستترة تحت الخدر (منكشفة) أى متضحة (نحمده) ثانيا بعد حمده أولا تأسيا بحديث «إنّ الحمد لله نحمده» ولأنّ الأول بالجملة الاسمية والثانى بالفعلية فقصد الجمع بين الأمرين ليشرب بكل من الكأسين (جل) أى عظم حال أوصفة للضمير فى نحمده على مذهب الكسائى لأنه يجوز عنده وصف الضمير بالجملة إذا كان ضمير غيبة والوصف للمدح أوالذم ولا يصح كونها اعتراضية لأنها يحل المفرد محلها والاعتراضية لا يحل المفرد محلها

ـ ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها ـ (قوله لما أضيف) فيه اجراء الصفة أو الصلة على غير ماهى له لأمن اللبس (قوله شبهت بالعرائس) أى تشبيها ضمنيا تضمنه تشبيه الصعوبة بتخدير العروس أى سترها تحت الخدر بجامع الخفاء فى كل واستعارة لفظ التخدير لمعنى الصعوبة واشتقاق مخدرات بمعنى صعبة من التخدير بمعنى الصعوبة كما هو قاعدة الاستعارة التبعية فى المشتقات نعم إن كانت مخدرات مما غلبت عليه الاسمية والتحق بالجوامد كما قد يرمز اليه كلام الشارح كانت الاستعارة أصلية وكان التشبيه الذى ذكره الشارح قصديا فتأمل والقرينة على هذه الاستعارة إضافة مخدرات إلى ضمير شموس المعرفة والرؤية ترشيح للاستعارة وكذا الانكشاف إن كان حقيقة فى الحسيات فقط و إضافة مخدرات إلى الضمير قال الشارح فى كبيره إمّا بيانية أومن إضافة الخاص إلى العام اهـ ولعل الأوّل لاعتبار الصعوبة فى معنى المخدرات دون كثرة النفع واعتبار كثرة النفع فى معنى الشموس دون الصعوبة لاجتماع المخدرات والشموس حينئذ فى المسائل الصعبة الكثيرة النفع وانفراد المخدرات فى الصعبة القليلة النفع والشموس فى كثيرة النفع السهلة والثانى لاعتبار الصعوبة وكثرة النفع معا فى المخدرات واعتبار كثرة النفع فقط فى الشموس فافهم (قوله نحمده) النون إمّا للمتكلم المعظم نفسه لاظهار سبب مدلولها وهو تعظيم النفس والسبب الحامل عليه تعظيم الله له بتأهيله للعلم تحدّثا بنعمة الله أوللمتكلم مع غيره احتقارا لنفسه عن أن يستقل بحمده تعالى (قوله ثانيا) أى حمدا ثانيا أوزمنا ثانيا بقطع النظر عن كونه بالفعلية أوالاسمية وقوله بعد حمده أوّلا أى حمدا أوّلا أوزمنا أوّلا بقطع النظر عن كونه بالاسمية والفعلية فالمدعى إنما هو الحمد مرتين إحداهما بالاسمية والأخرى بالفعلية لا الحمد مرتين أوأولاهما بالاسمية وثانيتهما بالفعلية لئلا يعترض بأنّ العلة الثانية لا تفيد الترتيب أى تقديم الحمد بالاسمية على الحمد بالفعلية ولتقديمه علة الترتيب فى قوله سابقا وآثر التصدير الخ (قوله بين الأمرين) أى الحمد بالاسمية والحمد بالفعلية وقوله الكأسين تثنية كأس وهو الإناء الذى يشرب فيه أومادام الشراب فيه مؤنثة مهموزة كذا فى القاموس وقوله مهموزة أى أصالة فلا ينافى جواز قلبها ألفا. إذا علمت ذلك علمت أنّ فى كلامه استعارة مصرحة حيث شبه الجملتين بالكأسين بجامع تحصيل المطلوب بكل و يشرب ترشيح والمراد أنه يحصل ثوابا بالاسمية وثوابا آخر بالفعلية (قوله حال) أى بتقدير قد على أشهر القولين وهو وجوب اقتران جملة الحال الماضوية بقد لفظا أوتقديرا (قوله أوصفة) قال فى الكبير وهذا أولى من جعله حالا لأنّ الحالية تشعر بتقييد الحمد لأنّ الحال قيد فى عاملها . فان قيل الحال هنا لازمة لأنه تعالى جليل دائما . قلنا الحمد مطلقا أفضل من الحمد باعتبار وصف اهـ (قوله على مذهب الكسائى) قال فى الكبير كذا ذكره شيخنا لكن لم نطلع فى كتب النحو على أنّ أحدا يجيز وصف ضمير الغيبة الراجع إلى معين بجملة والجملة لا تكون صفة إلا لنكرة أومعرفة فى معنى النكرة والأمثلة التى نقل إجازة الوصف فيها عن الكسائى ليس فيها وصف بجملة بل بمعرفة نحو: اللهم صلّ عليه الرءوف الرحيم ونحو ـ لا إله إلا هو العزيز الحكيم ـ وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل اهـ وقوله أومعرفة فى معنى النكرة مثاله مدخول أل الجنسية كالذى فى قول الشاعر * ولقد أمرّ على اللئيم يسبنى * (قوله يحل المفرد محلها) فيقال جليلا (قوله والاعتراضية لا يحلّ المفرد محلها) و إلا كان لها محل من الاعراب مع أنها لا محل لها منه . أقول قد يبحث فيما علل به عدم صحة كونها اعتراضية بأنها إنما يحلّ المفرد محلها على تقدير أنها حال لا على تقدير أنها اعتراضية وحلول المفرد محلها على تقدير أنها حال لا يمنع صحة كونها اعتراضية لا يحلّ المفرد محلها مسوقة لانشاء التعظيم كما فى سائر الجمل المحتملة للاعتراض والحالية ومن هذا مع مامرّ مما يرد على كونها صفة أوحالا تعلم وجه قول شيخنا العدوى وجعل الجملة معترضة أولى وفى بعض النسخ الاقتصار على مانصه أى

عظم جملة لانشاء التعظيم أوخبرية حالية اه ونقل عنه أنه رجع إلى هذه النسخة آخرا وضرب على الأولى وفى أوّل وجهى هذه النسخة ارتضاء كون الجملة اعتراضية هذا تحقيق المقام (قوله على الانعام) على تعليلية كما فى قوله تعالى ـ ولتكبروا الله على ماهداكم ـ (قوله بنعمة الايمان) الاضافة للبيان. وأقول كان مقتضى الظاهر أن يقول بنعمتى إلا أن يقال حذف المضاف من الثانى لدلالة المضاف فى الأوّل عليه أو يقال المفرد المضاف يعم قال فى الكبير إنما خص الحمد بهما مع كون نعم الله تعالى على العبد كثيرة لاتحصى لأنهما أجلّ النعم الدنيوية والأخروية وأساسها (قوله أى تصديق الخ) هذا معناه شرعا أما لغة فمطلق التصديق وقوله فى جميع ما أى أحكام أو الأحكام التى علم الخ وتذكير الضمير فى به مراعاة للفظ ما كما هو الأفصح لكن جعل ما نكرة بمعنى الأحكام لايمشى على مذهب من يمنع تأكيد النكرة (قوله ضرورة) مفعول مطلق لقوله علم على حذف مضاف أى علم ضرورة أومنصوب بنزع الخافض أى بالضرورة ومعنى كونه علم ضرورة أنّ العلم به صار لاشتهاره بين الخاص والعام يشبه العلم الضرورى الحاصل لاعن نظر لا أنه ضرورى حاصل لاعن نظر كما لايخفى (قوله أى قبول النفس لذلك) أى لجميع ماعلم الخ وعطف الاذعان على القبول عطف مرادف وفسر التصديق بذلك لعدم كفاية مجرد مايتبادر منه فى تحقق الايمان وهو النسبة إلى الصدق (قوله على ماهو الخ) متعلق بمحذوف أى وقولى أى قبول الخ مبنى على تفسير أو التفسير الذى هو الخ وقوله على التحقيق متعلق بتفسير ومقابله أنّ التصديق المنطقى مطلق إدراك وقوع النسبة أو لاوقوعها ولو من غير إذعان وتسليم لها كما سيأتى ذلك فى أنواع العلم الحادث قال فى الكبير قال السعد: والحق أنّ بينه و بين الكفر تقابل العدم والملكة بناء على أنّ الكفر عدم الايمان عما من شأنه وأما على أنه العناد والانكار لشئ مما علم من ذلك أى الجحود له فبينهما التضادّ اه وعلى الثانى يكون ارتفاعهما فيمن نشأ فى شاهق جبل خالى الذهن من الأمرين (قوله مع الاقرار) ظرف مستقر حال من تصديق أى كائنا مع الاقرار وقوله على قول أى ضعيف ذهب قائلوه إلى توقف الايمان على الاقرار ثم اختلفوا فقال بعضهم شطر وقال بعضهم شرط صحة والراجح مقابله وهو عدم توقف الايمان على الاقرار وإنما هو شرط لاجراء الأحكام الدنيوية (قوله أى الخضوع الخ) هذا معناه شرعا ، أما معناه لغة فمطلق الخضوع والانقياد وعطف الانقياد على الخضوع تفسيرى وقوله بقبول الأحكام الظاهر أنّ الباء لتصوير الخضوع والانقياد وقوله أى أعمال الجوارح يحتمل أنه تفسير للأحكام فيكون تسميتها أحكاما لتعلق الأحكام بها فمآل معنى عبارته حينئذ أنّ الاسلام قبول أعمال الجوارح أى قبولها الظاهرى وهو التلبس بها كما هو مقتضى ماسيذكره من تغاير الايمان والاسلام مفهوما ويحتمل أنه تفسير لقبول الأحكام أى قبولها الظاهرى على مامرّ فمآل معنى عبارته حينئذ أن الاسلام أعمال الجوارح كما اشتهر وعبارته فى الكبير والاسلام له إطلاقات فيطلق على مجموع الدين وعلى الخضوع والانقياد والاستسلام وعلى مظهر ذلك وهو عمل الجوارح اه وهى واضحة (قوله اعتبارا بمفهومهما) أى التغاير كما يشير اليه قوله لتغايرهما مفهوما أى معنى وحقيقة وقوله لتغايرهما علة لاعتبار المفهوم أى واعتبر المفهوم لا الماصدق لتغايره ووجه التغاير واضح مما قررنا وقوله لأنه فى مقام الاطناب علة لاعتبار المفهوم المعلل بتغايره أى اعتبر المفهوم المتغاير ولم يعتبر الماصدق المتحد لأنه فى مقام الاطناب فالتغاير علة للاعتبار مطلقا عن العلة وكونه فى مقام الاطناب علة له مقيدا بعلة هى التغاير فكأن العامل فى اللامين مختلف فلا اعتراض على عبارته بأن فيها تعلق حرفى جر متحدين لفظا ومعنى بعامل واحد كذا اشتهر . و يرد عليه أن الاعتداد باختلاف العامل بذلك يؤدّى إلى عدم تصوّر هذا التعلق أصلا فلا يكون لمنعهم له معنى فتأمل ومعنى اتحادهما ماصدقا

(على الانعام بنعمة الايمان) أى تصديق النبى صلى الله عليه وسلم فى جميع ماعلم مجيئه به ضرورة أى قبول النفس لذلك والاذعان له على ماهو تفسير التصديق فى المنطق على التحقيق مع الاقرار باللسان على قول (والاسلام) أى الخضوع والانقياد بقبول الأحكام أى أعمال الجوارح وذكرهما المصنف معا اعتبارا بمفهومهما لتغايرهما مفهوما لأنه فى مقام الاطناب وهو مقام الحمد

أن الذات التي يصدق عليها أنها مؤمنة يصدق عليها أنها مسلمة و بالعكس فهما متلازمان وجودا فلا يوجد مؤمن إلا وهو مسلم ولا مسلم إلا وهو مؤمن . واعلم أن الكلام في الايمان الكامل بمصاحبة الأعمال والاسلام الكامل بمصاحبة التصديق إذ هما التحدان ماصدقا . أما أصل الايمان وأصل الاسلام فلا تلازم بينهما حتى يتحدا ماصدقا بل ينفردان كما في المصدق بقلبه الغير العامل بجوارحه والعامل بجوارحه الغير المصدق بقلبه (قوله والاكثار) بالجر عطفا على الحمد (قوله أى ميزنا) أشار به إلى أن معنى تخصيص شيء بآخر تمييزه به على غيره أي إفراده من بين أمثاله بالآخر وقصر الآخر عليه ولهذا كان الغالب استعمالا دخول الباء بعد التخصيص والاختصاص والتخصيص والخصوص وما إشتق منها على المقصور و إن دخلت على المقصور عليه أيضا بقلة قصدا فى نحو خصصت الجود بزيد إلى معنى قصرت الجود على زيد صرح بذلك السعد فى شرح التلخيص والسيد فى حاشية المطول وحاشية الكشاف كما نقله يس فى حاشية مختصر السعد رادا ماقاله سم من أنهما و إن اتفقا على جواز الأمرين لغة اختلفا في الغالب استعمالا فقال السعد الغالب فى الاستعمال دخول الباء على المقصور وقال السيد دخولها على المقصور عليه فاحرص على هذا التحقيق (قوله معاشر المسلمين) منصوب بأخص محذوفا وجوبا . فان قلت : بعض مزايا هذه الأمة الحاصلة لها بسببه عليه الصلاة والسلام يعم كفارها كالأمن من الخسف والمسخ فلايتجه تخصيص المسلمين بالذكر على ماصدر به الشارح بعد من تقدير مزايا . قلت : تخصيصهم بالذكر لأنهم المختصون بمجموع تلك المزايا أو لشرفهم (قوله بمزايا خير) من إضافة المسبب إلى السبب أى بمزايا لنا سببها خير الخ يدل على ذلك قول الشارح فى كبيره وفى كثير من نسخ هذا الشرح الصغير بمزايا بسبب خير من قد أرسلا وعلى هذا يندفع شيئان واردان على حمل الاضافة على مايتبادر منها من أن هذه المزايا له نفسه صلى الله عليه وسلم الأول أن من جملة مزاياه رسالته فيرد الاعتراض الآتى الذى قصد الشارح الفرار منه و إن أمكن الجواب بأن المراد من خصنا بمجموع تلك المزايا و إن لم نختص بكل واحدة منها ولاشك فى اختصاصنا بالمجموع الثانى أن المخصوص بمزاياه صلى الله عليه وسلم هو نفسه لا نحن لقيامها به دوننا و إن أمكن الجواب بأن جميع ماوهب لنبينا من العطايا فهو يعم مسلمى البرايا (قوله أى أفضل) بين به أن خير هنا أفعل تفضيل حذفت منه الهمزة تخفيفا ومثله بكثرة شر و بقلة حب كما بين فى محله لامخفف خير بتشديد الياء كميت وميت وهين وهين ولين ولين وتفضيله صلى الله عليه وسلم على سائر الرسل والأنبياء بتفضيل من الله تعالى لابسبب زيادة كمالاته كما أو كيفا عن كمالاتهم و إن جزمنا بتلك الزيادة ومن أين لنا أنها سبب التفضيل حتى ندعى ذلك على أن الله تعالى هو الذى وهبه تلك الزيادة هذا مارتضاه فى كبيره ونقله عن الامام ابن عباد فى رسالته الكبرى والشيخ السنوسى فى شرح صغرى الصغرى وقال إنه كلام أهل التحقيق من أئمة الكلام (قوله من قد أرسلا) أى إنسان أو نبى لارسول لئلا يضيع قوله قد أرسلا (قوله أو التقدير) عطف على مقدر أى التقدير ماذكر أو التقدير خصنا بشفاعته أى الخاصة بالمؤمنين لأن له صلى الله عليه وسلم شفاعات كثيرة منها الشفاعة العظمى وهى شفاعته فى أهل الموقف لفصل القضاء وبذلك يسقط مايقال إن شفاعته ليست مقصورة علينا بل ينتفع بها جميع الناس حتى الأمم السابقة والكفار (قوله بالفعل) قيد به لأن الأمم السابقة متابعون له بالقوة لأن رسلهم نواب عنه (قوله إلى ذلك) أى تقدير أحد الأمور الثلاثة المذكورة وقوله لئلا يرد الاعتراض أى لو أبقينا العبارة على ظاهرها من أن معناها من خصنا رسالة خير الخ وهذا الاعتراض إنما يرد على كون الباء داخلة على المقصور أما على كونها داخلة على المقصور عليه . والمعنى أنا مقصورون على رسالته لاتتجاوزها إلى رسالة غيره فلايرد كما

والاكثار من هذه النعم وههنا كلام نفيس وشيحنا به الشرح (من خصنا) أي ميزنا معاشر المسلمين (ب) مزايا (خير) أى أفضل (من قد أرسلا) أو التقدير خصنا بشفاعته أو متابعته بالفعل وإنما احتجنا إلى ذلك لئلا يرد الاعتراض بأن رسالة النبى صلى الله عليه وسلم ليست مقصورة علينا بل هو مرسل للخلق كافة والرسل كما قال بعض المحققين نواب عنه (وخير من حاز) جمع

وضم (المقامات العلا) جمع عليا خلاف السفلى مثل كبر وكبرى (مما) يصح فيه أوجه الإعراب الثلاثة لكن الرسم لايساعد النصب والمناسب للتعظيم رفعه (سيد كل مقتفى) أى متبع (العربى الهاشمى المصطفى) أى المختار وهذه نعوت جىء بها للمدح لشدة حبه صلى الله عليه وسلم ومن أحب شيئا أكثر من ذكره ولايخفى حسن تقديم العربى على الهاشمى والهاشمى على المصطفى لأنه من تقديم العام على الخاص كحيوان ناطق وههنا أبحاث شريفة سمحنا بها فى الشرح (صلى عليه الله) من الصلاة المأمور بها فى خبر « أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد » الخ

فى كبيره هذا ويمكن إبقاء العبارة على ظاهرها وجعل الباء داخلة على المقصور . ودفع الاعتراض بأن المراد الرسالة بالمباشرة (قوله وضم) عطف خاص على عام لاعتبار التلاصق فى الضم على ما اشتهر دون الجمع (قوله العلا) أصله علو بوزن كبر قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله جمع عليا) بالضم والقصر و بمعناها العلياء بالفتح والمد (قوله يصح فيه) أى بقطع النظر عن الرسم (قوله لكن الرسم لايساعد النصب) أقول الرسم يقبل النصب بناء على عادة المتقدمين من كتابتهم المنصوب المنون بصورة المرفوع والمجرور واستغنائهم عن رسم الألف بتكرار الشكل كذا فى حاشية البرماوى على شرح المنهج ناقلا له عن النووى والسيوطى . وفى حاشية سلطان عليه أن ذلك طريقة ربيعة اهـ وهو الموافق للغتهم من الوقف على المنصوب بغير ألف فقول الشارح لكن الرسم لا يساعد النصب مبنى على الشائع من كتابة المنصوب المنون بالألف (قوله والمناسب للتعظيم رفعه) أى ليكون الاسم مرفوعا كما أن مسماه مرفوع الرتبة وليكون عمدة كما أن مسماه عمدة الخلق وإما قال والمناسب للتعظيم لأن الراجح عربية الجر بدلا أو عطف بيان لموافقته الأصل من عدم التقدير أما الرفع فيحوج إلى تقدير هو والنصب يحوج إلى تقدير أمدح ومايرد على البدلية من أن المبدل منه فى نية الطرح تقدم دفعه (قوله مقتفى) ألفه بدل من واو لأنه من قفا يقفو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله الهاشمى) نسبة إلى هاشم أخى المطلب وهاشم هذا أبو عبد المطلب وهو أبو عبد الله وهو أبو النبى صلى الله عليه وسلم (قوله المصطفى) أصله مصتفو قلبت التاء طاء لوقوعها بعد أحد أحرف الاطباق الأربعة الصاد والضاد والطاء والظاء والواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله أى المختار) اسم مفعول فألفه منقلبة عن ياء مفتوحة (قوله لشدة حبه) إما علة للمدح أو للجىء بعد تعليله بالمدح على مامر (قوله لأنه من تقديم العام على الخاص) لايرد قوله تعالى ـ وكان رسولا نبيا ـ لأن نبيا حال والحال وإن كانت وصفا فى المعنى تفيد المقارنة لعاملها فنبيا أفاد مقارنة النبوّة لكونه رسولا وامتناع الاتيان بالعام بعد الخاص إنما هو لعدم الفائدة فإذا أفاد كما فى الآية لم يمتنع . فان قلت: الصفة تفيد المقارنة إذا كانت لازمة مع أنها لا يحسن تأخيرها عن الأخص منها . قلت : إفادتها المقارنة لامن حيث كونه صفة بل من خارج وهو العلم بكونها لازمة أفاده الشارح فى كبيره . أقول وذهب الشيخ محيى الدين بن عربى فى فتوحاته المكية إلى أنه يشترط فى مسمى النبى أن يختص بحكم لا يشاركه فيه قومه فيكون بينه و بين الرسول عموم وخصوص من وجه ونقله عنه العارف الشعرانى فى الكبريت الأحمر وأقره وعلى هذا لاإشكال أصلا فاحفظه (قوله سمحنا بها فى الشرح) فى المختار السماح الجود وسمح به يسمح بالفتح فيهما سماحة وسماحا أى جاد وسمح له أى أعطاه وسمح من باب ظرف صار سمحا بسكون الميم وقوم سمحاء بوزن فقهاء وامرأة سمحة بسكون الميم ونسوة سماح بالكسر والمسامحة المساهلة وتسامحوا تساهلوا اهـ وقد أساء صاحب القاموس فى صنيعه هنا فاغتر به من اغترّ فضبط الميم فى عبارة الشارح بالضم وفى الشرح ظرف لغو متعلق بسمحنا أو مستقر حال من مجرور الباء والأول أولى وماضعف به من أن الشرح مسموح به لافيه لايخفى على أحد مافيه (قوله من الصلاة المأمور بها) أى مشتق من الصلاة المذكور الأمر بها فى الخبر حيث قيل فيه أمرنا الله أن نصلى عليك وهى بمعنى طلب الرحمة لأنها من الخلق أى وليس مشتقا من الصلاة بمعنى الرحمة لأن تلك من الله تعالى كذا قرره شيخنا الشارح وأقره شيخنا الأجهورى وغيره . وأقول لايخفى أن هذا لايتأتى فى كلام المصنف لاسناد الصلاة فيه إلى الله تعالى فلا يصح أن تكون من الصلاة المأمور بها فى الخبر التى هى طلب الرحمة وأن هذا إنما يتأتى لو أسند المصنف الصلاة إليه كأن قال أصلى عليه فالصواب أن صلى

فى كلامه من الصلاة بمعنى الرحمة لا بمعنى طلب الرحمة وأن الجملة خبرية لفظا طلبية معنى فيكون طلب الرحمة مستفادا من الجملة لا من صلى فقط وإذا أردت حل كلام الشارح على وجه صواب فاجعل المراد أن صلاة المصنف بقوله صلى عليه الله فرد من أفراد الصلاة المأمور بها فى الخبر لا من أفراد الصلاة بمعنى الرحمة ولاشك أن المأمور بها فى الخبر بمعنى طلب الرحمة وأن صلاة المصنف بقوله صلى عليه الله فرد من أفراد طلب الرحمة وفائدة قوله المأمور بها الخ على هذا التنبيه على سبب صلاة المصنف وكأنه قال إنما صلى عليه للأمر بالصلاة عليه فى خبر الخ وهذه النكتة متجهة على ماقرره الشارح أيضا فتأمله فانه نفيس (قوله والحق أن معناها واحد الخ) قاله ابن هشام فى مغنيه فيكون من المشترك المعنوى أى الذى لم يتعدد فيه الوضع لا اللفظى وهو ماتعدد فيه الوضع، وقد استدل عليه بأمور نوقش فيها فارجع إلى المغنى وما كتب عليه (قوله وهو العطف) بفتح العين وهو لغة الميل والحنو والمراد به هنا الاحسان بأى وجه أما بكسر العين فهو الجانب (قوله بالنسبة الخ) أى فهو مختلف الحقيقة بحسب اختلاف العاطف (قوله أى التفضل) أى لا الكيفية النفسانية التى تقتضى التفضل كما هو معنى الرحمة فى الأصل لاستحالتها فى حقه تعالى ومنهم من حمل الرحمة فى حقه تعالى على إرادة التفضل أى الاحسان وكل صحيح ثم الرحمة المطلوبة منه تعالى لنبينا صلى الله عليه وسلم رحمة تليق بجنابه عليه الصلاة والسلام زيادة على ماعنده لأن الكامل يقبل الكمال ومثل ذلك يقال فى حق سائر الأنبياء والأولياء (قوله وإلى الملائكة بمعنى الاستغفار) أقول: المتبادر من الاستغفار طلب المغفرة فيكون فيه قصور لأن صلاتهم تكون بطلب الرحمة أيضا كما ورد فى الخبر فإذا حمل الاستغفار على مايصدق بطلب المغفرة وطلب الرحمة اندفع القصور هذا والأحسن ماذهب إليه كثير من المحققين أن الصلاة بالنسبة إلى من سواه تعالى من الملائكة والآدميين وغيرهم بمعنى الدعاء (قوله وإلى الآدميين والجن) أى وغيرهما من سائر الحيوانات بل والجمادات لما فى السيرة الحلبية فى باب ابتداء الوحى «كان عليه الصلاة والسلام إذا أراد أن يقضى حاجة الانسان بعد عن الناس فلا يمر بحجر ولا شجر ولا مدر إلا يقول الصلاة والسلام عليك يارسول الله» وإنما خص الآدميين والجن بالذكر لشرفهما (قوله التضرع والدعاء) عطف عام على خاص لأن التضرع هو الدعاء بخضوع وذلة لا عطف تفسير كما زعم قال فى الكبير ومن فضائلها أى الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم ماجرب من تأثيرها والنفع بها فى التنوير ورفع الهمة كما أشار إليه المصنف فى الشرح حتى قيل إنها تكفى عن الشيخ فى الطريق وتقوم مقامه حسبما حكاه الشيخ السنوسى فى شرح صغرى صغراه وسيدى أحمد زروق وأشار إليه الشيخ أبو العباس أحمد بن موسى اليمنى فى جواب له لكن سمعت من الشيخ أن المراد أنها تقوم مقامه فى مجرد التنوير أما الوصول إلى درجة الولاية فلا بد فيه من شيخ كما هو معلوم عند أهله قالوا واختصت من بين الأذكار بأنها تذهب حرارة الطباع وتقوى النفوس بخلاف غيرها فانه تثير حرارة فيها اه (قوله مادام الحجا الخ) كناية عن تأبيد الصلاة وليس المراد تقييدها بمدة خوض العقل الحجا من بحر المعانى وفى قوله يخوض مجاز عقلى من إسناد الشئ إلى آلته والخائض حقيقة النفس كما مر (قوله من بحر المعانى) حال من لجج لأن نعت النكرة إذا قدم عليها أعرب حالا ومن تبعيضية (قوله التى كالبحر) أى فى الكثرة والسعة (قوله غير المضطرب لايسمى لجة) أتى به مع علمه مما قبله تلويحا إلى أن قول المصنف فى شرحه اللجة البركة ليس على إطلاقه بل يحمل على ماذكره الشارح (قوله شبه المسائل الصعبة) قصده بكون المشبه خصوص المسائل الصعبة الفرار من الجمع بين طرفى التشبيه على وجه ينبئ عن التشبيه لأن المشبه خصوص المسائل الصعبة وهى لم تذكر بخصوصها فى الكلام ودخولها فى عموم المعانى لايضر قرره شيخنا الشارح (قوله استعارة أصلية) لجريانها

والحق أن معناها واحد وهو العطف لكن العطف بالنسبة إلى الله تعالى بمعنى الرحمة أى التفضل وإلى الملائكة بمعنى الاستغفار وإلى الآدميين والجن بمعنى التضرع والدعاء (مادام الحجا يخوض من بحر المعانى) أى المعانى التى كالبحر (لججا) جمع لجة وهى الماء العظيم المضطرب فغير المضطرب لايسمى لجة شبه المسائل الصعبة باللجج واستعار لفظ اللجج لها استعارة أصلية تصريحية وفى الاتيان بمن

فى اسم جامد تصريحية للتصريح بلفظ المشبه به (**قوله** إشارة إلى أنه لايحتوى على جميع المعانى إلا الله تعالى) هكذا قال المصنف فى شرحه قال الشارح فى كبيره بعد نقله ذلك عن المصنف. قلت وهو صريح فى الرد على من ادعى أن النبى صلى الله عليه وسلم علمه مساو لعلم الله تعالى محيط بكل شئ من كل وجه إحاطة كاحاطة علم الله تعالى وأنه ما توفى حتى أعلمه الله تعالى بكل شئ علم إحاطة وقد ألف شيخ شيخنا العلامة اليوسى تأليفا فى الرد على من زعم ذلك وتكفيره واستدل على ذلك بأدلة عقلية ونقلية ثم قال الشارح لكن شيخ شيخنا بالغ فى القول بالتكفير والذى يظهر عدمه لأن هذه اللوازم أى التى ذكرها على القول المتقدم بعيدة لايقول بها هذا القائل ولازم المذهب ليس بمذهب إذا كان اللازم بعيدا اه (**قوله** وآله) اسم جمع لا واحد له من لفظه وألفه قيل منقلبة عن واو مفتوحة بدليل تصغيره على أويل وقيل عن همزة منقلبة عن هاء بدليل تصغيره على أهيل وإنما قلبت الهاء همزة مع كونها أخف من الهمزة توصلا إلى قلبها ألفا فلم يرد بقاؤها ولم تقلب الهاء ألفا من أول وهلة لعدم النظير ودليل الأول أوضح لامكان البحث فى دليل الثانى باحتمال أن أهيلا تصغير أهل لا آل وإن أجاب بعضهم عنه بأن تحسين الظن بالنقلة يدفع هذا الاحتمال ولايضاف إلا إلى الشريف حقيقة أو صورة (**قوله** اسم جمع لصاحب) هذا مذهب سيبويه وذهب الأخفش إلى أن من جموع التكسير للكثرة وزن فعل كركب وصحب ورد بأن ركبا وصحبا يصغران على لفظهما فيقال ركيب وصحيب وجمع الكثرة لايصغر على لفظه بل يرد إلى مفرده ثم يجمع بالواو والنون أو الياء والنون إن كان لمذكر عاقل وإلا فبالألف والتاء فيقال فى تصغير رجال رجيلون ودراهم دريهمات والفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس أن الجمع مادل على أكثر من اثنين دلالة تكرار الواحد بالعطف فهو من باب الكلية وينقسم إلى جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة من ثلاثة إلى عشرة وجمع الكثرة من أحد عشر إلى مالانهاية له هذا هو المشهور والذى رجحه السعد وتبعه الدمامينى وغيره أن جمع الكثرة أيضا من ثلاثة فهما مشتركان فى المبدإ ومحل التفرقة المذكورة بينهما إذا جمع المفرد عليهما فان لم يجمع إلا على وزن قلة أو على وزن كثرة كأرجل جمع رجل بكسر فسكون ورجال جمع رجل بفتح فضم كان ذلك الجمع مشتركا بين القلة والكثرة ومحلها أيضا فى نكرات الجموع لامعارفها فلاينافى ماصرح به الأصوليون وغيرهم من أن الجمع المحلى بأل مطلقا من صيغ العموم والصحيح أن جموع القلة ستة جمعا التصحيح وأفعلة وأفعال وأفعل وفعلة وذهب قوم من المحققين كالرضى إلى أن جمعى التصحيح موضوعان لأكثر من اثنين من غير دلالة على قلة أو كثرة وبقية جموع التكسير جموع كثرة وهى ثلاث وعشرون وقيل أكثر والغالب أن للجمع واحدا من لفظه وقد لايكون فيقدر أن له واحدا من لفظه كأعراب وزعم بعضهم أن مفرده عرب رد بأن العرب يعم الحاضرين والبادين والأعراب يخص البادين والجمع لايكون أخص من مفرده واسم الجمع مادل على أكثر من اثنين دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه فهو من باب الكل والغالب أنه لاواحد له من لفظه كقوم ورهط وقد يكون له ذلك كصحب وركب وظاهر التعريف أن قولهم اسم جمع معناه اسم يدل على جماعة لأن مدلوله لفظه الجمع كماقيل واسم الجنس مادل على الحقيقة ثم إن كان وضعه لها بقيد الوحدة فاسم الجنس الأحادى كأسد أو بشرط استعماله فى أكثر من اثنين من أفراد حقيقته فاسم الجنس الجمعى والغالب الفرق بينه وبين واحده بالتاء وكون التاء فى المفرد وقد يفرق بينهما بياء النسب كروم ورومى وزنج وزنجى وقد تكون التاء فى الجمع كما فى كمأة وكمء وبعضهم يقول للواحد كمأة وللجمع كمء على الغالب أولا ولا بأن يصدق بالقليل والكثير فاسم الجنس الافرادى كماء وتراب. أقول: ماذكرناه فى اسم الجنس الجمعى هو ما اشتهر والذى ذكره أهل اللغة كصاحب القاموس أن كلا من روم وزنج

إشارة إلى أنه لايحتوى على جميع المعانى إلا الله تعالى (وآله وصحبه) اسم جمع لصاحب لاجمع له لأن فعلا

ونحوهما اسم الجيل مخصوص فيكون كل موضوعا لمجموع الجيل و يكون نسبة الواحد إليه لكونه بعض مسماه نظير تميمى وتميم فاعرف ذلك (قوله لا يكون جمعا لفاعل) أقول: يوهم أنه يكون جمعا لغير فاعل مع أنه ليس من أبنية الجموع بالكلية على الصحيح وقد يقال إنما قال لفاعل موافقة للمفرد الواقع هنا (قوله لأنه) أى العطف على الضمير فى عليه من غير إعادة حرف الجر المفهوم من قوله وعطف الآل والصحب على الضمير فى عليه من غير الخ وقوله جائز على الصحيح عند المحققين وهومذهب ابن مالك ومن وافقه ومن شواهده قراءة من قرأ تساءلون به والأرحام بجر الأرحام ومقابله منع العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار اسما أوحرفا بل إذا أريد العطف أعيد الجار وجوبا وهل العطف لمجموع الخافض والمخفوض على مجموع الخافض والمخفوض أو للمخفوض فقط على المخفوض فقط بإعادة الخافض خلاف بينته فى حاشية الأشمونى و بتقرير كلام الشارح على هذا الوجه الواضح اتضح فساد الاعتراض عليه بأن الخلاف ليس فى مجرد العطف على الضمير كما تقتضيه عبارته بل فى العطف عليه بدون إعادة خافضه (قوله هو والهداية) زاد فى كبيره والهدى بفتح فسكون (قوله عندنا) أى معاشر أهل السنة كما فى كبيره خلافا للمعتزلة فى تخصيصهم لها بالدلالة الموصلة هذا مااشتهر نقله عن الفريقين كما نقله التفتازانى وقد نقض الأول بقوله تعالى ـ إنك لاتهدى من أحببت ـ والثانى بقوله تعالى ـ وأما ثمود فهديناهم ـ الآية وفتح باب التأويل لأحد الفريقين دون الآخر خلاف الانصاف فالذى يظهر أنها تطلق بالمعنيين (قوله من شبهوا) صفة للصحب كما يدل عليه الاستدلال بالأحاديث الآتية وهو ايضاح لقوله ذوى الهدى إن لم يرد بالهدى اهتداؤهم أنفسهم و إلا كانا متغايرين (قوله غير الشمس والقمر) أى وأما هما فلايسميان نجما و إن كانا ناجمين: أى طالعين لأن وجه التسمية لايوجبها بل كوكبان فالكوكب أعم من النجم (قوله فى الاهتداء بهم) دفع بتقدير بهم مايقال تشبيههم بالأنجم إنما هو فى الهداية للغير لافى اهتدائهم أنفسهم. وحاصل الدفع أن الاهتداء مصدر المبنى للمفعول وصلته محذوفة. والمعنى فى أن يهتدى بهم و يدفع أيضا بتقدير مضاف أى فى سبب الاهتداء وهو الهداية. أقول: لكن يرد على تقدير بهم أن جامع التشبيه يجب وجوده فى المشبه به والمشبه والاهتداء بالصحب غير موجود فى الأنجم و يمكن دفعه بجعل فى سببية داخلة على سبب تشبيه الصحب بالأنجم لاعلى جامعه فتدبر (قوله هو الله تعالى أولا الخ) أقول لو قال والمشبه أولا هو الله تعالى وثانيا هو النبى الخ لكان أوضح (قوله فقد روى فى الأحاديث القدسية) دليل لقوله والمشبه هو الله تعالى أولا وقوله وقال صلى الله عليه وسلم دليل لقوله والنبى صلى الله عليه وسلم ثانيا وقد يبحث فى الأول بعدم عمومه لجميع الصحابة لأن قوله فى الحديث عما يختلف فيه أصحابه يدل على أن سياق الحديث فى المجتهدين منهم لأنهم الواقع بينهم الاختلاف إلا أن يمنع بأن المقلدين منهم اختلافا بالتبع لاختلاف مقلديهم بفتح اللام وماذكرناه من أن فيهم المقلدين هو مارجحه بعضهم وفى ابن حجر على الهمزية أنهم جميعا مجتهدون والأحاديث جمع حديث على غير قياس والقياس أحدثة كرغيف وأرغفة وحدث كقضيب وقضب والحديث فى اللغة الشيء الحادث. وأما فى مصطلح الحديث فهو والخبر والأثر بمعنى واحد على الأصح عند المحدثين وهو ما أضيف إلى النبى صلى الله عليه وسلم قولا أوفعلا أوتقريرا أوصفة والأحاديث القدسية المروية عن البارى جل جلاله نسبة إما إلى القدس وهو بضم فسكون أو بضمتين الطهر لطهرها عن أن يتوهم فيها الكذب لصدورها عن أصدق القائلين أو إلى روح القدس وهو جبريل لنزوله بها عن الله تعالى فيكون من النسبة إلى عجز المركب الاضافى دون صدره لخوف الالتباس فتأمل (قوله سأل الرب) أقول: يحتمل أن هذا السؤال كان شفاها ليلة المعراج و يحتمل أنه بواسطة جبريل والأول أقرب إلى العبارة ثم هذا السؤال ان كان قبل وقوع الاختلاف فهو من باب الاخبار بالمغيبات

لا يكون جمعا لفاعل وعطف الآل والصحب على الضمير فى عليه من غير إعادة حرف الجر لأنه جائز على الصحيح عند المحققين (ذوى) أى أصحاب (الهدى) هو والهداية بمعنى الدلالة على طريق توصل إلى المطلوب سواء حصل المطلوب أم لم يحصل هذا هو المشهور عندنا (من شبهوا بأنجم) جمع نجم وهو الكوكب غير الشمس والقمر (فى الاهتداء) بهم والمشبه هو الله تعالى أولا والنبى صلى الله عليه وسلم ثانيا فقد روى فى الأحاديث القدسية «أن النبى صلى الله عليه وسلم سأل الرب

و إنما قلت ان كان الخ لما روى من وقوع بعض الاختلاف منهم فى حياته صلى الله عليه وسلم (قوله مما يختلف فيه أصحابه) أى من أحكام الدين التى للاجتهاد فيها مدخل (قوله فى السماء) حال من النجوم وكذا قوله بعضها أضوأ من بعض. أقول إنما أتى بالحال الأولى مع أن النجوم لا تكون إلا فى السماء للاشارة إلى علو مراتب أصحابه كعلو محل النجوم التى شبهوا بها و إنما أتى بالحال الثانية مع عدم توقف جواب السؤال المذكور عليها للإشارة إلى تفاوت مراتب الصحابة كتفاوت مراتب النجوم فافهم (قوله وقال صلى الله عليه وسلم الخ) قال فى كبيره قال العارف بالله تعالى سيدى عبد الوهاب الشعرانى فى الميزان ما معناه إن هذا الحديث و إن كان فيه مقال لكنه صحيح عند أهل الكشف وقوله و إن كان فيه مقال بيانه ما فى شرح الشفاء للشهاب الخفاجى أنه روى من طرق كلها ضعيفة بل قال ابن حزم إنه موضوع (قوله بأيهم اقتديتم اهتديتم) هذه جملة شرطية. أقول: ان كان المراد بأصحابه جميع الصحابة كما هو المتبادر وكما هو مقتضى الاستدلال بهذا الحديث على تشبيههم بالنجوم فالخطاب فى اقتديتم اهديتم لغير الصحابة على طريق استحضارهم وفرضهم حاضرين و إن كان المراد بهم أجلة الصحابة من حملة الشريعة فالخطاب لغيرهم من بقية الصحابة و يقاس عليهم التابعون فمن بعدهم ثم بعد كتابتى هذا رأيت عن تقى الدين السبكى أنه نقل عن تاج الدين بن عطاء الله أنه ذكر أن النبى صلى الله عليه وسلم كانت له تجليات فرأى فى بعضها سائر أمته الآتين بعده فقال مخاطبا لهم «لا تسبوا أصحابى فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه» وارتضى السبكى منه هذا التأويل وقال ان الشيخ تاج الدين كان متكلم الصوفية فى عصره على طريق الشاذلية اه ومثله يقال فى الخطاب الذى نحن بصدده (قوله التقريب على العقول) ضمن التقريب معنى التسهيل فعداه بعلى مع كونه يتعدى باللام وقوله بما ألفوه: أى من تأصل النجوم فى الهداية (قوله و إلا) أى إن لا نقل إنه التقريب على العقول بل قلنا إنه جار على المعتاد فى التشبيه من كون المشبه به أتم فى وجه الشبه من المشبه لم يصح هذا القول لأن الاهتداء الخ فحذف من جملة الشرط ما عدا لا النافية وحذف الجواب بتمامه وأبقى علته (قوله فالاهتداء بالآل والأصحاب) أقول: كان المناسب حذف الآل كما فى كبيره إذ لا ذكر لهم فى الحديثين ويمكن أن يقال مراده الآل الذين هم صحابة وهم مذكورون فى الحديثين فى عموم الأصحاب و إنما خصهم الشارح بالذكر لحيازتهم الفضيلتين (قوله أشرف من الاهتداء بالنجوم) أى فتعين كون تشبيه الأصحاب بالنجوم فى الاهتداء تقريبا على العقول لأن الجامع فى المشبه أتم منه فى المشبه به (قوله والخلود فى النار) عطف خاص على عام (قوله بل ومن الدنيوى) لأن الاهتداء بهم يتضمن الامتناع عن المعاصى التى يترتب عليها القصاصات والحدود (قوله للانتقال الخ) أى عند الانتقال أو لإفهام الانتقال من نوع من الكلام إلى نوع آخر وهو هنا الانتقال من نوع الثناء ونحوه إلى نوع ذكر السبب الحامل على تأليف الأرجوزة (قوله والتقدير) أى تقدير الأصل الأول الذى كان حق التركيب أن يكون عليه لكن عدل عنه إلى أما بعد ثم عنه إلى و بعد للاختصار (قوله مهما يكن من شئ) قال فى الكبير ثم أقيمت أما مقام اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وليس المراد أنها بمعناها و إلا كانت اسما فعلا معا وهو لا يعقل فلما وقعت موقع لفظ الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولوقوعها موقع المبتدإ لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدإ لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان قضاء لحق ما حذف وإبقاء لأثره فى الجملة ثم أقيمت الواو مقام أما وخصت بذلك من بين سائر حروف العطف لأن الواو تشارك أما فى كون كل منهما للاستئناف وأيضا هى أم الباب واختصت بأشياء فناسب أن تختص بالنيابة عن أما اه ومهما كما فهى لما لا يعقل وقد تكون ظرف زمان على قول لبعض النحاة كما فى قوله :

مما اختلف فيه أصحابه فقال يا محمد أصحابك عندى كالنجوم فى السماء بعضها أضوأ من بعض فمن أخذ بشئ مما اختلفوا فيه فهو على هدى عندى» بفتح الهاء وسكون الدال وقال صلى الله عليه وسلم «أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» وهذا التشبيه التقريب على العقول بما ألفوه و إلا فالاهتداء بالآل والأصحاب أشرف من الاهتداء بالنجوم لأن الاهتداء بهم ينجى من الهلاك الأخروى والخلود فى النار بل ومن الدنيوى بخلاف الاهتداء بالنجوم (وبعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر والتقدير مهما يكن من شئ فأقول

وانك مهما تعط بطنك سؤله ‌ ‌ ‌ وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

وهى على هذين الوجهين متضمنة معنى الشرط وقد تكون للاستفهام على قول لبعض النحاة أيضا كما فى قوله * مهمالى الليلة مهماليه * ومن الأول ماهنا ويكن إما تامة فاعلها ضمير يرجع لمهما وهذا أقرب أو ناقصة اسمها هذا الضمير وخبرها محذوف : أى موجودا ومن شئ بيان لمهما لتأكيد العموم أو للاشعار باستعمال ماهنا فيما يعم العاقل أيضا كما هو الأنسب بالمقام و يصح أن يكون من الثانى أعنى كونها للزمان والشرط ففاعل يكن أو اسمها شئ ومن زائدة لأن الشرط فى حكم غير الاثبات (قوله بعد البسملة وما بعدها) فيه إشارة إلى أن المضاف إليه منوى معناه لالفظه و إلا لقال بعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الخ وعليه فبعد مبنية على الضم و يصح نصبها بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه كما بسطنا جميع ذلك سابقا فى الكلام على خطبة الشرح (قوله و إنما قدرنا ذلك) المتبادر رجوع اسم الاشارة إلى أقول فيرد عليه أن علة تقدير أقول ليس ماذكره الشرح بقوله لأن هذا الظرف الخ بل علته ما أسلفناه فى الكلام على خطبة الشرح والذى ذكره إنما هو علة الذكر بعد عقب أقول كما تشير إليه عبارة كبيره حيث قال و إنما قدرنا هكذا لأن الخ و يمكن اعراب ذلك مفعولا مطلقا لامفعولا به. والمعنى و إنما قدرنا ذلك التقدير المشتمل على ذكر بعد عقب أقول لأن الخ فافهم (قوله من متعلقات) بكسر اللام أى معمولات (قوله على الصحيح) إنما كان هذا هو الصحيح للوجهين السابقين فى الكلام على خطبة الشرح (قوله فالمنطق) مبتدأ وللجنان متعلق بمحذوف حال منه على مذهب من يجيز مجىء الحال من المبتدإ كسيبويه كما أشار إليه الشارح بقوله بالنسبة للجنان : أى كائنا بالنسبة للجنان : أى ملابسا للنسبة للجنان ولو قدر الشارح منسوبا للجنان لكان أقل كلفة وقوله نسبته مبتدأ ثان خبره كالنحو : أى كنسبة النحو كما قدر الشارح ليتناسب المشبه به والمشبه وليتعلق بهذا المضاف المقدر قوله للسان و يحتمل أن يتعلق بمحذوف آخر تقديره منسوبا للسان. والمعنى أن المنطق حالة كونه منسوبا للجنان نسبته كنسبة النحو حالة كونه منسوبا للسان و يرجح هذا اشتماله على تشاكل أجزاء العبارة و يرجح ماقبله كونه أقل تقديرا فتأمل (قوله لأن المنطق يطلق الخ) أى فيكون مشتركا بين ثلاثة معان وهو على الأول والثالث مصدر ميمى وعلى الثانى اسم مكان ومن الأول قولهم فى تعريف الانسان حيوان ناطق : أى مدرك ادراكا كليا : أى كثيرا فقوله الكلية : أى الكثيرة كذا قرره شيخنا الشارح. أقول وحينئذ فالقيد لاخراج ادراك غير الانسان من الحيوانات فلا يقال له منطق ونطق و إلا كان تعريف الانسان بما هو غير مانع فلا ينهض مانقل عن الشارح أنه ضرب بخطه فى بعض النسخ على لفظ الكلية ولو قال الشارح على الادراك الكلى لكان أنسب بافراد المفسر أعنى المنطق (قوله يبرز ذلك) أى يظهره و يدل عليه والاسناد مجازى من باب الاسناد إلى الآلة واسم الاشارة يرجع إلى الادراكات إما بمعناها المصدرى أو بمعنى المدركات على طريق الاستخدام لأن اسم الاشارة كالضمير (قوله وهذا العلم الخ) هذا محط تعليل التسمية أى فله ارتباط بمعانى المنطق الثلاثة فلهذا يسمى بالمنطق (قوله به) تقديم الجار والمجرور فى المواضع الثلاثة ليس للحصر إذ لغير المنطق من بقية الفنون دخل فى التصيب والتقوى والقدرة المذكورات بل للاهتمام به لكونه أدخل من غيره فيما ذكر (قوله تتصبب) أى تتكثر وفى نسخة تصيب : أى توافق الصواب. أقول النسخة الأولى ربما لا تلائم تفسير الكلية بالكثرة إذ يصير المعنى تتكثر الادراكات الكثيرة ولا يخفى مافيه من التهافت إلا أن يراد الكثيرة النفع فتأمل (قوله و به تكون القدرة) أى التامة وقوله على ابراز تلك العلوم : أى العبارات وأراد بالعلوم ماعبر عنه فيما تقدم بالادراكات و إنما غاير فى التعبير تفننا (قوله بفتح الجيم) أما بكسرها فجمع جنة بالفتح وهى البستان العظيم

بعد البسملة وما بعدها المنطق الخ و إنما قدرنا ذلك لأن هذا الظرف من متعلقات الجزاء على الصحيح وهذا كلام نفيس انظره فى الشرح (فالمنطق) سمى به هذا العلم لأن المنطق يطلق على الادراكات الكلية وعلى القوّة العاقلة التى هى محل صدور تلك الادراكات وعلى التلفظ الذى يبرز ذلك وهذا العلم تتصبب الادراكات الكلية وتتقوّى القوّة العاقلة وتكمل و به تكون القدرة على إبراز تلك العلوم بالنسبة (للجنان) بفتح الجيم

أى القلب قال حجة الاسلام: القلب لطيفة ربانية هى المخاطبة وهى التى تثاب وتعاقب ولها تعلق بالقلب اللحمانى الصنوبرى الشكل تعلق العرض بالجوهر ويسمى روحا ونفسا وقال: النفس جوهرة حية علامة دراكة فعالة ويصح أن يراد بالجنان الذهن وهو قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء فيكون

(قوله أى القلب الخ) تحصل مما ذكره أن الجنان يطلق على اللطيفة التى تسمى روحا ونفسا وقلبا حقيقة وعلى الذهن المتعلق بتلك اللطيفة مجازا وأن القلب يطلق على تلك اللطيفة وعلى متعلقها وهو الشكل الصنوبرى اللحمانى والمتبادر أن اطلاقه عليهما حقيقة (قوله قال حجة الاسلام) هو الامام أبو حامد محمد بن محمد الطوسى الغزالى حجة الاسلام ومحجة الدين التى يتوصل بها إلى دار السلام جامع أشتات العلوم المبرز فى المنطوق منها والمفهوم بحر ليس للأبحر ما عنده من الجواهر وحبر سما على السماء وأين للسماء مثل ماله من الزواهر قال الشاذلى رأيت المصطفى صلى الله عليه وسلم باهى عيسى وموسى بالغزالى وقال هل فى أمتكما مثله قالا لا وشهد له أبو العباس المرسى بالصديقية العظمى ونقل اليافعى عن بعض الأولياء الأكابر والعلماء الجامعين بين علم الباطن والظاهر أنه قال لو كان نبى بعد النبى لكان الغزالى، ومن حكمه العظيمة جلاء القلب وابصاره يحصل بالذكر ولا يتمكن منه إلا الذين اتقوا فالتقوى باب الذكر والذكر باب الكشف والكشف باب الفوز الأكبر. ومنها كن من شياطين الجن فى أمان واحذر شياطين الانس فانهم أراحوا شياطين الجن من التعب فى الاغواء والاضلال. ومنها الحسد نار محرقة من ابتلى به فهو فى عذاب دائم ولعذاب الآخرة أشق ولما دنت وفاته فى جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة توضأ وصلى وقال على بالكفن فأخذه وقبله ووضعه على عينيه واستقبل فانتقل إلى رضوان الله تعالى طيب الثناء أعلى منزلة من نجم السماء كذا فى حاشية شيخنا العدوى فى فصل المعرفات وإنما قال حجة الاسلام ذلك لأنه أثبت وفاقا للحكماء أن من العالم قسما ثالثا ليس جوهرا جسمانيا ولا عرضا وسموه جوهرا مجردا أى عن المادة التى تركب غيره منها وعن علائق المادة: أى لوازمها كالتحيز وجعلوا منه تلك اللطيفة المسماة جنانا وروحا ونفسا وقلبا فقوله فيما يأتى والنفس جوهرة: أى مجردة وليس مراده أنها من الجوهر الجسمانى المقابل للعرض كما بسط ذلك فى محله (قوله ربانية) نسبة إلى الرب بزيادة الألف والنون على غير قياس للمبالغة ونسبها إليه لأنه لا يعلمها إلا هو سبحانه أو لأن الجوهر المجرد ليس متحيزا ولا قائما بمتحيز كما أن الرب تعالى كذلك هذا ماظهر لى (قوله هى المخاطبة) أى بالتكاليف وغيرها: أى المقصودة بالذات بالخطاب فلا ينافى قول بعضهم الخطاب للهيكل المخصوص الذى هو مجموع الجسد والروح (قوله وهى التى تثاب وتعاقب) أى أصالة فلا ينافى أن الجسم يتنعم ويتألم تبعا لها (قوله ولها تعلق بالقلب اللحمانى) بضم اللام نسبة إلى اللحمة على غير قياس نسبة الجزئى إلى الكلى وقوله الصنوبرى الشكل: أى دقيق أحد الطرفين غليظ الآخر مع نوع استدارة كما يشاهد ذلك فى قلب الخروف والدجاجة وغيرهما من الحيوانات (قوله تعلق العرض بالجوهر) أى تعلقا كتعلق العرض بالجوهر فى توقف الصلاح على كل لتوقف صلاح القلب اللحمانى على تلك اللطيفة وصلاح الجوهر على العرض إذ لولا امداد الله الجوهر بالأعراض لتلاشى فى الحال وليس المراد أن تلك اللطيفة عرض لما عرفت (قوله ويسمى) أى القلب المفسر بتلك اللطيفة وفى نسخة وتسمى بالفوقية: أى تلك اللطيفة وقوله روحا ونفسا فيه تصريح بأن الروح والنفس بمعنى واحد وهو الصحيح وقيل الروح مابه الحياة والنفس مابه تدبير البدن (قوله حية) أى بذاتها لا بواسطة نفس أخرى وإلا لزم الدور أو التسلسل وقوله علامة دراكة: أى كثيرة العلم جدا كثيرة الادراك جدا بواسطة الآلات من العقل وغيره وفى وصفها بالوصفين المذكورين المؤكد ثانيهما أولهما اشارة إلى أن الجهل طارئ عليها بسبب ربطها بالجسم الظلمانى وقوله فعالة: أى بواسطة الأعضاء هذا ماظهر لى فى شرح هذا التعريف (قوله ويصح أن يراد) هذا مقابل قوله: أى القلب والذهن المفسر بالقوة المذكورة هو العقل (قوله وهو قوة) فى نسخة وهى قوة فيكون التأنيث مراعاة للخبر (قوله معدة) بكسر العين أى مهيئة النفس

من باب تسمية الشئ باسم ما تعلق به (نسبته ك)نسبة (النحو للسان) فكما أن نسبة النحو للسان كونه يعصمه عن الخطأ كذلك نسبة المنطق للجنان كونه يعصمه عن ذلك لكن النحو يعصم اللسان عن الخطأ فى قوله والمنطق يعصم الجنان عن الخطأ فى فكره (ف)هو علم (يعصم) أى يحفظ (الأفكار) جمع فكر وتقدم تعريفه (عن غىّ الخطا) أى عن أن يقع فيها خطأ بتوفيق الله تعالى والغىّ بالفتح الضلال والخيبة واضافته كاضافة شجر أراك وفى هذا التعريف إشارة إلى الغاية فخرج بقوله يعصم الأفكار غير المنطق فان كلّ علم غيره إنما يعصم غيرها كالنحو العاصم عن الخطأ اللسانى وموضوعه المعلومات

لاكتساب الخ لا بفتحها لمنافاته مفاد ماقبله من أن المدرك هو النفس (قوله من باب تسمية الشئ هو الذهن وقوله باسم ماتعلق به . أقول : الأنسب إضافة التعلق إلى الذهن وعليه فالصلة أو الصفة جرت على غير ماهى له فكان ينبغى الابراز دفعا للالتباس أى باسم النفس التى تعلق هو أى الشىء بها تعلق المعد بكسر العين بالمعد بفتحها (قوله فكما أن الخ) يظهر لى فى مثل هذا التركيب أنه يحتمل أن تكون ما نكرة تامة وقوله أن نسبة الخ بدل أو عطف بيان وأن تكون زائدة وعلى كل يقدر أن قبل قوله نسبة المنطق الخ وأن تكون مصدرية صلتها محذوفة لأنّ الحرف المصدرى لا يدخل على مثله والتقدير فكما ثبت أن الخ وعلى هذا يقدر ثبت أن قبل قوله نسبة المنطق والأولان أقل تكلفا (قوله كذلك) تأكيد التشبيه السابق (قوله لكن النحو) دفع بالاستدراك ماقد يوهمه الكلام المذكور من اتحاد المعصوم عنه (قوله فهو) تفريع على التشبيه (قوله علم) يطلق العلم على إدراك المسائل وعلى المسائل وعلى الملكة الحاصلة من مزاولتها و يصح إرادة كل من الثلاثة هنا واستفيد من التعريف أنه علم فى نفسه وإن كان آلة لغيره باعتبار أنه واسطة بين النفس والمطالب الكسبية فى الاكتساب الصيب و بهذا يعلم أنّ الخلاف فى أنه علم أو آلة لفظى . واعلم أنّ كل علم ذو مسائل كثيرة يجمعها جهة واحدة ذاتية وهى الموضوع وجهة وحدة عرضية كالفائدة وهذا التعريف باعتبار جهة وحدة مسائل هذا العلم العرضية ولهذا كان رسما . أما تعريفه باعتبار جهة وحدته الذاتية وهو حدّه فهو علم يبحث فيه عن المعلومات التصوّرية والتصديقية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوّرى أو تصديق أو يتوقف عليها الموصل إلى ذلك كما سيأتى بسطه قريبا (قوله يعصم) أى بشرط المراعاة قاله بعض المحققين وهو عندى أوجه مما اشتهر من جعل العاصم نفس المراعاة (قوله أى يحفظ) بيان لمعنى العصمة فى اللغة أما معناها فى الاصطلاح الشرعى فالحفظ من الشيء مع استحالة وقوعه من المعصوم كما أنّ الحفظ المنع منه مع إمكان وقوعه من المحفوظ ولذلك اختصت الأنبياء والملائكة بالعصمة وكانت الأولياء محفوظين فقط (قوله أى عن أن يقع فيها خطأ) فيه إشارة إلى أنّ فى كلام المصنف حذف مضاف أى عن وقوع الخطأ فيه (قوله بتوفيق الله تعالى) متعلق بيعصم (قوله الضلال والخيبة) يعنى أنه مشترك بين الضلال والخيبة فكل منهما معنى للغىّ لا أنّ مجموعهما معناه يدل على ذلك قول المختار الغى الضلال والخيبة أيضا اﻫ والخيبة عدم نيل المطلوب كما فى المختار ومن الأمثال: الهيبة خيبة (قوله كاضافة شجر أراك) أى من إضافة العام إلى الخاص لأنّ الغى يعم العمد والسهو والخطأ لا يكون إلا عن سهو كذا قرر شيخنا الشارح فى درسه . واعترض بأنّ الظاهر العكس لأنّ الغى الخطأ عن عمد والخطأ يعم العمد والسهو . وأقول ماذكره المعترض من أن الغى الخطأ عن عمد محل نظر فانّ أحد معنى الغى الضلال وهو ضدّ الهدى كما فى القاموس وغيره فهو يعم العمد والسهو وماذكره من أن الخطأ يعم العمد والسهو هو أحد أقوال ثلاثة لأهل اللغة حكاها صاحب القاموس: أوّلها عموم الخطأ للعمد وغيره. ثانيها اختصاصه بالعمد. ثالثها اختصاصه بالسهو. إذا عرفت ذلك عرفت أن كلام شيخنا الشارح هو الصواب غاية ما فيه أنه جرى فى تفسير الخطأ على المذهب الثالث و بالله التوفيق (قوله إشارة إلى الغاية) أى غاية هذا العلم وهى فائدته والخلاف بينهما اعتبارى كما سيذكره الشارح . وقيل غايته وفائدته معرفة التأليفات الصحيحة والفاسدة (قوله غير المنطق) أورد عليه أن علم الحساب لاسيما الجبر والمقابلة تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ فى الفكر وأجيب بأنّ علم الحساب تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ فى المفكر فيه لا فى الفكر لأن الفكر ترتيب أمور الخ والحساب وغيره لا يبحث عن الترتيب و إنما يبحث عن المرتب بخلاف المنطق فانه يبحث عن الترتيب كذا فى الكبير (قوله وموضوعه الخ) موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبدن

الانسان لعلم الطب فانه يبحث فيه عما يعرض له من حيث الصحة والمرض وكالكلمات العربية لعلم النحو فانه يبحث فيه عما يعرض لها من حيث الاعراب والبناء . والعوارض الذاتية ثلاثة أقسام : ما يلحق الشيء لذاته كالتعجب أى إدراك الأمور الغريبة الخفية السبب اللاحق للانسان لذاته . وما يلحق الشيء لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان . وما يلحق الشيء لخارج عنه مساو كالضحك اللاحق للانسان بواسطة أنه متعجب فانّ التعجب مساو للانسان إذ لا يوجد فرد منه لا يتعجب فانه يعرض للأطفال فى المهد ولذا يضحكون وانما سميت الثلاثة أعراضا ذاتية لاستنادها إلى ذات المعروض أى نسبتها إلى ذاته نسبة قوية أما الأوّل فظاهر وأما الثانى فلأنّ الجزء داخل فى الذات والمستند إلى ما فى الذات مستند إلى الذات فى الجملة أى باعتبار بعض أجزائها وأما الثالث فلأنّ المساوى مستند إلى المعروض والمستند إلى المستند إلى شيء مستند إلى ذلك الشيء فيكون العارض أيضا مستندا إلى الذات والاحتراز بالذاتية عن العوارض الغريبة وهى أيضا ثلاثة أقسام ما يعرض للشيء لخارج عنه أعم مطلقا منه كالحركة اللاحقة للأبيض بواسطة أنه جسم فانّ الجسم خارج عن مفهوم الأبيض إذ مفهومه شيء ثبت له البياض وهو أعم من الأبيض وما يعرض له الخارج عنه أخص مطلقا كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه إنسان و إن كان عروضه للانسان بواسطة التعجب وما يعرض له لخارج عنه مباين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار لكن التمثيل بهذا المثال تخييل لأنّ النار ليست واسطة فى العروض بل فى الثبوت إذ الحرارة القائمة بالماء غير الحرارة القائمة بالنار والتمثيل الصحيح كاللون العارض للجسم بواسطة السطح كما فى شرح المطالع زاد بعضهم رابعا وهو ما يعرض لخارج عنه أعم من وجه كالضحك العارض للأبيض بواسطة أنه إنسان وكتفريق البصر العارض للثوب بواسطة أنه أبيض . إذا تمهد هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصوّرية والتصديقية من حيث صحة إيصالها إلى المجهولات و إنما قلنا من حيث صحة إيصالها ولم نقل من حيث إيصالها لأنّ قيد موضوع المنطق صحة الايصال وأما الايصال وما يتوقف عليه الايصال فأعراض ذاتية له يبحث عنها فى المنطق كما ستعرفه ولو قيد بنفس الايصال لورد أنّ قيد الموضوع من تمته لا يبحث عنه فى العلم والايصال مبحوث عنه فيه وهكذا الحال فى كل حيثية جعلت قيد الموضوع و بحث عنها فى العلم وفى حاشية المطالع أن قيد الموضوع مطلق الايصال والمبحوث عنه الايصال المخصوص أعنى الايصال إلى التصوّر أو التصديق فتكون الأعراض الذاتية أخص من قيد الموضوع و إنما كان موضوع المنطق تلك المعلومات لأن المنطق يبحث عن أحوالها التى هى الايصال إلى المجهولات وما يتوقف عليه الايصال وهذه الأحوال عارضة للمعلومات التصوّرية والتصديقية لذواتها مثال البحث عن الايصال الحكم بأن الجنس كالحيوان والفصل كالناطق وهما معلومان تصوّريان إذا ركبا على الوجه المخصوص وصل المجموع إلى مجهول تصوّرى كالانسان والحكم بأن القضايا المتعددة كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وهما معلومان تصديقيان إذا ركبا على الوجه المخصوص صار قياسا موصلا إلى مجهول تصديقى كقولنا العالم حادث ومثال البحث عما يتوقف عليه الايصال إلى التصوّر ولا يكون إلا توقفا قريبا البحث عن كون المعلومات التصوّرية كلية أو جزئية ذاتية أو عرضية جنسا أو فصلا أو خاصة ومثال البحث عما يتوقف عليه الايصال إلى التصديق توقفا قريبا أى بلا واسطة البحث عن كون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية أو توقفا بعيدا أى بواسطة البحث عن موضوعاتها ومحمولاتها فان الموصل إلى التصديق يتوقف على القضايا لتركبه منها والقضايا متوقفة على الموضوعات والمحمولات فيكون الموصل إلى التصديق متوقفا على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة توقف القضايا عليها هذا ملخص ما فى القطب وحواشيه . واعترض جعل موضوع المنطق ما ذكر بأن

موضوع الحساب كذلك فإنّ الأربعة مثلا المتصوّرة بأنها المنقسمة إلى اثنين واثنين يتوصل بضربها في مثلها إلى معرفة مجهول وهو حاصل الضرب و بقسمها على اثنين إلى معرفة مجهول وهو نصيب كل منهما فلا تمايز بين علمى المنطق والحساب بالموضوع مع أنهم يقولون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات. وأجيب بالفرق بين موضوع علم المنطق وموضوع علم الحساب لأنه يبحث فى علم المنطق عن هيئة المعلوم الموصل إلى المجهول وكيفية تركيبه وفى الحساب عن مادّته لا عن هيئته وكيفية تركيبه و إنما سمى موضوع العلم موضوعاً لأنه فى معنى موضوع القضية المقابل للمحمول لأنّ جزئيات موضوع العلم هى التى تكون موضوعات لمسائله كما وضحه الشارح فى كبيره نقلا عن اليوسى (قوله التصوّرية والتصديقية) من نسبة الشيء إلى المتعلق به (قوله وقد بينا المبادى العشرة فى الشرح) بقيتها التى لم تذكر هنا سبعة ، وأما التعريف والموضوع والغاية التى هى الفائدة فقد ذكرت هنا والسبعة هى : الواضع والاستمداد والمسائل والفضل والحكم ونسبته من العلوم والاسم ، وقد نظمت العشرة فقلت :

إنّ مبادى كل فنّ عشره	الحد والموضوع ثم الثمره
وفضله ونسبة والواضع	والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى	ومن درى الجميع حاز الشرفا

قال فى كبيره وواضعه إرسطو بكسر الهمزة وفتحتين بعدها وضم الطاء وهو إرسطاطاليس فاختصر الاسم الأوّل من الثانى خلافا لمن توهم أنهما شخصان . واستمداده من العقل ومسائله القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعرفات والأقيسة ومايتعلق بهما المبرهن عليها فيه . وأما فضله فهو يفوق ويزيد على غيره من العلوم بكونه عام النفع فيها إذ كل علم تصوّر أو تصديق وهو يبحث فيهما لكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرى . وأما حكمه فسيأتى الكلام عليه فى كلام المصنف . وأما نسبته من العلوم فهو باعتبار موضوعه كلى لها لأنّ كل علم تصوّر أو تصديق وموضوع هذا العلم التصوّرات والتصديقات و باعتبار مفهومه مباين لها والاسم المنطق اه و يسمى أيضا بالميزان و بمعيار العلوم (قوله أى المفهوم الدقيق) فيه إشارة إلى أنّ الفهم بمعنى المفهوم وأن الاضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله أى الستر) بكسر السين أما بفتحها فهو المصدر (قوله شبه دقيق الفهم الخ) أى تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية وقوله بدليل متعلق بشبه يعنى أنّ الغطاء تخييل (قوله اسم فعل) يتبادر منه أنّ الذى هو اسم فعل أو للتنبيه أو للزجر جملة هاك وهو أحد وجهين ثانيهما أنه ها فقط والكاف حرف خطاب وهو الراجح (قوله على ما ذكره) أى بناء على ما ذكره . أقول : فيه أن الذى ذكره ابن مالك هو كونها اسم فعل فيتحد المبنى والمبنى عليه . والجواب أنهما اختلفا باعتبار المحل والقائل فالمبنى كونها اسم فعل المذكور من الشارح هنا والمبنى عليه كونها اسم فعل المذكور من ابن مالك فى التسهيل (قوله وزاد الجوهرى الخ) قد يقال هذا ينافى الحصر قبله . ويجاب بأنّ النفى فى الحصر منصبّ على ذكرهما معا لا ذكر كل واحد منهما على انفراده أو الحصر إضافى أى بالنسبة لكونها اسم فعل أى لم يذكرا كونها اسم فعل (قوله فالاضافة بيانية) أقول: إن كان المنطق اسما للمسائل الكلية وفروعها الجزئية كان قوله بيانية على ظاهره لأنّ النسبة بين المتضايفين حينئذ العموم والخصوص من وجه و إن كان اسما للمسائل الكلية فقط فالمراد بها التى للبيان لأن النسبة بينهما حينئذ العموم والخصوص المطلق . وحاصل ما أشار اليه أن من إما بيانية أو تبعيضية ، وأن الاضافة كذلك فتكون الاحتمالات أربعة بيانيتان تبعيضيتان من بيانية والاضافة تبعيضية العكس ، والمعنى على الأول نخذ قواعد هى أصول هى هو وعلى الثانى نخذ قواعد بعض أصول بعضه وعلى الثالث نخذ قواعد هى

التصوّرية والتصديقية وقد بينا بقية المبادى العشرة فى الشرح (وعن دقيق الفهم) أى المفهوم الدقيق (يكشف الغطا) بكسر الغين أى الستر شبه دقيق الفهم بالشيء المحتجب تحت الستر بدليل ذكر الغطا (فهاك) اسم فعل بمعنى خذ على ما ذكره ابن مالك فى التسهيل ولم يذكر الزبيدى والجوهرى فيها إلا التنبيه وزاد الجوهرى الزجر فهى عندهما حرف فقط قاله الشيخ المكودى (من أصوله) أى أصول هى المنطق فالاضافة بيانية أو الاضافة على معنى من التبعيضيه وفيه تكلف إن جعلت من الداخلة على أصول تبعيضية

أما إن جعلت بيانية فلا (قواعدا) جمع قاعدة وهى الأصل والضابط والقانون ألفاظ مترادفة وهى قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها (تجمع) تلك القواعد (من فنونه) أى أنواعه والمراد فروعه (فوائدا) جمع فائدة وهى والغاية مختلفان بالاعتبار فقط كالغرض والعلة فالمصلحة الحاصلة من الشىء من حيث إنها فى طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث إنها ثمرته ونتيجته تسمى فائدة ومن حيث إنها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة للفاعل على الإقدام على الفعل وصدور الفعل لأجلها تسمى علة غائية والأولان أعم من الأخيرين لانفراد الأولين بما هو فى طرف الفعل وليس مطلوبا ولا باعثا كوجود كنز فى حفر بئر ويصح كون التاء فى تجمع للمخاطب أى تجمع أنت بسبب تلك القواعد فوائد (سميته) أى التأليف المفهوم من السياق (بالسلم) أدخل الباء على المفعول الثانى لأنه يجوز أن يقال سميت ابنى محمدا وسميته بمحمد (المنورق) الجارى على ألسنة الناس تقديم الراء على الواو وتأخير النون عنهما ويستدلون بقوله :

أصول بعضه وعلى الرابع نخذ قواعد بعض أصول هى هو والذى ذكر الشارح أن فيه تكلفا بعيدا هو الاحتمال الثانى ولعل وجهه أن فيه زيادة مستغنى عنها إذ يكفى أن يقال نخذ قواعد بعضه. أقول: الاحتمال الأول والثالث كذلك إذ يكفى على الأول أن يقال نخذ قواعد هى هو وعلى الثالث نخذ قواعد بعضه فالرابع هو الأولى. بقى شىء آخر وهو أنه يرد على الأول أنه يقتضى انحصار علم المنطق فى القواعد المذكورة فى النظم وليس كذلك. ويمكن أن يجاب بأن الحصر ادعائى لكون تلك القواعد غالب مهمات الفن فتأمل (قوله أما إن جعلت بيانية) أى لقواعد على مذهب غير الرضى فيكون الجار والمجرور حالا من قواعد مقدمة أولشىء محذوف وقواعد بدل منه أو عطف بيان على مذهب الرضى المانع تقديم البيان على المبين والتقدير فهاك شيئا من أصوله قواعد (قوله ألفاظ مترادفة) أى اصطلاحا أما لغة فالأصل والقاعدة مترادفان لأن معناهما لغة ما يبنى عليه الشىء وأما الضابط فمعناه لغة الحافظ الحازم. وأما القانون فمعناه لغة مقياس الشىء ذكره فى القاموس (قوله قضية كلية الخ) كقولنا كل كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق جنس فموضع هذه القضية الكلى المذكور وجزئياته حيوان وجسم وجوهر ونحوها من الأجناس وأحكامها كونها أجناسا وكيفية تعرف أحكامها من القضية الكلية أن تجعل القضية الكلية كبرى لصغرى موضوعها جزئى من جزئيات موضوع القضية الكلية كحيوان ومحمولها نفس هذا الموضوع فتخرج النتيجة ناطقة بحكم ذلك الجزئى فتقول الحيوان كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وكل كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق جنس فتخرج النتيجة الحيوان جنس (قوله من فنونه) قيل فى من والاضافة هنا ما سبق فى قوله من أصوله. وأقول لايظهر كون الاضافة بيانية على تفسير الشارح الفنون بالفروع لما لايخفى (قوله والمراد فروعه) أى ما يتفرع على تلك القواعد من الجزئيات المستفادة منها وإنما فسر الفنون بالفروع تبعا للمصنف فى شرحه ولم يبقها على ظاهرها من الأنواع لئلا يتحد الجامع والمجموع لأن الأنواع هى القواعد والفوائد المجموعة بعض الأنواع أو نفسها على الاحتمالين فى من هذا إيضاح ما قرره شيخنا الشارح وبحث فيه بما لا ينهض (قوله جمع فائدة) من الفأد بالهمزة وهو إصابة الفؤاد لانفعاله بها فرحا أو من الفيد بالياء وهو الثبوت والذهاب لأنها تثبت وتذهب (قوله مختلفان بالاعتبار فقط) أى دون الذوات فانهما متحدان بالذات (قوله الحاصلة من الشىء) أى بسبب الشىء كحفر البئر وقوله من حيث إنها فى طرف الفعل بفتح الراء أى آخره أما بسكونها فالعين كما مر والحيثية فى المحال الأربع للتقييد ويصح أن تكون للتعليل متعلقة بتسمى (قوله بالفعل) متعلق بمطلوبة والباء بمعنى من (قوله على الاقدام على الفعل) الاقدام الشجاعة كما فى القاموس وغيره أريد به هنا لازمه وهو الاقبال والمباشرة (قوله وصدور) بالرفع معطوف على أنها باعثة من عطف أحد التلازمين على الآخر وبالنصب معطوف على اسم ان (قوله تسمى علة غائية) نسبة إلى الغاية بقلب الياء همزة كراهة اجتماع ثلاث ياآت ونسبت اليها لوجودها عندها (قوله والأولان) أى الفائدة والغاية أعم من الآخرين أى الغرض والعلة الغائية أى عموما مطلقا لأنهما قد يوجدان مع عدم الآخرين كما بينه الشارح. أقول: لايقال الفائدة أعم من الغاية لانفرادها إذا كان وجود الكنز فى أثناء الفعل لا فى طرفه. لأنا نقول وجود الكنز فى هذه الصورة حصل فى طرف الفعل المنتهى بوجود الكنز وأما ما بعد وجوده ففعل آخر (قوله فى حفر بئر) أى لأن المطلوب منه والباعث عليه الماء (قوله ويصح الخ) مقابل قوله تجمع تلك القواعد (قوله من السياق) هو سابق الكلام ولاحقه (قوله بالسلم) هو حقيقة فيما يتوصل به من الحسيات إلى أعلى ومجاز بالاستعارة فيما يتوصل به من المعنويات إلى أعظم كما هنا لكن جعله هنا مجازا بقطع النظر

فهذا عليه رونق الخط
وحده
وهذا عليه رونق
الخط والملك
قال بعض مشايخ شيخنا
والمروى فى هذا النظم
والبيت المستشهد به
المنورق بتقديم النون
على الواو وتأخير الراء
عنهما و إن كان هو
والجارى على الألسنة
بمعنى واحد أى المزين
المزخرف ومع كون
المذكور هو الرواية
يزيد حسنه بكونه
غريبا والغريب
الحسن عذب لغرابته
والجارى على الألسنة
مبذول كما عرف
فى فن البيان (يرقى به)
أى بهذا التأليف
(سماء علم المنطق) من
إضافة المشبه به إلى
المشبه أى علم المنطق
الذى كالسماء . فإن
قيل هذا التأليف من
علم المنطق فكيف
جعله سلماله . قلنا السلم
اسم للألفاظ لا للعلم فلا
يلزم السؤال سلمنا أنه
اسم للمعانى فالمراد أن
المذكور فى هذا
التأليف سلم لغيره من
المسائل الصعبة (والله)

عن جعله علما و إلا فالأعلام المنقولة حقيقة فيكون حقيقة لوضعه بطريق النقل على هذا المتن فلامعنى لما قيل إنه صار الآن حقيقة عرفية فى هذا المتن . واعلم أن الذى حققه العصام فى شرح الرسالة الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص وأنها من الوضع الشخصى الخاص لموضوع له خاص قال إذ الكتاب الذى هو عبارة عن الألفاظ والعبارات المخصوصة لايتعدد إلا بتعدد التلفظ وذلك التعدد تدقيق فلسفى لايعتبره أرباب العربية ألاترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا لانوعيا لجعل الموضوع أمرا متعينا لامتعددا اهـ . وحاصله أنها من علم الشخص بحسب عرف أهل العربية الذين لايعتبرون تعدد اللفظ بتعدد التلفظ ويفهم منه أنها من علم الجنس بحسب التدقيق الفلسفى الذى يعتبر تعدد اللفظ بتعدد التلفظ و يجعله تعدد شخص لاتعدد محل فقط لأن الألفاظ أعراض والعرض لاينتقل ولايقوم بمحلين ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بل وأسماء العلوم على المتجه عندى و إن اشتهر الفرق لأن مسمياتها وهى الأحكام المعقولة المخصوصة إنما تتعدد بتعدد التعقل وهذا التعدد أيضا تدقيق فلسفى لايعتبره أرباب العربية فاعرف ذلك (قوله فهذا عليه الخ) قبله :

يخطط مولانا خطوط ابن مقلة ‏ ‏ ‏ ‏ وينظمها نظم اللآلىء فى السالك ‏ ‏ ‏ ‏ فهذا الخ

(قوله شيخنا) يعنى به الأستاذ الكبير سيدى عبد الله الكنكسى القصرى (قوله والمروى فى هذا النظم والبيت المستشهد به المنورق) أقول أما كون المروى فى النظم المنورق فلا خفاء فيه وأما كونه المروى فى البيت المستشهد به فباطل إذ لم يرو فيه منورق أصلا لعدم صحته فيه وزنا ومعنى و إنما المروى فيه نورق أورونق . ويمكن أن يجاب بأن فى كلامه اكتفاء أى المنورق ونورق على التوزيع (قوله المزخرف) أى المحسن (قوله والغريب الحسن) احترز بالحسن عن الغريب غير الحسن وهو الكلمة الوحشية التى ليست ظاهرة المعنى ولامألوفة الاستعمال عند العرب كالجرشى أى النفس فانه ليس فصيحا فضلا عن كونه عذبا لأن من شروط الفصاحة خلو الكلمة من الغرابة بهذا المعنى (قوله لغرابته) أى الحسنة وهذا تصريح بما علم من قوله والغريب الحسن عذب لأن تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية المشتق منه (قوله كما عرف فى فن البيان) زاد فى كبيره و إن لم نر فى القاموس المنورق بتقديم النون اهـ (قوله يرقى) مضارع مجهول لرقى يرقى كرضى يرضى إذا علا وجملة يرقى الخ استئناف بيانى قصد به بيان وجه تسميته بالسلم (قوله أى بهذا التأليف) إنما أرجع الضمير هنا وفيما يأتى للتأليف المفهوم من السياق ولم يرجعه للسلم مع تقدم ذكره صراحة لأن السلم السابق هو الاسم لأن التسمية باللفظ والذى يرقى به هو المسمى وليتوافق مرجع الضمير فى سميته وفيما بعده وأرجعه فى الكبير إلى السلم و يتعين أن يكون رجوعه اليه لابالمعنى المتقدم بل بمعنى المسمى على طريق الاستخدام (قوله الذى كالسماء) أى فى مطلق العلو والشرف أوفى اشتمال كل على مايهتدى به (قوله فان قيل الخ) محصل السؤال أنه يلزم توصيل الشىء لنفسه لأن السلم بعض المنطق وقد جعله موصلا لعلم المنطق المشتمل على ذلك البعض (قوله السلم اسم للألفاظ) أى باعتبار دلالتها على المعانى وهذا هو التحقيق من الاحتمالات السبعة المشهورة . ولنا فيها بسط وصلت به إلى ثمانية وعشرين احتمالا تأتى آخر هذه الحاشية وكان الأنسب بالسؤال أن يقول قلنا هذا التأليف ألفاظ لاعلم إلا أنه عدل إلى التعبير بالسلم الذى هو اسم لهذا التأليف إشارة إلى أن مسمى أسماء الكتب الألفاظ كما هو التحقيق (قوله فلا يلزم السؤال) أى لأنه مبنى على أن السلم اسم للمعانى المبينة فى هذا النظم . فحاصل هذا الجواب إبطال مابنى عليه السؤال (قوله فالمراد أن المذكور الخ) حاصله منع ماتضمنه السؤال من لزوم كون الشىء سلما لنفسه لأنه إنما يلزم لوجعلت المعانى التى فى هذا النظم

منصوب على التعظيم أى لاغيره (أرجو) أى آمل أملا يتعلق بمطموع فيه مع الأخذ فى أسبابه وقد يطلق الأمل على الخوف ومنه - وارجوا اليوم الآخر - (أن يكون) هذا التأليف (خالصا) من المكدرات كحب الظهور والشهرة والمحمدة (لوجهه) أى ذاته (الكريم ليس قالصا) القالص فى الأصل يطلق على إحدى شفق البعير الناقصة عن أختها ثم تجوز فيه فأطلق على الناقص مجازا مرسلا من باب إطلاق اسم المقيد على المطلق ثم يحتمل أن يكون مراده بعدم النقص الكمال الحسى بأن لايعوقه عن إكماله عائق وأن يكون مراده أن لا يكون مطروحا فى زوايا الاهمال والخمول لاينتفع به لأنّ هذا أيضا نقص فيكون موله (وأن يكون

سلما لجميع علم المنطق وليس كذلك بل إنما جعلت سلما لما عداها من مسائله وهذا إنما يظهر على أنّ قوله سماء مستعار للمسائل الصعبة على طريق التصريحية بأن شبه المسائل الصعبة بالسماء بجامع عسر التناول والقرينة الاضافة لاعلى ماقدمه من أنّ إضافة سماء إلى علم المنطق من إضافة المشبه به إلى المشبه إلا أن يراد بعلم المنطق الصعب منه من إطلاق الكل على البعض (قوله منصوب على التعظيم) لم يقل على المفعول به مع أنه الواقع لما فيه من الاخلال بالأدب أى منصوب على وجه قصد به إظهار عظمته (قوله أى آمل) بهمزة مفتوحة بعدها ألف منقلبة عن همزة ساكنة فميم مضمومة (قوله مع الأخذ فى أسبابه) أشار به إلى أنّ الأمل لا يكون رجاء إلا مع الأخذ فى الأسباب وإلا فهو طمع فكل رجاء طمع وأمل ولاعكس وقد يخص الطمع بما لم يكن معه أخذ فى الأسباب فيكون مباينا للرجاء وبمعنى الرجاء الرجو كالضرب والرجاوة كالسعادة فالثلاثة مصادر، وأما الرجا بالقصر فهو الناحية وهما رجوان والجمع أرجاء، وأما الارجاء بالكسر فمصدر أرجأت الأمر وقد تقلب الهمزة بعد الجيم ياء أى أخرت كذا فى المختار (قوله وقد يطلق) أى حقيقة كما هو المتبادر من كتب اللغة وقوله الأمل. أقول صوابه الرجاء إذ هو الواقع فى الآية والمطلق على المعنيين وفى بعض النسخ إسقاط لفظ الأمل فيكون فى يطلق ضمير مستتر يعود على الرجاء المفهوم من أرجو فيكون صوابا (قوله ومنه وارجوا اليوم الآخر) ومنه أيضا - مالكم لاترجون لله وقارا - أى لاتخافون عظمة الله قاله فى المختار (قوله خالصا) اعلم أنّ مراتب العبادة الخالية من الحرمة ثلاث: الأولى أن تعبد الله طلبا للثواب وهربا من العقاب وهذه أدناها. الثالثة أن تعبده لتشرف بعبادته والنسبة اليه وهى أعلى من التى قبلها. الثالثة أن تعبده لكونه إلهك وأنت عبده وهذه أعلاها كذا ذكره المناوى إذا علمت ذلك، فقول المصنف خالصا يحتمل خالصا عن المكدرات كحب الظهور والشهرة كما قال الشارح فيصدق بأىّ واحدة من الثلاث وأقربها اليه أولاها ويحتمل خالصا عن موانع الكمال الأعلى فيكون من المرتبة الأخيرة أفاده شيخنا العدوى (قوله والشهرة) هى أبلغ من الظهور وقوله والمحمدة بفتح الميم الثانية وكسرها ضدّ المذمّة بفتح الذال وكسرها (قوله أى ذاته) جرى على مذهب الخلف وعليه فالاضافة للبيان، أما إن جرينا على مذهب السلف من إثبات وجه له تعالى منزه عن سمات الحوادث فالاضافة على معنى اللام (قوله القالص الخ) وأما القلوص من النوق فهى الشابة وهى بمنزلة الجارية من النساء وجمعها قلص بضمتين وقلائص مثل قدوم وقدم وقدائم وجمع القلص قلاص قاله فى المختار (قوله يطلق على إحدى الخ) أى كما يطلق بمعنى المرتفع يقال قلص الشئ أى ارتفع وبمعنى المنضم يقال قلص الثوب بعد الغسل أى انضم وبابهما جلس قاله فى المختار (قوله شفق البعير) أى أونحوه كما تفيده عبارة المختار (قوله فأطلق على الناقص الخ) ظاهر تقريره أنّ المجاز بمرتبة وهو الأقرب فان أريد من القالص الناقص مطلقا ثم انتقل منه إلى الناقص بسبب حبّ الظهور والشهرة والمحمدة فهو بمرتبتين ويصح كون المجاز من باب الاستعارة بأن تعتبر المشابهة بين القالص والناقص (قوله ثم يحتمل الخ) ذكر احتمالين قبل وبقى ثالث وهو أن يراد بكونه ليس قالصا أن لايقصد به حب الظهور والمحمدة وهو القريب لقول المصنف خالصا لوجهه الكريم. وأقول لايخفى أنه على هذا يكون قوله ليس قالصا تأكيدا لقوله خالصا لوجهه الكريم والتأسيس خير من التأكيد فلهذا تركه الشارح (قوله بأن لايعوقه) من العوق وهو الحبس والصرف عن الشئ وبابه قال كما فى المختار (قوله فى زوايا الاهمال) أى أركانه شبه الاهمال بدار خربة على طريق المكنية وأثبت الزوايا تخييلا والخمول عدم الظهور وعطفه على الاهمال من عطف اللازم

(قوله

(قوله نافعا للمبتدى) أى الآخذ فى صغار العلم أى نافعا له بطريق الأصالة فى وضعه فلا ينافى نفعه لغيره من المتوسط والمنتهى إما بمراجعة أومطالعة ذكره شيخنا العدوى ولام للمبتدى زائدة لتقوية العامل الذى هو نافعا لضعفه بالفرعية ولما لم تكن زيادتها محضة جوّزوا تعلقها كما هو مصرح به فى محله وبهذا يعرف مافى كلام بعض هنا (قوله به إلى المطولات يهتدى) ذكره بعد قوله وأن يكون نافعا للمبتدى تخصيص بعد تعميم أومن ذكر اللازم بعد الملزوم (قوله بيانا و إيضاحا له) أى لقوله ليس قالصا (قوله عن شيخه) هو العلامة اليوسى محشى شرح الكبرى وشرح مختصر السنوسى (قوله كان مجاب الدعوة) هوجدير بذلك فانه كان من الصوفية ورأيت له تأليفا فى التصوف.

[فصل: فى بيان جواز الاشتغال به] أى فى مبينه من ظرفية الخاص فى العام و يحتمل غيرذلك ثم يصح أن يكون من باب الترجمة لشئ والزيادة عليه لأنه بين فى هذا الفصل القول بأنه يحرم والقول بأنه ينبغى و إلى هذا يشيرقول الشارح فى كبيره فى بيان جواز الاشتغال به وحرمته وندبه اه وأن يكون المعنى فى بيان الاختلاف فى جواز الاشتغال فتكون الترجمة مطابقة للمترجم لأن بيان الاختلاف فى جوازه يتضمن بيان الأقوال الثلاثة (قوله ليكون الخ) علة للمضاف الذى قدره الشارح وهو بيان (قوله على بصيرة) أى شارعا على بصيرة والبصيرة قوة إدراك النفس ويقال هى عين القلب والمراد بها هنا معرفة حال المشروع فيه (قوله على قسمين) أى كائن على قسمين من كينونة الكلى على صنفيه ولو أسقط لفظ على لكان أحسن (قوله بعلم الفلاسفة) الاضافة للجنس فتصدق بالحكمة والهيئة وغيرهما من علومهم والفلاسفة جمع فلسفى نسبة إلى الفلسفة مأخوذة من فيلا سوفا وهوالحكيم وقد عرفوا الفلسفة بأنها علم يبحث فيه عن أحوال الموجودات على ماهى عليه فى نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية وأقسامها ثلاثة لأن الموجود إن كان مستغنيا عن المادة فى الوجودين الخارجى والذهنى فالعلم الباحث عن أحواله يسمى الالهى والفلسفة الأولى وإلا فان احتاج إلى المادة فى الوجودين فالعلم الباحث عن أحواله يسمى الطبيعى و إن احتاج إلى المادة فى الوجود الخارجى دون الذهنى فالعلم الباحث عن أحواله يسمى الرياضى فالعلم الالهى كالبحث عن أحوال الواجب تعالى والعقول والنفوس وسائر الجواهر المجردة والأعراض والطبيعى كالبحث عن أحوال الأفلاك والعناصر والحيوانات والنباتات والمعادن والرياضى كمباحث الهندسة والموسيقى كذا فى حواشى شرح العقائد (قوله والعلامة ابن عرفة) عطف على هذا السلم بتقدير مضاف حذف لدلالة ماقبله عليه أى و مختصر العلامة ابن عرفة لاعلى الامام السنوسى لاقتضائه تشارك الشيخين فى مختصر واحد (قوله ورسالة أثير الدين الأبهرى) أثير فعيل بمعنى مفعل بفتح العين أى المؤثر أى المختار من أهل الدين والأبهرى بفتح الهمزة والموحدة وسكون الهاء نسبة إلى أبهرا وهى قبيلة وغلط من جعله بسكون الموحدة وفتح الهاء كذا قاله ملا تالج وتبعه الشهاب القليوبى فى حاشية إيساغوجى. أقول لم أجد فى القاموس ولافى غيره أبهرا بالضبط الأول لااسما لبلد ولاقبيلة ولاغيرهما حتى ينسب إليه والذى وجدته فيه أبهر بالضبط الثانى اسما لبلدين من بلاد العجم والجبل بالحجاز و بهراء كحمراء قبيلة من قضاعة ونسبوا إليها على غير قياس فقالوا بهرانى كزنجانى وعلى القياس فقالوا بهراوى فانظر هذا مع ماقاله ملا تالج ومن تبعه ولا بعد فى أنهم غالطون وأن الحق مع من غلطوه فى الضبط الثانى فحرر (قوله وتأليف الكاتبى) يعنى متن الشمسية (قوله والخونجى) أى وتأليف الخونجى وتأليف سعد الدين وتأليف غيرهم على مامر آنفا ولك أن تقول تأليف مفرد مضاف فيعم و يجعل الكلام على التوزيع كما يقال ذلك لو قيل و تأليفات الكاتبى والخونجى الخ فافهم (قوله وسعد الدين) أى التفتازانى صاحب متن التهذيب (قوله فهذا) الفاء مفصحة عن

نافعا للمبتدى * به إلى المطوّلات يهتدى) بيانا و إيضاحا له وقد ذكر لنا شيخنا عن شيخه أن المؤلف كان مجاب الدعوة وأنه دعا لمن يقرأ هذا التأليف بالنفع وقد أجاب الله دعاءه فكل من قرأه بنية خالصة لله تعالى انتفع به كما هو مشاهد [فصل: فى] بيان (جواز الاشتغال به) ليكون الطالب على بصيرة.

اعلم أن علم المنطق على قسمين القسم الأول ماليس مخلوطا بعلم الفلاسفة كالمذكور فى هذا السلم ومختصر الامام السنوسى والعلامة ابن عرفة ورسالة أثير الدين الأبهرى المسماة إيساغوجى وتأليف الكاتبى والخونجى وسعد الدين وغيرهم من المتأخرين فهذا ليس فى جواز الاشتغال به خلاف ولا يصد عنه إلا

شرط مقدر أى إذا أردت معرفة حال هذا القسم فهذا الخ (قوله من لامعقول له) أى من لامفهوم له أواسم المفعول بمعنى المصدر بناء على تجويز س ذلك أى من لاعقل أى فهم له (قوله بل هو فرض كفاية) أى على أهل كل إقليم إذا قام به واحد منهم سقط الحرج عن الباقين وعلل كونه فرض كفاية بقوله لأن حصول القوّة الخ وقوله الذى هو صفة لرد الشكوك فالضمير يرجع إليه أو صفة لحصول فالضمير يرجع إليه بمعنى التحصيل لأنه الذى فى وسع المكلف لا الحصول ففيه استخدام ان لم يرد بالحصول من أول وهلة التحصيل وفى كلامه إشارة إلى قياس من الشكل الأول نظمه هكذا: علم المنطق يتوقف عليه فرض الكفاية وكل ما يتوقف عليه فرض الكفاية فهو فرض كفاية ينتج علم المنطق فرض كفاية وهو المدعى . أقول: بان لك بايرادنا القياس على هذا الوجه أنه كان المناسب للمدعى أن يقول الشارح فى الكبرى وما يتوقف عليه فرض الكفاية فهو فرض كفاية بدل قوله وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب إذ الواجب أعم من فرض الكفاية الذى هو المدعى ، هذا ومحل كونه فرض كفاية إذا لم يستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع إذ بذلك أيضا تحصل القوّة على ردّ الشكوك الذى هو فرض كفاية ولذلك لم يحتج إليه الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون وأصحابهم وأما قول الشارح إن حصول ذلك يتوقف على حصول القوّة فى هذا العلم فانما هو عند عدم جودة الذهن وصحة الطبع وممن صرح بالاستغناء عنه بما ذكر الشيخ السنوسى فى شرح مختصره والشيخ ابن يعقوب وغيرهما (قوله لكن المصنف الخ) أقول هذا استدراك على قوله فهذا ليس فى جواز الاشتغال به خلاف دفع به الشارح إيرادا على المصنف نشأ من قوله فهذا الخ . حاصله إذا لم يكن فى القسم الأول الذى منه ما فى هذا النظم خلاف فكيف ذكر المصنف الخلاف فهذا الاستدراك ليس حقيقيا لأنه لم يثبت به ما يتوهم مما قبله انتفاؤه ولا نفى به ما يتوهم مما قبله ثبوته بل هو مجازى لعلاقة المشابهة والجامع وجود الدفع فى كل . وحاصل دفع الايراد أن المصنف قصد بيان جواز الاشتغال بالمنطق الذى منه نظمه فجرّه ذلك القصد إلى ذكر حال المنطق المخلوط فترجم له و بين الخلاف فيه فالضمير فى قول المصنف فى جواز الاشتغال به يرجع إلى المنطق بمعنى القسم المخلوط واسم الاشارة فى قول الشارح جرّه ذلك إلى الارادة وذكر إشارتها لتأولها بالقصد لا إلى ذكر لأنه لم يذكر بالفعل جواز الاشتغال بغير المخلوط ويرد على هذا الدفع أنه يلزم عليه ترك ما قصده مع أنه أهمّ إلا أن يقال ذكره ضمنا لأنه بين أن الأصح جواز المنطق المخلوط لكامل القريحة الممارس للكتاب والسنة وعدم جوازه لغيره لعدم الأمن عليه من شبه الفلاسفة وهذا يتضمن جواز غير المخلوط مطلقا لفقد المحذور المذكور فاحرص على هذه الدقائق (قوله والخلف) اسم مصدر بمعنى الاختلاف (قوله بالتنوين) قال فى الكبير ولا يجوز ترك التنوين على أن يدخل فى البيت الشكل لأن الشكل إنما يكون فى مستفعلن ذى الوتد المفروق ومستفعلن فى الزجر وتده ليس بمفروق بل هو مجموع فلا يدخل الشكل الزجر اه والشكل اجتماع الخبن والكف والخبن سقوط الثانى الساكن والكف سقوط السابع الساكن (قوله فالامام ابن الصلاح) هو كما فى شرح النخبة الحافظ الفقيه تقى الدين أبو عمرو عثمان ابن الصلاح عبد الرحمن نزيل دمشق اه وقال الشارح فى كبيره: الكردى كان إماما فى الفقه والحديث عارفا بالتفسير والأصول والنحو ورعا زاهدا وكان والده الصلاح شيخ بلاده تفقه ابنه عليه فى حياته ثم رحل سنة تسع وسبعين وخمسمائة وتوفى صبح يوم الأربعاء الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وستمائة (قوله يحيى النواوى) قال فى الكبير محيى الدين صاحب التصانيف المشهورة المباركة النافعة ولد فى العشر الأول من المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة بنوى من الشام

من لامعقول له بل هو فرض كفاية لأن حصول القوّة على رد الشكوك فى علم الكلام الذى هو فرض كفاية يتوقف على حصول القوّة فى هذا العلم وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب لكن المصنف لما أراد أن يذكر أنه جائز جره ذلك إلى ذكر الخلاف فيحمل على ما هو مخلوط بالفلسفة. القسم الثانى ما هو مخلوط بعلم الفلاسفة وكفريأتهم وهذا هو الذى وقع فيه الخلاف والخلاف الواقع فيه على ثلاثة أقوال كما قال المصنف (والخلف فى جواز الاشتغال به على ثلاثة) بالتنوين (أقوال) بدل منه أو عطف بيان : القول الأول ما أشار إليه بقوله (ف)الامام (ابن الصلاح و) الامام أبو زكريا يحيى (النواوى) نسبة إلى نوى،

من عمل دمشق وتوفى ليلة الأربعاء رابع عشر رجب سنة ست وتسعين وستمائة ودفن ببلده (قوله على غير قياس) لأن القياس فى المقصور الذى ألفه ثالثة والمنقوص الذى ياؤه ثالثة القلب واوا فيقال فى النسبة إلى فتى ونوى وشج وعم فتوى ونووى وشجوى وعموى و إن كانت الألف أو الياء رابعة جاز الحذف والقلب فيقال حبلى وحبلوى وقاضى وقاضوى وفى الأرجح منهما تفصيل فى محله وربما أتى بألف قبل الواو فى المقصور فيقال حبلاوى و إن كانت الألف أو الياء خامسة فصاعدا حذفت فيقال مصطفى ومستدعى (قوله وقد ذكرهنا الخ) أى حيث قال إن نوى قرية من قرى مصر فناقشه الشارح بأنه سبق قلم وحيث قال إن زيادة الألف فى نواوى إما لضرورة الوزن أو الاشباع كما قالوا السخاوى فى النسبة إلى سخا وكما قيل به فى قوله تعالى - وما ضعفوا وما استكانوا - أنه افتعل من السكون وأشبعت الفتحة ألفا وكما فى قوله * أعوذ بالله من العقراب * فناقشه الشارح نقلا عن شيخه بأن هذا ليس من ضرورات الشعر و بأن الاشباع سماعى لا قياسى و إلا لأشبعت كل حركة وتوقف شيخنا العدوى فى قوله إن هذا ليس من ضرورات الشعر فقال انظر ما وجهه بل الظاهر أنه من ضرورات الشعر اه . وأقول معنى قوله المذكور أن زيادة الألف إشباعا ليست من الأمور التى يجوز للشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة كصرف ما لا ينصرف ومنع صرف ما ينصرف وقصر الممدود ومد المقصور و إن وقعت فى بعض أشعار العرب للضرورة شذوذا فهى من الضروريات السماعية لا القياسية (قوله ووافقهما على ذلك كثير من العلماء) بل حكاه السيوطى عن جمهور العلماء من الفقهاء والمحدثين نقله شيخنا العدوى (قوله ووجه تحريم هؤلاء إياه أنه الخ) أى وأما توجيهه بأنه يشتغل به اليهود والنصارى فليس بشىء إذ يلزم هذا القائل تحريم النحو والطب بل والأكل والشرب وغيرها لاشتغال اليهود والنصارى بها كذا فى كبيره (قوله حيث كان) الظرف متعلق بخبر إن وهو قوله يخشى الخ والحيثية للتعليل أو التقييد (قوله بكفريات الفلاسفة) الأولى أن يراد بكفرياتهم ما يشمل ضلالاتهم الغير المكفرة على طريق التغليب أو لأنها تجر إلى الكفر (قوله القول الثانى للجمهور) أقول لعل المراد جمهور غير الفقهاء والمحدثين فلا ينافى ما مر عن السيوطى (قوله الغزالى) ضبطه بعضهم بالتخفيف و بعضهم بالتشديد وتقدمت ترجمته (قوله لا يوثق بعلمه) أى إدراكه أى إدراك كان لأنه لا يفرق بين صحيح العلوم وفاسدها والمراد الوثوق التام و إلا كان هذا الكلام مقتضيا لوجوبه لا لندبه مع أن المنقول عنه الندب بدليل قول المصنف فى شرحه واستحبه الغزالى وقول ابن يعقوب بعد نقله عن الغزالى الكلام المذكور ومع ذلك لم يجعله من فروض الكفاية كالعلوم لعدم توقف العلوم عليه بل يراد به كمال إدراكها ولأنه قد يغنى عن فائدته كمال العقل وأما ما يروى من أنه رجع إلى تحريمه فلم يثبت اه . وأقول يؤخذ من هذا الكلام أن كلام الغزالى فيمن لم يستغن عن علم المنطق بذكاء الفطنة كما مر (قوله معيار العلوم) أى ميزان الادراكات الذى يعرف به صحيحها من فاسدها (قوله يحتمل أن يكون بمعنى يجب كفاية) ما نقلناه آنفا عن المصنف فى شرحه وعن ابن يعقوب ينافى هذا الاحتمال وفى كلام بعضهم ما يفيد أنها حقيقة فى الاستحباب مجاز فى الوجوب أفاده شيخنا العدوى (قوله كما تقدم) أقول الذى تقدم أنه يجب كفاية غير المخلوط والكلام هنا فى المخلوط فقوله كما تقدم ليس فى محله و يمكن حمل قوله كما تقدم على أن المعنى كالقسم الذى تقدم وهو غير المخلوط (قوله المشهورة) أى لكثرة قائلها وقوله الصحيحة أى لقوة دليلها : أقول : الذى اختصت به هذه القولة مجموع الوصفين فلا ينافى شهرة القولين الأولين أيضا لكثرة قائلهم كما علم مما مر فافهم (قوله جوازه) قال شيخنا العدوى أراد به الاذن فيصدق بالوجوب والندب ولم يرد به استواء الطرفين لقوله فى علته ليهتدى به إلى الصواب اه

على غير قياس قرية من قرى الشام وقد ذكرها هنا سيدى سعيد كلاما ناقشناه فيه فى الشرح الكبير (حرّما) الاشتغال به ووافقهما على ذلك كثير من العلماء ووجه تحريم هؤلاء إياه أنه حيث كان مخلوطا بكفريات الفلاسفة يخشى على الشخص إذا خاض فيه أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائغة كما وقع ذلك للمعتزلة. القول الثانى للجمهور واليه أشار بقوله (وقال قوم ينبغى أن يعلما) منهم الامام حجة الاسلام الغزالى حتى قال من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه وسماه معيار العلوم ، وقوله ينبغى يحتمل أن يكون بمعنى يجب كفاية كما تقدم و يحتمل أن يكون بمعنى يستحب القول الثالث التفصيل و إليه أشار بقوله : (والقولة المشهورة الصحيحه جوازه لكامل القريحه) هـ . فى الأصل

(قوله أوّل مايستنبط الخ) فهى فعيلة بمعنى مفعولة أى مستخرجة (قوله أو لما يستنبط منه) أى من العلم وقوله مطلقا أى سواء كان أوّل العلم أو غير أوّله وقوله لأنه أى العلم سبب الخ أى فالجامع أن كلاسبب لمطلق حياة وهو تعليل لاستعارته لمايستنبط من العلم مطلقا و يؤخذ منه تعليل استعارته لأوّل مايستنبط من العلم (قوله ثم استعير للعقل) أى فتكون هذه الاستعارة الثانية مبنية على الاستعارة الأولى . وطريق ذلك أن تجعل المعنى المتجوّز إليه أوّلا بمنزلة المعنى الحقيقى للمعنى المتجوّز إليه ثانيا ووجه الشبه بين المستعار منه وهو المستنبط من العلم والمستعار له وهو العقل الانتفاع والاهتداء بكل و إن شئت جعلت التجوّز الأوّل من المجاز المرسل بمرتبتين على أوّل احتماليه بأن يتجوّز إلى أوّل مستنبط مطلقا ثم إلى أول مستنبط من العلم و بثلاث مراتب على ثانيهما بأن يتجوّز إلى أوّل مستنبط مطلقا ثم إلى أوّل مستنبط من العلم ثم إلى المستنبط من العلم مطلقا والعلاقة فى جميع هذه التجوّزات دائرة بين الاطلاق والتقييد وجعلت التجوّز الثانى أيضا من المجاز المرسل من إطلاق اسم الشىء على آلته فيكون من المجاز المرسل المبنى على مجاز مرسل و إن شئت جعلت التجوّز الأوّل من الاستعارة والثانى من المجاز المرسل فيكون من المجاز المرسل المبنىّ على استعارة و إن شئت عكست فيكون التجوّز الثانى من الاستعارة المبنية على مجاز مرسل هذاماظهر لى فاحفظه (قوله ثم صار حقيقة عرفية فيه) لهجر المعنى الأصلى الأوّل والمعنى الأصلى الثانى بحيث صار إذا أطلق لفظ القريحة ينصرف إلى العقل لا إلى أوّل مستنبط من الماء ولا إلى المستنبط من العلم بل إذا أريد أحد هذين كان بطريق المجاز العرفى فلابدّ من قرينة تدلّ على إرادة أحدهما (قوله ممارس السنة والكتاب) أى مزاولهما ومتداولهما فعرف العقائد الحقة من العقائد الباطلة وليس المراد بممارستهما إدراك ما يتعلق بهما من لغات وأسباب نزول وناسخ ومنسوخ وغير ذلك بحيث صار يستنبط الأحكام الفقهية منها فان ذلك إنما يحتاج إليه المجتهد المطلق أفاده ابن يعقوب (قوله فيجوز له) قدره ليعلق به قوله ليهتدى وأقول فيه أنه مستغنى عنه لأنه متعلق بقول المصنف جوازه والعذر له بعد العهد بالمتعلق (قوله لكونه قد حصن الخ) أقول يؤخذ من التعليل أن المدار على تحصين العقيدة حتى لو حصنها كامل القريحة بممارسة غير الكتاب والسنة ككتب الكلام التى لأهل السنة جاز له المخاوط وهو قريب (قوله ذكيا) من الذكاء وهو شدّة العقل وقوّة إدراكه وهذا معنى قول السعد فى شرح التلخيص هو شدّة قوّة للنفس معدّة لاكتساب الآراء بكسر العين إذ القوّة فى عبارته هى العقل كما بسطه (قوله ومن هنا) أى من أجل ماذكر هنا من الخوف على المطلع على عقائد أهل الضلال وشبههم منعوا الخ (قوله بكتب علم الكلام الخ) كالطوالع والمطالع والمواقف والمقاصد وعذر أهل السنة فى إيداعهم ذلك فى كتبهم التمكن من ردّها و إبطالها .

أنواع العلم الحادث

هى أربعة لأن العلم إما تصور أو تصديق وكل منهما إما ضرورى أو نظرى وتعرض لتنويعه ولم يتعرض لحدّه لما فيه من الخلاف حتى قيل إنه لايحدّ لكونه ضروريا ولأن تنويعه يتضمن تعريفه لما سيأتى أن التقسيم من قبيل الرسم (قوله مطلق الادراك) ولو غير جازم أو غير مطابق للواقع فدخل الظنّ والجهل المركب وتصور النسبة المشكوكة والمتوهمة بدليل جعل السيد وغيره إياهما من قبيل التصور (قوله لاما) أى المعنى أو الادراك الذى يراد أى من لفظ العلم فى اصطلاح بعض الأصوليين وكان فى النسخ لفظ به بعد يراد فأمر شيخنا الشارح فى درسه بشطبها من النسخ . ثم قال و يصح إبقاؤها

أوّل ما يستنبط أى يستخرج من البئر ثم استعير لأوّل مستنبط من العلم أو لمايستنبط منه مطلقا لأنه سبب حياة الروح كما أن الماء سبب حياة الجسم ثم استعير للعقل ثم صار حقيقة عرفية فيه (ممارس السنة) أى الحديث (والكتاب) أى القرآن فيجوز له (ليهتدى به إلى الصواب) لكونه قد حصن عقيدته فلايضره بعد ذلك الاطلاع على العقائد الفاسدة وشبهها أما إذا كان بليدا فلا لأنه لا يقدر على دفع شبههم فربما تمكنت من قلبه وكذا إذا كان ذكيا غير ممارس السنة والكتاب ومن هنا منعوا الاشتغال بكتب علم الكلام المشتملة على تخليطات الفلاسفة إلا للتبحر .

[أنواع العلم الحادث] المراد بالعلم مطلق الادراك لامايراد به فى اصطلاح بعض الأصوليين

على أن المراد يراد الله وأنا أقول هذا إنما يحتاج إليه إذا أرجع الضمير في به إلى ما أما إذا أرجع إلى العلم فلا ولفظ بعض ساقط من بعض النسخ ومن الشرح الكبير (قوله وهو) أي مايراد في اصطلاح بعض الأصوليين إدراك خاص أي إدراك النسبة التصديقية عبارة شيخنا العدوي العلم عند الأصوليين الاعتقاد الجازم المطابق للحق عن دليل وعند المناطقة الصورة الحاصلة في الذهن يقينا أو ظنا أو جهلا مركبا اه (قوله لأنه الخ) تعليل للنفي وقوله حينئذ أي حين إذ أريد العلم باصطلاح ذلك البعض وقوله لايقبل التقسيم الآتي يعني إلى تصور أو تصديق إذ الشيء لاينقسم إلى نفسه وغيره (قوله إشعارا الخ) علة العلة التي هي الاحتراز وعلة لتقييد معللا بالاحتراز على مامر (قوله عن أن يتصف علمه الخ) زاد في كبيره وعن أن يتصف بكونه ضروريا أو نظريا اه لما في إطلاق الضروري على علمه تعالى من إيهام مقارنته للضرورة المستحيلة في حقه تعالى مع عدم ورود السماع به وإن كان معناه صحيحا في حقه تعالى إذ علمه تعالى ليس عن كسب وفكر وفي إطلاق النظري من اقتضاء الحدوث لأنه مايحصل عن نظر واستدلال فيكون مسبوقا بالنظر والاستدلال أفاده ابن يعقوب (قوله إلى المعنى) يطلق المعنى على أربعة معان مايقابل الجوهر وهو العرض ومايقابل المحسوس وهو المعقول ومايقابل اللفظ وهو مايفهم منه ومطلق المدرك وهو المراد هنا (قوله ولأن التصور الخ) اعترض بأن المفسر بحصول هو مطلق العلم الشامل للنوعين لا التصور فقط وبأن الاقتصار على التصور يستلزم قصور التعليل الثاني . وأقول مبنى الاعتراض أن المراد بالتصور في التعليل الثاني مقابل التصديق والمتجه عندي حمله بقرينة تعريفه بما ذكر على التصور مرادف العلم كما هو أحد استعماليه على ماقرره شارح الشمسية وعلى هذا لا اعتراض أصلا (قوله حصول الصورة) أي صورة أي صورة الشيء الحاصلة في النفس بناء على التحقيق أن العلم من مقولة الكيف وإنما جعله نفس الحصول تنبيها على لزوم هذه الصفة له واعتبارها فيه وأما على أنه انفعال فهو على ظاهره لأن المراد بحصول الصورة قبول النفس إياها والمراد بصورة الشيء مايكون آلة لامتيازه سواء كان نفس ماهية الشيء أو شبحا أي مثالا له كذا قال عبد الحكيم في حاشية القطب وقيل من مقولة الفعل بناء على مايتبادر من لفظ الادراك والاذعان ونحوهما وقيل من مقولة الاضافة بناء على أنه نسبة بين المدرك والمدرك ولايرد على أنه كيف أنهم عرفوا الكيف بأنه عرض لايقبل القسمة لذاته ولا يتوقف تعقله على تعقل غيره والعلوم النظرية تتوقف لأن المراد بالتوقف المنفي أن لايعقل إلا مع تعقل الغير كما في الأبوة والبنوة والعلوم الكسبية بعد تحصيلها ليست كذلك ولا أنه يلزم أن يكون العلم جوهرا عرضا إن كان الشيء ذو الصورة جواهر وكيفا عرضا غيره إن كان عرضا غير كيف وموجودا معدوما إن كان معدوما لقولهم إن العلم عين المعلوم ذاتا لأن المراد بالمعلوم في قولهم المذكور المعلوم الذهني وهو الصورة لا الشيء ذو الصورة إذ لايشك عاقل في أنه غير العلم والمعلوم الذهني عين العلم ذاتا وإنما يختلفان اعتبارا فالصورة من حيث ذاتها معلومة ومن حيث حصولها في الذهن علم (قوله وهو من خواص الأجسام) لاقتضائه الانطباع في النفس والانطباع والنفس من خواص الأجسام وأما النفس في نحو ـ كتب ربكم على نفسه الرحمة ـ فبمعنى الذات ولأنه يستدعي سبق الجهل كما قال سيدي سعيد (قوله في إطلاقه الخ) تفريع على التعليلين أي في إطلاق المذكور من التصور والتصديق على علمه تعالى إيهام أنه جسم وله نفس تنطبع فيها صور المعلومات أي مع عدم السماع والايهام بمعنى الايقاع في الوهم أعني الذهن (قوله وإن أريد به معنى صحيح) أي أريد بالمذكور من التصور والتصديق بأن يراد بالتصور في حقه تعالى علمه بالمفرد كذات زيد وبالتصديق علمه بوقوع نسبة القيام إلى زيد مثلا وأن في كلامه إما وصلية زائدة فلا تحتاج إلى جواب كما حققه البعض

وهو إدراك خاص أي إدراك النسبة التصديقية لأنه حينئذ لايقبل التقسيم الآتي وتقييد العلم بالحدوث للاحتراز عن علم الله تبارك وتعالى إشعارا بتنزهه سبحانه وتعالى عن أن يتصف علمه بالتصور أو التصديق إذ كل منهما مفسر بالادراك الذي هو وصول النفس إلى المعنى ولأن التصور حصول الصورة وهو من خواص الأجسام ففي إطلاقه على علمه تعالى إيهام وإن أريد به معنى صحيح

والواو للحال فيكون في غير هذه الحال أولى بالابهام أو شرطية غائية جوابها محذوف لدلالة ماقبله عليه والواو عاطفة على محذوف أي إن لم يرد به معنى صحيح و إن أريد (قوله وفي هذا) أي التقييد المذكور (قوله على أن الخ) أي والتحقيق كائن على أن الخ أي ما أفاده كلامه من الاحتياج إلى التقييد أمر ظاهري والتحقيق كائن على أن الخ ويحتمل كون على أن بمعنى لكن فتأمل (قوله لكن المصنف رحمه الله تعالى أراد الايضاح) أي إيضاح المقصود فذكر القيد تصريحا بالمقصود زاد في الشرح الكبير وليخرج علمه تعالى حتى على قول بعض أكابر أهل السنة أن علمه تعالى يتعدد بتعدد المعلومات وهو قول قوي وأما الرد عليه بلزوم دخول مالانهاية له في الوجود فيرد بأن استحالة دخول مالانهاية له في الوجود إنما ثبتت في حق الحوادث أما في حق القديم فلا اهـ . أقول : هذا يقتضي أن ذكر أنواع ليس مخرجا للعلم القديم على هذا القول وهو إنما يسلم إذا كان القائل به يقول إن تعدد العلم القديم بتعدد المعلومات تعدد بالنوع والظاهر أنه عنده تعدد بالشخص فتأمل . ثم أقول الاكتفاء في إخراج العلم القديم بذكر أنواع إنما يظهر بالنسبة لمن يعلم عدم تنوعه لا مطلقا فافهم (قوله المراد به الخ) أقول لا يظهر رجوع الضمير إلى المفرد لأنه يلزم عليه عدم مانعية التعريف إذ يصدق على التصديق أنه إدراك ماليس مشتملا على النسبة الحكمية إذ من جملة ماليس مشتملا على النسبة الحكمية نفس النسبة الحكمية ضرورة عدم اشتمال الشيء على نفسه فتعين أن يكون الضمير راجعا إلى إدراك المفرد وماواقعة على إدراك أي المراد بإدراك المفرد إدراك ليس مشتملا على النسبة الحكمية أي ليس متعلقا بها فهو من اشتمال المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح وعبارة كبيره بعد قول المصنف مفرد المراد به ماليس نسبة حكمية سواء كان جوهرا أو عرضا كزيد وضرب أو جوهرا وعرضا كضارب اهـ والضمير فيها عائد على المفرد لعدم إفهامه الاشتمال فتأمل (قوله على نسبة حكمية) تطلق النسبة الحكمية على النسبة الكلامية وهي تعلق المحمول بالموضوع أو التالي بالمقدم إيجابا أو سلبا وعلى وقوع هذه النسبة وعدم وقوعها أي مطابقتها لنفس الأمر وعدم مطابقتها ومن الاطلاق الثاني قوله هنا ماليس مشتملا على نسبة حكمية وقوله بعد إلا أنها غير حكمية ومن الأول ما يأتي في قوله أي وإدراك وقوع نسبة حكمية وفي قوله والآخر إدراك النسبة الحكمية وبتقرير عبارته هكذا يسقط ما اعترضت به وقوله نسبة حكمية أي مدركة على وجه الاذعان كما يؤخذ من كلامه بعد فدخل في التصور إدراك النسبة الحكمية لا على الوجه المذكور كما صرح به غير واحد (قوله تصورا علم) أي علم بالتصور أي سمى به (قوله فادراك كالجنس) أي في الشمول ولم يجعله جنسا حقيقيا لاعتبار اختلاف الكثيرين المقول عليهم الجنس بالحقائق واختلاف التصور والتصديق المقول عليهما الادراك ليس بالحقيقة بل باعتبار التعلق بفتح اللام هذا ماظهر لي فتأمله وأما توجيه ذلك بأن الادراك عرض يزول والأجناس الحقيقية متقررة مستمرة فيرد بأنه يقتضي أن كل عرض لا جنس له حقيقي ولا دليل على ذلك بل صريح كلامهم يبطله كما يعرف بالوقوف على تقريرهم تعاريف الأمور العرضية كالخط والبياض والزمن على أنه عرض وغير ذلك مما لا يحصى (قوله ويتناول) مستأنف لا عطف على يخرج والضمير فيه لادراك المفرد ومافي قوله مالا نسبة له واقعة على إدراك بقرينة التمثيل ودخل في قوله مالا نسبة له أصلا ثلاث صور إدراك الموضوع وحده وإدراك المحمول وحده وإدراكهما معا دون النسبة بينهما ودخل في قوله وما فيه نسبة إلا أنها غير حكمية أي مدركة على وجه الاذعان أربع عشرة صورة إدراك النسبة الاضافية كالنسبة في ابن عمرو وهي بنوة زيد لعمرو والتقييدية كالنسبة في الحيوان الناطق وهي كون الثاني صفة للأول والنسبة الكلامية بقسميها الخبرية والانشائية والنسبة الحكمية التي هي الوقوع أو عدمه

(قوله وفي هذا) تنبيه على أن التقييد مراد لمن لم يقيد وأنه كان ينبغي له التقييد على أن ذكر الأنواع يكفي في ذلك لأن علمه تعالى ليس بأنواع لكن المصنف رحمه الله تعالى أراد الايضاح (إدراك مفرد) المراد به ماليس مشتملا على نسبة حكمية (تصورا علم) فادراك كالجنس وتقييده بالمفرد يخرج التصديق ويتناول مالا نسبة له أصلا كادراك زيد ومافيه نسبة إلا أنها غير حكمية كادراك بنوة زيد لعمرو ونحوها (ودرك) اسم مصدر بمعنى إدراك أي وإدراك

بدون الاذعان وادراك الموضوع أو المحمول أو هما معا مع النسبة الكلامية أو مع الحكمية بدون الاذعان أو مع النسبتين بدون الاذعان وادراك النسبة المشكوك فيها : أى المتردد فيها باستواء أو مرجوحية فدخلت المتوهمة فجملة صور التصور سبع عشرة صورة هى خمس وعشرون تفصيلا باعتبار شمول الكلامية قسمين والمشكوكة قسمين هذا ما ظهر لى بناء على أن المراد بالاذعان هنا التسليم والقبول لامطلق الادراك وسيأتى ما فيه (قوله وقوع نسبة حكمية) أراد بها هنا النسبة الكلامية كما مر .
أقول : لا يخفى أنه لاحاجة إلى حمل النسبة فى كلام المصنف على النسبة الحكمية بمعنى الكلامية المحوج ذلك إلى تقدير المضاف بل الأولى حملها على النسبة الحكمية بمعنى الوقوع وعدمه لعدم الاحتياج حينئذ إلى التقدير . فان قيل النسبة بمعنى الوقوع أو اللاوقوع من المفردات فما المميز لها حتى يسمى ادراكها تصديقا . قلت كأنه كونها مورد الاذعان والقبول بخلاف بقية المفردات أفاده فى كبيره ثم قال وهذا الذى ذكره المصنف تعريف للعلم بالتقسيم لتعذر تعريفه بالحد كما ذهب إليه إمام الحرمين والغزالى وتعريفه بالمثال أن يقال العلم كالنور (قوله بتصديق) أى وبحكم كما سيأتى (قوله وسم) من الوسم وهو التعليم والمراد سمى وإنما سمى تصديقا تغليبا لأشرف احتماليه وهو الصدق وذلك لأن التصديق لغة النسبة إلى الصدق والخبر وإن احتمل الصدق والكذب لكن مدلوله الصدق ليس إلا وأما الكذب فاحتمال عقلى كما صرح به السعد (قوله الذى هو حصول الخ) تقدم قريبا الكلام على هذا التعريف (قوله من غير حكم عليه) قيل هذا القيد يستدعى أن لا يوجد فرد التصور إذ لا تصور لشئ إلا معه حكم ولا أقل من الحكم بأن هذه الصورة له وفيه أنه على تقدير تسليمه فرق بين الحكم الصريح والضمنى والمراد هنا الحكم الصريح كما هو المتبادر ولو استلزم كل تصور حكما لزم التسلسل والأولى أن يقول من غير حكم معه أو زيادة لفظ به لأن المعتبر فى التصور عدم مقارنة الحكم مطلقا كذا فى حاشية عبد الحكيم على القطب (قوله بنفى أو اثبات) ظاهره أن المحكوم به هو النفى والاثبات وليس كذلك فتجعل الباء لتصوير الحكم : أى من غير حكم عليه مصور بنفى أى ادراك الانتفاء أعنى عدم الوقوع أو باثبات : أى ادراك الثبوت أعنى الوقوع أو يجعل النفى والاثبات بمعنى المثبت والمنفى (قوله ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة) أى مطابقة لنفس الأمر أو ليست مطابقة فالوقوع وعدمه وصفان عارضان للنسبة الكلامية (قوله أى الاذعان لذلك) قال الخبيصى فى شرحه على التهذيب معنى اذعان النسبة ادراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول له وهذا ما ارتضاه الشارح فيما مر وجعله التحقيق ونقل عن العضد والسعد والسيد والعهدة على الناقل ونقل يس فى حاشيته على الخبيصى عن العصام . أن الاذعان الاعتقاد سواء كان راجحا وهو الظن أو جازما غير مطابق وهو الجهل المركب أو مطابقا راسخا لا يعرض له الزوال بتشكيك المشكك وهو اليقين أو غير راسخ وهو التقليد ويوافقه ما فى كلام غير واحد أن الاذعان عند المناطقة بمعنى الادراك وعند المتكلمين بمعنى التسليم والقبول ورجحه كثير من الأشياخ (قوله هذا) أى كون التصديق ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة هو مذهب الحكماء فهو عندهم بسيط والتصورات الثلاثة أعنى تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة شروط له وهذا هو التحقيق خلافا لما سيأتى عن الامام (قوله الاشتراك) أى اللفظى كما هو المنصرف إليه عند الاطلاق (قوله والآخر ادراك النسبة الحكمية) أراد بها هنا الكلامية كما مر ولهذا قال التى هى ثبوت الخ احترازا عن النسبة الحكمية بمعنى الوقوع وعدمه (قوله التى هى ثبوت شئ لشئ أو انتفاؤه عنه) أقول : التحقيق عندهم أنها ثبوت شئ لشئ : أى تعلقه به سواء كانت القضية موجبة أو سالبة ولذلك يقولون إن النسبة الكلامية مورد الايجاب والسلب فهى فى القضية الموجبة

وقوع (نسبة) حكمية (بتصديق وسم) من الوسم وهو التعليم وتقرير هذا الكلام أن العلم الذى هو حصول صورة الشئ فى الذهن ينقسم إلى تصور وتصديق أما التصور فهو حصول صورة الشئ فيه من غير حكم عليه بنفى أو إثبات كادراك الانسان من غير حكم عليه بشئ وأما التصديق فهو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة أى الاذعان لذلك كادراك أن زيدا كاتب أو ليس بكاتب هذا هو مذهب الحكما وليس قول من قال التصديق عندهم هو الحكم خارجا عن هذا لأن الحكم مقول بالاشتراك عندهم على معنيين أحدهما هذا أعنى ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة والآخر إدراك النسبة الحكمية التى هى ثبوت شئ لشئ أو انتفاؤه عنه فلعل من فسر التصديق عندهم بالحكم أراد الأول وأما التصديق على مذهب

التى هى مورد الايجاب والسلب وادراك أن تلك النسبة واقعة أو ليست بواقعة أو من ثلاث ادراكات وحكم إن لم يكن الحكم عنده ادراكا والفرق بين المذهبين ظاهر لأنه على مذهبه مركب وعلى مذهبهم بسيط كما رأيت ولأن الحكم نفس التصديق عندهم وجزء التصديق عنده ولأن تصور الطرفين شطر عنده وشرط عندهم والمتبادر من عبارة المصنف مذهب الحكماء (وقدم الأول) أى التصور على التصديق (عند الوضع) أى فى الذكر والكتابة والتعلم والتعليم (لأنه مقدم) على التصديق (بالطبع) أى بحسب اقتضاء طبيعة التصور أى حقيقته والمقدم بالطبع هو الذى يكون بحيث يحتاج إليه المتأخر من غير أن يكون علة فيه كالواحد والاثنين والتصور كذلك بالنسبة إلى التصديق على كلا المذهبين لأنه إما شرط أو شطر وعبارة المصنف أحسن من قول بعضهم وقدم القول الشارح على الحجة وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعا

مثبتة وفى السالبة منفية فكان الأولى حذف قوله أو انتفاؤه عنه ثم رأيت شيخنا العدوى نبه على ذلك (قوله الامام الرازى) هو المراد إذا أطلق الامام عند الأصوليين والمتكلمين بخلافه عند الفقهاء فالمراد به إمام الحرمين (قوله فمركب من أربع الخ) فالادراكات الثلاثة الأول أيضا شطور عنده لا شروط وكان ينبغى أن يقول من أربعة ادراكات لأن واحد الادراكات مذكر والعبرة فى تذكير العدد وتأنيثه بالواحد لا بالجمع كما صرح به الأشمونى ومثله يقال فى قوله الآتى أو من ثلاث إدراكات (قوله إن لم يكن الحكم عنده ادراكا) أى بأن كان فعلا من أفعال النفس كما هو المتبادر من التعبير عن الحكم بالاسناد وبالايقاع والانتزاع وبالايجاب والسلب وبالاثبات والنفى والذى قاله عبد الحكيم أن الامام يقول بأن الحكم فعل الادراك وقال أيضا إن كون الحكم فعلا مذهب متأخرى المناطقة والتحقيق أنه ادراك ويؤيده قول السيد الايقاع والانتزاع والايجاب والسلب والاثبات والنفى ألفاظ يراد بها غير ما يتبادر منها وهو أعنى الغير ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة (قوله بين المذهبين الخ) ينبنى على الخلاف أن التصديق الضرورى يكفى فى كونه ضروريا عندهم كون النسبة ضرورية وإن كانت الأطراف نظرية وأما عنده فلا بد فى كونه ضروريا من كون الأجزاء كلها ضرورية ولهذا كثيرا ما يستدل ببداهة التصديقات على بداهة التصورات أفاده فى الشرح الكبير (قوله ولأن الحكم الخ) أقول الملحوظ فى التعاليل الثلاثة مختلف فلا اعتراض بأن العلتين الأخيرتين لازمتان لما قبلهما (قوله ولأن تصور الطرفين) وكذا تصور النسبة إلا أنه تعرض فى بيان الفرق لما هو أظهر وجودا قاله عبد الحكيم (قوله والمتبادر من عبارة المصنف مذهب الحكماء) إنما قال والمتبادر لامكان حمل كلام المصنف على مذهب الامام بجعله من باب حذف الواو مع ما عطف والتقدير ودرك نسبة وأجزاء القضية الثلاثة كذا قيل وفيه أن حذف الواو مع ما عطفت إنما يجوز إذا أمن اللبس ولبعضهم هنا كلام يعلم رده مما ذكرناه عند قول المصنف ودرك نسبة فتدبر (قوله وقدم) قراءته بصيغة الأمر أولى من قراءته بصيغة المجهول لافادة صيغة الأمر وجوب ذلك التقديم صناعة وبالوجوب صرح المصنف فى شرحه ولا بعد فيه صناعة وإن نظر فيه (قوله أى فى الذكر) أى فى وقت الذكر الخ وفى كلامه إشارة إلى أن عند فى كلام المصنف بمعنى فى وأن المراد بالوضع ما ذكر (قوله أى حقيقته) أى ذاته لا مفهومه كما لا يخفى (قوله من غير أن يكون) أى المقدم علة فيه: أى فى المتأخر احترز بذلك من نحو حركة الأصبع فانها متقدمة على حركة الخاتم ولكنها علة فيها وإن كانت عند أهل السنة غير مؤثرة فيها بل حركة الخاتم بخلق الله تعالى وإن كانت لازمة عقلا لحركة الأصبع واجبة عندها لأن ذلك عارض بسبب حركة الأصبع فلا يمنع تعلق القدرة بها والمراد بتقدم حركة الأصبع على حركة الخاتم تقدمها عليها فى الرتبة العقلية أما فى الوجود الخارجى فمتقارنان . وأقسام التقدم خمسة التقدم بالعلة والتقدم بالطبع وقد عرفتهما والتقدم بالزمان كتقدم الأب على الابن والتقدم بالمكان كتقدم الامام على المأموم والتقدم بالشرف كتقدم العالم على الجاهل (قوله والتصور كذلك) أى كالواحد ولو قال وكالتصور بالنسبة الخ لكان أخصر (قوله على كلا المذهبين) أى مذهب الحكماء ومذهب الامام وقوله لأنه إما شرط أى كما هو مذهب الحكماء أو شطر أى كما هو مذهب الامام أى والشرط يجب تقدمه على المشروط والشطر يجب تقدمه على الكل زاد فى كبيره والتحقيق أن التصديق إنما يتوقف على تصور يناسبه فاذا رأينا شبحا من بعد صح أن نحكم عليه بأنه شاغل فراغا لأن هذا يثبت له بمجرد كونه جسما من غير افتقار إلى شىء آخر ولو أردنا أن نحكم عليه بالتحرك مثلا لم نستطع حتى نتصور أنه انسان أو فرس مثلا اهـ (قوله لتقدم التصور الخ) هذا التعليل من جملة قول هذا البعض وهو من تعليل الخاص بالعام

(قوله

(قوله لشمول الخ) علة لقوله أحسن وقوله فيها أى فى عبارة المصنف وقوله القول الشارح أى تصورا لقول الشارح لحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه لأنه متصور والمراد بغيره من التصورات، التصورات التى ليس معها قول شارح كتصور الأمور البديهية وقوله والحجة أى التصديق بها لمثل مامر والمراد بغيرها من التصديقات التصديقات بالقضايا التى ليست أقيسة كالتصديق بزيد قائم (قوله العلم) أى مطلقا سواء كان تصورا أو تصديقا (قوله ما احتاج) فى بعض النسخ مااحتيج أى مااحتيج فى حصوله (قوله يعنى إلى الفكر والنظر) زاد فى كبيره فى دليل أو تعريف اه ولعل وجه تعبيره بيعنى عدم تداول التعبير بالتأمل فى تعريف النظرى بين القوم أو قلته وعطف النظر على الفكر من عطف المرادف (قوله كادراك حقيقة الانسان) مثال للنظرى من التصور والمثالان بعده للنظرى من التصديق ومثل له بمثالين إشارة إلى أنه لافرق فى التصديق بين أن يكون دليله عقليا كالمثال الثانى أو نقليا كالأول (قوله وعكسه) المراد بالعكس اللغوى وهو المخالف (قوله إلى حدس أو تجربة) الحدس التخمين المستند إلى أمارة والتجربة التكرار (قوله كتصورك وجودك) كون الوجود ضروريا بالنظر لمقابله وهو العدم فكل عاقل يدرك كونه غير معدوم بالضرورة، وأما بالنظر لمفهومه وكونه زائدا على الذات فهو نظرى. ولهذا اختلف العقلاء فيه بالنظر لها على أقوال: فقيل إنه حال وقيل وجه واعتبار وقيل عين الموجود مطلقا وقيل غير الموجود مطلقا وقيل عينه فى القديم غيره فى الحادث. أقول: انظر لم عبرهنا بالتصور وفى قوله كادراك حقيقة الانسان بالادراك مع أن المثالين من التصور ولعله التفنن فتأمل (قوله وإدراك أن الواحد نصف الاثنين) أى التصديق بذلك (قوله الأوليات) هى القضايا التى لايتوقف التصديق بها على شئ أصلا نسبة إلى الأول لتصديق النفس بها بمجرد التفاتها اليها من أول وهلة كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء ونقل شيخنا العدوى فى أقسام الحجة عن بعض المحققين ضبط الأوليات بضم الهمزة وسكون الواو جمع أولى، وأما الحدسيات فهى القضايا المتوقفة على حدس وتخمين كقولهم نور القمر مستفاد من نور الشمس وبيان الحدس فيه أنهم رأوا القمر كلما بعد عن الشمس زاد مانراه من نوره وكلما قرب منها نقص مانراه من نوره لأن القمر كروى كالشمس وسائر الكواكب مظلم صقيل مستنير نصفه المقابل للشمس بسبب انطباع نورها فيه لصقالته فهو فى حال اجتماعه معها أول الشهر يكون النصف النير بتمامه من فوق لكون الشمس حينئذ فوقه لأنها فى السماء الرابعة وهو فى السماء الدنيا فلا نرى من نوره شيئا فاذا فارقها إلى جهة المشرق حدث عند ذلك الهلال فيكون المقابل لنا من نصفه النير المقابل لها جزءا يسيرا وكلما بعد عنها عظم الجزء المقابل لنا من نصفه النير المقابل لها وهكذا إلى أن يصير جميع النصف النير مقابلا لنا وذلك ليلة البدر حين يكون بينه وبينها ستة أبرج فاذا أخذ بعد ذلك فى القرب منها تناقص مانراه من نصفه النير إلى أن يصير المقابل لنا جميع النصف المظلم ويصير جميع النصف النير من فوق وذلك عند اجتماعه معها ثانيا وهكذا فهذا الحدس هو سند تلك القضية وبما قررناه يعرف ماوقع لغير نامن السهو، والتجربيات هى القضايا المتوقفة على التجربة كقولهم السقمونيا مسهلة للصفراء التى هى إحدى الطبائع الأربع (قوله وسيأتى بيانها) أى بيان هذه الثلاثة فى أقسام الحجة (قوله وهذا) أى دخول الحدسيات والتجربيات فى الضروريات وخروجها من النظريات مع توقفها على الحدس والتجربة مجرد اصطلاح أى اصطلاح مجرد عن اقتضاء العقل أو اللغة إياه وليس المراد مجردا عن المناسبة لأن فيه المناسبة كما أشار اليها بقوله فان النظرى الخ فهو علة لمحذوف أى ارتكبوه لأن النظرى الخ ويصح جعل المحذوف شيئا مفرعا على ماذكره تقديره فتوقفهما على الحدس والتجربة لايدخلهما فى النظرى لأن النظرى الخ (قوله ولا يصدق) أى النظر الاصطلاحى

لشمول التصور والتصديق فيها لقول الشارح وغيره من التصورات والحجة وغيرها من التصديقات. ثم شرع فى تقسيم آخر للعلم بقوله (و) العلم (النظرى) باسكان الياء (مااحتاج للتأمل) يعنى إلى الفكر والنظر كادراك حقيقة الانسان وكادراك أنك مبعوث وأن العالم حادث (وعكسه) أى مالا يحتاج إلى فكر ونظر (هو الضرورى الجلى) أى الواضح سواء افتقر إلى حدس أو تجربة أولا كتصورك وجودك وإدراك أن الواحد نصف الاثنين فيدخل فى الضروريات القضايا الأوليات والحدسيات والتجربيات وسيأتى بيانها لأن الأخريين وإن توقفا على حدس وتجربة فليسا بمتوقفين على فكر ونظر وهذا مجرد اصطلاح فان النظرى منسوب إلى النظر الاصطلاحى ولا يصدق على التجربة والحدس لما عرفت من تفسيره

(قوله وحينئذ) أي حين إذ لايصدق النظر الاصطلاحي على التجربة والحدس كذا قيل . أقول لايظهر ارتباط بين كون النظر الاصطلاحي لايصدق على التجربة والحدس و بين وجوب أن يعنوا بالنظر هنا ماهو أعم من القياس ولواحقه والذي يظهر لي أن المعنى وحين إذ كان النظري منسو با إلى النظر الاصطلاحي وأن في كلام الشارح حذف السبب والاكتفاء بالمسبب والتقدير وحين إذ كان النظري منسو با إلى النظر الاصطلاحي تخرج الأشياء المكتسبة بالاستقراء والتمثيل مع أنها من النظريات فيجب أن يعنوا بالنظر هنا أي في مقام بيان النظري ماأي معنى هو أعم من القياس ولواحقه التي هي الاستقراء والتمثيل بأن يريدوا به مايوصل إلى المجهول من تعريف أوقياس أواستقراء أوتمثيل لامايخص التعريف والقياس فيكون مقصود الشارح بهذه العبارة بيان أن تلك الأشياء التوهم خروجها من النظريات من كون النظري منسو با إلى النظر الاصطلاحي داخلة في النظريات ، و بيان أن المنسوب إليه ليس النظر الاصطلاحي فقط ، وإن أوهمه قوله فإن النظري الخ بل مايعم الاصطلاحي وما ألحق ببعض أنواعه وهو القياس من الاستقراء والتمثيل فتأمل (قوله لئلا ترد) أي على التعريفين إذ لو أبقى النظر على معناه الاصطلاحي فقط لكان تعريف النظري غير جامع وتعريف الضروري غير مانع (قوله بالاستقراء والتمثيل) الأول تتبع أفراد المحكوم عليه كما في قولهم كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ والثاني هو القياس الأصولي كقول الشافعي النبيذ حرام كالخمر وسيأتي بسط الكلام عليهما إن شاء الله تعالى (قوله وقيل العلوم الخ) هذا القول والقول الذي بعده مقابلان لما في المتن قال في الكبير ملخصه إن الخلف لفظي لأنه لو اطلع كل من القائلين على ما أراد الآخر لوافقه على مراده فالخلاف في التسمية إذ من يقول بأنها كلها ضرورية لايمنع أن بعضها مسبوق بنظر ومن يقول بأنها كلها نظرية لايمنع أن بعضها صار ضروريا لايحتاج إلى نظر ثم نقل عن الفخر مذهبا رابعا وهو أن التصورات كلها ضرورية وأن التصديق ينقسم إلى الضروري والنظري ونقل احتجاجه لذلك ورد بعض العلماء عليه فراجعه (قوله بأن العبد لاتأثير له في شيء من العلوم) بل هو مجبور في قالب مختار والمؤثر هو الله تعالى ووجهه أيضا كما في الكبير بأن حصول العلم عقب التعريف أو الدليل اضطراري لاقدرة على دفعه (قوله قد ذكرنا أن الضروري الخ) حاصل ماذكره بإيضاح أن الضروري كما يطلق في مقابلة النظري فيفسر بما تقدم يطلق في مقابلة الاكتسابي فيفسر بما لا يكون تحصيله مقدورا للمخلوق فيكون أخص من الضروري بالمعنى الأول فالعلم الحاصل بالإبصار المقصود ممن كان مغمضا عينيه ففتحهما قصدا ضروري على الأول دون الثاني لأنه مكتسب للعبد بفتح عينيه (قوله والخلاف في النسبة الخ) حاصله مع الإيضاح أن البديهي يطلق على الضروري بالمعنى الأول المذكور في المتن فيكون مرادفا له و يطلق على مالايتوقف على شيء أصلا فيكون أخص من الضروري لانفراد الضروري عن هذا بالحدسيات والتجربيات لتوقفهما على الحدس والتجربة ثم قال تنبيه ذكر السعد في شرح المقاصد عن الإمام أن أول مراتب وصول النفس إلى المعنى شعور فإذا حصل وقوف النفس على تمام ذلك المعنى فتصور فإذا بقي بحيث لو أراد استرجاعه بعد ذهابه أمكنه أن يقال له حفظ و يقال لذلك الطلب تذكر ولذلك الوجدان ذكر اه (قوله و بين البديهي) أقول أعاد الشارح لفظ بين الخروج من عهدة الخلاف في جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهي في مثل ذلك مؤكدة لبين الأولى فسقط ماقيل لاحاجة لبين الثانية لأن البينية لاتكون إلا بين متعدد والبديهي من بدهه إذا فاجأه (قوله بقول شارح) القول بمعنى المقول فهو مجاز مرسل علاقته التعلق وإسناد الشرح إليه مجاز عقلي من الإسناد إلى الآلة لكن هذا قبل جعل القول الشارح علما للتعريف أما

وحينئذ يجب أن يعنوا بالنظر ماهو أعم من القياس ولواحقه لئلا ترد الأشياء المكتسبة بالاستقراء والتمثيل وقيل العلوم الحادثة كلها ضرورية ووجه بأن العبد لا تأثير له في شيء من العلوم لحصول العلوم كلها له لايقدر على دفعه فيكون ضروريا وقيل كلها نظرية ووجهه بأن العبد في ابتداء وجوده كان خاليا من جميع العلوم فاكتسبها شيئا فشيئا . وقد ذكرنا أن الضروري يطلق بمعنى آخر والخلاف في النسبة بينه و بين البديهي مع فوائد أخر في الشرح (ومابه إلى تصور وصل) على لفظ المبني للمجهول أي توصل أي مايوصل به إلى تصور (يدعى بقول شارح)

شرحه الماهية ويسمى أيضا معرّفا وتعريفا فما واقعة على بعض التصورات وهو المعرف وذلك كالحيوان الناطق تعريفا للانسان فانه يوصل إلى تصور الانسان (فلتبتهل) أى فلتطلب مبالغا فى الطلب (وما التصديق به توصلا) على صيغة المبنى للمجهول أى ما توصل به لتصديق نحو العالم متغير وكل متغير حادث فانه يوصل إلى أن العالم حادث (بحجة يعرف عند العقلا) أى أرباب هذا الفنّ وأل فى العقلاء للكمال وسمى بذلك لأن من تمسك به حج خصمه أى غلبه ثم لما كان علم الميزان مبنيا على أربعة أركان تصورات ومباديها وتصديقات ومباديها وكانت مبادى التصورات الكليات الخمس المنقسمة إلى الذاتى والعرضى القسمين من الكلى القسم من المفرد القسم من اللفظ القسم من الدال وكان المراد دلالة اللفظ الوضعية لعدم اعتبارهم غيرها بدأ بها فقال :

(أنواع الدلالة) اللفظية (الوضعية) وصفها بالوضعية لاستناد جميعها إلى الوضع والدلالة بتثليث الدال مصدر دلّ وهى على المفهوم من كلام الشيخ فى الشفاء تطلق على معنيين

بعده فلا تجوّز إذ الأعلام المنقولة حقائق (قوله لشرحه الماهية) أى بالكنه أو بالوجه ليصدق على جميع أقسام المعرف وماذكره تعليل للجزء الثانى من جزأى الاسم وأما تسميته قولا فلأنه يقال أى يحمل على المعرّف بفتح الراء وعلله شارح الشمسية بأنه فى الأغلب مركب والقول يرادف المركب (قوله ويسمّى أيضا معرفا) بكسر الراء وتعريفا أما إطلاق المعرف عليه فمجاز عقلى من الاسناد إلى الآلة وأما إطلاق التعريف عليه فمجاز مرسل علاقته التعلق أى معرف به بفتح الراء لكن هذا قبل جعلهما علمين له أما بعده فلا تجوز لما مر (قوله فما) تفريع على كون ماتوصل به إلى التصور يدعى بالقول الشارح وبالمعرف وبالتعريف وقوله واقعة على بعض التصوّرات أى المتصوّرات فالمصدر بمعنى اسم المفعول لأن المعرف متصور لا تصور وعلى قياس ذلك يقال فى قوله * وما التصديق به توصلا * فما فيه واقعة على بعض التصديقات بمعنى المصدّق بها (قوله تعريفا للانسان) احترز به عن الحيوان الناطق علما (قوله أى فلتطلب الخ) قال فى الكبير ويطلق الابتهال على النظر والتأمل أى فلتتأمّل اه ولم أره فى القاموس ولا فى المختار وفيهما أنه يقال بهلته كمنعته أى خليته مع رأيه كأبهلته اه فيحتمل أن يكون الابتهال فى كلامه افتعالا من بهله أى خلاه مع رأيه أى فلتترك المناطقة مع رأيهم أى لا تعترض عليهم بل سلم لهم وعلى كل حال فهو تكملة للبيت (قوله وأل فى العقلاء للكمال) أى للعهد والمعهود ذو وكمال العقل الذين هم أرباب هذا الفنّ وبهذا يندفع مايقال إنّ العوام لا يعرفون أنّ الموصل إلى التصديق يسمى حجة مع أنهم عقلاء . أقول يرد على الشارح أمران : الأوّل أنه كان المناسب أن يقول فأل بفاء التفريع . الثانى أن صنيعه يوهم أن غير أرباب هذا الفنّ ليسوا كاملين عقلاء وعمومه ظاهر الفساد فتأمّل (قوله وسمى) أى ماتوصل به إلى التصديق بذلك أى بالحجة (قوله ثم لما كان الخ) هذه العبارة للفنرى فى شرحه على إساغوجى أتى بها الشارح دخولا على المتن وبيانا لوجه إدخال مبحث الدلالة فى هذا الفنّ مع أنه ليس منه (قوله مبنيا على أربعة أركان) أى على قواعد أربعة أركان من بناء الكل على الأجزاء لأن علم الميزان قواعد باحثة عن تلك الأربعة وقوله تصورات أى مقاصد تصورات وهى المعرفات لأجل قوله ومباديها وقوله وتصديقات أى مقاصد تصديقات وهى الأقيسة لأجل قوله ومباديها والتصورات والتصديقات فى عبارته بمعنى المتصورات والمصدّق بها كما مر (قوله الذاتى) أقول لحن النحاة من قال فى النسبة إلى ذات ذاتى وقالوا الصواب ذووى بحذف تاء التأنيث المجعولة عوضا عن لام الكلمة المحذوفة اعتباطا ورد هذه اللام ورد الألف المنقلبة عن الواو لتحركها وانفتاح ماقبلها إلى أصلها وهو الواو وسيأتى فيه مزيد كلام (قوله القسم من المفرد) أقول: فيه مسامحة إذ الكلية من قبيل المعانى والمفرد من قبيل الألفاظ لما تقرّر أن الكلىّ وصف فى الحقيقة للمعنى والمفرد وصف فى الحقيقة للفظ فكيف يجعل الأوّل قسما من الثانى . والجواب أن فى العبارة حذفا والتقدير القسم داله من المفرد .

أنواع الدلالة اللفظية والوضعية

أخذ الشارح قيد اللفظية من البيت الآتى وسيأتى له زيادة الوضعية فى قول المصنف دلالة اللفظ أخذا من هذه الترجمة ففى صنيع الشارح إشارة إلى أن فى كلام المصنف النوع البديعى المسمى بالاحتباك وهو أن يحذف من كلا الكلامين ما أثبته فى الآخر (قوله لاستناد جميعها) أى جميع أنواعها الثلاثة (قوله مصدر دل) أى سماعى إذ قياس مصدر الفعل الثلاثى المتعدّى فعل بفتح الفاء وسكون العين كما قال ابن مالك :

فعل قياس مصدر المعدى ... من ذى ثلاثة كردّ ردا

(قوله من كلام الشيخ) يعنى ابن سينا لأنه المراد عند إطلاق الشيخ فى هذا الفنّ والشفاء كتاب له فى

العلوم الحكمية (قوله بالاشتراك) أى اللفظى و إنما لم تكن حقيقة فى أحدهما مجازا فى الآخر مع أن الحمل على المجاز أولى كما هو الأصح عند الأصوليين لأنّ المجاز أبلغ لأنّ محل ذلك إذا تعينت الحقيقة فى أحد المعنيين وشك فيها فى الآخر أما إذا لم يكن كذلك بل احتمل كل منهما حقيقة اللفظ فيه و مجازيته فالحمل على الاشتراك أولى أفاده الشارح فى كبيره (قوله كون أمر) هو الدال بحيث أى ملتبسا بحيث أى بحالة ككونه موضوعا للأمر الثانى. أقول: قد علمت أنهم أخرجوا حيث فى مثل هذه العبارة عن موضوعها من وجهين فانهم تجوّزوا بها وهى ظرف مكان إلى الحالة تشبيها لها بالمكان وأدخلوا عليها الباء مع أنها لا تخرج عن النصب محلا على الظرفية إلا إلى الجر بمن اعتمادا على قول بعض النحاة بتصرفها قليلا وذكر سيدى سعيد أنه اعترض على التعريف بأنّ الحيثيات تجتنب فى الحدّ لأنها لا تدل على الحصول و إنما تدل على القابلية اه وللبحث فيه مجال وقوله يفهم منه أى يكون شأنه أن يفهم منه بسبب تلك الحالة أمر آخر وهو المدلول أى بعد العلم بوجه الدلالة وهو الوضع واقتضاء الطبع والعلية والمعلولية أو العلم بالقرينة ليشمل دلالة اللفظ على المعنى المجازى المستعمل هو فيه كما قاله عبد الحكيم وفيه مزيد كلام يأتى وقوله فهم أى بالفعل أو لم يفهم أى بالفعل والمراد بفهم الأمر الثانى مجرد الالتفات والتوجه اليه كما نقله عبد الحكيم عن السيد فلا يرد أنه يلزم على التعريف أن لا يكون للفظ دلالة عند تكرره لامتناع فهم المفهوم هذا ولابدّ فى الدلالة عند أهل هذا العلم من اطرادها ولذا عبر القطب فى تعريفها بقوله كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه قال السيد قوله متى أطلق أى كلما أطلق فان الدلالة المعتبرة فى هذا الفنّ ما كانت كلية وأما إذا فهم من اللفظ معنى فى بعض الأوقات بواسطة قرينة فأصحاب هذا الفنّ لا يحكمون بأنه دالّ عليه بخلاف أصحاب العربية والأصول اه. وقال عبد الحكيم: اعلم أن دلالة اللفظ على المعنى المجازى إذا استعمل فيه مطابقة عند أهل العربية لأن اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازى بالوضع النوعى كما صرحوا به وأما عند المنطقيين فان تحقق اللزوم بينهما بحيث يمتنع الانفكاك فهى مطابقة و إلا فلا دلالة على ما صرح به قدّس سره فى حواشى المطالع اه وقوله فان تحقق اللزوم بينهما الظاهر أن المراد بين اللفظ والقرينة بأن كان مهجور الحقيقة اللغوية فتأمّل و يؤيد ما قاله السيد قول السعد فى شرح الشمسية والوضع أى هنا تعيين الشىء ليدل على شىء آخر من غير قرينة اه لكنه صرح فى ذلك الشرح نفسه كما قاله الغنيمى بأن المجاز يدل بالمطابقة على معناه المجازى قال إذ المراد بالوضع فى تعريف الدلالة أعم من الشخصى كما فى المفردات والنوعى كما فى المركبات والا لبقيت المركبات خارجة عن الأقسام والمجاز موضوع بالنوع فدلالته على معناه المجازى بالمطابقة لأنها دلالة على ما وضع له بالنوع اه قال الغنيمى فانظره مع قوله فى تعريف الوضع هنا من غير قرينة اه. أقول: إذا جعل ما ذكره فى دلالة المجاز جريا على رأى أهل العربية والأصول اندفع التنافى بين كلاميه فتأمّل ثم قوله من غير قرينة أى منفكة فلا ينافى ما مرّ عن عبد الحكيم (قوله فهم أمر) أى بالفعل فهو أخصّ من المعنى الأوّل والفهم بمعنى الانفهام أو هو مصدر المبنى للمفعول والمراد كون الدال انفهم أو فهم منه المدلول بالفعل فلا يرد أن الفهم وصف الشخص الفاهم والدلالة وصف اللفظ الدال فكيف يعرف الشىء بما يغايره وفى عبد الحكيم عن السيد فى حواشى المطالع ما نصه وأما تعريف الدلالة بالفهم مضافا إلى الفاعل أو المفعول أعنى السامع أو المعنى أو بانتقال الذهن من اللفظ إلى المعنى فمن المسامحات التى لا يلتبس بها المقصود إذ لا اشتباه فى أن الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا فى أن الفهم والانتقال من اللفظ إنما هو بسبب حالة فيه وكأنه قيل هى حالة للفظ بسببها يفهم المعنى أو ينتقل منه اليه فكأنهم نبهوا بالتسامح على أن الثمرة المقصودة من تلك الحالة هى الفهم والانتقال اه و ينبنى على المعنيين المذكورين فى

بالاشتراك أحدها كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر فهم أو لم يفهم. والثانى فهم أمر من أمر كذا حققه العلامة ابن عرفة والدال ينقسم إلى لفظ وغيره. والثانى ثلاثة أقسام

الشرح أن اللفظ قبل حصول الفهم منه بالفعل يقال له دال حقيقة على الأوّل دون الثانى فتسميته قبله دالا مجاز على الثانى (قوله دال بالعقل) أى بواسطة العقل وكذا يقال فيما يأتى. فان قلت: إن للعقل مدخلا فى جميع أقسام الدلالة فلم كان بعضها عقليا وبعضها غير عقلى. فالجواب أنهم إنما سموا البعض عقليا لتمحض الدلالة فيه للعقل بخلاف غيره فان الدلالة ليست متمحضة للعقل بل معه أمر آخر فأنيطت به التسمية (قوله و بالعادة) لم يقل هنا و إن شئت قلت بالطبع كما قال فيما يأتى اتكالا على المقايسة وقيل لأن مما مثل به هنا دلالة المطر على النبات فر بما يوهم التعبير بالطبع هنا أن المطر مؤثر بطبعه فى النبات (قوله كالمطر) أى كدلالة المطر وكذا يقال فى نظائره الآتية وقوله على النبات أراد به المصدر لا اسم العين (قوله على الخجل) هو الحياء وأما الوجل فهو الخوف و بابهما فرح (قوله كالاشارة) أى المخصوصة وهى الاشارة بالرأس إلى أسفل فأل للعهد وقوله مثلا أى وكالاشارة المخصوصة على معنى لا وهى الاشارة بالرأس إلى أعلى ولا يخفى إغناء الكاف عن مثلا (قوله واللفظ ينقسم الخ) أقول كان الأنسب فى مقابلة قوله والثانى أن يقول والأوّل ولعله عدل عنه لئلا يتوهم ابتداء أن المراد بالأوّل الدال بالعقل و إن كان قوله بعد ذلك إلى هذه الثلاثة دال بالعقل الخ يدفع هذا التوهم وحصر الدلالة اللفظية فى الوضعية والطبيعية والعقلية استقرائى لا عقلى كما صرح به السيد والظاهر أن حصر الدلالة غير اللفظية فى الثلاثة كذلك (قوله كدلالة اللفظ على لافظه) أى على وجوده أو حياته ولا يشترط كونه من وراء جدار و إنما قيد به بعضهم لتكون الدلالة بمحض العقل بخلاف مالو كان مشاهدا فان الدلالة حينئذ بالعقل والحاسة معا (قوله و إن شئت قلت بالطبع) أى فالمؤدّى واحد قال عبد الحكيم مانصه فى القاموس الطبع والطبيعة والطباع بالكسر السجية التى جبل عليها الانسان وفى الاصطلاح تطلق على مبدإ الآثار المختصة بالشىء سواء كان بشعور أولا وعلى الحقيقة ثم الأظهر أن المراد طبع اللافظ كما حمله عليه الشارح يعنى القطب و يصح أن يحمل على طبع اللفظ وعلى طبع السامع والمراد بالطبع على الأوّل المبدأ وعلى الثانى الحقيقة أعنى حقيقة معنى اللفظ وعلى الثالث مبدأ الادراك أعنى النفس الناطقة أو العقل اهـ (قوله كأح) بفتح الهمزة أو ضمها و بالحاء المهملة كما قاله القليوبى وغيره أى وكأخ بفتح الهمزة و بالخاء المعجمة على مطلق الوجع (قوله و بالوضع) أى الوضع اللفظى وهو جعل اللفظ بازاء المعنى سواء لوحظ اللفظ والمعنى بخصوصهما فيكون الوضع شخصيا أو لوحظ اللفظ بوجه كلى والمعنى بخصوصه فيكون الوضع نوعيا كما فى المشتقات أو لوحظ المعنى بوجه كلى واللفظ بخصوصه وهو الوضع العام والموضوع الخاص كما فى المضمرات والمبهمات وأما عكسه فلم يوجد وسواء كان جعل اللفظ بازاء المعنى بنفسه كما فى الحقيقة أو بواسطة القرينة كما فى المجاز قاله عبد الحكيم ولا ينافى قوله هنا أو بواسطة القرينة إلى آخره مانقلناه عنه سابقا لأن كلامه هنا فى الوضع من حيث هو لا بقيده المعتبر عند المناطقة أو المراد القرينة اللازمة للفظ على مامرّ (قوله كالأسد على الحيوان المفترس) أما دلالته على الرجل الشجاع فليست معتبرة عند أصحاب هذا الفنّ كما تقدم بيانه (قوله إلى تقسيم دلالته) أى أقساما ثلاثة والحصر فيها عقلى كما قاله السيد لأن دلالة اللفظ بالوضع إما أن تكون على الموضوع له بتمامه أو على جزئه أو على خارجه (قوله بتوسط الوضع) متعلق بدلالة يعنى أن دلالة المطابقة هى دلالة اللفظ على معناه بتوسط الوضع له وهذا القيد معتبر أيضا فى دلالة التضمن ودلالة الالتزام فدلالة التضمن هى دلالة اللفظ على جزء معناه بتوسط الوضع لمعناه ودلالة الالتزام هى دلالة اللفظ على لازم معناه بتوسط الوضع لمعناه و إنما تركه الشارح فيهما اتكالا على مقايستهما على دلالة المطابقة وهو بمعنى قول بعضهم فى المطابقية من حيث إنه معناه وفى التضمنية من حيث إنه جزء معناه وفى الالتزامية من حيث

دالّ بالعقل كدلالة تغير العالم على حدوثه و بالعادة كالمطر على النبات والحمرة على الخجل والصفرة على الوجل و بالوضع كالاشارة على معنى نعم مثلا. واللفظ ينقسم أيضا إلى هذه الثلاثة دال بالعقل كدلالة اللفظ على لافظه و بالعادة و إن شئت قلت بالطبع كأح على وجع الصدر و بالوضع كالأسد على الحيوان المفترس فالمجموع ستة وأهل المنطق إنما يبحثون عن الأخير فأشار المصنف إلى تقسيم دلالته فقال (دلالة اللفظ) الوضعية بتوسط الوضع (على ما)

أى المعنى الذى (وافقه) أى وافق ذلك اللفظ بأن وضع له وضعا حقيقيا أو مجازيا كالانسان للحيوان الناطق والأسد للرجل الشجاع (يدعونها) أى يسمونها (دلالة المطابقة) لمطابقته أى موافقته له، من قولهم طابق النعل النعل

إنه لازم معناه والغرض الاحتراز عن انتقاض كل من الدلالات الثلاث بالأخريين فيما إذا فرضنا لفظ
مشتركا بين الملزوم وحده واللازم وحده ومجموعهما كما إذا فرضنا لفظ الشمس مشتركا بين الجرم والضوء
والمجموع فانا إذا أطلقنا لفظ الشمس وأردنا به المجموع كانت دلالته عليه مطابقة وعلى الضوء تضمنا
ولاشك أنه يصدق على دلالته على الضوء فى هذه الحالة أنها دلالة اللفظ على معناه لأنه موضوع للضوء
بوضع آخر فبقيد توسط الوضع أو مافى معناه خرجت هذه الدلالة عن تعريف المطابقية لأن هذه الدلالة
ليست بواسطة أن اللفظ موضوع للضوء لحصولها ولو فرضنا أنه لم يوضع له بل بواسطة أنه موضوع
للمجموع الذى الضوء جزؤه وكذا إذا أطلقنا لفظ الشمس وأردنا به الجرم فان دلالته عليه مطابقة
وعلى الضوء التزام ومع ذلك يصدق على دلالته على الضوء فى هذه الحالة أنها دلالة اللفظ على معناه لأنه
موضوع للضوء بوضع آخر فبالقيد المذكور أو مافى معناه خرجت هذه الدلالة عن تعريف المطابقية
لأن هذه الدلالة ليست بواسطة أن اللفظ موضوع للضوء لحصولها ولو فرضنا أنه لم يوضع له بل بواسطة
أنه موضوع للجرم الذى الضوء لازمه أما إذا أطلق لفظ الشمس وأريد به الضوء فدلالته عليه حينئذ
مطابقة لأنه بواسطة وضعه له وعلى قياس ذلك يقال فى بيان دفع القيد دخول المطابقية والالتزامية فى
تعريف التضمنية ودخول المطابقية والتضمنية فى تعريف الالتزامية (قوله أى المعنى الذى) جعل
ماموصولة موصوفها محذوف للعلم به ويصح كونها نكرة (قوله أى وافق ذلك اللفظ) فيه إشارة إلى
أن الضمير البارز فى قول المصنف وافقه يرجع إلى اللفظ فيكون الضمير المستتر فيه راجعا إلى ما
والعكس وإن صح باعتبار المعنى لأن كلا منهما موافق لصاحبه يلزم عليه جريان الصلة أو الصفة على
غير ماهى له مع عدم الابراز وهو على التحقيق ممنوع عند خوف اللبس كما هنا وخلاف الأولى عند
أمنه وماقيل من أن الخلاف إذا كان المتحمل للضمير وصفا أما إذا كان فعلا فجائز عند أمن اللبس
باتفاق البصريين والكوفيين مردود بنقل غير واحد كالسيوطى فى همع الهوامع الخلاف بين الفريقين
فى الفعل أيضا كما بينا ذلك فى حاشية الأشمونى ولم يذكر المصنف لفظ تمام كما ذكره جماعة لعدم الاحتياج
إليه مع مافيه من الضرر لاقتضائه اشتراط التركيب فى متعلق دلالة المطابقة مع أنه قد يكون بسيطا
كالنقطة (قوله بأن وضع له) تصوير لموافقة المعنى للفظ فكأنه قال المراد بموافقة المعنى للفظ كونه
موضوعا له اللفظ وقال ابن يعقوب أى على معنى وافق اللفظ أى وافق وضع اللفظ ومعنى كون مدلول
اللفظ موافقا لوضعه أن ذلك المعنى المدلول لم يزد على ماوضع له اللفظ ولم ينقص عنه بل ذلك المعنى المدلول
موافق مطابق للموضوع له لم يزد أحدهما على الآخر ولم ينقص عنه وإنما يتحقق ذلك باتحادهما اه (قوله
وضعا حقيقيا أو مجازيا) الأول وضع اللفظ لما هو حقيقة فيه والثانى وضعه لما هو مجاز فيه وقد مثل لهما
على اللف والنشر المرتب وقد علمت مخالفة كلامه فى المجاز لما أسلفناه فيه عن السيد وغيره وعلمت
أيضا أن الوضع الحقيقى يكون شخصيا ونوعيا وأن الوضع المجازى نوعى لأن الواضع وضع المجاز مستحضرا
أفراده بوجه كلى يشملها حيث قال مثلا وضعت كل لفظ بين معناه ومعنى آخر علاقة من العلاقات
المعتبرة ليدل على هذا المعنى الآخر بواسطة قرينة عليه (قوله دلالة المطابقة) من إضافة المصاحب
إلى المصاحب أو هو على حذف مضاف أى دلالة ذى المطابقة أى اللفظ ذى المطابقة لمعناه لكن هذا
لايناسب مادرج عليه الشارح من إسناد المطابقة إلى المعنى (قوله لمطابقته) أى المعنى علة لقوله يدعونها
وضمير له يرجع إلى اللفظ هذا هو اللائق بحله السابق (قوله من قولهم) أقول: يحتمل أن المراد مشتق
من قولهم وهو المتبادر فيكون جاريا على مذهب الكوفيين من أصالة الفعل لغيره فى الاشتقاق
ولا يصح هنا تقدير المضاف أى من مصدر قولهم الخ لما يلزم عليه من اتحاد المشتق والمشتق منه

لأن

إذا توافقا فالانسان يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وكذا الأسد على الرجل الشجاع (و) دلالة اللفظ على (جزئه) أى جزء ما وافقه يدعونها (تضمنا) أى دلالة تضمن لتضمن المعنى لجزئه كما إذا شككت فى شبح هل هو حيوان أولا فقيل لك هو إنسان ففهمت أنه حيوان لأنه مقصودك ولم تلتفت إلى كونه ناطقا (و) أما دلالة اللفظ على (ما) أى اللازم الذى (لزم) معناه (فهو التزام) أى دلالة التزام لالتزام المعنى أى استلزامه له ودلالة العام على بعض أفراده كعبيدى دلالة تضمن لأن زيدا العبد مثلا

إن أريد بالمصدر المقدر المطابقة ومن اشتقاق المزيد من المزيد وهو ممنوع إن أريد به الطباق والقول على هذا الاحتمال بمعنى المقول على حذف مضاف أى من فعل مقولهم طابق الخ أى من الفعل فى هذا القول وليس الغرض تقييد المشتق منه بكونه فى هذا القول بل إبرازه فى تركيب سمع ويحتمل أن من تعليلية لمحذوف أى وإنما فسرت المطابقة بالموافقة لقولهم الخ فاحفظ هذه الدقائق (قوله إذا توافقا) أقول: كان الواجب إذا توافقتا فان النعل مؤنثة كما فى القاموس والمصباح والمختار ومجازى التأنيث كحقيقيه فى وجوب لحاق تاء التأنيث للفعل إذا أسند إلى الضمير (قوله وجزئه تضمنا) قال فى الكبير اعلم أن فى كلام المصنف العطف على معمولى عاملين مختلفين أحدهما جار لأن قوله وجزئه معطوف على قوله ما وافقه وقوله تضمنا معطوف على قوله دلالة المطابقة وهو جائز عند الأخفش والكسائى والفراء والزجاج وكذا يجوز ماصنعه المصنف عند من اشترط كالأعلم أن يكون المخفوض المعطوف والياء أى تابعا للعاطف لأن ماهنا كذلك (قوله أى دلالة تضمن) فيه إشارة إلى أن المصنف حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وإضافة دلالة إلى التضمن وإلى الالتزام من إضافة المسبب إلى السبب وقوله للتضمن علة ليدعونها (قوله ففهمت أنه حيوان الخ) قال فى الكبير فهذا مثال يظهر فيه الانتقال من معنى اللفظ إلى جزئه وقد صعب على كثير فاستشكلوا بأنه لا انتقال لأن فهم المركب بفهم أجزائه فكيف يتأتى الانتقال. وجوابه أن المركب قد يفهم إجمالا ثم ينتقل الذهن إلى جزء جزء اه ثم بعد أوراق نقل هذا عن بعضهم ثم قال لكن بحث فى هذا بأنه يستلزم تقدم وجود الكل على وجود الجزء فى الذهن مع اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل فى الوجودين ويستلزم أن يفهم الجزء مرتين مرة فى ضمن المركب وأخرى منفردا والوجدان يكذبه اه قال شيخنا العدوى وحينئذ فالأحسن ماذهب إليه بعضهم من أن دلالة التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل ولاشك أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه معه فليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس إلى تمام المعنى مطابقة وبالقياس إلى جزئه تضمنا بخلاف دلالة الالتزام فانه لابد فيها من الانتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى اللازم ضرورة أن اللازم لادخل له فى الوضع أصلا وهذا أوجه من يقول إن التضمنية وضعية والالتزامية عقلية اه وقال عبد الحكيم مانصه فهم الجزء من اللفظ متأخر فى الوجود عن فهم الكل وإن كان فهمه فى ذاته متقدما عليه سواء قلنا إن فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير له بالاعتبار كما فى شرح مختصر الأصول العضدى أو قلنا بتغيرهما بالذات اه. أقول يؤخذ منه أن اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل فى الذهن أيضا إنما هو فى فهم الجزء فى ذاته لا فى فهمه من اللفظ الموضوع للكل فلا يرد الشق الأول من البحث السابق وأما الشق الثانى منه فقد يدفع بمنع تكذيب الوجدان فهم الجزء مرتين فتأمل (قوله وأما دلالة الخ) إنما قدر أما لتكون الفاء غير زائدة لكن فيه أنه يصير الكلام عليه مستأنفا غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم فالأحسن أن الفاء زائدة وأن مالزم معطوف على قوله ماوافقه أى ودلالته على مالزم هو التزام أى مسمى بدلالة الالتزام قرره شيخنا الشارح (قوله أى اللازم) أقول إيقاع ماعلى اللازم يضيع قوله لزم فالأولى إيقاعها على الشىء مثلا (قوله فهو) أى الدلالة المذكورة وذكر الضمير رعاية للخبر (قوله لالتزام المعنى) علة لمحذوف لعلمه من السياق أى وسميت الدلالة المذكورة دلالة التزام لالتزام الخ وقوله أى استلزامه دفع به توهم أن المراد بالالتزام التكفل (قوله دلالة تضمن) هذا الجواب هو التحقيق وأما جعلها مطابقة كما قال بعضهم وعلله بأن جاء عبيدى فى قوة قضايا بعدد أفراده لأنه من باب الكلية فهو يدل مطابقة على مجىء كل فرد من أفراد العبيد، ففيه أن الكلام فى دلالة المفرد لا فى دلالة المركب التى نظر إليها هذا

البعض وعلى تسليم أن استشكال القرافى فى دلالة المركب من العام والمحكوم به عليه على حكم أحد الأفراد يصح اعتبار جملة أحكام الأفراد من حيث هى جملة فتكون دلالة ذلك المركب على بعض تلك الأحكام تضمنا وإن كان يصح أيضا على هذا اعتبار كل منها على حدته فتكون دلالته على بعضها مطابقة ولا ينافى الاعتبار الأول جعل ذلك المركب من باب الكلية لأن الحكم على كل فرد بجامع النظر إلى حكم غيره ولا نسلم اعتبار عدم هذا النظر فاعرفه وأما جعلها التزامية كما قال بعضهم فليس بشئ لأن الفرد ليس خارجيا (قوله جزء من جملة العبيد) أى وإن كان فى نفسه جزئيا من جزئيات الانسان وقوله من حيث هى جملة أى لا من حيث كل فرد منها على حدته (قوله استشكال القرافى) أى استشكاله دلالة العام من أى الدلالات الثلاث هى وهو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبى العلاء إدريس بن عبد الرحمن المصرى البهنسى الامام العلامة وحيد دهره وفريد عصره أحد الأعلام المشهورين والأئمة المذكورين انتهت إليه رياسة الفقه على مذهب الامام مالك وكان إماما بارعا فى الفقه والأصول والعلوم العقلية وله تآليف كثيرة ذكرها ابن فرحون قال أبو عبد الله بن رشيد ذكر لى بعض تلامذته أن سبب شهرته بالقرافى أنه لما أراد الكاتب أن يثبت اسمه فى ثبت الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه وكان إذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكتب القرافى فجرت عليه هذه النسبة وتوفى رحمه الله تعالى بدير الطين فى جمادى الآخرة عام أربعة وثمانين وستمائة من حاشية شيخنا العدوى فى فصل المعرفات (قوله حتى تكون الخ) حتى فى المواضع الثلاثة تفريع على المنفى (قوله وليس هو جزءا) أى لأنه جزئى من جزئيات الانسان (قوله لخرج سائرها) أى باقيها وقوله فلا يبقى الخ تفريع على قوله لخرج سائرها وقوله وهو باطل أى كون العام لا مدلول له زاد فى كبيره فإذا لم يدل مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما أى على بعض أفراده لم تكن له دلالة أى على البعض لانحصار الدلالات فى الثلاث ولا يريد بهذا أن يزيد قسما رابعا فى أقسام الدلالة وإنما يستشكل دلالة العام (قوله أى يشترط فى اللازم كونه لازما ذهنيا الخ) أقول: فى شرح الأجهورى على التهذيب ما نصه وذهب الامام وكثير من المتأخرين إلى أن المعتبر فى دلالة الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الأعم اهـ وفى شرح الفنرى على إيساغوجى أيضا نقل ذلك عن الامام وبه يعلم ما فى كلام شيخنا الشارح فى كبيره فى التنبيه الرابع (قوله وهو ما يلزم الخ) بما يؤيده قول التحرير الدوانى كما فى حاشية الغنيمى على شرح إيساغوجى لشيخ الاسلام ما نصه ولا بد من اللزوم عقلا بأن يمتنع عقلا تصوّر الملزوم بدون تصوّر اللازم كما بين العمى والبصر فان العمى موضوع للعدم المقيد بالبصر والبصر خارج عنه اهـ (قوله من تصوّر ملزومه تصوّره) أى من إدراكه إدراكه سواء كانا تصوّرين أو تصديقين أو أحدهما تصوّرا والآخر تصديقا قاله عبد الحكيم (قوله ويسمى لازما بينا) أى ظاهرا لا يفتقر لزومه إلى دليل (قوله بالمعنى الأخص) الباء للتصوير أى مصوّرا ذلك اللازم البين بالمعنى الأخص أى من اللازم البين المصوّر بالمعنى الأعم وهو ما يلزم من تصوّره وتصوّر ملزومه تصور اللزوم بينهما وإنما كان هذا أعمّ لشموله البين بالمعنى الأخص واللازم الذى لا يكفى فى تصور لزومه تصور الملزوم بل يحتاج إلى تصور اللازم أيضا كمغايرة الانسان للفرس فان العقل لا يدرك اللزوم بين الانسان ومغايرته للفرس إلا إذا تصورهما فقد بان لك أنه أعم مطلقا من البين بالمعنى الأخص وأن البين بالمعنى الأخص أحد قسمى البين بالمعنى الأعم لكن كثيرا ما يطلق البين بالمعنى الأعم ويراد خصوص قسمه الآخر المصاد للبين بالمعنى الأخص وهو اللازم الذى لا بد فى تصور لزومه من تصوره وتصور ملزومه من باب ذكر المطلق وإرادة المقيد أو من باب إطلاق اسم الشئ على ما يشبهه لأنه كما كفى فى تصور اللزوم ما فى

جزء من جملة العبيد من حيث هى جملة فحصل الجواب عن استشكال القرافى بأنه لا يدل بشئ من الدلالات الثلاث على فرد من أفراده لأن بعض أفراده لم يوضع له اللفظ حتى تكون مطابقة وليس هو جزءا حتى تكون تضمنا ولا خارجا حتى تكون التزاما إذ لو خرج بعضها لخرج سائرها للمساواة فلا يبقى للعام مدلول وهو باطل وقد أطنبنا فى الشرح فى هذا المقام ببدائع التحقيقات وغرائب الأفهام (إن بعقل التزم) هو أى اللازم أى يشترط فى اللازم كونه لازما ذهنيا وهو ما يلزم من تصوّر ملزومه تصوّره ويسمى لازما بينا بالمعنى الأخص

البين بالمعنى الأخص من تصور الملزوم كفى فيه مافى البين بالمعنى الأعم من تصور اللازم والملزوم ولاعكس فأشبه الأعمّ الذى يوجد كلما وجد الأخص ولاعكس هذا ماظهر لى فى تحقيق هذا المقام وفى كلام الشارح إشارة إلى شئ منه فافهم (قوله كالزوجية) من الانقسام إلى متساويين صحيحين وقوله للأربعة أى اللازمة للأربعة أو المراد بالنسبة للأربعة وكذا يقال فى نظائره الآتية و بحث فى التمثيل به للبين بالمعنى الأخص بأنه قد تتصور الأربعة مع الغفلة عن كونها زوجا فالأولى التمثيل بالبصر اللازم لتصور العمى . وأقول يمكن دفع البحث بأن المراد تصور الأربعة بمفهومها المخصوص وهو قولنا عدد ذو زوجين (قوله باللازم البين) الباء داخلة على المقصور عليه بدليل المقابل (قوله على أعمّ من هذا) لشموله غير البين والبين بقسميه كما سيتضح (قوله ماليس لازما فى الخارج فقط) أقول: النفى منصب على القيدين أعنى فى الخارج فقط فيصدق بأن يلزم ذهنا لاخارجا أعمّ من أن يكون اللزوم غير بين أو بينا بقسميه و بأن يلزم ذهنا وخارجا كذلك فالداخل فى اللازم الذهنى على الاطلاق الثانى ست صور والخارج عنه اللازم فى الخارج فقط كالسواد للغراب ولايقال فيه بين ولا غير بين لأنهما قسمان للذهنى بقسميه هذا مقتضى صنيعهم وهو ظاهر إن لم يلزم من تصوّر السواد وتصور الغراب تصوّر اللزوم بينهما و إلادخل فى البين بالمعنى الأعم فتأمل (قوله والحاصل) أى حاصل تحقيق تقسيم اللازم و إيضاحه (قوله فى تقسيم اللازم) أى من حيث هو أعم مما نحن فيه الذى هو البين بالمعنى الأخص ووجه الطريقين أنهم تارة قسموا اللازم من حيث كونه فى الذهن أو فى الخارج أو فيهما وتارة من حيث كونه غير بين أو بينا ذهنيا أو غير ذهنى والذهنى فى الطريق الثانى أخص منه فى الأوّل لأنه فى الثانى مرادف للبين بالمعنى الأخص بخلافه فى الأول (قوله والخارج) أى خارج الذهن لاخارج الأعيان (قوله من تصور التلازمين تصور اللزوم بينهما) أى سواء لزم أيضا من تصور الملزوم فقط تصور اللازم وهو اللازم الذهنى أوّلا وهو غير الذهنى (قوله وغير البين الخ) كلزوم الحدوث للعالم فانه يحتاج إلى دليل وهو تغيره (قوله تصور اللازم) أى تصور لزوم اللازم و إنما قلنا ذلك ليوافق كلامه فى المقسم (قوله كالشجاعة للأسد) المراد بها الاقدام على المخاوف لا الملكة النفسانية التى تحمل صاحبها على هذا الاقدام لاختصاصها بالعقلاء وقد يمنع كون شجاعة الأسد من اللازم الذهنى المرادف للبين بالمعنى الأخص لامكان تصور الأسد مع الغفلة عن شجاعته إلا أن يمنع فتأمل (قوله فضلا) أى زيادة عن كونه مغايرا له .

اعلم أنه يؤتى بفضلا للدلالة على أولوية مابعدها بالحكم مما قبلها وهو مفعول مطلق لفعل محذوف : أى فضل هذا النفى فضلا فى اقتضاء الانفكاك عن كونه مغايرا : أى عن نفى كونه مغايرا أو حال سببية من تصور غيره : أى حال كون تصور الغير فاضلا نفيه فى اقتضاء الانفكاك عن كونه مغايرا : أى عن نفى ذلك ونظيره زيد لايملك درهما فضلا عن أن يملك دينارا : أى فضل هذا النفى فضلا فى اقتضاء الفقر عن أن يملك دينارا : أى عن نفى ذلك أو حال كون الدرهم فاضلا نفى ملكه فى اقتضاء الفقر عن أن يملك دينارا : أى عن نفى ذلك هذا أحسن ماظهر فى حل مثل هذا التركيب فاعرفه (قوله والمعتبر فى دلالة الالتزام) أى عند الجمهور كما عرفت فزعم الاتفاق مردود (قوله اللزوم الذهنى الخ) أقول إن أراد باللزوم الذهنى اللزوم الذهنى فى الطريق الأوّل كان قوله البين بالمعنى الأخص صفة مخصصة و إن أراد به اللزوم الذهنى فى الطريق الثانى كان صفة كاشفة لأن اللزوم الذهنى فيها هو البين بالمعنى الأخص (قوله كما أشار إليه المصنف) أى بقوله : إن يعقل التزم ، لأن المعنى ان التزم فى الذهن : أى كان اللازم ذهنيا بالمعنى المرادف للبين بالمعنى الأخص . أقول: يحتمل أن كلام المصنف جار على الطريق الأوّل والمعنى ان التزم فى الذهن أى لافى الخارج فقط وهذا الاحتمال ان لم يكن أقرب إلى كلامه لم يكن أبعد من المعنى الأوّل فكيف يكون فى كلامه

كالزوجيـــة للأربعة وتخصيص اللازم الذهنى باللازم البين بالمعنى الأخص اصطلاح لبعض المنطقيين و بعضهم يطلق اللازم الذهنى على أعم من هذا أعنى ماليس لازما فى الخارج فقط. والحاصل أن لهم فى تقسيم اللازم طريقين : الأول أن اللازم ينقسم إلى لازم فى الذهن والخارج معا كالشجاعة للأسد و إلى لازم فى الذهن فقط كالبصر للعمى و إلى لازم فى الخارج فقط كالسواد للغراب . الطريق الثانى أن اللازم ينقسم إلى بين وغير بين والبين مايلزم فيه من تصور التلازمين تصور اللزوم بينهما بأن لا يحتاج إلى دليل ، وغير البين مالايلزم فيه ذلك بأن يحتاج إلى دليل . والبين ينقسم إلى ذهنى وهو مايلزم فيه من تصور الملزوم تصور اللازم كالشجاعة للأسد وغير ذهنى وهو مالايلزم فيـــه ذلك كمغايرة الانسان للفرس فانه لا يلزم من تصور الانسان تصور غيره فضلا عن كونه مغايرا له والمعتبر فى دلالة الالتزام اللزوم الذهنى البين بالمعنى الأخص كما أشار إليه المصنف سواء كان لازما فى الذهن فقط كالبصر المفهوم ذهنا من العمى فان العمى

على القول بأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا يدل على البصر التزاما مع أن بينهما معاندة فى الخارج أوكان لازما فى الذهن والخارج معا كالشجاعة للأسد ويفهم من كلام المصنف أن المطابقة لا تستلزم التضمن لجواز بساطة المسمى كالجوهر ولا الالتزام لجواز أن لا يكون له لازم ذهنى خلافا للفخر الرازى فى الثانى والتضمن والالتزام

اشارة إلى اشتراط البين بالمعنى الأخص (**قوله** على القول بأنه عدم البصر) **هو** قول الحكماء فيكون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة أما على قول المتكلمين أن بينهما التضاد وأن العمى أمر وجودى يقوم بالحدقة يضاد الادراك فلا يدل على البصر التزاما هذا مقتضى كلامه . **أقول** : المراد بالادراك فى تعريف العمى على هذا القول خصوص الابصار كما عبر بعضهم فان لم تكن مضادة الابصار جزءا من المفهوم فعدم دلالة العمى على البصر ظاهر و إن كانت جزءا منه مقيدة بقيد خارج وهو الابصار كما هو الظاهر كانت دلالته عليه على هذا القول أيضا التزامية فتأمل (**قوله** عما من شأنه أن يكون بصيرا) أى شأن شخصه أو نوعه أو جنسه فالأول كالشخص الذى صار أعمى فان شأن شخصه البصر والثانى كالأكمه فان شأن نوعه وهو الانسان البصر والثالث كالعقرب فان شأن جنسها وهو الحيوان البصر وخرج بقيد عما من شأنه البصر نحو الحجر والشجر فلا يتصف بالعمى إذ ليس من شأنه البصر (**قوله** يدل على البصر التزاما) ههنا سؤالان الأول أن البصر قد أخذ فى مفهوم العمى فدلالته عليه تضمنية لا التزامية . وجوابه أن العمى ليس هو العدم والبصر بل العدم المضاف إلى البصر فالمضاف إليه خارج و إن كانت الاضافة داخلة قال السيد المضاف إذا أخذ من حيث إنه مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف إليه خارجا عنه و إذا أخذ من حيث ذاته كانت الاضافة أيضا خارجة عنه ومفهوم العمى هو العدم المضاف إلى البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة إلى البصر داخلة فى مفهوم العمى و يكون البصر خارجا عنه اه . الثانى إذا أخذ العدم هنا من حيث إنه مضاف كانت معرفته متوقفة على معرفة البصر لأن معرفة المضاف من حيث إنه مضاف تتوقف على معرفة المضاف إليه فيلزم تقدم المدلول الالتزامى على المدلول المطابقى فى المعرفة . وجوابه أنه لا بعد فى ذلك لأن اللازم فى الالتزامى كون تصور المدلول الالتزامى لازما لتصور المدلول المطابقى بمعنى امتناع الانفكاك سواء قدم عليه فى الفهم أو أخر عنه أو كان معه قاله الغنيمى (**قوله** مع أن بينهما معاندة فى الخارج) أى منافاة فلا يجوز اجتماعهما فى محل واحد (**قوله** و يفهم من كلام المصنف الخ) أما فهم الشق الأول فمن قوله وجزئه لأن المعنى ان كان له جزء وأما فهم الشق الثانى فمن قوله ومالزم لأن المعنى ان كان له لازم فيفيد كلامه أن المعنى قد لا يكون له جزء فتنتفى الدلالة التضمنية وقد لا يكون له لازم فتنتفى الالتزامية (**قوله** لجواز بساطة المسمى) أى عدم تركب ماهيته من جنس وفصل ولهذا كان البسيط لا يحد إذ لا جنس له ولا فصل وقوام الحد بالجنس والفصل هذا مانص عليه غير واحد كصاحب كتاب غاية الحكيم وسينبه عليه الشارح عند الكلام على النوع كما ستعرفه لكن تعقبه فى الكبير فقال لا نسلم عدم تركب ماهية البسيط من أجزاء ذهنية كما ذكره السعد فى شرح الشمسية اه . وأنا أقول هذا القول مشكل لأنه إذا كانت ماهية البسيط مركبة كان بين دلالتى المطابقة والتضمن تلازم فيخالف ماقالوه من عدم استلزام المطابقة التضمن فافهم وعبر بالجواز لكفايته فى المقصود و إلا فالمعنى البسيط لا شبهة فى تحققه (**قوله** كالجوهر) أى الفرد وكواجب الوجود سبحانه وتعالى وكالنقطة والوحدة والمجردات عند من يثبتها (**قوله** لجواز أن لا يكون له لازم ذهنى) تعبيره هنا بالجواز لكفايته فى المقصود ولأنه لم يطلع له على مثال كما فى حاشية شيخنا العدوى (**قوله** خلافا للفخر الرازى) فانه قال إن المطابقة تستلزم الالتزام لأن لكل ماهية لازما أقله كونه غير ماعداها ورد بأن هذا ليس لازما بينا بالمعنى الأخص بدليل أنا نتصور كثيرا الحقيقة مع الغفلة عما عداها فضلا عن مغايرتها له و إنما هذا لازم بين بالمعنى الأعم . أقول : قد علمت مما نقلناه سابقا أن الامام وكثيرا من المتأخرين اكتفوا بالبين بالمعنى الأعم فقوله باستلزام المطابقة الالتزام مبنى على قوله بالاكتفاء المذكور فلا ينهض عليه ذلك الرد ومن هذا يعلم مافى كلام الشارح فى كبيره وكلام من تبعه كشيخنا العدوى (**قوله** والتضمن والالتزام)

بالنصب عطفا على المطابقة (قوله يستلزمان المطابقة ضرورة) علل القطب فى شرح الشمسية الاستلزام بقوله لأنهما تابعان لها والتابع من حيث إنه تابع لايوجد بدون المتبوع وإنما قيدنا بالحيثية احترازا عن التابع الأعم كالحرارة للنار فانها تابعة للنار وقد توجد بدونها كما فى الشمس والحركة أما من حيث إنها تابعة للنار فلا توجد إلا معها ومثله فى شرح الشمسية للسعد قال عبد الحكيم قوله لأنهما تابعان لها لأن فهم الجزء واللازم من اللفظ بتوسط فهم الكل منه وإن كان فهم الجزء مطلقا أى فى حد ذاته متقدما على فهم الكل وفهم بعض اللوازم أعنى الملكات متقدما على ملزوماتها أعنى الاعدام اهـ . أقول: الظاهر أن ما ذكره هؤلاء من التعليل تنبيه لا استدلال فلا ينافى جعل الشارح استلزامهما المطابقة من الضروريات لكن قد يعكر على هذا قول الشارح فى كبيره وقد برهن عليه السعد إلا أن يقال أراد بالبرهنة التنبيه وعلى تسليم أنه نظرى يحمل قول الشارح ضرورة بمعنى كالضرورة فى وضوحه وعدم الاختلاف فيه فتأمل. بقى أن الشارح لم يتعرض لحال التضمن مع الالتزام . وحاصله أن التضمن لايستلزم الالتزام لجواز أن لا يكون هنا لازم بين بالمعنى الأخص ولا الالتزام التضمن لأن المعنى إذا كان بسيطا له لازم بين بالمعنى الأخص كان هناك الالتزام بلا تضمن (قوله لأنها بمحض اللفظ) أى من غير انتقال الذهن من المعنى الموضوع له إلى شىء آخر بخلاف التضمنية والالتزامية فان فيهما على خلاف فى التضمنية كما تقدم الانتقال من المعنى الموضوع له إلى شىء آخر وهو الجزء أو اللازم فلا ينافى تعليله أن للعقل مدخلا فى جميع الدلالات وهذا تعليل لتسميتها لفظية وأما تسميتها نقلية فلتوقفها على النقل عن الواضع (قوله بلا خلاف) سيأتى فى الطريق الثانى نقل الخلاف فيها (قوله لتوقفها على مقدمة عقلية) تعليل لمجرد كون الالتزامية عقلية لا لكونها عقلية بلا خلاف لعدم إنتاجه الاتفاق إذ التضمنية كذلك (قوله لأن الفهم فيها متوقف) أى فهم الجزء فى التضمنية . أقول فيه ظرفية الشىء فى نفسه لأن فهم الجزء عين دلالة التضمن إلا أن يحمل الفهم على الفهم بالفعل ومجرور فى على كون اللفظ بحيث يفهم منه جزء معناه ولو قال لتوقفها لمكان أخصر وأحسن (قوله على أمر زائد) كان الأنسب بصنيعه فى الالتزامية أن يقول كغيره لتوقفها على مقدمة عقلية وهى أنه كلما فهم المعنى فهم جزؤه (قوله وهى الجزئية) أى كون المدلول جزء المعنى وأنث الضمير مع رجوعه إلى الأمر الزائد مراعاة للخبر وفى نسخة وهو بالتذكير مراعاة للمرجع (قوله إذ ينتقل الخ) علة للتوقف على الجزئية (قوله وقيل لفظية) أى نظرا إلى كون الجزء المدلول داخلا فى الكل الموضوع له اللفظ (قوله والطريقة الثانية الخ) هذه هى الراجحة (قوله قيل وضعيتان) عليه أكثر المناطقة كما قاله الغنيمى وغيره ووجهه أنهما بتوسط وضع اللفظ للكل أو الملزوم (قوله وقيل عقليتان) وجهه توقف كل منهما على مقدمة عقلية كما تقدم (قوله ثالثها دلالة التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية) هذا هو الذى جرى عليه الآمدى وابن الحاجب وابن الهمام وغيرهم من المحققين ووجه كما فى الكبير بأن التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل إذ لاشك أنه إذا فهم المعنى فهمت أجزاؤه معه فليس فيها انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس إلى تمام المعنى مطابقة و بالقياس إلى جزئه تضمنا بخلاف دلالة الالتزام فانه لابد فيها من الانتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى اللازم ضرورة أن اللازم لادخل له فى الوضع أصلا ووجه أيضا بأن الجزء داخل فيما وضع له اللفظ بخلاف اللازم فانه خارج عنه وصرح غير واحد كالغنيمى بأن الخلف لفظى فان من قال بعقليتهما لاينكر أن للوضع مدخلا فيهما ومن قال بوضعيتهما لاينكر توقفهما على مقدمة عقلية فالخلاف فى التسمية وفى حاشية السيرامى على المطول أن أئمة المنطقيين سموا التضمنية والالتزامية وضعية وإن كان للعقل مدخل فيهما لتخصيصهم العقلية

يستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة وضعية بلا خلاف و يقال لها لفظية و نقلية لأنها بمحض اللفظ ودلالة الالتزام عقلية بلا خلاف لتوقفها على مقدمة عقلية وهى أنه كلما فهم المعنى فهم لازمه وأما دلالة التضمن فقيل عقلية لأن الفهم فيها متوقف على أمر زائد على الوضع وهى الجزئية إذ ينتقل من المعنى إلى جزئه وقيل لفظية هذه إحدى طريقتين فى النقل عن المناطقة والطريقة الثانية تحكى ثلاثة أقوال فى دلالة التضمن والالتزام قيل وضعيتان وقيل عقليتان ثالثها دلالة التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية

بالصرفة وسماها البيانيون عقلية و إن كان الوضع مدخل فيهما لعدم تخصيصهم العقلية بالصرفة اهـ . والحاصل أنّ من أراد الوضعية ماتتوقف على الوضع سواء كفى فيها أوّلا جعل التضمنية والالتزامية وضعيتين ومن أراد بالوضعية ما كان الوضع كافيا فيها جعلهما عقليتين ومن أراد بالوضعية ما كان المدلول فيهاموضوعا له اللفظ أوداخلا فيماوضع له اللفظ جعل التضمنية وضعية والالتزامية عقلية فاعرفه.

تنبيه : دلالة الالتزام مهجورة فى الحدود التامة لما فيها من الخفاء بالنسبة إلى أختيها دون الحدود الناقصة والرسوم فلايذكر فى الحد التام شئ من أجزاء المحدود بدلالة الالتزام بل لايذكر إلا بدلالة المطابقة أوالتضمن فاذا أردت حدّ الانسان حدا تاما فانما يصح أن تذكر أجزاءه بالألفاظ الدالة عليها بالمطابقة بأن تقول هو الجسم النامى الحساس المتحرّك بالارادة بناء على أنه أى المتحرّك بالارادة ذاتى المتفكر بالقوّة أو بالألفاظ الدالة عليها بالتضمن بأن تقول هو الحيوان الناطق لأنك ذكرت بالحيوان الجسم والنامى والحساس والمتحرّك بالارادة بدلالة التضمن وكذا بالناطق المتفكر بالقوّة فلوذكرت الأجزاء بدلالة الالتزام كأن قلت هو الناطق أوهو الحساس الناطق فانه يدل بالالتزام على بقية الأجزاء لم يكن ذلك حدا تاما أفاده الشارح فى كبيره (قوله وأوجه) جمع وجه بمعنى الدليل (قوله شق) جمع شتيت بمعنى مشتت أى مفرق كجرحى جمع جريح بمعنى مجروح ووصفها بالشتات باعتبار ما كان إذ هى الآن مجموعة فى الشرح الكبير .

[فصل : فى مباحث الألفاظ] المباحث جمع مبحث ومثله يصلح أن يكون مصدرا ميميا واسم زمان واسم مكان لكنه هنا اسم لمكان البحث بمعنى المسائل المبحوث فيها عن الألفاظ أى من جهة الأفراد والتركيب ومايلائمهما و إلا فمبحث الدلالة من مباحث الألفاظ والبحث فى الأصل التفتيش عن باطن الشئ حسا استعمل عرفا فى بيان الشئ والكشف عن حقيقته (قوله اعلم أنّ المنطق الخ) مراده بيان وجه ذكر بحث الألفاظ فى المنطق وتقديمه (قوله لكن الخ) استدراك دفع به توهم أنه لاوجه لذكر بحث الألفاظ فى المنطق (قوله إلى التفهيم) أى تفهيم الغير أى و إلى التفهم من الغير وقوله حتى الخ غاية للكثرة والاستمرار أى وانتهى الكثرة والاستمرار إلى أن صار كأنّ المتفكر الخ أى فسرى الاحتياج إلى الألفاظ من التفهيم للغير إلى تفهيم الشخص نفسه (قوله ولذا قدمه) أى لكون الألفاظ تدل على المعانى قدم بحث الألفاظ لتقدم الدال على المدلول أو اسم الاشارة راجع إلى كثرة الاحتياج إلى التفهيم بالعبارة واستمراره أى لأجل كثرة ذلك واستمراره قدمه لأنّ السبب أى سبب التفهيم وهو العبارة مقدم على المسبب وهو التفهيم وعلى كل اندفع مااعترض به هنا (قوله مستعمل الألفاظ) أى المستعمل منها وخرج بمستعملها مهملها على رأى الجمهور أنه يسمى لفظا فلاينقسم إلى المفرد والمركب لا باعتبار الدلالة فى كل منهما والمهمل ليس بدال (قوله باعتبار دلالته التركيبية والافرادية) أى لاباعتبار إعرابه ونحوه ولا باعتبار دلالته على معناه وعلى جزئه وعلى لازمه (قوله حيث يوجد) أى ينطق به والحيثية للاطلاق (قوله فأوّل) مبتدأ سوّغ الابتداء به مع أنه نكرة وقوعه فى معرض التفصيل (قوله دلّ) أى بالمطابقة (قوله ويحترز به مع ذلك) أى مع كونه توطئة عن اللفظ المهمل كديز . فان قلت المهمل خارج بالمقسم وهو مستعمل الألفاظ . قلت العبرة فى الادخال والاخراج بأجزاء التعريف لابالمعرف ولابمقسم المعرف كما صرحوا به . فان قلت ماليست واقعة على مطلق اللفظ بل على اللفظ الدال بدليل أنّ المقسم مستعمل الألفاظ فلايصح كون دلّ للاحتراز . قلت كون المقسم مستعمل الألفاظ لايعين أنّ ما واقعة على اللفظ الدال و إن زعمه بعض و إنما يعين كون الأقسام ألفاظا دالة وهذا حاصل على جعل اللفظ جنسا للأقسام والدلالة فصلا لها . فان قلت كونه توطئة ينافى

وأوجه هذه الأقوال و إعراب كلام المصنف هنا مع تنبيهات شق وأبحاث شريفة سمحنا بها فى الشرح .

[فصل : فى مباحث الألفاظ]

اعلم أنّ المنطق لابحث له عن الألفاظ لكن لما كثر الاحتياج إلى التفهيم بالعبارة واستمرّ حتى كأن المتفكر يناجى نفسه بألفاظ متخيلة جعلوا بحث الألفاظ من حيث إنها تدل على المعانى بابا من المنطق تبعا ولذا قدمه فقال (مستعمل الألفاظ) باعتبار دلالته التركيبية والإفرادية (حيث يوجد * إما مركب و إما مفرد. فأوّل)وهو المركب (ما) أى اللفظ الذى (دلّ) توطئة لما بعده ويحترز به مع ذلك عن اللفظ المهمل كديز

الاحتراز به لأنّ كونه توطئة يقتضي أنه غير مقصود لذاته والاحتراز به يقتضي أنه مقصود لذاته . قلت الجهة مختلفة لأنّ كونه توطئة من حيث توقف ما بعده عليه مع قطع النظر في حد ذاته والاحتراز به من حيث ذاته هذا ما ظهر في هذا المحل (قوله على رأي من يسميه لفظا) هو الصحيح المبني عليه تعريف اللفظ المشهور وهو الصوت المعتمد على مقطع أما على رأي من لا يسميه لفظا فلا يكون خارجا به بل هو لم يدخل أصلا لخروجه من الجنس الذي هو اللفظ الواقع عليه ما (قوله جزؤه على جزء معناه) أورد الناصر اللقاني على مثل هذه العبارة أنه إن اعتبر جزء اللفظ من حيث هو جزؤه كان التقييد بقوله على جزء المعنى ضائعا إذ جزء اللفظ من حيث هو جزؤه إنما يدل على جزء المعنى وإن اعتبر أعم من أن يكون جزءا أو مفردا فالحيوان الناطق علما يدل جزؤه في الجملة على جزء المعنى وهو مفرد داخل في حد المركب خارج عن حد المفرد فيبطل به الأول منعا والثاني جمعا فلابد لتصحيحهما من زيادة القصد فهما بأن يقال إن قصد بجزئه الدلالة الخ . وأجاب ابن قاسم في آياته باختيار الشق الثاني وهو أنه اعتبر أعم من أن يكون جزءا أو مفردا لكن قوله على جزء المعنى يعتبر فيه قيد الحيثية أي من حيث إنه جزء المعنى وقيد الحيثية مراد في تعريف الأمور التي تختلف بالاعتبار وحينئذ يخرج عن تعريف المركب ويدخل في تعريف المفرد نحو الحيوان الناطق علما لأنّ جزأه وإن دلّ لكن لا يدل على جزء المعنى من حيث إنه جزء ولا حاجة إلى زيادة قيد القصد فتأمله فإنه دقيق لطيف (قوله وماله جزء لا يدل) لكن خروج هذا به مع ملاحظة فعله وهو دل (قوله وتأبط شرّا) معناه في الأصل احتمل الشرّ تحت إبطه (قوله أعلاما) راجع إلى أبكم وما بعده بدليل كلامه الآتي في قوله وعند بعض أهل المنطق ثلاثية الخ وبدليل كلامه في الشرح الكبير أما زيد فالحال فيه غير مختلف سواء أبقي على معناه المصدري أم جعل علما واحترز بذلك عن حالة كونها مستعملة استعمالها الأصلي فإنها حينئذ يدل جزؤها على جزء المعنى أما في الثلاثة الأخيرة فظاهر وأما في أبكم فعلى التنزل وتسليم أنه قبل العلمية مركب من أب الموضوع لذات لها الأبوة وكم التي يسأل بها عن العدد ولذلك زاد الشارح في كبيره بعد قوله كالزاي من زيد ما نصه مع أنّ أبكم لا نسلم أنه مركب من أب وكم الموضوعين لذات لها الأبوة وسؤال عن عدد بل أبكم من البكم وإلا كان رجل مثلا يدل جزؤه ويكون مركبا من رأى من الرؤية وجل أمر من الجولان ولا يقول به عاقل فضلا عن فاضل وبيان ذلك أنّ معنى قوله ما دلّ جزؤه على جزء معناه أنه يدل عليه لوضعه له وأب وكم لم يوضعا في هذا التركيب قبل علميته لشئ قط ، وأما أب الدال على ذات لها الأبوة فلفظ آخر وكذا كم الدال على السؤال عن العدد اهـ ببعض تغيير (قوله الأعلام الأخيرة) أي أبكم وما بعده كما يؤخذ من الكبير وإنما قال الأخيرة لإخراج زيد العلم فإنه لا يتوهم في جزء من أجزائه الدلالة على معنى وكذا زيد المصدر كما مر فلا مفهوم للأعلام بالنسبة إلى زيد فلا اعتراض فافهم (قوله فإنما ذلك الخ) جذف جواب أما وأقام دليله مقامه والتقدير فباطل إنما ذلك أي ما ذكر من الدلالة أي لأنّ تلك الدلالة إنما تكون قبل جعلها أعلاما (قوله فقد صارت دلالتها) أي دلالة هذه الأجزاء التي كانت قبل العلمية نسيا منسيا فالدال بعدها مجموع العلم على الذات (قوله وأما نحو حجة الاسلام) أي كعبد الله إذا قصد واضعه الدلالة على الذات وكونها عبدا لله (قوله فلا نسلم أنه مفرد) ونقل عن بعضهم أنه جعله مفردا وعلله بأنّ دلالته على غير الذات بالتبع لا بالذات . أقول إذا كان الواضع قصد المعنى العلمي وقصد المعنى التركيبي الثابت للفظ قبل العلمية كان اللفظ المذكور مفردا باعتبار القصد الأول ومركبا باعتبار القصد الثاني لما سيذكره من أن الإفراد والتركيب بحسب القصد لا مركبا فقط ويمكن إجراء كلام الشارح على ما بحثناه بأن يجعل معنى قوله فلا نسلم

على رأي من يسميه لفظا (جزؤه) يخرج ما لا جزء له كباء الجرّ ولامه وماله جزء لا يدل كزيد وأبكم وتأبط شرّا وعبد الله والحيوان الناطق أعلاما وأما ما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة فإنما ذلك قبل جعلها أعلاما أما بعد تصييرها أعلاما فقد صارت دلالتها نسيا منسيا وصار كل جزء منها كالزاي من زيد نص عليه بعض المحققين وأما نحو حجة الاسلام علما إذا قصد واضعه الدلالة على الذات وعلى أن المسمى به حجة في الدين فلا نسلم أنه مفرد حتى يلزمنا إخراجه بل نلتزم أنه مركب إذ ليس التركيب والافراد

أنه مفرد أى فقط ومعنى قوله بل نلتزم أنه مركب باعتبار القصد الثانى كما أنه مفرد باعتبار القصد الأول فاحفظه فانه نفيس ولبعض هنا مناقشة مع الشارح يعلم ردها مما ذكرناه (قوله إلا بحسب قصد دلالة الخ) أى وعدم ذلك القصد (قوله بضم الزاى) هو لغة فى الجزء باسكانها (قوله تميم للكلام) أى لا للاحتراز به عن شىء فان المفرد على ماحققه سابقا قسمان مالاجزء له أصلا وماله جزء لايدل وهما خرجا بقوله دل جزؤه وقوله بذكر متعلقه بكسر اللام (قوله و بما تقرر سابقا) أى من قوله وأما مايتوهم الخ وقوله وأما نحو الخ وفى نسخة بدل قوله و بما تقرر سابقا سقط فسقط بفاء التفريع على قوله وأما مايتوهم الخ وقوله وأما نحو الخ (قوله لكونه أسقط من التعريف قيدا) وهو كون الدلالة مقصودة أى المخرج ذلك القيد لنحو الأعلام الأخيرة لأن لجزئها دلالة لكنها غير مقصودة فبعدم ذكر هذا القيد تدخل فى التعريف مع أنها ليست من المعرّف الذى هو المركب وقد تقدم فى كلام الشارح منع أن لجزئها دلالة بعد العلمية فهى خارجة بقوله دل جزؤه فالتعريف مانع وقوله عاطفا على لكونه أسقط ولكونه يدخل فيه نحو حجة الاسلام علما أى إذا قصد واضعه الدلالة على الذات وعلى أن المسمى به حجة فى الدين أى مع أن القصد إخراج ذلك من التعريف لكونه ليس مركبا هكذا يقول هذا المعترض وقد تقدم فى كلام الشارح منعه وأنه داخل فى المركب فعلمت من هذا التقرير أن فى كلام الشارح لفا ونشرا مرتبا وأن ماقيل أن الأولى ترك الواو ليس فى محله (قوله و بقيت أبحاث شريفة الخ) قال فيه واعلم أن الجزء إما جزء مادّى و إما جزء صورى والجزء المادى هو جوهر اللفظ والصورى الهيئة و يرد على تعريف القوم للمركب أن صورة الشىء جزء له والجزء فى التعريف مطلق فتدخل فيه الصورة ولا تخرج عنه إلا بعناية وهى فى التعاريف من المحذور لكن هذا إنما يرد على من يشترط فى المركب أن يكون له جزآن ماديان وأنه لا يكفى جزء مادى وجزء صورى فقط لا على مذهب من يكتفى بذلك فعبد الله إذا لم يكن علما مركب على المذهبين لتركبه من جزأين ماديين المضاف والمضاف إليه وجزء صورى هو الهيئة الاضافية ولا يعارضه قول السيد المضاف إذا أخذ من حيث إنه مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف إليه خارجا عنه لأن ذلك إنما هو إذا اقتصرنا على معنى المضاف فقط وهنا المقصود معنى المضاف والمضاف إليه لأنه بذلك يحصل التركيب لكن ينبغى أن لا يطلق على معنى المضاف إليه فى نحو عبدالله أنه جزء تأدبا والماضى مركب على المذهب الثانى لأن مادته تدل على الحدث وهيئته على الزمن الماضى ومفرد على الأول وكذا الأمر وأما المضارع فمركب على المذهبين لأن حرف المضارعة يدل على معنى وفيه نظر لأن الدال هو مجموع الفعل اه ببعض تصرف ومما يدل على أن المضاف إليه جزء مادّى للمركب الاضافى قول كثير كالقطب بعد تمثيلهم للمركب برامى الحجارة فان الرامى مقصود الدلالة على ذات نسب إليها الرمى والحجارة مقصودة الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين معنى رامى الحجارة اه وقولهم ومجموع المعنيين أى مع الهيئة التركيبية الاضافية كما نبه عليه عبد الحكيم (قوله والحيوان الناطق إذا لم يكن علما) مثله عبدالله وحجة الاسلام ونحوهما إذا لم تكن أعلاما (قوله الوضع اللغوى) أى لا الجعلى الذى يجعل المتكلم و إرادته وقوله حتى هى تفريعية وقوله و إن وضعها الواو للحال و إن وصلية (قوله مثلا) يصح رجوعه إلى إنسان و إلى ألف و إليهما معا (قوله والمركب) أقول: الأولى أنه إشارة إلى جعل بعكس خبرا ثانيا لأول لا إلى جعله خبر محذوف للاستغناء عن تقديره وفى قوله ملتبس إشارة إلى أن الباء فى بعكس للملابسة (قوله بعكس) أى مخالفة (قوله أى تبعه) هذا التفسير منظور فيه لحق ظاهر العبارة مع قطع النظر عما يأتى من تصحيح كلام المصنف فى شرحه بتفسير تلا باتصل على أنه يمكن تفسير تبع باتصل (قوله المستعمل) أقول زاده هنا لاخراج المهمل . فان قلت قوله على جزء معناه تخرجه إذ لا معنى للمهمل . قلت السالبة تصدق

إلا بحسب قصد دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وقول المصنف (على * جزء) بضم الزاى (معناه) تميم للكلام بذكر متعلقه ، و بما تقرر سابقا سقط الاعتراض على المصنف بأن التعريف غير مانع لكونه أسقط من التعريف قيدا وهو كون تلك الدلالة مقصودة ولكونه يدخل فيه نحو حجة الاسلام علما و بقيت أبحاث شريفة سمحنا بها فى الشرح مثال المركب زيد قائم والحيوان الناطق إذا لم يكن علما والمراد الدلالة الجارية على قانون الوضع اللغوى حتى لو أراد أحد بألف إنسان مثلا معنى لم يكن مركبا و إن وضعها هو لذلك والمركب ملتبس (بعكس ما) أى المفرد الذى (تلا) هو المركب أى تبعه فهو اللفظ المستعمل

الذى لا يدل جزؤه على جزء معناه فدخل فيه كل لفظ لا يدل جزؤه وقد تقدمت أمثلة ذلك وقدم تعريف المركب على تعريف المفرد لأن تعريف المركب بالايجاب والمفرد بالسلب ولا يعقل سلب أمر إلا بعد تعقله والقسمة عند المصنف ثنائية وعند بعض أهل المنطق ثلاثية : مفرد وهوما لايدل جزؤه على شئ كزيد، ومركب وهو مايدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه كأبكم وعبدالله علما أو على جزء معناه إلا أن دلالته غيرمقصودة كحيوان ناطق علما بناء على خلاف ماحققناه، ومؤلف وهو مايدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة كزيد قائم وأول فى البيت مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل وقوله ماتلا عائد الموصول فيه الضمير المرفوع المستتر فى تلا وقال المصنف وقولنا ماتلا عائده محذوف لأنه متصل منصوب بفعل اهـ وبحث فيه بأن ماواقعة على المفرد وهو الذى تلا المركب فيكون العائد ضمير الرفع

بنى الموضوع فلا تستلزم عبارته وجود المعنى فاعرفه (قوله الذى لايدل جزؤه) أى القريب فلا يرد أن الزاى مثلا من زيد قائم لايدل على جزء المعنى فيلزم أن يكون مفردا لا أنها ليست جزءا قريبا له بل بواسطة أنها جزء الجزء وجزء جزء الشئ جزء بعيد له ومن نكر الجزء فقال لايدل جزء منه لايرد عليه ذلك أصلا لأن النكرة فى سياق النفى تعم فيخرج المركب المذكور لأن بعض أجزائه يدل ويصح جعل الاضافة فى جزئه للعهد الذهنى الذى هو فى معنى التنكير لأن الاضافة تأتى لما تأتى له اللام واللام تأتى له كما فى ادخل السوق واشتر اللحم فتكون هذه العبارة كعبارة من نكر (قوله فدخل فيه الخ) أقول ذكر هذا الكلام بعد التعريف المفيد له قليل الجدوى (قوله وقد تقدمت أمثلة ذلك) تقدم أنها قسمان مالاجزء له أصلا وماله جزء لايدل وتقدم أن من الثانى الأعلام المركبة لفظا (قوله وقدم تعريف المركب الخ) . جواب عما يقال المفرد جزء المركب والجزء سابق على الكل فكان المناسب تقديم تعريف المفرد على تعريف المركب . وحاصل الجواب أن الواجب سبقه ذات الفرد لامفهومه لأنها هى التى جزء المركب أما مفهومه فيقدم لما ذكره الشارح (قوله بالايجاب) أى ملتبس بالايجاب وكذا قوله بالسلب أو الكلام على حذف مضاف أى بذى إيجاب و بذى سلب أى بلفظ أثبتت له الدلالة ولفظ نفيت عنه (قوله ولا يعقل سلب أمر) هو هنا الدلالة إلا بعد تعقله أى الأمر أى وسلب الدلالة هنا مأخوذ فى تعريف المفرد فيتوقف تعقله على تعقل الدلالة وهى مأخوذة فى تعريف المركب فلزم توقف تعقل بعض أجزاء المفرد على تعقل بعض أجزاء المركب فلهذا قدم تعريف المركب على تعريف المفرد هكذا ينبغى فهم هذا الكلام ومنهم من قدم تعريف المفرد على تعريف المركب نظرا إلى سبق العدم على الوجود والنكات لا تتزاحم (قوله عند المصنف) أى موافقة لأكثر المتأخرين من المناطقة فانهم على أن المركب والمؤلف والقول ألفاظ مترادفة وقد نص عليه الشيخ ابن سينا قاله الشارح فى كبيره (قوله ومركب وهو الخ) تقدم أن هذا أحد قسمى المفرد (قوله علما) حال من عبد الله فقط للاحتراز عن عبدالله الصفة فانه من المؤلف أما أبكم فهو قبل العلمية و بعدها مركب لامؤلف (قوله كحيوان ناطق علما) أى على إنسان فان كلا من جزأيه يدل على جزء المعنى فان معناه مركب من الحيوانية والناطقية مع التشخص (قوله بناء على خلاف ماحققناه) راجع للأمثلة الثلاثة وهى أبكم مطلقا وعبدالله والحيوان الناطق علمين وخلاف ماحققه هو كون جزئها يدل على معنى ليس جزء معناها فى أبكم وعبد الله أو جزءه لكن دلالة غيرمقصودة فى الحيوان الناطق وماحققه هو أن كلا من الثلاثة إنما يدل بعد العلمية على الذات ولادلالة لجزئها بعد العلمية على شئ أصلا وما كان قبلها من دلالة الجزء صار بعدها نسيا منسيا (قوله دلالة مقصودة) قد علمت أن زيادة هذا القيد لاخراج نحو الحيوان الناطق علما لانسان مبنى على خلاف ماحققه الشارح سابقا (قوله وقوعه فى معرض التفصيل) اعترض بأنه لا تفصيل بل قوله فأول الخ بيان للمفصل إليه والذى وقع فى معرض التفصيل قوله مستعمل الألفاظ الخ . وأقول هذا إنما يصح إذا كان معنى وقوع المبتدإ فى معرض التفصيل الذى جعل مسوغا خصوص وقوعه مفصلا إلى أقسام أما إذا كان بمعنى يشمل وقوعه عنوانا لأحد أقسام المفصل فلا مع أنه يمكن أن يراد بالتفصيل التبيين كما فى قوله تعالى ـ وتفصيلا لكل شئ ـ أى وقوعه فى معرض التبيين بالحدّ المقتضى هذا التبيين إرادة الجنس التى هى من المسوغات فتأمل (قوله عائده) أى عائد الموصول فيه أن العائد على الموصول فيه ضمير محذوف فى محل نصب فالمعنى على هذا بعكس المفرد الذى تلاه المركب وهو خلاف الواقع وقوله بفعل هو تلا (قوله وهو الذى تلا المركب) أى تبعه أى لا أن المركب تلا المفرد كما يقتضيه كلام المصنف لأنه خلاف الواقع وقوله ضمير الرفع أى المستتر الراجع إلى المفرد لا ضمير النصب المحذوف الراجع إلى المركب

(قوله ويجاب بأنه يمكن أن يكون أطلق الموالاة) . أقول: كان المناسب أن يقول أطلق التلو لأنه المشتق منه تلا في كلام المصنف . وحاصل هذا الجواب أن معنى تلا في كلام المصنف اتصل مجازا مرسلا لعلاقة اللزوم وأن الصلة جرت على غير ماهي له وفيه أنه كان يجب الابراز حينئذ لخوف اللبس إلا أن يقال اللبس هنا غير مضر لصحة اتصاف كل من المفرد والمركب بالاتصال وأن المصنف نفسه فسر تلا بتبع إلا أن يفسر تبع أيضا باتصل كامر (قوله وهو على قسمين) ظاهره دخول الفعل والحرف لأنهما مفردان والذى صرح به السيد فى حاشية القطب اختصاص الجزئية والكلية بمعنى الاسم دون الفعل والحرف لاستقلاله بالمفهومية دونهما فلا يصلحان لأن يوصفا بهما وعليه فيخصص المقسم بالاسم وعن السنوسى أن الفعل كلى أبدا دون الحرف لوقوع الفعل محمولا ولا يحمل إلا الكلى وظاهره أيضا أن المركب لاينقسم إلى كلى وجزئى لتخصيصه التقسيم بالمفرد وليس كذلك بل ينقسم إلى جزئى كرأس زيد وكلى كالجسم النامى والحيوان الناطق ولهذا قال بعضهم التخصيص ليس للاحتراز بل لأن الكلام هنا توطئة الكليات الخمس وهى مفردات كما سيأتى (قوله أعنى المفردا) هذا إيضاح وتصريح بما تفيده قاعدة رجوع الضمير إلى أقرب مذكور وقوله بصدوق الضمير : أى بما صدق عليه الضمير : أى وقع (قوله بالنظر إلى معناه) أقول: هذا على حذف مضاف: أى ماصدق معناه إذ معناه مالايدل جزؤه على جزء معناه وهو كلى أبدا ثم رأيته فى حاشية الغنيمى على شرح إساغوجى فلله الحمد والمنة و إنما قال الشارح ذلك لأن الكلية والجزئية وصفان للمعنى لا للفظ فوصفه بهما مجاز من وصف الدال بما للمدلول كما أن الافراد والتركيب وصفان للفظ ووصف المعنى بهما مجاز من وصف المدلول بما للدال وجوز ابن يعقوب اجراء كلام المصنف على كون التقسيم لمعنى المفرد فقدر مضافا فى قوله أعنى المفردا : أى أعنى معنى المفرد وفسر افهامه الاشتراك بكونه لايأبى الاشتراك لكونه حقيقة ذهنية غير مختصة وهو وإن كان أنسب بكون الموصوف حقيقة بالكلية والجزئية المعنى بعيد من كلام المصنف (قوله بوصل الهمزة) يعنى اسقاطها بعد نقل حركتها إلى التنوين قبلها و إلا فهمزة الوصل ليست فى شىء من الحروف إلا أل على قول (قوله بمجرد تعقله) متعلق بفهم : أى بتعقل معناه المجرد عن اعتبار الوجود الخارجى فانه باعتباره قد لا يفهم الاشتراك كما فى الكلى المنحصر فى فرد للدليل القاطع عرق الشركة كما فى الاله الحق أو لعدم تعلق قدرة الله تعالى بوجود غير هذا الفرد كما فى الشمس وقوله بحيث يصدق على تقدير مضاف : أى معناه والباء لتصوير الاشتراك فكأنه قال بأن يكون بحيث الخ ولو قال بأن يصدق لكان أوضح ومعنى صدقه عليها حمله عليها حمل مواطأة كما فى الشرح الكبير إذ الصدق فى المفردات بمعنى الحمل وإنما صدق على أفراد كثيرة لكونه حقيقة ذهنية غير مختصة لا معنى خارجيا شخصيا (قوله الكلى مبتدأ خبره مفهم اشتراك) إنما قال ذلك لأنه إذا اجتمعت المعرفة والنكرة الجائز وقوعها مبتدأ كما هنا ولامانع يمنع من جعل المعرفة مبتدأ فالأولى جعل المعرفة مبتدأ والنكرة خبرا ولأن الكلى هو المعرف والمعلوم ومفهم اشتراك هو التعريف والمجهول واللائق جعل المعرف والمعلوم مبتدأ ومقابلهما الخبر و بالوجه الثانى يوجه ماسيذكره الشارح من جعل الجزئى مبتدأ وعكسه الخبر والكلى منسوب إلى الكل الذى هو جزئيه لتركيب الجزئى من كليه والتشخص والجزئى منسوب إلى الجزء الذى هو كليه . واعلم أن مفهوم الكلى من حيث هو: أى من غير اعتبار شىء مخصوص من ماصدقاته يسمى كليا منطقيا لأنه المبحوث عنه فيه ومعروضه أى ماصدق مفهوم الكلى عليه من حيث إنه معروضه كحيوان يسمى كليا طبيعيا لأنه طبيعة وحقيقة والمجموع المركب من العارض والمعروض يسمى كليا عقليا لأنه لا وجود له إلا فى العقل وكذا الأنواع الخمسة: الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام فمفهوم الجنس من حيث هو جنس منطقى ومفهوم الجسم

ويجاب بأنه يمكن أن يكون أطلق الموالاة على الاتصال فيكون المركب تلا المفرد بهذا المعنى أى اتصل به فالتقدير المركب بعكس المفرد الذى تلاه هو أى المركب أى اتصل به فى البيت السابق (وهو على قسمين أعنى) بصدوق الضمير (المفردا) بالنظر إلى معناه (كلى او) بوصل الهمزة (جزئى) بمنع الصرف للضرورة (حيث وجدا) أى المفرد فالألف للاطلاق (فمفهم اشتراك) بين أفراد بمجرد تعقله بحيث يصدق عليها (الكلى) الكلى مبتدأ خبره مفهم اشتراك

خرج زيد المشترك فيه بنوه مثلا فانه و إن كان يشترك فى معناه أفراد باعتبار أبوته لهم لكن الشركة هنا قد جرى اصطلاحهم فيها بأنها عبارة عن صدق ذلك المعنى على كثيرين ولذلك يقسمون الشركة إلى الاشتراك اللفظى والمعنوى ويريدون بالأول المشترك و بالثانى الكلى وقسم الأقدمون الكلى إلى ثلاثة أقسام مالم يوجد منه شئ وماوجد منه واحد فقط وماوجد منه أفراد فجاء المتأخرون وقسموا كل قسم من الثلاثة إلى قسمين فصارت الأقسام ستة فقسموا الأول إلى ما يستحيل وجوده كالجمع بين الضدين و إلى ما يمكن وجوده كبحر من زئبق

من حيث معروضيته للجنس جنس طبيعى والمركب منهما جنس عقلى وقس على ذلك البقية وكذا الجزئى فمفهومه من حيث هو جزئى منطقى ومعروضه من حيث إنه معروضه كذات زيد جزئى طبيعى والمركب منهما جزئى عقلى كذا فى حاشية الغنيمى و يؤخذ منه ماصرح به الشارح فى كبيره من أن الكلى المنطقى معتبر فى الطبيعى على أنه قيد خارج وفى العقلى على أنه جزء داخل ونقل فى الكبير خلافا فى وجود العقلى خارجا وكذا فى وجود المنطقى على إحدى طريقتين ثانيتهما عن ابن التلمسانى أنه متفق على عدم وجوده خارجا وخلافا فى وجود الطبيعى خارجا لكن الخلاف فى هذا أقوى والتحقيق أنه لاوجود للكلى مطلقا فى الخارج على ما بسطه فى كبيره (**قوله** خرج) أى بقوله بحيث يصدق عليها وقوله المشترك بكسر الراء بنوه أى فى أبوته لهم كما سيشير إليه الشارح (**قوله** مثلا) راجع لزيد وكذا عمرو المشترك فيه بنوه وهكذا أو لبنوه: أى أو المشترك فيه إخوته (**قوله** فانه و إن كان) الواو للحال و إن وصلية وقوله فى معناه .أقول: ان أراد معناه التضمنى الذى هو أبوته لهم كما قيل كان قوله باعتبار أبوته لهم مستدركا و إن أراد معناه المطابقى فلا وخبر إن محذوف تقديره غير كلى وقوله لكن الخ استدراك على قوله و إن كان الخ كما هو أحد وجهين فى مثل هذا التركيب ثانيهما مانقله الشهاب الخفاجى عن سعد الدين أن الاستدراك فى مثله خبر عن المبتدإ مقيدا بالغاية وكالمبتدإ اسم إن (**قوله** هنا) أى فى مقام بيان الكلى والجزئى (**قوله** بأنها) الباء للملابسة أو بمعنى على أو للتعدية وعلى هذا فالمعنى قد أجرى اصطلاحهم فى الشركة أنها الخ على طريق الاسناد المجازى (**قوله** ذلك المعنى) اسم الاشارة راجع إلى معنى الكلى المشار إليه بقوله فمفهوم اشتراك لأن المعنى فمفهوم اشتراك معناه ولوأسقطه لكان أخصر (**قوله** ولذلك يقسمون الشركة الخ) أقول فى عبارته حزازة لأن اسم الاشارة ان رجع إلى التقييد بهنا كما زعم كان فى العبارة قلب لأن التقييد بهنا لأجل التقسيم لا أن التقسيم لأجل التقييد و إن رجع إلى جريان اصطلاحهم بأن الشركة هنا عبارة عن صدق المعنى على كثيرين ورد أن العلة لاتنتج المعلل لأن جريان اصطلاحهم بذلك لايقتضى هذا التقسيم و يمكن التخلص من ذلك بأن فى العبارة حذف الواو مع ماعطفت بقرينة مايأتى والتقدير ولذلك وتسميتهم نحو عين مشتركا يقسمون الشركة الخ وأراد بالشركة فى هذه العبارة الشركة بالمعنى الشامل للشركة هنا والشركة اللفظية فهى فى هذه العبارة أعم منها فى العبارة السابقة (**قوله** إلى الاشتراك اللفظى) أى اشتراك المعانى المتعددة فى لفظ لوضعه لها بأوضاع متعددة ولكون هذا الاشتراك فى اللفظ دون المعنى نسب إلى اللفظ بخلاف الاشتراك المعنوى فانه فى المعنى الموضوع له اللفظ بوضع واحد ولهذا نسب إليه (**قوله** و يريد بالأول المشترك) أى اللفظى كعين . أقول هو على حذف مضاف : أى اشتراك المشترك وكذا قوله و بالثانى الكلى : أى اشتراك الكلى فلا يرد أن الاشتراك اللفظى صفة للمشترك اللفظى لانفسه والاشتراك المعنوى صفة للكلى لانفسه وقد علم من كلامه أن الشركة فى نحو زيد المشترك فيه بنوه لاتسمى شركة اصطلاحا حتى يرد ماقيل إن القسمة غير حاضرة لخروج الشركة فى نحو زيد عنها فافهم (**قوله** وقسم الأقدمون) لعل المراد بهم من قبل ابن سينا بمدة طويلة و بالمتأخرين من قارب عصره ومن بعده (**قوله** مالم يوجد منه شئ) أى فى خارج الذهن وكذا يقال فى قوله وما وجد منه الخ وليس المراد الوجود فى خارج الأعيان فقط (**قوله** كالجمع بين الضدين) أى كالبياض والسواد قال شيخنا العدوى . فان قلت ما المانع من اجتماع الضدين غاية الأمر أننا لم نطلع على اجتماعهما . قلت المانع أنه لو اجتمع الضدان للزم اجتماع النقيضين الذى هو محال ضرورة لأن البياض مثلا يستلزم لاسواد ولاسواد نقيض سواد فلو اجتمع البياض والسواد لزم اجتماع السواد ولاسواد اه وأقول هذا يقتضى أن استحالة الجمع بين الضدين غير ضرورية وفيه نظر لايخفى (**قوله** كبحر من زئبق) بكسر الزاى وسكون الهمزة

كشمس وقسموا الثالث إلى ماوجد منه أفراد متناهية كأسد وإلى ماوجد منه أفراد غير متناهية كصفة وموجود وشئ وثابت فان أفرادها غير متناهية إذ منها الصفات الوجودية القديمة القائمة بذاته تعالى وقد دل الدليل من السنة على أنها لانهاية لها واستحالة وجود مالا نهاية له إنما تثبت فى حق الحوادث ولم نجد هذا التمثيل لأحد وإنما يمثلون له بحركة الفلك على مذهب الفلاسفة من أنها لاأول لها وهو مذهب باطل ومعتقده كافر اجماعا ومثل له بعضهم بنعمة الله وليس بصواب لأن الكلام فيما وجد منه أفراد بالفعل لانهاية لها ونعمة الله لا نهاية لها بمعنى آخر أى بالنظر لما سيوجد منها أبد الآباد (وعكسه) وهو مالايفهم الاشتراك بالمعنى المتقدم (الجزئى) الجزئى مبتدأ مؤخر وعكسه خبر مقدم وذلك كزيد فان مفهومه من حيث وضعه للذات المخصوصة لا يفهم الاشتراك ولا عبرة بما يعرض له

وكسر الباء وفتحها معرب ومنه مايؤخذ من معدنه ومنه مايستخرج من حجارة معدنية بالنار ودخانه يهرب الحيات والعقارب من البيت وما أقام منهاقتله كذا فى القاموس (قوله وقسموا الثانى وهوالخ) إنما فسر الثانى دون الأول والثالث دفعا لتوهم أن المراد بالثانى ثانى قسمى الأول (قوله إلى ماوجد منه أفراد متناهية) أقول هذا القسم ثلاثة أقسام ما لايوجد له أفراد إلا تلك الأفراد المتناهية التى وجدت منه كالكوكب ومايوجد له أفراد غيرها متناهية كأسد ومايوجد له أفراد غيرها غيرمتناهية كنعمة الله وما نوقش به تمثيل الشارح بأسد بناء على أن المراد بالممثل له أول هذه الأقسام الثلاثة يرده أن تقسيمهم يكون حينئذ غيرحاصر لخروج هذين القسمين الأخيرين فاحفظ هذا التحقيق (قوله متناهية) أى ذات نهاية تنقطع عندها (قوله فان أفرادها) أى مجموع أفرادها (قوله على أنها لانهاية لها) أى و إن كان المكلف بمعرفته تفصيلا سبعة وهى القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام ومايتراءى من التنافى بين الوجود وعدم التناهى هو بحسب القاصرة (قوله إنما تثبت فى حق الحوادث) أى لأن البراهين التى أقاموها عليها كبرهان التطبيق إنما تنهض بالنسبة إلى الحوادث (قوله من أنها لا أول لها) يعنى أنهم يقولون إن حركة الفلك قديمة بالنوع وأنه مامن حركة من حركاته إلا قبلها حركة وهكذا إلى ما لانهاية له فى الماضى و بعدها حركة وهكذا إلى ما لانهاية له فى المستقبل فهم قائلون بثبوت القدم لغير ذات الله تعالى وصفاته ولهذا قال الشارح وهو مذهب باطل ومعتقده كافر اجماعا : أى باجماع المسلمين (قوله ومثل له بعضهم) كشيخ الاسلام فى شرح إيساغوجى (قوله فيما وجد منه أفراد بالفعل لانهاية لها) أى ونعمة الله تعالى لم يوجد منها أفراد بالفعل غيرمتناهية بل الموجود منها بالفعل متناه . وأقول لايخفى أنه يمكن حمل كلامهم بقرينة التمثيل بنعمة الله على ما وجد وما سيوجد لا ماوجد فقط فيكون التمثيل بنعمة الله صوابا لأن مجموع أفرادها ماوجد وماسيوجد غير متناه و إن كان ماوجد منها متناهيا (قوله ونعمة الله الخ) دفع لما يقال قد تقرر أن نعمة الله لانهاية لها وقوله بمعنى آخر هوأنه كلما وجد منها أفراد وجد بعدها أفراد وهكذا أبد الآباد لا بمعنى أنه وجد منها أفراد بالفعل غير متناهية وقوله بالنظر صفة لمعنى والباء للملابسة و يحتمل أن المراد بالمعنى الآخر النظر إلى ماسيوجد فيكون قوله بالنظر لماسيوجد له بدلا من قوله بمعنى آخر بدل كل من كل وقد يؤيد هذا أن فى نسخة : أى بالنظر الخ هذا و يصح أن النظر لمجموع ماوجد وماسيوجد (قوله وعكسه) أى مخالفه وقوله وهو ما أى مفرد (قوله بالمعنى المتقدم) الباء لتصوير الاشتراك وأراد بالمعنى المتقدم الصدق على كثيرين (قوله الجزئى) المراد به الجزئى الحقيقى أما الجزئى الاضافى وهو ما اندرج تحت أعم منه فقد يكون كليا كالانسان المندرج تحت الحيوان وقد يكون جزئيا حقيقيا كزيد المندرج تحت الانسان فالاضافى أعم مطلقا من الحقيقى (قوله الجزئى مبتدأ مؤخر الخ) تقدم توجيهه (قوله وذلك) أى الجزئى كزيد : أى كلفظ زيد بدليل قوله فان مفهومه الخ و إن كان كلية اللفظ وجزئيته بالنظر إلى معناه كما مر (قوله فان مفهومه الخ) أقول كان ينبغى حذف مفهوم لأنه الملائم لقوله وضعه للذات المخصوصة ولقوله لايفهم الاشتراك لأن الموضوع للذات المخصوصة لفظ زيد لامفهومه والذى يحسن نفى إفهام الاشتراك عنه هو اللفظ لاالمفهوم إذ ليس من شأن المفهوم وإفهام حتى ينفى عنه . نعم إن أول الافهام بما مر عن ابن يعقوب لم ينهض التعليل الثانى و يمكن التخلص بجعل الاضافة فى مفهومه للبيان أى مفهوما ماهو لفظ زيد ومعنى كونه مفهوما أنه متعقل متصور (قوله من حيث وضعه الخ) الحيثية للتقييد أى وأما لامن هذه الحيثية بأن لم يكن زيد علما فهو مصدر كلى قاله الفنيمى (قوله ولا عبرة الخ) دفع لما يرد على قوله لا يفهم الاشتراك وقوله بما يعرض له منه أى للفظ

من اشتراك لفظى لأن المراد هنا الاشتراك المعنوى وقسموا الكلى

زيد

زاد عليهم بنكتة أخرى وهى أنه عرّف الكلىّ بأمر وجودى وهو كونه مفهم الاشتراك والجزئى بالسلب وسلب الشئ لايعقل إلا بعد تعقل وجوده وهم عرّفوا الكلى بالعدم أى ما لايمنع نفس تصوره من صدقه على كثيرين (وأوّلا) وهو الكلى (للذات) أى الماهية (إن فيها اندرج * فانسبه) أى انسب الأوّل وهو الكلى للذات إن اندرج فيها بأن كان جزءا منها فلا يصدق الذاتى حينئذ إلا على الجنس والفصل (أو) بمعنى الواو أى وانسبه (لعارض إذا خرج) عن الذات أى الماهية إلا أنهم ينسبون على غير قياس فيقولون فى النسبة إلى عارض عرضى فلا يصدق العرضى على هذا إلا على الخاصة والعرض العام و يفهم من هذا أن النوع كالانسان واسطة مثال الذاتى الحيوان بالنسبة إلى الانسان والفرس فانه داخل فيهما لتركب الانسان من الحيوان

زيد وقوله من اشتراك لفظى الخ تقدم الكلام على اللفظى والمعنوى (قوله فى تأليفهم) يصح قراءته بصيغة الجمع و بصيغة المفرد على أنه مفرد مضاف يعم (قوله لأجل عنايتهم) أى اعتنائهم واهتمامهم (قوله مادّة الحدود والبراهين) أى المادّة التى يتركب منها الحدود والبراهين الموصلان للمجهولات التصورية والتصديقية وأراد بالحدود مطلق التعاريف و بالبراهين مطلق الأقيسة فنى كلامه تغليب أو المراد الحدود الحقيقية والبراهين الحقيقية فيكون تخصيصهما بالذكر لأشرفيتهما (قوله والمطالب) هى النتائج لأنها تطلب بالدليل (قوله غالبا) راجع للبراهين والمطالب دون الحدود لأنّ تركبها من الكليات دائما بخلاف البراهين والمطالب فقد يتركبان من الجزئى مع الكلى كقولنا زيد عالم وكل عالم يستحق الاكرام ينتج زيد يستحق الاكوام (قوله بنكتة أخرى) أى لتقدم الكلى على الجزئى (قوله بأمر وجودى) أقول أى بذى أمر وجودى وقوله وهو أى الأمر الوجودى كونه مفهم اشتراك وكان الأخصر والأنسب أن يقول وهو إفهام الاشتراك وقوله والجزئى بالسلب أى بذى السلب أى بما سلب عنه إفهام الاشتراك (قوله وهم عرفوا الكلى بالعدم) أى بذى العدم أى الانتفاء (قوله أى ما لايمنع) تفسير للعدم بمعنى ذى العدم وما إن أوقعناها على لفظ كان فى قوله تصوّره حذف مضاف أى تصوّر مفهومه وكان تعريفهم موافقا لتعريف المصنف من جهة جعلهم الكلى لفظا و إن كان وصفه بالكلية بالنظر إلى معناه و إن أوقعناها على معنى لم يحتج إلى تقدير المضاف لكن يكون تعريفهم مخالفا لتعريفه من الجهة المذكورة ويؤيد الأوّل تصريح كثير منهم بهذا المضاف وجعل الاضافة فيه للبيان خلاف الظاهر (قوله نفس تصوّره) أقحم لفظ نفس إشارة إلى أنّ منع التصوّر وعدم منعه باعتبار التصور نفسه وقطع النظر عن الخارج ألا ترى أنّ الاله بمعنى المعبود بحق يمنع تصور مفهومه باعتبار الدليل الخارجى من وقوع الشركة فيه ولا يمنع باعتباره فى نفسه وقطع النظر عن الدليل الخارجى فلذا كان الاله كليا لاجزئيا (قوله وأوّلا الخ) لما كان تمييز الحدود التى هى التعاريف بالذاتيات من الرسوم التى هى التعاريف بالعرضيات متوقفا على بيان الذاتى والعرضى شرع فى بيانهما فقال وأوّلا الخ ومما يعرف به دخول الكلى فى الماهية وخروجه عنها النقل عن الواضع (قوله أى الماهية) تفسير للذات بما أريد بها ههنا و إن كانت تطلق على الماهية صدق أيضا (قوله فانسبه) من نسبة الجزء إلى الكل (قوله أى انسب الأوّل الخ) تفسير لجملة التركيب وقوله وهو الكلى مكرر مع مامر (قوله فلا يصدق الذاتى حينئذ) أى حين إذ فسر بجزء الماهية الداخل فيها إلا على الجنس والفصل لاعلى النوع لأنه ليس جزء ماهية بل هو ماهية بتمامها (قوله لعارض) أقول أى لأمر عارض للذات بسبب عروضه لها أطلق عليها ذلك العرضى فالضاحك مثلا الذى هو عرضى للانسان منسوب إلى الضحك العارض للانسان من نسبة اللازم إلى الملزوم وماقيل من أن المراد للفظ عارض يعكر عليه أنّ المنسوب والمنسوب اليه فى الحقيقة المدلول و إن اعتبر لفظ المنسوب اليه فما تقتضيه قواعد النسب النحوية مع أنه لايناسب تفسير الشارح نظيره أعنى الذات بالماهية فافهم (قوله إلا أنهم ينسبون) أى إلى عارض بدليل قوله فيقولون الخ أى والقياس عارضى ولم ينبه هنا على مخالفة القياس فى النسبة إلى الذات أيضا إذ القياس فيها ذووى كما مرّ وسيأتى اكتفاء بذكر ذلك فى ضمن الجواب الآتى (قوله على هذا) أى هذا التفسير إلا على الخاصة والعرض العام أى لاعلى النوع لأنه ليس خارجا عن الماهية لأنه نفس الماهية والشئ لايخرج عن نفسه (قوله و يفهم عن هذا) أى مما ذكره المصنف وقوله واسطة أى لخروجه عن تعريفى الذاتى والعرضى وهذا مذهب الجمهور (قوله بالنسبة إلى الانسان والفرس) الباء للملابسة

 والناطق والفرس من الحيوان والصاهل ومثال العرضى الضاحك بالنسبة إلى الانسان لما مرّ

أنه مركب من الحيوان والناطق فالضاحك خارج عنه والذاتى والعرضى لهم فيه اصطلاحات كثيرة أشهرها ثلاث اصطلاحات : الأول هذا الذى درج عليه المصنف . الثانى أن الذاتى هو جزء الماهية المحمول والعرضى ماليس كذلك فالنوع على هذا عرضى . الثالث أن الذاتى ماليس بخارج عن الماهية والعرضى هو الخارج عنها فالنوع على هذا ذاتى . واعترض بأن الذاتى منسوب إلى الذات فلو كان النوع ذاتيا لزم نسبة الشىء إلى نفسه. وأجيب بأنها تسمية اصطلاحية لا لغوية ومن ثم لم يقل ذووى على ماهو القاعدة و بأن الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على ماصدقها ونسبة الحقيقة إلى ماصدقها صحيحة . واعلم أن المصنف نص على أن أوّلا فى البيت منصوب على الاشتغال قال وهو الأرجح لكونه قبل فعل ذى طلب و بحث فيه بأن أداة الشرط لايعمل مابعدها فيما قبلها إلا فيما استثنى وليس هذا منه فلايفسر عاملا وفاء الجواب كذلك فيجب رفعه بالابتداء

(قوله أنه مركب) بدل من ما أوعطف بيان **(قوله المحمول)** صفة لجزء احترز به عن الجزء المادى للمركب الحسى كالسقف للبيت فانه لايصح حمله على البيت فلا يقال له ذاتى ولاعرضى والظاهر أن هذا القيد معتبر فى جميع الاصطلاحات و إن لم يصرح به فى بعضها **(قوله فالنوع على هذا عرضى)** لأنه ليس جزء الماهية بل هو تمامها **(قوله فالنوع على هذا ذاتى)** لأنه ليس خارجا عن الماهية لأنه نفس الماهية والشىء لايخرج عن نفسه **(قوله واعترض)** أى كون النوع ذاتيا على هذا الاصطلاح الثالث ومبنى الاعتراض أمران كون قولنا الذاتى من النسبة الحقيقية اللغوية وكون الذات المنسوب إليها بمعنى الماهية كما هو المذكور سابقا . وحاصل الجواب الأول منع الأمر الأول والتزام أنّ قولنا الذاتى تسمية اصطلاحية على صورة النسبة لاتحتاج إلى منسوب ومنسوب إليه متغايرين ونظيره من الأسماء العربية كرسى ونحوه . وحاصل الجواب الثانى تسليم أنها نسبة حقيقية ومنع لزوم نسبة الشىء إلى نفسه بمنع الأمر الثانى والتزام أنّ المنسوب إليه الذات بمعنى الماصدق والمركب من الماهية الكلية والتشخص فهى من نسبة الجزء إلى الكل و بقى جواب ثالث ذكره شيخنا العدوى وهو أنه لامانع من نسبة الشىء إلى نفسه إذا قصد المبالغة **(قوله تسمية اصطلاحية)** أى على صورة النسبة وقوله لا لغوية أى لاتسمية مراعى فيها قانون اللغة فى النسبة الحقيقية **(قوله على ماهو القاعدة)** أى قولا جاريا على ماهو القاعدة وهى حذف تاء التأنيث وردّ اللام وهى الواو المعوّض عنها التاء وردّ العين إلى أصلها وهو الواو **(قوله و بأنّ الذات الخ)** قال فى الكبير ويرد على هذا الجواب الثانى الاعتراض النحوى وهو أنّ قواعد النسب تقتضى أن يقال ذووى لاذاتى وما قيل من أنّ النسبة تكون على غير قياس اصطلاحا من المناطقة مبحوث فيه بأنّ المنطقى الذى نقل المنطق إلى العربية يلزمه من حيث هو معرب له أن يلتزم أحكامها والمشى على سننها وإلا خرج عن كونه معربا له فالحاسم لمادة الاعتراض هو الأول اه بتصرف **(قوله كما تطلق)** مامصدرية أى إطلاقا كاطلاق الذات على الحقيقة تطلق الذات على ماصدقها وماصدق الشىء أفراده التى يصدق هو عليها أى يحمل وهو اسم مركب من ما الموصولة وصلتها **(قوله واعلم الخ)** من هنا إلى قوله ثم أخذ الخ مما زاد به الشرح الصغير على الكبير **(قوله نص)** أى فى شرحه **(قوله منصوب على الاشتغال)** أى نصبا جاريا على طريق الاشتغال بأن يكون منصوبا بعامل مقدر يفسره المذكور **(قوله قال)** أى المصنف وهو أى النصب المفهوم من قوله منصوب على الاشتغال الأرجح لكونه قبل فعل ذى طلب كما قال ابن مالك * واختير نصب قبل فعل ذى طلب * **(قوله و بحث فيه الخ)** حاصل البحث أنّ ماذكره المصنف غير مسلم لأنه يمنع منه أمران تقدم المنصوب على أداة الشرط وتقدمه على فاء الجواب لأنّ مابعد أداة الشرط لايعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا وفاء الجواب كذلك أى لايعمل مابعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملا **(قوله لايعمل مابعدها)** أى من فعل الشرط وجوابه وقوله إلا فيما استثنى . أقول فى الهمع للسيوطى مانصه : لايجوز تقديم شىء من معمولات فعل الشرط ولافعل الجواب عليهما غير معمول فعل الجواب المرفوع فانه يجوز تقديمه نحو خيرا إن أيتنى تصيب وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة بل هو فى نية التقديم والجواب محذوف وجوّز الكسائى تقديم معمول فعل الشرط أوالجواب على الأداة نحو خيرا إن تفعل يثبك الله وخيرا إن أيتنى تصب اه بتقديم وتأخير ومقتضى ماذكره من المسوغ أنّ تقديم هذا المعمول على الأداة ممنوع عند من يجعل الجواب المرفوع هو الجواب حقيقة كالمبرد وهو ماذكره الدمميني فى شرح التسهيل كما أوضحته فى حاشية الأشمونى **(قوله فيجب رفعه)** أى كما قال ابن مالك :

بالمسوّغ التفصيل أوعود الضمير والجواب أن قوله فانسبه مؤخر من تقديم والأصل وأوّلا انسبه للذات، إن اندرج فيها فالفاء زائدة لا تمنع كونه من باب الاشتغال وجواب الشرط محذوف لدلالة فانسبه المذكور عليه ولو جعل فانسبه المذكور جوابا ماصح أن يتعلق به للذات إذ لا يتقدم معمول الجواب على الشرط ثم أخذ فى ذكر الكليات الخمس بقوله (وبالكليات) بتخفيف الياء للوزن (خمسة دون انتقاص) ولا زيادة ووجه الحصر أن الكلى إما أن يكون تمام الماهية أوجزءا منها أوعرضا لها: الأوّل النوع كالانسان والثانى إن كان مساويا لها فالفصل كالناطق أو أعمّ منها فالجنس كالحيوان والثالث إن خصها فالخاصة وإلا فالعرض العام وينبغى أن يعلم أوّلا أن السؤال عن الشىء إما أن يكون عن حقيقته أو عن تمييزه عما التبس به واللفظ الموضوع للأوّل ما وللثانى أى والمسئول عنه بما منحصر فى أربعة واحد كلى نحو الانسان وواحد جزئى نحوما زيد ومتعدد متماثل الحقيقة نحوما زيد وعمرو ومتعدد مختلفها نحوما الانسان والفرس والأجوبة عنها منحصرة فى ثلاثة لأن الجواب عن الأوّل بالحد وعن الثانى والثالث بالنوع وعن الرابع

كذا إذا الفعل تلا مالم يرد ماقبل معمولا لما بعد وجد

(قوله والمسوّغ التفصيل) أى كون المبتدإ مفصلا إلى ذاتى وعرضى (قوله مؤخر من تقديم) يحتمل أن من بدلية أى مؤخر تأخيرا بدلا من التقديم وأن يكون بمعنى عن على حذف مضاف أى مؤخر عن محل تقديمه أى وإذا كان مؤخرا من تقديم كان مقدما تقديرا على أداة الشرط (قوله فالفاء زائدة) أى وإن مؤخرة عن العامل تقديرا فزال المانعان معا (قوله ولو جعل) هذا تقوية لجواب البحث المذكور أشار به إلى أن هناك قرينة تدل عليه (قوله ماصح أن يتعلق به للذات) أقول مقتضاه أن للذات متعلق بانسبه المذكور على ما ارتضاه من كونه مؤخرا من تقديم والفاء زائدة وهو خلاف ماتقرر فى العربية من العمل فى غير الضمير الشاغل إنما هو المحذوف لا المذكور لأن الاتيان به لمجرد تفسير المحذوف ويمكن الاعتذار بأن المذكور لما كان عين المحذوف كان كأن المذكور هو العامل (قوله ولا زيادة) أشار إلى أن فى كلام المصنف اكتفاء وأنه لا يلزم من انتفاء النقص انتفاء الزيادة ولا يرد على الحصر فى الخمسة الصنف لأنه خاصة من خواص النوع (قوله تمام الماهية) أى الماهية بتمامها (قوله إن كان مساويا لها) أى فى الماصدق بأن كان يصدق على جميع ما يصدق عليه تمام الماهية (قوله أوّلا) أى قبل تفصيل الخمسة (قوله أوعن تمييزه) أى مميزه فالمصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله واللفظ الموضوع للأوّل ما وللثانى أى) يعنى فى اصطلاح أهل هذا الفن وإلا فيجوز لغة السؤال بما عن المميز كأن يقال ماميز الانسان عمايشاركه فى جنسه وبأىّ عن الحقيقة كأن يقال أىّ حقيقة هى للانسان (قوله والمسئول عنه بما) وأما المسئول عنه بأى فمنحصر فى شيئين الفصل والخاصة لأن السؤال بها إما عن المميز الذاتى أوالعرضى. وصورة السؤال بها عن الأوّل أن يقال أى شىء يميز الانسان فى ذاته أى مندرج فى ذات الانسان أوحالة كونه مندرجا فى ذاته فالجار والمجرور نعت ثان لشىء أو حال من الضمير فى يميز أوالانسان أىّ شىء هو فى ذاته أى حالة كونه معتبرا وملحوظا فى ذاته أى بقطع النظر عن عوارضه الخارجة فالجار والمجرور حال من هو كما قاله النحرير الدوانى وإن كان لا يجرى إلا على مذهب من يجوز مجىء الحال من المبتدا والخبر والصورة الأولى أصرح فى كون السؤال عن مجرّد المميز من الثانية والثانية أكثر استعمالا وصورة السؤال بها عن الثانى أن يقال أىّ شىء يميزه فى عرضه أى مندرج أوحالة كونه مندرجا فيما يعرض له من الأمور الخارجة أوالانسان أى شىء هو فى عرضه أى حالة كونه معتبرا وملحوظا فيما يعرض له على مامرّ فافهم (قوله متماثل الحقيقة) أقول حقيقة كل من زيد وعمرو مركبة من الحيوانية والناطقية والتشخص المختص به الذى لا يشاركه فيه غيره فهما مختلفا الحقيقة. والجواب أن المراد الحقيقة النوعية لا الشخصية. واعلم أن للماهية اعتبارات ثلاثة: أحدها أن تعتبر مصحوبة بالتشخص وتسمى الماهية المخلوطة والماهية بشرط شىء. ثانيها أن تعتبر غير مصحوبة به وتسمى الماهية المجردة والماهية بشرط لا شىء. ثالثها أن تعتبر لا بشرط شىء وتسمى الماهية المطلقة والماهية لا بشرط شىء وهى أعم من الأوّلين والحقيقة الشخصية لزيد مثلا من الأولى (قوله ومتعدد مختلفها) دخل تحته ثلاث صور أن يكون جميعه من الكلى كمثال الشارح وأن يكون جميعه من الجزئى نحو ما زيد وواشق وأن يكون البعض كليا والبعض جزئيا نحوما زيد والفرس (قوله لأن الجواب عن الأوّل بالحدّ) أى التام ولا يكون الجواب تفصيليا بالحدّ التام إلا فى هذه الحالة أفاده فى كبيره لا يقال الحدّ كالحيوان الناطق هو النوع كالانسان فتكون الأجوبة اثنين. لأنا نقول الحدّ غير المحدود باعتبار الاجمال والتفصيل فجاء التعدد (قوله وعن الثانى والثالث بالنوع)

فيقال إنسان ولايجوز أن يجاب بالحقيقة الشخصية كأن يقال فى جواب مازيد حيوان ناطق متشخص لأن الجزئى لا يحدّ كذا فى حاشية شيخنا الأجهورى نقلا عن الشارح وللبحث فيه مجال (قوله بالجنس) أى الأقرب إليه فاذا قيل ما الانسان والفرس فالجواب حيوان لأنه الجنس القريب الجامع لهما (قوله وهو) أى الجنس من حيث هو جنس فقيد الحيثية معتبر فيه كغيره من الكليات لأنها أمور إضافية تختلف بالاعتبار والاضافة إلى غيرها . ألا ترى أن التلوّن بالاضافة إلى الأسود جنس و إلى الكثيف فصل و إلى التكيف نوع و إلى الجسم خاصة و إلى الحيوان عرض عام (قوله ما) أى كلى صدق أى حمل أى صلح لأن يحمل حمل مواطأة فى جواب ماهو على أنواع كثيرين اثنين فأكثر مختلفين بالحقيقة إذا جمعت فى السؤال نحو ما الانسان والفرس كما سيبينه الشارح فى الكلام على النوع وكل من الجارين متعلق بصدق وأفرد الضمير فى قوله ماهو مع أن الجنس إنما يجاب به السؤال عن اثنين أو أكثر إشارة إلى جواز أن يقال فى السؤال ماهو على التأويل بالمذكور وجمع بالياء والنون مع أن المصدوق عليه قد يكون غير عاقل تغليبا للعاقل منه لشرفه و يرد أن كثيرين جمع كثير وأقل الجمع اثنان وأقل الكثرة ثلاثة فيلزم أن لايصلح لأن يصدق على أقلّ من ستة أنواع وهو باطل فالتعبير بذلك من مسامحات المصنفين التى مقتضاها غير مراد وهل يلزم فى نوعى الجنس أن يكونا موجودين فى الخارج نقل ابن الأثير أن المشهور لزوم ذلك واختار هو عدم اللزوم قال لاحتمال أن يكون الجنس محمولا على نوعين أحدهما خارجى والآخر ذهنى (قوله فما صدق جنس) أقول الأولى أن ما فقط هى الجنس وأن صدق أتى به ليتعلق به قوله على كثيرين (قوله وفى جواب) أى بقطع النظر عن الاضافة (قوله لأنه) أى العرض العام وقوله لايقال فى الجواب أصلا أى الجواب عن السؤال بما أو بأىّ الذى الكلام فيه فلا ينافى أنه يقع فى جواب السؤال بكيف نحو أن يقال كيف زيد فتقول صحيح مثلا وقوله لما أى لمعنى هو أى العرض العام عرض له أى لذلك المعنى (قوله ولا جزءها) الاضافة للعهد والمعهود جزؤها الذى يقع جوابا للسؤال بما وهو الجنس وقوله حتى يقال تفريع على المنفيين قبله (قوله مخرجة للفصل) لأنه إنما يقال فى جواب أى شئ وقوله قريبا أى كالناطق بالنسبة للانسان أو بعيدا أى كالحساس بالنسبة إليه (قوله وللخاصة مطلقا) أى سواء كانت خاصة جنس كالماشى بالنسبة للحيوان أو خاصة نوع كالضاحك بالنسبة للانسان وسواء كانت لازمة كالضاحك بالقوّة أو مفارقة كالضاحك بالفعل فالاطلاق هنا فى مقابلة التفصيل الآتى فى الخاصة (قوله ومختلفين الخ) عدم إخراجه بكثيرين شيئا يفيد أنه ليس للاحتراز بل أتى به ليجرى عليه قوله مختلفين وأخرج به فى شرحه الكبير الحد فانه لايحمل إلا على ماهية واحدة وهى ماهية المحدود . أقول وهذا قياس ما يأتى له هنا من إخراج الحد به فى تعريف النوع (قوله فلايحتاج إلى إخراجه) أى لعدم دخوله (قوله بفى جواب ماهو) أى لأن الجزئى لايقع فى جواب ماهو وهذا الجواب بتسليم دخوله فى قولنا ماصدق و إرخاء العنان و إلا فهو لم يدخل فيه لأن ما واقعة على الكلى ولأن المراد بالصدق الحمل والجزئى لا يحمل أصلا على أحد القولين وصاحب هذا القول يجعل المحمول فى هذا زيد محذوفا أى مسمى زيد ووجه بأن الجزئى المحمول إن كان عين المحمول عليه لزم حمل الشئ على نفسه و إن كان غيره لزم حمل المغاير على مغايره واللازمان باطلان لوجوب تغاير المحمول والمحمول عليه اعتبارا واتحادهما ذاتا وذلك لا يكون إلا عند كلية المحمول وتعقبه الجلال الدوانى بما حاصله منع أن ذلك لا يكون إلا عند كلية المحمول وأنه يتحقق فى نحو هذا زيد فان هذا متحد مع زيد ذاتا مغاير له باعتبار الاشارة إليه فى الخارج والشئ يغاير نفسه من حيث وصفه العنوانى فلا يمتنع حمل الجزئى فى مثل ذلك و إنما يمتنع إذا اتحد مع المحمول عليه من كل وجه

ما الجنس أوّلها (جنس) وهو ماصدق فى جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة كحيوان فما صدق جنس وفى جواب مخرج للعرض العام لأنه لايقال فى الجواب أصلا لأنه ليس ماهية لما هو عرض له ولا جزءها حتى يقال فى جواب ماهو ولامميزا له حتى يقال فى جواب أى و إضافة الجواب إلى ما مخرجة للفصل قريبا أو بعيدا وللخاصة مطلقا ومختلفين إلى آخره يخرج النوع الحقيقى وأما الجزئى فلك أن تقول ليس الكلام إلا فى الكليات فلايحتاج إلى إخراجه ولك أن تخرجه بفى جواب ما هو

أو

وسيأتي ذكر مراتب الجنس (و) ثانيها (فصل) وهو جزء الماهية الصادق عليها في جواب أيّ شيء هو لجزء الماهية يخرج النوع والخاصة مطلقا والعرض العام كذلك والصادق عليها مخرج للجزء المادي كالسقف للبيت وفي جواب أيّ مخرج للجنس مثاله الناطق لأنه إذا سئل عن الانسان بأي شيء هو في ذاته كان الناطق جوابا عنه لأنه يميزه عما يشاركه في الجنس والفصل قسمان قريب وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب كالناطق للانسان و بعيد وهو ما يميز الشيء عن جنسه البعيد كالحساس للانسان ولايلزم

أوغايره من كل وجه (قوله وسيأتي ذكر مراتب الجنس) أي في قول المصنف . والأول ثلاثة بلاشطط الخ (قوله الصادق عليها) أي المحمول عليها وقوله فجواب متعلق بالصادق وأيّ شيء خبر مقدم وهو مبتدأ مؤخر هذا هو الأحسن لما مر. أقول: كان الأحسن أن يزيد في ذاته كما زاده غيره لتحقيق الماهية و بيانها و إن لم يخرج به شيء قال الفنرى السؤال بأي شيء هو عن المميز إن قيد بفي ذاته فعن المميز الذاتي و إن قيد بفي عرضه فعن المميز العرضي و إن أطلق فعن المميز المطلق اهـ (قوله يخرج النوع) أقول: فيه أن جزء الماهية وقع جنسا والجنس لايخرج به لأن الاخراج فرع الادخال ولم يذكر قبل الجنس المذكور شيء يدخل فيه النوع والأمران بعده حتى تخرج . ويمكن أن يجاب بأن مراده باخراجه ما ذكر عدم شموله إياه فافهم (قوله مطلقا) أي خاصة نوع أوخاصة جنس لازمة أو مفارقة وقوله كذلك مطلقا لكن الاطلاق في العرض العام معناه سواء كان لازما أومفارقا كالتنفس بالقوة والتنفس بالفعل بالنسبة إلى الانسان فالتشبيه في مطلق الاطلاق و إعلم يجعل معناه في العرض العام كمعناه في الخاصة لأن العرض العام للنوع خاصة للجنس والعرض العام للجنس السافل كالتحيز بالنسبة إلى الحيوان خاصة لما فوقه فيحصل تكرار (قوله مثاله الناطق) قال الغنيمي كون الناطق مميزا للانسان عما سواه إنما هو عند من لم يجعله مقولا على غير الحيوان أما عند من جعله مقولا عليه فلا يكون الناطق فصلا للانسان بالنسبة للملائكة بل بالنسبة لما شاركه في جنسه فان الملائكة عندهم ليست حيوانا لأنها عندهم ليست أجساما ولكنها ناطقة اهـ بعض تصرف وقيل عدم حيوانيتهم لعدم نموّهم وكالملائكة فيما ذكر الجنّ (قوله لأنه إذا سئل الخ) علة لمحذوف أي و إنما كان الناطق مثالا للفصل لأنه الخ (قوله بأي شيء هو) أي الانسان وأي بالرفع والباء جارة لمحل الجملة وقوله في ذاته أي حالة كون الانسان ملحوظا في ذاته أي بقطع النظر عن عوارضه الخارجة أي وأما إذا سئل عن الانسان بأي شيء هو في عرضه كان الضاحك جوابا عنه أولم يقيد بفي ذاته ولا بفي عرضه صلح كل للجواب كما قدمناه عن الفنرى (قوله وهو مايميز الشيء عن جنسه القريب) أي عما يشاركه في جنسه القريب و إنما اختصر العبارة لظهور المراد من قوله قبل لأنه يميزه عما يشاركه في الجنس و يلزم من تمييزه الشيء عما يشاركه في جنسه القريب أن يميزه عما يشاركه في البعيد بخلاف الفصل البعيد فانه يميز الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد دون مايشاركه في جنسه القريب وتبع الشارح في اقتصاره في تعريفي القريب والبعيد على ذكر الجنسين المتقدمين بناء منهم على ماذهبوا إليه من أن كل ماهية لها فصل لابد أن يكون لها جنس وذهب المتأخرون إلى جواز تركب الماهية من أمرين متساو يين كل منهما فصل مميز لها عما يشاركها في الوجود لا في الجنس إذ لاجنس لها و إن لم يقع ذلك فان ميزها عن جميع مشاركاتها في الوجود فهو فصل قريب أوعن بعضها فهو فصل بعيد فزادوا في تعريف الفصل أو في الوجود فقالوا هو مايميز الشيء في ذاته عما يشاركه في الجنس أو في الوجود وأما أن كل ماهية لها جنس لابد أن يكون لها فصل فمتفق عليه (قوله كالناطق للانسان) أي الكائن فصلا للانسان أو بالنسبة الانسان (قوله كالحساس للانسان) فانه يميزه عما يشاركه في جنسه البعيد وهو الجسم أو النامي دون القريب وهو الحيوان إذ لم يميزه عن الفرس مثلا (قوله ولايلزم الخ) جواب سؤال نشأ من كون مايميز الشيء عن مشاركه في جنسه البعيد فصلا كالحساس بالنسبة للانسان . حاصله أنه يلزم من ذلك كون الجنس غير العالي فصلا لأنه يميز الشيء عن مشاركه في جنسه البعيد كالحيوان بالنسبة للانسان فانه يميزه عن مشاركه في الجسم أو النامي مثل الحساس لتساوى الحساس والحيوان . وحاصل الجواب منع اللزوم لأنا اعتبرنا في الفصل كونه في جواب أيّ شيء هو وفي الجنس أن لايقع في جواب أي شيء هو فاذا وقع الحيوان جوابا للسؤال بأي شيء هو

كون الجنس فصلا لأنه إذا أتى به فى جواب أىّ شىء هو فى ذاته كان فصلا وإذا أتى به فى جواب ما هو

كان جنسا فله اعتباران والكليات تختلف بالاعتبارات (و) ثالثها (عرض) عام وهو الكلى الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها فالكلى جنس والخارج عن الماهية مخرج للجنس والفصل والنوع والصادق الخ مخرج للخاصة، والعرض العام إما لازم أو مفارق كالتنفس بالقوة والفعل بالنسبة إلى الإنسان والفرس ونحوهما لأنه بالقوة أو بالفعل خارج عنهما (و) رابعها (نوع) وهو ماصدق فى جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة فما صدق جنس وفى جواب مخرج للعرض العام واضافته إلى ما مخرجة للفصل والخاصة وعلى كثيرين يخرج الحدّ ومتفقين بالحقيقة يخرج الجنس والمراد بكونه صادقا على كثيرين أنه صادق عليها سواء جمعت فى السؤال نحو مازيد وعمرو وبكر أو أفرد بعضها نحو مازيد بخلاف الصدق فى تعريف الجنس فانه لايصح إلا إذا جمعت والمعرّف بما ذكر

لا

هو النوع الحقيقى وأما الاضافى فهو الكلى

كان فصلا كما إذا قيل أىّ شىء الانسان فى ذاته فقلت حيوان وإن وقع جوابا السؤال بما كان جنسا كما إذا قيل ماالانسان والفرس فقلت حيوان فالحيوان فى حالة وقوعه جنسا غير فصل وفى حالة وقوعه فصلا غير جنس فاللزوم المتقدم ممنوع وإنما قلنا غير العالى لأن الجنس العالى لاتمييز فيه أصلا فلا يقع فى الجواب عن السؤال بأى أبدا حتى يتوهم كونه فصلا وتعقب الجواب بأن التزام كون الجنس فصلا إذا وقع فى جواب السؤال بأى اكتفاء بتمييزه فى الجملة يخالف اعتبارهم فى الفصل أن لا يكون تمام المشترك لأن الجنس تمام المشترك وردّ بأن الفصل المعتبر فيه ذلك هو الفصل القريب لاالبعيد لأنه تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر وإلا لم يكن مميزا فى الجملة بل من كل وجه وليس كذلك والملتزم إنما هوكون الجنس فى الحالة المذكورة فصلا بعيدا فلا تعقب (قوله كون الجنس) أى غير العالى لما بيناه (قوله لأنه) أى الجنس لابعنوان كونه جنسا فلا ينافى قوله بعد كان فصلا (قوله كان جنسا) أى معنونا عنه بالجنس (قوله فله اعتباران) أى للجنس لابعنوان كونه جنسا بل مطلقا (قوله والكليات تختلف بالاعتبارات) ألا ترى أنهم جعلوا الماشى مثلا خاصة للحيوان وعرضا عاما للانسان (قوله والنوع) لأنه ليس بخارج عن الماهية سواء قلنا إنه ذاتى أو عرضى أو واسطة لأنه نفس الماهية والشىء لايخرج عن نفسه فبان فساد ماقيل إنه لايخرج بقيد الخارج عن الماهية على القول بأنه عرضى بل يدخل عليه فى التعريف فيكون غير مانع وكذا يقال فى تعريف الخاصة (قوله كالتنفس بالقوة والفعل) فيه لف ونشر مرتب والباء للملابسة والمراد بالقوة هنا امكان حصول الشىء مع عدمه أو وجوده فهى أعم مطلقا من الفعل وتفسر أيضا بامكان حصول الشىء مع عدمه فتكون مباينة له (قوله بالنسبة إلى الانسان والفرس ونحوهما) أى بالنسبة إلى كل من ذلك أو إلى مجموع جملة منه لاإلى مجموع ذلك لأن التنفس بالنسبة إلى مجموع أنواع الحيوان خاصة كما أنه بالنسبة إلى الحيوان خاصة (قوله لأنه الخ) علة لمحذوف: أى وإنما كان التنفس بقسميه عرضا عاما لأنه الخ. أقول يرد على العلة أمران أحدهما أن العلة لاتنتج المدعى لأن الخروج عن الانسان والفرس لايستلزم كونه عرضا عاما لأن الخاصة من الخارج ثانيهما أنها قاصرة على بعض المدعى لعدم التعرض فيها لنحو الانسان والفرس. والجواب عنهما أن فى العلة حذفا لظهور المراد والأصل لأنه خارج عنهما وعن نحوهما غير مختص فاعرفه (قوله وهو ماصدق الخ) يأتى فى هذا التعريف ماقدمناه فى تعريف الجنس فلا تغفل (قوله مخرجة للفصل) أى مطلقا قريبا أو بعيدا والخاصة: أى مطلقا خاصة جنس أوخاصة نوع لازمة أومفارقة ولم يذكر ذلك هنا لعلمه بطريق المقايسة على مامر (قوله يخرج الحد) لأنه إنما يصدق: أى يحمل على شىء واحد وهو ماهية المحدود (قوله أنه صادق عليها) أى صالح لحمله عليها جمعت فى السؤال بالفعل الخ لما مر أن النوع يجاب به عن قسمين من أقسام السؤال (قوله نحو مازيد وعمرو وبكر) يوهم تمثيله أن أقل ماأريد بالكثيرين ثلاثة وليس كذلك بل اثنان كما مر (قوله إلا إذا جمعت) أى الكثيرون فى تعريفه وهم المختلفون بالحقيقة فى السؤال نحو ما الانسان والفرس (قوله هوالنوع الحقيقى) سمى حقيقيا لأن نوعيته بالنظر إلى نفس حقيقته لابالاضافة: أى النسبة إلى مافوقه كما فى الاضافى (قوله وأما الاضافى) اعلم أن مراتبه أربعة كالجنس والنوع العالى وهو ماليس فوقه إلاالجنس العالى وتحته أنواع مثاله الجسم والنوع السافل ويسمى نوع الأنواع وهومالانوع تحته وفوقه أنواع مثاله الانسان والمتوسط وهو مافوقه نوع وتحته نوع مثاله الحيوان والنوع المنفرد وهو مالانوع فوقه ولانوع تحته مثاله العقل بناء على أن ماتحته من العقول أشخاص مختلفة بالخواص المشخصة

السافل كحيوان والمتوسط كجسم فإن فوقهما جنسا وهو الجوهر و ينفرد الحقيقى فى النوع البسيط كالنقطة لعدم اندراجها تحت جنس وإلا لزم تركيبها (و) خامسها (خاص) بتخفيف الصاد أى خاصة ورخمه بحذف الهاء للضرورة وهى الكلى الخارج عن الماهية الخاص بها فالكلى جنس والخارج عن الماهية يخرج الجنس والفصل والنوع والخاص بها يخرج العرض العام والخاصة قد تكون للجنس كالمشى للحيوان وقد تكون للنوع كالضاحك للانسان وكل خاصة نوع خاصة لجنسه ولاعكس وهى أيضا إمّا لازمة أو مفارقة كالضاحك بالقوة والفعل للانسان وههنا أبحاث وتفريعات شريفة وشحنا بها الشرح (وأول) مبتدأ والمسوّغ التفصيل وهو الجنس (ثلاثة بلا

لا بالفصول ولأن الجوهر أى المجرد جنس له كما سيأتى بسطه (قوله القول) أى المحمول على كثيرين أى مختلفين بالحقيقة أو متفقين فترك فى تعريف الاضافى قيد اتفاق الكثيرين بالحقيقة وزيد فيه قيد الاندراج تحت جنس بعكس النوع الحقيقى فهذا وجه ما ذكره من النسبة (قوله فانّ فوقهما جنسا) أقول هذه العلة إنما تنتج كون الجنسين المذكورين من الاضافى. وأما كونهما ليس حقيقيين فلا فكان اللائق أن يزيد و يحملان على كثيرين مختلفين بالحقيقة (قوله وهو الجوهر) هو ما قام بنفسه سواء كان بسيطا لا يتجزأ أصلا وهو الجوهر الفرد أو مركبا وهو الجسم الطبيعى (قوله كالنقطة) زاد فى كبيره وهى نهاية الخط اه والخط كم لا يقبل القسمة إلا طولا والسطح كم لا يقبلها إلا طولا وعرضا والجسم التعليمى كم يقبلها طولا وعرضا وعمقا و إن شئت قلت هو مجموع الامتدادات الثلاثة فعلم أنّ الخط والاثنين بعده من الأعراض وأما النقطة فقيل من العدميات الاعتباريات وقيل نوع بسيط أى لم يندرج تحت جنس وعلى القولين ليست من المقولات وقيل من الكيفيات وقيل من الكميات و بطلانه ظاهر قال بعضهم هذا عند الحكماء وأما عند المتكلمين فالنقطة الجوهر الفرد والخط والسطح والجسم من الجوهر المركب (قوله لعدم اندراجها تحت جنس) أى كالجوهر بناء على أنها جوهر فهو عرض عام لها على هذا (قوله و إلا لزم تركيبها) زاد فى كبيره ما نصه وفيه نظر لأنا لا نسلم عدم تركب ماهية البسيط من أجزاء ذهنية كما ذكره السعد فى شرح الشمسية اه وتقدم لنا فيه كلام شريف (قوله ورخمه بحذف الهاء للضرورة) لأنه يصلح للنداء إذ نزل منزلة العاقل فيكون داخلا فى قول ابن مالك :

ولاضطرار رخموا دون ندا   ما للندا يصلح نحو أحمدا

(قوله كالمشى) أقول المناسب أن يقول كالماشى لأنّ الكلام فى الكلى المحمول حمل مواطأة وليس المشى بهذه المثابة (قوله كالضاحك للانسان) أى بناء على ماذهب إليه الحكماء من أنّ طبع الملائكة والجنّ لا يقتضى الضحك ولا البكاء ومن يقول بأنّ طبعهم يقتضى ذلك عليه أن لا يجعل الضاحك من خواص الانسان كذا قال الغنيمى قال بعضهم وعلى الأول يكون وقوع الضحك والبكاء منهم كما فى بعض الآثار ليس باقتضاء الطبع بل هو اتفاق فلا يرد نقضا على الحكماء . أقول و بهذا يجاب أيضا عما أورد على الأول من أنه حكى أنّ النسناس يضحك إذا رأى أو سمع ما يتعجب منه فتأمل (قوله وكل خاصة نوع الخ) أى فبينهما العموم والخصوص المطلق ومعنى كون خاصة النوع خاصة للجنس أنها لا تتجاوز هذا الجنس إلى غيره (قوله وهى أيضا) أى كالعرض العام (قوله والأصل لا بشطط بتقديم حرف النفى على حرف الجر) أقول: هذا جرى على مذهب من يجعل لا فى هذه الحالة حرفا كهى فى غيرها والمذهب الثانى أن لا فى هذه الحالة اسم بمعنى غير وعليه فلا تقديم ولا تأخير (قوله لأن حرف النفى أصله التصدير) أى مستحقه التصدير أى التقديم على المنفى جميعه وهنا قدم على النافى بعض المنفى وهو الباء الدالة على الملابسة إذ المنفى هنا ملابسة الثلاثة للشطط هذا ما ظهر لى و به يندفع الاعتراض بأن الذى يلزم الصدر من أدوات النفى هو ما فقط لأنه مبنى على أن المراد بالتصدير التقديم فى أول الكلام نعم ما ذكره الشارح إنما يتجه كما قدمنا على أن لا فى مثل ذلك ليست بمعنى غير أما على أنها بمعنى غير كما هو أحد القولين فلا فاعرف ذلك (قوله فزحلقت عن محلها) أقول كان مقتضى الظاهر تذكير الضمير لأن المرجع المتقدم حرف النفى لكنه أنث بتأويل الأداة أو الكلمة (قوله تزيينا للفظ) أى تحسينا له .

شطط) أى زيادة والأصل لا بشطط بتقديم حرف النفى على حرف الجر لأن حرف النفى أصله التصدير فزحلقت عن محلها تزيينا للفظ (جنس قريب) وهو ما لا جنس تحته وفوقه الأجناس ويسمى الجنس السافل كالحيوان فليس تحته جنس بل أنواع حقيقية

أقول: قد يتوقف فى وجه التزيين ومايتوهم من أنّ وجه خفة اللفظ وعذوبته بزحلقة النافى يردّ بأنّ ذلك على تسليمه إنما نشأ عن كثرة استعمال اللفظ هكذا وألفته على هذا الوجه فلواستعمل اللفظ وألف بدون الزحلقة لحصلت تلك الخفة والعذوبة فافهم (قوله أو بعيد) أو بمعنى الواو وكذا أو فى قوله أووسط ونقديم البعيد على الوسط لأنه المتيسرله فى النظم والافالمعتبر فى ترتيب الأجناس التصاعد لأنا إذا فرضنا شيئا وفرضناله جنسا كان فوقه و إذافرضنا للآخرجنسا كان فوقه وهكذا كما أن المعتبر فى ترتيب الأنواع التسفل لأنا إذا فرضنا شيئا وفرضناله نوعا كان تحته وإذا فرضنا للآخر نوعا كان تحته وهكذا (قوله و يسمى العالى) و يسمى أيضا جنس الأجناس لأنه جنس لكل جنس تحته وهذا على خلاف مامر فى النوع الاضافى فان المسمى هناك بنوع الأنواع هوالنوع السافل (قوله كالجوهر) لايقال هناك ماهوأعلى منه كالشىء والمذكور والموجود والحادث . لأنانقول هذه أعراض عامة خارجة عن الماهيات أى لم يجعل شىء منهاجزء ماهية أصلافلايكون من الجنس الذى الكلام فيه لأنه لابدأن يكون جزءا من حقيقة مّا أفاده فى الكبير (قوله بناء على جنسيته) أى كونه جنسا لما تحته وقيل عرض علمله ونقل سيدى سعيدقدورة عن نسج الحلل أن كون الجوهر ليس جنسا مذهب الفلاسفة وأن الجنس عندهم الهيولى والصورة (قوله وهذا) أى ماذكرمن تعريف البعيدبمامر والتمثيل له بالجوهر بناء على جنسيته وقوله عند الاطلاق أى عدم إرادة البعد النسبى وماذكره فى البعيد يجرى مثله فى القريب ولم يذكره فيه لاستفادته من ذكره فى البعيد (قوله كالجسم النامى) أقول لوقال كالنامى لكان أوضح (قوله وهكذا) أى أو بثلاث مراتب كالجوهر بناء على جنسيته . واعلم أنّ الجنس العالى يجوز أن يكون له فصل يقوّمه أى يدخل فى قوامه و يكون جزءا له لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أمور متساوية عند التأخرين و يجب أن يكون له فصل يقسمه أى إذا انضم اليه صار المجموع قسما ونوعا من الجنس لوجوب أن يكون تحته أنواع والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقوّمه لوجوب أن يكون فوقه جنس وماله جنس لابدّله من فصل يميزه عن مشاركاته فيه و يمتنع أن يكون له فصل يقسمه لامتناع أن يكون تحته أنواع والمتوسط من الأجناس والأنواع يجب أن يكون له فصل يقومه لأنّ فوقه جنسا وفصل يقسمه لأنّ تحته أنواعا وكل فصل يقوم العالى يقوم السافل من غير عكس كلى وكل فصل يقسم السافل يقسم العالى من غير عكس كلى كذا فى الشمسية وشرحها (قوله الجنس المنفرد) وهوما ليس فوقه جنس وتحته أنواع حقيقية (قوله لأنه لم يظفرله بمثال) أى متفق عليه فلاينافى قوله بعد ومثل له بعضهم بالعقل الخ وذلك لأن الأجناس العالية التى ظفرت بمعرفتها الحكماء عشرة وهى المقولات العشرة وكلها تحتها جنس وغيرها لم يقم دليل على وجوده ولاعدمه (قوله بناء على جنسيته) أى العقل أى كونه جنسا لما تحته كالعقول العشرة التى أثبتها الحكماء وذلك أنهم أثبتوا فى العالم قسما ثالثا ليس بجوهر ولا عرض سموه بالجوهر المجرد لتجرده عن المادة وعلائقها وجعلوامنه العقول العشرة وبيان مذهبهم فيها أنهم يقولون إن الله تعالى علة فى وجود العالم فهوعندهم فاعل بالذات لابالاختيار ولذلك قالوا بقدم العالم وأنه تعالى لكونه واحدا لاتكثرفيه بوجه لم ينشأعنه إلامعلول واحد هوالعقل الأول ونشأعن هذا العقل هيولى الفلك الأعظم الذى هوالتاسع الأطلس أى الخالى عن الكواكب المسمى فى لسان الشرع بزعمهم بالعرش وصورته ونفسه وعقله باعتبارات أربعة وجوده ووجوبه بالغير وامكانه لذاته وعلمه بذلك الغيرفنشأعنه الهيولى باعتبار امكانه لذاته والصورة باعتبار علمه بذلك الغير والعقل باعتبار وجوده والنفس باعتبار وجوبه بالغير وقيل فى الاعتبارات غير ذلك كمافى شرحى المواقف والمقاصد و بتعدده الاعتبارى اندفع مايقال مذهبهم أن الواحد لايصدرعنه إلاواحد وصدور الأمور الأربعة عن العقل الأول يخالفه ونشأ عن العقل

(أو) جنس (بعيد) وهو ما لاجنس فوقه وتحته الأجناس و يسمى العالى كالجوهر بناء على جنسيته وهذا عند الاطلاق أما إذا أريد البعد النسبى فيقال الجنس إما بعيد بمرتبة كالجسم النامى أو بعيد بمرتبتين كالجسم المطلق وهكذا (أو) جنس (وسط) وهو مافوقه جنس وتحته جنس كالجسم وترك الجنس المنفرد لأنه لم يظفرله بمثال ومثل له بعضهم بالعقل بناء على جنسيته

الثانى الذي هوعقل التاسع عقل الفلك الثامن الذى هوفلك الثوابت المسمى فى لسان الشرع بزعمهم بالكرسى وهيولاه وصورته ونفسه بتلك الاعتبارات وعن العقل الثالث الذى هو عقل الثامن عقل الفلك السابع الذى هوفلك زحل وهيولاه وصورته ونفسه بتلك الاعتبارات وهكذا عقل السادس الذى هو فلك المشترى وعقل الخامس الذى هو فلك المريخ وعقل الرابع الذى هو فلك الشمس وعقل الثالث الذى هو فلك الزهرة وعقل الثانى الذي هو فلك عطارد وعقل الأوّل الذي هوفلك القمر كل منها صادر عن العقل قبله لكن العقل العاشر الذى هوعقل الفلك الأوّل هوالعقل المسمى بالمدبر لعالم الكون والفساد و بالعقل الفعال لتأثيره فى العالم السفلى و بالعقل الفياض لافاضته على كل قابل من العناصر والمركبات منها مايستحقه و إفاضته واحدة والاختلاف بحسب القبول ونشأ عن هذا العقل العاشر العناصر الأربعة والمركبات منها على أوجه مختلفة بحسب مالها من الاستعدادات المسببة عن تجدد الأوضاع الفلكية ولا يخفى بطلان قولهم المذكور واشتماله على تحكمات لا يقتضيها عقل ولا يعضدها نقل وأشار بقوله بناء على جنسيته إلى الاضطراب فى العقل اه وجنس تحته أنواع مختلفة بفصول لانعلمها كما ذهب إليه الامام أم نوع تحته أشخاص مختلفة بالخواص الشخصية لها كما ذهب إليه غيره فعلى الأوّل بتقدير أن الجوهر أى المجرد ليس جنسا له بل هو عرض عام له يكون جنسا منفردا إذ لاجنس فوقه وتحته أنواع حقيقية فقوله بناء على جنسيته أى وعلى أن الجوهر ليس جنسا له كما زاد ذلك فى كبيره وعلى الثانى بتقدير أن الجوهر جنس يكون نوعا منفردا إذ لانوع قبله ولا نوع تحته هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام .

[فصل : فى نسبة اللفظ إلى معناه ونسبة معنى لفظ إلى معنى لفظ آخر] اعلم أن النسب الخمس الآتية أربعة أقسام لأن ثنتين منها بين معنى اللفظ وأفراده وهما التواطؤ والتشكك وواحدة بين اللفظ ومعناه وهى الاشتراك وواحدة بين اللفظ ولفظ آخر وهى الترادف وواحدة بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر وهى التباين وماقد يقع من الحكم بالتباين بين الألفاظ فهو بالنظر إلى معانيها لا إليها نفسها إذا علمت ذلك علمت أن فى الترجمة قصورا لأنها لاتفى إلا بنسبتين . ولما كان ظاهر قول المصنف ونسبة الألفاظ للمعانى لايفى إلا بالتى بين اللفظ ومعناه احتاج الشارح إلى التكلف الآتى و بقى على المصنف التساوى وهو الاتحاد ماصدقا والاختلاف مفهوما كما فى الكاتب بالقوة والضاحك بالقوة والعموم والخصوص الوجهى وهواجتماع الشيئين فى مادة وانفراد كل منهما فى أخرى كما فى الانسان والأبيض والعموم والخصوص المطلق وهواجتماع الشيئين فى مادة وانفراد أحدهما فقط فى أخرى كما فى الانسان والحيوان ويمكن إدراج هاتين النسبتين فى التباين بأن يراد به مايشمل التباين الجزئى بل والتى قبلهما فى الترادف بأن يراد به الاتحاد ماصدقا سواء كان مع اتحاد المفهوم أواختلافه (قوله على أن اللام بمعنى مع) أى وتفسيرى بما ذكرجرى على الخ (قوله ومالكا) عطف على ضمير النصب وقبح العطف على الضمير المتصل من غير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه إنما هو إذا كان الضمير المتصل ضمير رفع (قوله معا) منصوب على الحال أى مجتمعين لأن مع قد تقطع عن الاضافة وتنصب حالا بعد أن كانت فى حال إضافتها منصوبة على الظرفية واختلف فى كونها تفيد إذ ذاك الاتحاد فى الوقت فى نحو جاء الزيدان معا فذهب ابن مالك إلى أنها لا تفيده وإنما تفيد الاجتماع فى الحكم الذى هو المجىء أعم من أن يتحد وقت مجيئهما أو يسبق أحدهما فهى عنده مثل جميعا فى نحو قولك جاء الزيدان جميعا وذهب غيره إلا أنها تفيده وفرق بينها و بين جميعا بذلك (قوله فيشمل الأفراد) أى أفراد المعنى الكلى كما يشمل نفس المعنى الكلى (قوله ومتعلق النسبة)

[فصل] فى نسبة اللفظ إلى معناه ونسبة معنى لفظ إلى معنى لفظ آخر (ونسبة الألفاظ للمعانى) أى مع المعانى على أن اللام بمعنى مع كقوله :

فلما تفرقنا كأنى ومالكا
لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

والمراد بالمعنى مايعنى أى يقصد فيشمل الأفراد ومتعلق النسبة محذوف أى لبعضها

بكسر اللام وهو المنسوب إليه وقوله أى لبعضها أى الألفاظ والمعانى (قوله والتقدير الخ) و بهذا تدخل النسب الخمس المتقدمة فى عبارة المصنف (قوله والمعانى) عدل فى التقدير عن مع إلى الواو مع أن مع الموافقة لما قدمه دفعا لما قد توهمه المعية من أن المراد مصاحبة المعانى للألفاظ بحيث يكون مجموع الأمرين منسوبا لمجموع الأمرين مع أن المراد أن اللفظ ينسب لكل من اللفظ والمعنى وأن المعنى ينسب للمعنى . والحاصل أن الواو أبين فى المراد من مع (قوله بعضها) بدل من الألفاظ والمعانى بدل بعض من كل (قوله و إنما احتجنا إلى هذا) أى التكلف المذكور من جعل اللام بمعنى مع و جعل المراد بالمعنى ما يشمل الأفراد وجعل متعلق النسبة محذوفا لأن الخ . وأقول ظاهر عبارة الشارح أن المترتب على ظاهر عبارة المصنف خروج التواطؤ والتشكك فقط منها وأن ادخالهما فقط فيها هو المحوج لذلك التكلف وليس كذلك لما علمت سابقا من أن ظاهر عبارة المصنف إنما يفى بالنسبة بين اللفظ ومعناه وهى الاشتراك فقط فكان على الشارح أن يزيد فى التعليل التباين والترادف بأن يقول لأن التواطؤ والتشكك والتباين والترادف ليس واحد منها نسبة لفظ إلى معنى بل الأولان نسبتان بين المعنى وأفراده والثالث بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر والرابع بين لفظ ولفظ آخر فاحفظه (قوله والأول) أى الكلى . أقول: أما الجزئى فلا يأتى فيه التواطؤ ولا التشكك و إنما يأتى فيه التباين والاشتراك والترادف كما يأتى فى الكلى ولهذا أخذ الشارح اللفظ فى هذه الثلاثة مطلقا عن التقييد بكونه كليا أو جزئيا مثالها فى الجزئى زيد وواشق زيد بن عمرو وزيد بن بكر زيد وأبو عبدالله و بهذا التحقيق يعلم ردّ ما قيل إن الجزئى من قبيل المتباين فافهم (قوله فان كان مستويا فى أفراده) هذه العبارة كعبارة شيخ الاسلام حيث قال فان استوى معناه فى أفراده . واعترضت بأنها مقلوبة والأصل فان كانت أفراده مستوية فيه لأن الاستواء لا يكون إلا بين متعدد . و يمكن أن يجاب بأن المراد بالاستواء الحصول على حالة واحدة من غير اختلاف وتفاوت بقرينة المقابلة (قوله تواطؤ) أى توافق (قوله لا يختلف فى أفراده) فالسلطان والزبال مستويان فى الانسانية التى هى الحيوانية والناطقية (قوله بأن اختلف فيها) بأن كان فى بعضها أولى أو أقدم أو أشد منه فى البعض الآخر فالتشكيك على ثلاثة أقسام والوجود مثال للمشكك بأقسامه الثلاثة فانه فى الواجب أولى منه فى الممكن وأقدم وأشدّ كذا فى القطب وفسر عبدالحكيم الأولوية بالأحقية والأليقية وفسر الأقدمية بالتقدم بالذات إذ لا اعتبار للتقدم الزمانى فى التشكيك فلا يقال الماهية الانسانية أسبق فى آدم منها فى غيره فيلزم أن تكون من المشكك وفسر الأشدية بأن يكون فى البعض بحيث ينتزع العقل منه بمعونة الوهم أمثال ما فى البعض الآخر هذا وقال ابن التلمسانى لا حقيقة للمشكك لأن ما به التفاوت إن دخل فى التسمية فمشترك و إلا فهو المتواطئ . وأجاب عنه القرافى بأن كلا من المتواطئ والمشكك موضوع للقدر المشترك لكن التفاوت إن كان بأمور من جنس المسمى فهو المشكك أو بأمور خارجة عنه كالذكورة والأنوثة والعلم والجهل فهو المتواطئ نقله شيخ الاسلام فى حواشيه على جمع الجوامع و بما قاله القرافى يندفع أيضا البحث جمعا بأن المتواطئ يكون فى بعض الأفراد أكثر آثارا وأكمل منه فى بعض آخر وهذا يدل على التفاوت فيكون مشككا كالانسان إذ بعض أفراده كنبينا عليه الصلاة والسلام أكثر وأكمل فى الخواص الانسانية كالادراك من غيره . وحاصل الجواب أن تلك الآثار والخواص خارجة عن المسمى فلا تشكيك (قوله فانه فى الشمس) أى فان فرده الكائن فى الشمس أقوى منه أى من فرده الكائن فى القمر (قوله متواطئا) لتواطئ أفراد معناه فيه أى توافقها (قوله مشككا) لأن أفراد معناه مشتركة فى أصل المعنى مختلفة باحدى الأوجه الثلاثة المتقدمة فالناظر إليه إن نظر إلى جهة الاشتراك خيل له هذا النظر أنه متواطئ لتواطؤ أفراده فيها و إن نظر إلى

والتقدير ونسبة الألفاظ والمعانى بعضها لبعض و إنما احتجنا إلى هذا لأن التواطؤ والتشكك كل منهما ليس نسبة لفظ إلى معنى بل نسبة المعنى إلى أفراده (خمسة أقسام بلا نقصان) ولا زيادة لأن اللفظ إما كلى أو جزئى والأول إن كان معناه واحدا فان كان مستويا فى أفراده فالنسبة بينه و بين أفراده (تواطؤ) كالانسان فان معناه لا يختلف فى أفراده و إلا بأن اختلف فيها فالنسبة بينهما (تشاكك) و يقال تشكك كالنور فانه فى الشمس أقوى منه فى القمر و يسمى اللفظ فى الأول متواطئا كمعناه وفى الثانى مشككا

جهة الاختلاف خيل له هذا النظر أنه مشترك كعين فالنظر فيه يشكك هل هو متواطئ أو مشترك كذا في شرح القطب (قوله كمعناه) في تشبيه اللفظ بالمعنى هنا وفيما قبل إشارة إلى أن تسمية المعنى بالمتواطئ والمشكك بالأصالة وأن تسمية اللفظ بهما بالتبع من تسمية الدال باسم المدلول على أن تسمية كل منهما مجاز عقلي لأن المشكك في الحقيقة هو النظر والمتواطئ في الحقيقة هو الأفراد كما علم من توجيه التسمية نعم ان أريد بالتواطئ الحصول على حالة واحدة من غير تفاوت كان تسمية المعنى متواطئا على طريق الحقيقة (قوله فان لم يصدق أحدهما الخ) اعترض بأن فيه قصورا لصحة جعل التخالف في المتن شاملا للتباين الكلي وللتباين الجزئي وهو العموم والخصوص من وجه والعموم والخصوص مطلقا. وأقول: عذر الشارح أن المصنف جعل في شرحه التخالف في كلامه على التباين الكلي (قوله وكذا اللفظان تبعا لهما) من تسمية الدال باسم المدلول (قوله ان عدد الواضع معناه) أي وضعه لمعان متعددة بأوضاع متعددة (قوله فالنسبة بينه) أي بين ذلك اللفظ (قوله هو الاشتراك) أي ويسمى ذلك اللفظ مشتركا أي مشتركا فيه وكأنه لم ينبه على ذلك اتكالا على المقايسة على ما سبق (قوله كالمحفد) بحاء مهملة ففاء قال في القاموس المحفد كمجلس ومنبر شيء يعلف فيه الدواب وكمنبر طرف الثوب وقدح يكال به وكمجلس الأصل وأصل السنام ووشي الثوب وقرية باليمن وكمقعد قرية بالسحول اهـ (قوله وضع للباصرة وللجارية) أي العين الجارية من الماء أي ولغيرهما إذ معانيها كثيرة جدا كما يعلم بالوقوف على القاموس وغيره منها الذهب وذات الشيء وخيار الشيء وحرف الهجاء المخصوص والشمس (قوله عكسه) أقول: هو على حذف العاطف والترادف بدل أو عطف بيان وأما ما يتبادر إلى الوهم من إعراب عكسه الترادف مبتدأ وخبرا فلا يناسب اعراب قوله تواطؤ الخ بدلا من خمسة كما في نظائره (قوله أي الترادف أن يكون الخ) سمي هذا ترادفا لترادف اللفظين: أي تتابعهما في الاستعمال على المعنى إذ الترادف معناه لغة التتابع هذا هو الموجود في كتب اللغة وأما تفسيره بركوب شخص خلف آخر كما فعل القطب فغير موجود في كتب اللغة قاله عبد الحكيم ولم يقل الشارح ويسمى اللفظان مترادفين كما قال فيما سبق اتكالا على المقايسة (قوله أن يكون اللفظ متعددا) أنظر هل ولو كان تعدده من لغات مختلفة كما قالوه في المشترك والظاهر نعم (قوله إما طلب) أي لفظي بقرينة أنه قسم من اللفظ وقوله إن أفاد طلبا: أي نفسيا فلا تهافت فبان أن الصيغة الدالة على الطلب النفسي تسمى طلبا إما حقيقة اصطلاحية أو من تسمية الدال باسم المدلول وفي قوله ان أفاد طلبا إشارة إلى تعريف الطلب اللفظي بما أفاد الطلب النفسي وكذا في قوله ان احتمل الصدق إشارة إلى تعريف الخبر بما احتمل الصدق (قوله ان احتمل الصدق) أي والكذب وتركه لاستلزام احتمال الصدق احتمال الكذب ولأن أصل وضع الخبر الصدق وإنما الكذب احتمال عقلي (قوله فان كان الطلب) أي اللفظي بقرينة قوله فهو النهي كلا تضرب الخ. وأقول: يشمل كلامه بعض أقسام الأمر كاترك وذر ودع إلا أن يقال المراد طلب الترك بواسطة الأداة المخصوصة التي هي لا كما يرمز إليه تمثيله وقد مشى الشارح هنا على القول بأن طلب الترك نهي سواء كان مع استعلاء أو خضوع أو تساو ومشى في قوله بعد وسكت عن تقسيم طلب الترك الخ على خلافه والمراد بالترك كف النفس عن المنهي عنه بشغلها بضده ليوافق ما ذهب إليه أهل السنة من أن المكلف به في النهي ضد المنهي عنه لأنه مقدور المكلف وليس المراد به عدم الفعل الذي ذهب أبو هاشم من المعتزلة إلى أنه المكلف به في النهي ورد عليه بأن العدم المحض لا يكلف به إذ لا قدرة للعبد على تحصيله من غير واسطة. وبهذا التحقيق يعلم ما في كلام بعض هنا فافهم (قوله أو طلب فعل فهو الذي الخ) أشار بذلك إلى أن التقسيم إلى الثلاثة الآتية ليس للطلب مطلقا كما يقتضيه ظاهر عبارة المصنف بل لنوع منه

كمعناه وإذا نظر بعين معنى اللفظ ومعنى لفظ آخر فان لم يصدق أحدهما على شيء مما صدق عليه الآخر فالنسبة بينهما (تخالف) أي تباين كالانسان والفرس ويسمى معنياهما متباينين وكذا اللفظان تبعا لهما (و) اللفظ المفرد إن عدد الواضع معناه فالنسبة بينه وبين ماله من المعاني هو (الاشتراك) كالمحفد على وزن منبر وضع لطرف الثوب وللقدح الذي يكال به وكعين وضع للباصرة وللجارية وسواء تعدد وضعه من لغة واحدة أو من لغات مختلفة نص عليه الفخر في الملخص (عكسه الترادف) أي الترادف أن يكون اللفظ متعددا والمعنى واحدا كانسان وبشر فانهما موضوعان للحيوان الناطق (واللفظ) المستعمل (إما طلب) ان أفاد طلبا كاضرب (أو خبر) إن احتمل الصدق فان كان الطلب طلب ترك فهو النهي كلا تضرب أو طلب فعل فهو الذي قسمه المصنف بقوله (وأول ثلاثة ستذكر)

فهو إن دل بذاته على الطلب (أمر) حالة كونه (مع استعلا) أى طلب العلو بأن يكون الطالب مظهرا له سواء كان عاليا فى نفس الأمر أولا (وعكسه) وهو الطلب مع إظهار الخضوع (دعاء و) الطلب (فى) حال (التساوى فالتماس وقعا) بألف الاطلاق والفاء صلة فى الخبر وقد تسمى الثلاثة كلها أمرا وسكت عن تقسيم طلب الترك لأنه لم يقل إن الطلب إذا كان مع استعلاء أمر أو نهى ويحتمل أنه أدرجه فى الأمر بناء على أن طلب الترك طلب فعل الضد والخلاف فى أنه هل يشترط الاستعلاء أو العلو أو هما أولا يشترط شئ منهما مشهور فى الأصول، وخرج بقولنا فيما تقدم إن دل بذاته على الطلب دلالة المركب فى قولنا أنا عطشان لمن معه ماء على طلب التمكين من الماء فان دلالة هذا المركب على طلب فعل المواساة بالماء ليست من ذاته أى ليست من جهة وضعه إذ الذى يدل عليه هذا المركب بحسب الوضع إن قلنا إن المركبات موضوعة إنما هو حصول العطش وإنما دل على الطلب

وهو طلب الفعل (قوله فهو إن دل الخ) الفاء فصيحة أى إذا أردت بيان هذه الأقسام فنقول هو إن دل الخ وضمير فهو يرجع إلى الطلب اللفظى وقوله على الطلب أى النفسى الخ كما مر (قوله بذاته) بأن يكون موضوعا للطلب فخرج نحو قولنا طلب منا فعل الصلاة لأنه ليس بموضوع لطلب الفعل بل للاخبار بطلبه قاله القطب وخرج نحو قول العطشان لمن معه ماء أنا عطشان كما سيذكره الشارح ودخل فى الدال بالذات صيغة فعل الأمر عند النحاة واسم فعله كنزال والمصدر النائب منابه كضربا زيدا ولام الأمر الداخلة على المضارع نحو ـ لينفق ذو سعة من سعته ـ (قوله حالة كونه) أى الأول الراجع إليه الضمير المنفصل الذى قدره الشارح مبتدأ بناء على القول بجواز إتيان الحال من المبتدإ (قوله أى طلب العلو بأن يكون الخ) أشار إلى أن السين والتاء للطلب وأن المراد بالطلب هنا الاظهار وهو جرى على أن الشرط إظهار العلو وإن لم يكن الطالب عاليا فى نفس الأمر ويمكن جعلهما زائدتين فيكون جريا على أن الشرط العلو فى نفس الأمر والأول هو المتبادر من العبارة وسيأتى ذكر الخلاف مستوفى (قوله وعكسه وهو الطلب) أل فيه للعهد والمعهود الطلب الدال بذاته على الطلب وكذا قوله والطلب فى حال التساوى (قوله مع إظهار الخضوع) أى وإن لم يكن خاضعا فى نفس الأمر على قياس ماقبله (قوله دعا) أى وسؤال كما فى متن الشمسية وشرحها (قوله فى حال التساوى) أى فى حال إظهار التساوى سواء كان مساويا أو أعلى أو أدنى ليغاير القسمين قبله على ماصنعه الشارح فيهما وتجويز أن يكون التساوى باعتباره فى نفس الأمر نبذ لصنيع الشارح (قوله صلة فى الخبر) أى حرف زائد وصل بالخبر (قوله وسكت عن تقسيم طلب الترك) أى مع أنه كطلب الفعل غير الكف فى الانقسام إلى الثلاثة فهو مع الاستعلاء نهى ومع الخضوع دعاء ومع التساوى التماس (قوله لأنه لم يقل الخ) هذا التعليل استدلال على السكوت لا توجيه له (قوله ويحتمل الخ) هذا مقابل قوله وسكت وضمير أدرجه يرجع إلى النهى وعلى هذا الاحتمال يكون المقسم إلى الثلاثة الطلب بالمعنى الشامل لطلب الفعل وطلب الترك لا خصوص الأول (قوله بناء على أن طلب الترك طلب فعل الضد) أقول أى عين طلب فعل الضد كما هو مذهب قوم وقيل مستلزم له لا عينه ورجحه جماعة والخلاف فى الطلب النفسى لا اللفظى إذ لا يعقل أن افعل عين لا تفعل ذكره الزركشى فى البحر المحيط فعلم فساد الاعتراض على الشارح بأنه قدم أنه يشترط فى الأمر دلالته على الطلب بذاته ودلالة النهى على طلب فعل الضد بناء على ماذكره بالالتزام لأنه موضوع لطلب الترك ويلزمه طلب فعل الضد فكيف أدرج النهى فى الأمر بناء على ماذكره. نعم يرد على الشارح أن المراد بطلب الفعل فى تعريف الأمر ما كان بنحو افعل لا بنحو لا تفعل بدليل تسمية نحو لا تفعل نهيا وجعله قسيما للأمر فلا يدخل النهى فى الأمر على ماذكره أيضا. لا يقال مراد الشارح أن المصنف استعمل الأمر هنا بمعنى مادل على طلب الفعل ولو بنحو لا تفعل فيشمل النهى. لأنا نقول: هذا مجاز لابد له من قرينة ولا قرينة هنا (قوله هل يشترط الاستعلاء) أى إظهار الطالب العلو ولو مع عدم العلو فى نفس الأمر أو العلو أى علوه فى نفس الأمر أوهما أى الاستعلاء والعلو أولا يشترط شئ منهما وهذا القول الأخير هو الراجح ومما يدل له قوله تعالى حكاية عن فرعون ـ فماذا تأمرون ـ يخاطب أصحابه وإن أجيب عنه بأنه تذلل لهم فصاروا كالمستعلين عليه (قوله لمن معه ماء) متعلق بقولنا وقوله على طلب التمكين متعلق بدلالة (قوله فعل المواساة) الاضافة للبيان (قوله أى ليست من جهة وضعه) بين بهذا التفسير المراد من كون دلالة المركب المذكور ليست من ذاته (قوله إن قلنا إن المركبات موضوعة) هذا هو التحقيق وإن بحث فيه بما لا يخفى ضعفه على بصير وقيل ليست موضوعة بل دلالتها على معناها عقلية وعلى أنها موضوعة وضعها نوعى لأن الموضوع عام مستحضر عند الوضع بوجه

بطريق الكناية بقرينة وجود الماء مع المخاطب فلايسمى بهذا الاعتبار أمرا ولا دعاء ولا التماسا وبقى قسم آخر ليس بطلب ولا خبر كالتمنى والترجى والقسم وحده بدون جوابه والنداء وصيغ العقود والاستفهام ويسمى هذا فى الاصطلاح تنبيها والأقرب إلى التحقيق أن مادل على الطلب مفرد كما ذهب إليه الابيارى وهو موافق لاصطلاح النحويين فان فعل الأمر عندهم من أقسام الفعل الذى هو من أقسام الكلمة والكلمة ما وضعت لمعنى مفرد فيلزم أن أقسامها كذلك هذا حاصل ما قاله الامام السنوسى

كما كقول الواضع وضعت كل مركب من محكوم عليه ومحكوم به ليدل على اتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به (قوله بطريق الكناية) الاضافة للبيان وكذا إضافة قرينة وجود والباء فى بطريق للملابسة وفى بقرينة سببية متعلقان بدل وباختلافهمامعنى يندفع تعلق حرفى جرمتحدين لفظاومعنى بعامل واحد (قوله فلايسمى) أى المركب المذكور بهذا الاعتبارأى بسبب اعتبار دلالته على الطلب بواسطة القرينة على طريق الكناية (قوله أمرا) أى على تقديرأن المتكلم بالمركب المذكور مستعل ولادعاء أى على تقدير أنه خاضع ولا التماسا أى على تقديرأنه مساو (قوله كالتمنى والترجى) قال فى كبيره : لأن لفظهما موضوع لكيفية يلزمها الطلب (قوله والقسم وحده بدون جوابه) عبارته فى الكبير والقسم أى الجملة الأولى من جملتى القسم وأما الثانية وهى جواب القسم فخبرية اهـ وكلامه هنا يعطى أن مجموع الجملتين ليس من هذا القسم فيكون خبرا ولعل وجهه أن المقصود بالافادة هو الجواب والجملة الأولى إنما أتى بها لتأكيد الجواب (قوله والنداء) وجه بأن حرف النداء موضوعه الأصلى الرغبة فى الاقبال و يلزمها طلب الاقبال وظاهر كلام النحاة يخالفه (قوله والاستفهام) زاد فى كبيره العرض والتحضيض وجملة نعم وبئس ونحوهما وكم الخبرية ورب والتعجب وقيل إنه خبر (قوله ويسمى هذا) أى القسم المذكور بسائر أنواعه وقوله تنبيها أى و إنشاء كما فى الكبير فالقسمة على ماذكره الشارح ثلاثية طلب وخبر وتنبيه ويقال له إنشاء و بعض أهل هذه الطريقة جعل الاستفهام من الطلب حيث قال الطلب إما طلب فعل وهو الأمر أوطلب كف وهو النهى أوطلب علم وهو الاستفهام وجعل كثير القسمة ثنائية خبرا و إنشاء فالخبر ماقصد به حكاية مافى الخارج والانشاء مالم يقصد به ذلك فأدرجوا الطلب والتنبيه فى الانشاء وماذكرناه فى تعريف الانشاء والخبر على هذا القول أولى من قول كثير فى تعريفهما عليه الانشاء ماحصل مدلوله به والخبر ماحصل مدلوله لابه وكان هو حكاية عنه لاقتضائه أن الموضوع له اللفظ الانشائى غيرمتحقق قبل اللفظ وهومسلم فى نحو بعت واشتريت لا فى نحو اضرب وما أحسن زيدا لتحقق الطلب النفسى الذى هو ميل النفس وجد اللفظ أولا وتحقق التعجب النفسى الذى هو انفعال النفس عند إدراك مالم يتحقق سببه وجد اللفظ أولا ومن قول كثير فى تعريفهما عليه الخبر مالنسبته خارج تقصد مطابقته أوعدم مطابقته والانشاء ماليس لنسبته خارج كذلك لاقتضائه أن الخبر قدتقصد عدم مطابقة نسبته وليس كذلك لأن وضع الخبر للمطابقة و إنما عدمها احتمال عقلى فتأمل (قوله والأقرب إلى التحقيق الخ) شروع فى التلويح بالاعتراض على المصنف فى جعله فى شرحه المنقسم إلى الأمر والدعاء والالتماس هو اللفظ المركب وكثيرا مايعترض على مثل هذه العبارة بأنها تقتضى أن المقابل قريب إلى التحقيق وأن كلا ليس بتحقيق والجواب عن الأول أن أفعل التفضيل من غير بابه وعن الثانى بأنه ينبغى سلوك طريق الأدب وعدم الهجوم بالجزم لعدم الاطلاع اليقينى على نفس الأمر فالمعنى والقريب إلى التحقيق فى نفس الأمر كذا و إن كان هذا القريب نفس التحقيق فى ذهننا (قوله أن مادل على الطلب مفرد) أى لأن الدال عليه فى نحو اضرب هو الفعل فقط ولادخل للفاعل فى الدلالة عليه وكون الفعل ذا جزءين مادى وصورى لايقتضى تركيبه لعدم اعتبار الجزء الصورى فى التركيب عند أصحاب هذا التحقيق كما سيذكره الشارح بقوله وهذا على أنه الخ وفى نحو لتضرب لام الأمر فقط وفى نحو لا تضرب لا فقط (قوله الأبيارى) بفتح الهمزة كما فى معجم البلدان (قوله وهو موافق الخ) استئناف قصد به تقوية هذا الأقرب إذ لاشك فى أن الموافقة ممايتقوى فيسقط ماقيل هنا (قوله ما وضعت لمعنى مفرد) هذا التعريف معترض بأن المعتبر أفراده فى الكلمة هو اللفظ الموضوع لا المعنى

لا المعنى الموضوع له ألا ترى أن قوما ورهطا وألفا ونحوها كلمات لأنها ألفاظ مفردة وإن كان معنى
كل غير مفرد ودفعه بقراءة مفرد بالرفع صفة ثانية لما على أنها نكرة موصوفة روعى معناها فأنث
الفعل المسند إلى ضميرها ثم لفظها فذكر وصفها يرده امتناع مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى كما
صرح به علماء العربية وكان الأخصر والأولى أن يقول كما قال كثير والكلمة قول مفرد (قوله
في شرح ابن عرفة) أي شرح مختصر ابن عرفة أو سمى الكتاب باسم مؤلفه (قوله وهذا) أي كون
الأقرب إلى التحقيق أن ما دل على الطلب مفرد مبنى على أنه يشترط الخ (قوله جزآن ماديان) كما
في قام زيد (قوله بمادته) أي جوهر حروفه . أقول أي مع ملاحظة الصورة واعتبارها وإن كانت
تبعا وإلا ورد أن الدلالة على الحدث تنعدم بانعدام الهيئة المخصوصة كأن قدمت بعض حروف
ضرب على بعض (قوله بصورته) أي هيئته المخصوصة الحاصلة من ترتيب الحروف وحركاتها
وسكناتها (قوله إلا لتمييز الخبر عن غيره) أي فذكر غير الخبر من الطلب وأقسامه والنسب الخمس
استطرادى . وأقول هذا غير ظاهر أما أولا فلأن المصنف قد ميز الخبر في باب القضايا بأتم من
تمييزه له هنا لأنه ذكر هناك تعريفه وأنه يرادف القضية فلو كان ذكر هذا الفصل لأجل تمييزه
لاستغنى عنه بتمييزه هناك . وأما ثانيا فلأنه لا يظهر أن ذكر النسب الخمس السابقة في هذا الفصل
على سبيل الاستطراد والتبع وإن ظهر أن ذكر الطلب وأقسامه على سبيل الاستطراد والتبع
فتدبر (قوله لأنه) أي الخبر .

[فصل : في الكل والكلية والجزء والجزئية] (قوله استتبعهما) أي أتبعهما كما عبر به في كبيره
فالسين والتاء زائدتان (قوله بما شاركهما في المادة الخ) والمراد بما شارك الكلى في مادته وهو
الكل والكلية وما شارك الجزئى في مادته وهو الجزء والجزئية فالكلام على التوزيع وجملة الألفاظ
ستة ثلاثة مبدوءة بالكاف وثلاثة مبدوءة بالجيم (قوله حكمنا على المجموع) أي مجموع أشياء لا يستقل
كل واحد منها بالحكم نحو كل رجل الخ فإنه حكم فيه على مجموع بنى تميم أي على أفرادهم باعتبار
اجتماعهم بحمل الصخرة العظيمة لعدم استقلال كل واحد منهم بالحمل هذا هو الحقيقة فإن أريد
جماعة منهم لكونها تستقل بالحمل كان مجازا فقولهم إن المجموع قد يراد به البعض أي على طريق
المجاز . والحاصل أن المجموع حقيقة في جميع الأفراد باعتبار اجتماعهم مجاز في البعض هذا حكم
الكل في الإيجاب أما في السلب فهو النفى عن المجموع كقولنا ما أعطيت كل العشرة فلا ينافى الثبوت
في البعض بل الغالب في استعماله كما قال ابن يعقوب الثبوت في البعض ذكره شيخنا العدوى . واعلم
أن الكل في الحقيقة هو الموضوع أعنى المجموع المحكوم عليه فتسمية الحكم كلا من باب تسمية
الشىء باسم متعلقه أى لما تعلق الحكم بالكل سمى كلا وصار حقيقة اصطلاحية ذكره الشارح
في كبيره (قوله من حيث هو مجموع) أي معتبر وملحوظ فيه الاجتماع إذ المجموع الأفراد بقيد
اجتماعها لكن المجتمع تارة يكون جميع أفراد الموضوع كالمثال الثانى أو بعضها كأهل الأزهر
علماء أو محتملا للأمرين كالمثال الأول والأول حقيقة والثانى مجاز والثالث محتمل لهما كما علمت مما مر
والاحتراز بالحيثية المذكورة عما إذا حكمت على المجموع من حيث ثبوت الحكم لكل واحد من
أفراده على الاستقلال نحو نصرنى الزيدون إذا استقل كل منهم بالنصر (قوله لا جميعهم) أي
لا كل واحد منهم على انفراده (قوله فوقهم) أي فوق الثمانية فهو من عود الضمير على متأخر
لفظا متقدم رتبة وقوله يومئذ أي يوم القيامة أي وأما الآن فأربعة وقوله ثمانية أي ثمانية أملاك
وقيل ثمانية صفوف (قوله إلا أن الحكم في الثانى ثابت لجميعهم) أي على الاشتراك لا على الاستقلال

في شرح ابن عرفة وهذا
مبنى على أنه يشترط في
المركب جزآن ماديان
أما على أنه يكفى جزء
مادى وجزء صورى
ففعل الأمر مركب لأنه
يدل على الحدث
بمادته وعلى الزمن
بصورته ولم يذكر
المصنف هذا الفصل
إلا لتمييز الخبر عن
غيره لأنه المبحوث
عند المناطقة .

[فصل: في بيان الكل
والكلية والجزء
والجزئية] لما ذكر
الكلى والجزئى
استتبعهما بما شاركهما
في المادة وهو الكل
والكلية والجزء
والجزئية (الكل حكمنا
على المجموع) من
حيث هو مجموع نحو
كل رجل من بنى تميم
يحمل الصخرة العظيمة
أي مجموعهم لا جميعهم
إذ قد يكون فيهم من
لا يقدر عليها ونحو
- ويحمل عرش
ربك فوقهم يومئذ
ثمانية - إلا أن الحكم
في الثانى ثابت لجميعهم

بخلاف الأول و (كـ)ـقوله صلى الله عليه وسلم مامعناه (كل ذلك ليس ذا وقوع) لما قال له ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يارسول الله فهذه رواية بالمعنى والمروى أنه صلى الله عليه وسلم قال : كل ذلك لم يكن.

قال سيدى سعيد ماحاصله إن هذا التمثيل جار على تأويل مرجوح كما نبه عليه الأبى وغيره والراجح أنه من باب الكلية أى لم يقع واحد منهما لأن السؤال بأم عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما فى اعتقاد المستفهم فجوابه إما بالتعيين أو بنفى كل منهما لا بنفى الجمع بينهما لأنه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب أن يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما ولأنه قد روى أنه لما قال النبى صلى الله عليه وسلم : كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان لأنه إنما ينافى نفى كل منهما لانفيهما جميعا إذ الايجاب الجزئى رفع للسلب الكلى لا للسلب الجزئى ولأن تأخر النفى عن كل لعموم السلب بخلاف تقدمه عليها فلسلب العموم اهـ وهذا بيان للتحقيق فى معنى الحديث

(قوله بخلاف الأول) أى فانه ثابت للبعض دون البعض أى ثابت للمجموع جماعة منهم كما فى الكبير. وأقول: قد عرفت أنه صالح لكون الحكم فيه ثابتا للجميع على الاشتراك أيضا فتأمل (قوله وكقوله) أى كالحكم فى قوله الخ ليطابق المثال الممثل (قوله مامعناه) إشارة إلى أن المصنف روى الحديث بالمعنى وإن كان فى جوازه خلاف إذ الصحيح الجواز للعارف بالمعنى وإن لم ينس اللفظ (قوله كل ذلك) اسم الاشارة راجع إلى ماذكره له ذو اليدين من قصر الصلاة والنسيان (قوله ذو اليدين) لقب به الصحابى المذكور لطول يديه واسمه الخرباق بن عمرو بخاء معجمة مكسورة فراء ساكنة فموحدة وقاف (قوله أقصرت) بهمزة الاستفهام والبناء للفاعل فالصلاة فاعل ويروى بالبناء للمفعول فالصلاة نائب فاعل وأما أقصرت بتاء الخطاب فلم يرو. والصلاة المذكورة قيل الظهر وقيل العصر ويمكن الجمع بينهما بتعدد الواقعة (قوله على تأويل مرجوح) هو أن النفى للمجموع نظرا لما فى نفس الأمر إذ المنفى فى نفس الأمر اجتماع الأمرين لثبوت أحدهما وهو النسيان ولو كان المراد نفى كل منهما للزم انتفاء صدق الخبر. ويرد بأن حال المتكلم يشرح كلامه وحاله صلى الله عليه وسلم فى هذه الواقعة يدل على أن مراده نفى كل منهما ولايلزم الكذب لأن كلامه مبنى على ظنه فكأنه قال لم يكن واحد منهما فى نفس الأمر بحسب ظنى ولاضرر فى وقوع مثل ذلك لأجل التشريع على وجه أوضح ومخالفة الخبر للواقع إنما تعد عيبا إذا علمها المخبر وقولهم صدق الخبر مطابقته للواقع أى ولو بحسب ظن المتكلم فيما يظهر لى الآن فتدبر. قال شيخنا العدوى: فان قلت إن المعصية لاتقع من الأنبياء لاعمدا ولا نسيانا والسلام من ركعتين معصية وقعت نسيانا. فالجواب أن محل ذلك مالم يترتب على وقوعها حكم شرعى وهنا ترتب وهو السجود ودلالة الفعل أقوى والنسيان إنما يستحيل على الأنبياء إذا كان من الشيطان وهذا النسيان من الله تعالى لادخل للشيطان فيه اهـ (قوله لأن السؤال الخ) استدل بأدلة ثلاثة وبقى دليل رابع ذكره فى كبيره وهو أنه ورد فى بعض الطرق لم أنس ولم تقصر (قوله بأم) أى مع أم إذ السؤال إنما هو بأداة الاستفهام وأم حرف عطف لا أداة استفهام (قوله لطلب التعيين) خبر أن وقوله بعد ثبوت أحدهما حال أو خبر بعد خبر (قوله أو بنفى كل منهما) أى وقوله كل ذلك لم يكن ليس فيه تعيين فوجب أن يكون لنفى كل منهما ويكون تخطئة للسائل فى اعتقاده ثبوت أحد الأمرين فقول الشارح فيجب أن يكون الخ تفريع على مقدر (قوله فلو لم يكن الخ) إشارة إلى قياس استثنائى استثنى فيه نقيض التالى فأنتج نقيض المقدم (قوله لما صح بعض ذلك قد كان) أى لما صح إيراد هذا القول نقضا لقوله كل ذلك لم يكن (قوله لأنه) أى هذا القول وهو بعض ذلك قد كان (قوله نفى كل منهما) أى على حدته وقوله لانفيهما جميعا أى مجتمعين (قوله رفع للسلب الكلى) فيه إشارة إلى أن حرف النفى فى قوله كل ذلك لم يكن ليس جزءا من المحمول إذ لو كان جزءا منه لم تكن سالبة كلية بل موجبة كلية معدولة المحمول كما سيأتى بيانه (قوله لا للسلب الجزئى) أى الذى منه نفى المجموع (قوله ولأن تأخر النفى الخ) إشارة إلى قاعدة مشهورة ومحلها إذا لم تقم قرينة على خلافها وإلا عمل بالقرينة كما فى قوله تعالى ــ والله لايحب كل مختال فخور ــ (قوله لعموم السلب) أى عمومه لجميع أفراد الموضوع وقوله فلسلب العموم أى عموم الحكم لجميع أفراد الموضوع وسلب العموم صادق بالثبوت للبعض وهو الغالب وبعدم الثبوت أصلا لأن السالبة تصدق بنفى الموضوع (قوله بأن البحث فى المثل) جمع مثال ككتب جمع كتاب ليس من دأب الفحول. أقول ينبغى أن محل ذلك

ويجاب عن المؤلف بأن البحث فى المثل ليس من دأب الفحول (وحيثما لكل فرد) أى عليه (حكما فانه) أى الحكم القضية المشتملة عليه

مالم يترتب عليه ارتكاب خلاف الواقع فى كلام الله أو رسوله كما هنا فاحفظه (قوله بتأويلها بالقول) أى وتذكير الضمير بسبب تأويل القضية بالقول وفى كلامه إشارة إلى أنّ الكلية والجزئية كما يطلقان اصطلاحا على الحكم يطلقان كذلك على القضية المشتملة عليه (قوله نحو كل نفس الخ) هو على ظاهره إن كان مثالا للكلية بمعنى القضية والمراد نحو الحكم فى كل نفس الخ إن كان مثالا للكلية بمعنى الحكم ومثل ذلك يقال فى قوله نحو بعض الانسان الخ ومثل للكلية بمثالين وللجزئية بمثالين إشارة إلى أنه لافرق فيما ذكر بين الايجاب والسلب (قوله ولا إله إلا الله) فيه جرى على أنّ هذه القضية سالبة كلية وأنها من باب عموم السلب أى عمومه لجميع أفراد الاله غير الذات العلية المستثناة استثناء متصلا لدخول المستثنى فى المستثنى منه بحسب الوضع لأنه موضوع لما يعم المستثنى وغيره وإن كان خارجا منه بحسب الارادة لارادة المتكلم بهذه الجملة خروج الذات العلية من الآلهة المنفية بقرينة الاستثناء فيكون من العام الذى أريد به الخصوص فاندفع ماقيل إنه يلزم المتكلم بهذه الجملة الكفر ثم الايمان ويؤيد هذا التحقيق ماقرروه فى نحو لزيد علىّ عشرة إلا واحدا من أنه أريد بعشرة تسعة مجازا بقرينة إلا واحدا لئلا يلزم التناقض فاحفظ ذلك واسم لا هو إله بمعنى المعبود بحق فى نفس الأمر وخبرها محذوف أى موجود أو ممكن بالامكان العام والاقتصار على الوجود على الأوّل لأنه محل النزاع بين الموحدين والمشركين لا الجواز إله غيره تعالى والله إما مرفوع على البدلية من الضمير فى الخبر ولاضرر فى تخالف البدل والمبدل منه اثباتا ونفيا أو من إله باعتبار محله قبل دخول الناسخ بناء على ماذهب إليه جماعة من النحاة أنه لايشترط فى مراعاة المحل بقاء الطالب له كالابتداء وإما منصوب على الاستثناء من الضمير فى الخبر لا على البدلية من اسم لا لئلا يلزم عمل لا فى المعرفة سواء قلنا العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه أو قلنا العامل فيه مثله مقدرا كما هو الأصح والقصر من قصر الصفة على الموصوف قصر إفراد لأنّ هذه الجملة الشريفة للردّ على معتقدى الشركة (قوله والحكم للبعض) أى واحدا أو أكثر (قوله أو القضية الخ) أقول ارتكاب هذا الاحتمال هنا يؤدّى إلى خلوّ الجملة من الرابط إلا أن يجعل محذوفا أشار إليه الشارح بقوله المشتملة عليه فافهم (قوله كالحيوان الخ) مثل بمثالين: أحدهما للجزء المعقول، وثانيهما للجزء المحسوس.

فائدة: النسبة بين الكلى والجزئى التباين وبين الكل والكلى العموم والخصوص من وجه لصدقهما على الانسان وانفراد الكلى فى الكلى البسيط كالنقطة وانفراد الكل فى زيد. قيل وبين الكلى والجزء كذلك لصدقهما على الحيوان وانفراد الكلى فى الانسان وانفراد الجزء فى جزء الجزئى المخصوص وهو التشخص المخصوص وفيه نظر لأنّ الانسان جزء من زيد مثلا لتركبه من الماهية الانسانية والتشخص فلم ينفرد الكلى عن الجزء فى الانسان وبين الكل والجزئى كذلك لصدقهما على زيد وانفراد الكل فى الانسان وانفراد الجزئى فى الجزئى البسيط كالنقطة المعينة وبين الجزئى والجزء كذلك لصدقهما على التشخص المخصوص وانفراد الجزئى فى زيد وانفراد الجزء فى الحيوان قيل وبين الكل والجزء كذلك لصدقهما على الحيوان فانه كل من حيث تركبه من الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة وجزء من الانسان مثلا وانفراد الكل فى الانسان وانفراد الجزء فى الجزء البسيط وفيه النظر السابق فتأمل.

[فصل: فى المعرفات] (قوله جمع معرف الخ) لايخفى أنّ إطلاق المعرف والشارح على المعرف مجاز اسنادى من باب الاسناد إلى الآلة لأنه معرف به ومشروح به وأنّ إطلاق التعريف عليه مجاز مرسل من إطلاق اسم الشئ على آلته لكن هذا بقطع النظر عن جعلها أعلاما منقولة على المعرف

بتأويلها بالقول (كلية قد علما) نحو - كل نفس ذائقة الموت - ولا إله إلا الله (والحكم للبعض) أى عليه (هو) أى الحكم أو القضية المشتملة عليه بتأويلها بالقول (الجزئيه) نحو بعض الانسان كاتب وبعض الحيوان ليس بانسان (والجزء معرفته جليه) وهو ماتركب منه ومن غيره الكل كالحيوان فانه جزء من الانسان والسقف بالنسبة للبيت

[فصل: فى المعرفات] جمع معرف ويسمى تعريفا وقولا شارحا

لشرحه الماهية وتعريف المخاطب بها ومعرف الشيء مايقتضى تصوره تصوره أو امتيازه عن غيره كالحد عند الأصوليين (معرف) مبتدأ حذفت منه أل للوزن (على ثلاثة قسم) أحدها (حد) تام وناقص (و) ثانيها (رسمى) منسوب إلى الرسم بالمعنى اللغوى وهو الأثر لا لأنه منسوب للرسم المصطلح عليه لئلا يلزم نسبة الشيء إلى نفسه ويقال له أيضا رسم وهو أيضا تام وناقص (و) ثالثها (لفظى

وإلا فالأعلام المنقولة من قبيل الحقيقة (قوله لشرحه الماهية) علة للجزء الأخير من الاسم الأخير وأما علة الجزء الأول منه فهو أن القول هو المركب وشأن المعرف التركيب ثم ان أريد بشرح الماهية إيضاحها بذاتياتها كان اطلاق القول الشارح على مطلق التعريف مجازا مرسلا من تسمية الشيء باسم بعض أفراده وهو الحد وإن أريد به تمييزها عن غيرها بأى وجه فلا يجوز كذا فى الكبير وقد استفيد أن التجوز على الاحتمال الأول بقطع النظر عن جعل القول الشارح علما لمطلق التعريف لما مر (قوله وتعريف المخاطب بها) علة للاسم الأول والثانى ففى كلامه لف ونشر مشوش والمصدر مضاف إلى مفعوله وبها متعلق بتعريف (قوله مايقتضى تصوره تصوره أوامتيازه عن غيره) أو لتنويع المعرف إلى نوعين الأول الحد التام والثانى الرسم والحد الناقص والمراد بالتصور الأول الخطور بالبال وبالتصور الثانى الحصول عن جهل بمعنى أن حضور المعرف بكسر الراء بالبال محمولا على المعرف بفتحها يلزم منه حصول معرفة الشيء المجهول فاذا قيل الانسان هو الحيوان الناطق فحضور الحيوان الناطق المعلومين أولا محمولين على الانسان يلزم منه تصور حقيقة الانسان المجهولة ، وإنما قلنا ذلك لأن المعرف بالكسر يجب أن يكون معلوما حال التعريف به وإلا لزم التعريف بالمجهول والمعرف بالفتح يجب أن يكون مجهولا حال تعريفه وإلا لزم طلب تحصيل الحاصل وهو عبث ولا يرد أنه استعمل لفظ التصور فى التعريف فى معنيين هو فى أحدها حقيقة وفى الآخر مجاز أو مشترك فيهما لعدم اللبس لما علم من أن المجهول لا يعرف به والمعلوم لا يعرف فكان ذلك كالقرينة على المراد أفاده ابن يعقوب والتعريف المذكور للكاتبى صاحب الشمسية ويحمل التصور الأول فيه على الخطور بالبال والثانى على الحصول عن جهل يندفع ما أورد عليه من أنه غير مانع لدخول الملزومات بالنسبة إلى لوازمها البينة غير المحمولة كالعمى بالنسبة إلى البصر والسقف بالنسبة إلى الجدار ولدخول المتضايفين فان تصور أحدهما يقتضى تصور الآخر وليس أحدهما معرفا ويمكن أن يدفع أيضا بايقاع ما فى التعريف على مركب لفظا أو تقديرا وإنما قلنا أو تقديرا ليدخل التعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها وقد سبق إيضاح ذلك قال السعد فى شرح الشمسية : لا يقال المحدود يستلزم تصوره تصور الحد فيجب أن يكون الانسان مثلا معرفا للحيوان الناطق . لانا : نقول معنى الاستلزام أن يكون تصوره هو المقتضى والموجب لتصور ذلك الشيء فيجب تقدمه بالضرورة وليس تصور الانسان يقتضى ويوجب تصور الحيوان الناطق بل الأمر بالعكس اه وأورد جماعة أنه لا يمكن تعريف الحد لئلا يلزم التسلسل . وأجاب اليوسى بأن هذا لا يتخيل وروده من له أدنى شعور لأن المراد بالحد الذى نعرفه مفهومه الشامل لحد الحد لا ماصدقه والتسلسل إنما يلزم لو أريد به الماصدق على أنه لا يلزم التسلسل على ارادة الماصدق كما قال الشارح فى كبيره إلا لو لم ينته إلى معرف معروف ونحن نشترط انتهاءه إليه كما اشترطنا فى مقدمات البراهين الانتهاء إلى الضرورة لئلا يلزم التسلسل وعلم من التعريف أن المعرف غير المعرف وهذا ظاهر باعتبار اللفظ أما باعتبار المعنى فليس التغاير بينهما إلا بالاجمال والتفصيل فى الحدود والرسوم وبالظهور والخفاء فى التعريفات اللفظية وعلم أيضا أنه لابد أن يكون المعرف بالكسر سابقا فى المعرفة على المعرف بالفتح (قوله كالحد) أى نظير الحد عند الأصوليين فالحد والتعريف عندهم بمعنى واحد وهو الجامع المانع سواء كان بالذاتيات أو بالعرضيات (قوله حذفت منه أل للوزن) يعنى أن حقه التعريف بأل الجنسية لكن أتى به منكرا محذوفا منه أل لضرورة الوزن فهى المسوغة للابتداء به وهنا مسوغ آخر وهو وقوعه فى معرض التقسيم وإنما ذكر الأول تبعا للمصنف فى شرحه (قوله لا لأنه منسوب للرسم المصطلح عليه الخ) يمكن بتكلف أن يراد من المنسوب إليه الرسم بمعنى فرد من أفراد الرسم الاصطلاحى

علم)منسوب إلى اللفظ المطلق فهو من نسبة الخاص إلى العام وزاد بعضهم التعريف بالمثال و بالتقسيم والحق أن هذه الثلاثة داخلة فى الرسم لأنها تعاريف بالخواص (فالحد التام(بالجنس)القريب (وفصل) كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان(وقعا)أما كونه حدافلأن الحدلغة المنع وهو مانع من دخول الغيرفيه وأما كونه تاما فلذكر جميع الذاتيات فيه و يشترط فى تمام الحد تقديم الجنس على الفصل (والرسم) التام (بالجنس) القريب (وخاصة) شاملة لازمة حال كونهما (معا) كقولنا الانسان حيوان ضاحك أما كونه رسما فلأن الرسم لغة الأثر والخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها وأما كونه تاما فلمشابهته الحد التام من حيث إنه وضع فيه الجنس القريب وقيد بأمر مختص (وناقص الحد بفصل) قريب وحده كانسان ناطق (أو) به(معا * جنس بعيد لا قريب وقعا) كالانسان جسم ناطق

أما كونه حدا فلما مر وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه (وناقص الرسم

فيكون من نسبة النوع إلى فرده (قوله علم) قال ابن يعقوب هو تكميل للبيت وكأنه أراد أن اللفظ المعرف به علم معناه وإنما جهل كونه مسمى باللفظ الآخر (قوله فهو من نسبة الخاص إلى العام . أقول أى من نسبة المقيد إلى المطلق ليناسب كلامه قبل (قوله التعريف بالمثال) قال فى الكبير كما إذا سئل عن المثلث فيصنع للسائل شكله وكما يقال العلم كالنور والجهل كالظلمة والاسم كزيد والفعل كضرب اه .وأقول: يؤخذ من التمثيل بالعلم كالنور والجهل كالظلمة أن المراد بالمثال مايعم المشبه به لاخصوص جزئى الشئ وسيأتى فى كلام الشارح قبيل قول المصنف وشرط كل الخ مايفيده أيضا (قوله و بالتقسيم) قال فى الكبير كما تقدم من تعريف العلم بتقسيمه : أى إلى تصور وتصديق (قوله والحق أن هذه الثلاثة) أى اللفظى والمثالى والتقسيمى (قوله لأنها تعاريف بالخواص) لأن لفظ الشئ خاصة من خواصه وكذا مماثلته وانقسامه المعينان (قوله فالحد التام) فيه إشارة إلى أن المصنف حذف الصفة للعلم بها من قوله الآتى وناقص الحد الخ كما قاله فى كبيره (قوله بالجنس القريب) فيه أيضا إشارة إلى أن المصنف حذف الصفة للعلم بها مما يأتى كما فى الكبير (قوله وفصل) أى قريب وترك ذكره استغناء بتقييد الجنس بالقريب لأن الجنس متى كان قريبا كان الفصل كذلك لأن ذكر البعيد بعد الجنس القريب لا يفيد لأنه اما أعم منه أو مساوله كالنامى والحساس بالنسبة للحيوان (قوله وقعا) خبر الحد والألف للاطلاق و بالجنس متعلق بوقع ومثل ذلك يقال فيما يأتى (قوله وهو مانع) أى منعا قويا بخلاف الرسم فان المنع فيه ضعيف فلا يرد أنه كان ينبغى أن يسمى حد الوجود المنع فيه على أن وجه التسمية لايوجبها وفهم من كلامه أن الحد بمعنى الحاد وقوله من دخول الغير : أى غير المحدود فيه : أى ومن خروج أفراد المحدود منه كما فى الكبير قال فيه ومنه سميت الحدود الشرعية حدودا لأنها سبب فى منع المحدود من ارتكاب موجبها وسميت حدود الدار وهى منتهاها من جميع جهاتها حدودا لأنها تمنع ما يجاورها من الدخول فيها وتمنع ماهو منها أن يحكم له بحكم ماهو خارج عنها اه (قوله فلذكر جميع الذاتيات فيه) إما مطابقة نحو جسم نام حساس متفكر بالقوة أو تضمنا نحو حيوان ناطق أو مطابقة فى البعض وتضمنا فى البعض نحو جسم نام حساس ناطق أو حيوان متفكر بالقوة ولكون الحد التام هو الذى يذكر فيه جميع الذاتيات لا يكون للشئ حدان تامان وقيل يوجدان باعتبار المطابقة والتضمن وضعف بأنهما فى الحقيقة حد واحد وهذا بخلاف الحد الناقص والرسم فيتعددان قاله فى الكبير (قوله و يشترط فى تمام الحد الخ) فلو أخر الجنس عن الفصل كان حدا ناقصا وكذا يشترط فى تمام الرسم تقديم الجنس على الخاصة فلو أخر الجنس عن الخاصة كان رسما ناقصا (قوله وخاصة) بتخفيف الصاد هنا وفيما يأتى للوزن (قوله شاملة لازمة) قيد بالشاملة لأن غير الشاملة كالعلم والكتابة بالفعل للانسان لايعرف بها لخروج كثير من الأفراد عنها و باللازمة لأن المفارقة كالتنفس بالفعل للحيوان لايعرف بها لخروج أفراد المحدود عن كونها من أفراده حال المفارقة وهو فاسد كذا فى حاشية شيخنا العدوى (قوله حال كونهما معا) تقدم الكلام على هذه الحال عند الكلام على قول الشاعر : فلما تفرقنا الخ (قوله من حيث إنه وضع) أى ذكر (قوله وقيد بأمر مختص) أى وقيد الجنس بأمر مختص كالفصل (قوله وناقص الحد) من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله بفصل قريب وحده) مبنى على جواز التعريف بالمفرد (قوله معا جنس بعيد) مثل الجنس البعيد فصله على التحقيق كما قاله شيخنا العدوى فالحساس الناطق حد ناقص كالجسم الناطق (قوله لا قريب) تأكيد لما قبله (قوله فلما مر) أى من أن الحد لغة المنع وهو مانع من دخول الغير فيه (قوله فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه)

أى

أي لامطابقة ولا تضمنا لأنه لم يذكر فيه نام حساس لامطابقة ولا تضمنا واستلزام الناطق لهما غير معتدّ به في تمام التعريف وهذا هو المراد بقوله دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف أى أنّ التعريف لا يكون باعتبارها تاما لا لأنه لايصح التعريف باعتبارها أصلا بل يصح و يكون التعريف حدّا ناقصا كافى جسم ناطق أو رسما ناقصا كما في جسم ضاحك أفاده في كبيره (قوله بخاصة فقط) هذا أيضا مبنى على جواز التعريف بالمفرد (قوله بالقيد السابق) أل جنسية لأنّ السابق قيدان شاملة لازمة (قوله فقط) أى من غير انضمام جنس معها والا فالتعريف بمجموع خاصتين أو أكثر من الرسم الناقص كما أفاده الغنيمى (قوله أى بعيد) أشار إلى أنّ أفعل التفضيل على غير بابه ليشمل الجنس البعيد بمرتبة أو أكثر (قوله قد ارتبط) أى اقترن (قوله أما كونه رسما فلمامر) أى من أنّ الرسم الأثر والخاصة من آثار الحقيقة الدالة عليها. (قوله فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام) أى لامطابقة ولا تضمنا لأنه لم يذكر فيه نام حساس واستلزام الضاحك لهما غير معتد به فى التمام (قوله ومثل المذكورات) أى من الأجناس والفصول والخواص و إن سكت الشارح عنها فيما يأتى لما ستعرفه وقوله فيما مر أى فى كون التعريف حدّا أو رسما وكونه تاما أو ناقصا (قوله فلو أبدلت الجنس القريب) أى كالحيوان فى تعريف الانسان وقوله أو البعيد أى كالجسم فى تعريفه وقوله أو الفصل أى كالناطق. أقول: كان ينبغى أن يزيد أو الخاصة بحدّها و يؤخذ حدّها من حدّ الضحك وقد حدّه بعضهم بأنه كيفية غير راسخة تحصل من حركة الروح إلى خارج دفعة بسبب تعجب يحصل للضاحك وقال الراغب هو انبساط الوجه وتكشر الأسنان من سرور النفس والتكشر بالشين المعجمة الظهور (قوله كالجسم النامى الخ) مثل بثلاثة أمثلة: الأوّل ذكر فيه الجنس القريب بحدّه والفصل بحدّه. والثانى ذكر فيه الجنس القريب فقط بحدّه. والثالث ذكر فيه الفصل فقط بحدّه. وأقول: سكت عن التمثيل لذكر الجنس البعيد بحدّه وكان ينبغى ذكره ومثاله جوهر مركب من أجزاء فردة ناطق (قوله و بقى التعريف الخ) أقول بقى أيضا التعريف بالجنس مطلقا والفصل والخاصة أو العرض العام والظاهر أخذا مما يأتى أنّ الجنس القريب مع الفصل والخاصة أو العرض العام حدّ تام وأنّ الجنس البعيد مع الفصل والخاصة والعرض العام حدّ ناقص (قوله مع الفصل الخ) أفهم أنّ العرض العام لايقع وحده معرفا وانظر هل هذا مبنى على عدم جواز التعريف بالأعم أو ولو قلنا به حرره كذا قال الغنيمى (قوله والأكثرون على أن الخ) أى اعتبارا بالأقوى وهو الفصل فى الأوّل والثالث والخاصة فى الثانى. واعلم أنّ نقل ذلك عن الأكثرين هو مافى شرح إيساغوجى لشيخ الاسلام قال الغنيمى لعله أراد من المحققين و إلا فقد نقل الحفيد أن عدم اعتبار العرض العام مع الفصل أو الخاصة أصل الاصطلاح وأنّ تركيب الفصل مع الخاصة لم يعتبره الجمهور اه ولا يخفى ضعفه بل ردّه لأنّ انضمام العرض العام إلى الفصل أو الخاصة إن لم يقو لم يضعف وكذا انضمام الخاصة إلى الفصل مع أنّ الانضمام فى كل مقوّ كما ذكره السيد مخالفا لما نقله الحفيد وعبارة السيد بعد كلام طويل. فالصواب أنّ المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه أقوى من الخاصة وحدها وأنّ المركب منه ومن الفصل حدّ ناقص وهو أكمل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حدّ ناقص وهو أكمل من العرض العام والفصل اه وقال بعضهم ينبغى فى التعريف بالفصل والخاصة معا مراعاة السابق لسبقه بالتمييز فان سبق الفصل كان حدّا ناقصا وان سبقت الخاصة كان رسما ناقصا (قوله أنّ الحدّ لا يكون الخ) لأنه ذكر له ثلاث صور الجنس بقسميه مع الفصل والفصل وحده وهو يستلزم الجنس عند المتقدمين كما تقدم بيانه والجنس والفصل لا يكونان إلا للماهيات المركبة وفهم من كلامه أيضا أنّ الماهية المركبة من أمرين متساويين بناء على جواز ذلك لا يكونان لها حدّ

بخاصة) بالقيد السابق (فقط) نحو الانسان ضاحك (أو) بها (مع جنس أبعد) بالتنوين للضرورة أى بعيد (قد ارتبط) نحو الانسان جسم ضاحك أما كونه رسما فلمامر وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام ومثل المذكورات فيما مرّ حدودها فلو أبدلت الجنس القريب أو البعيد أو الفصل بحدّه كالجسم النامى الحساس المتفكر بالقوّة وكالجسم النامى الحساس الناطق وكالحيوان المتفكر بالقوّة لم يختلف الحكم وبقى التعريف بالعرض العام مع الفصل كالماشى الناطق بالنسبة إلى الانسان أو مع الخاصة كالماشى الضاحك وبالفصل معها كالناطق الضاحك والأكثرون على أنّ الأوّل والثالث حدّان ناقصان والثانى رسم ناقص وفهم من كلام المصنف أنّ الحدّ لا يكون إلا للماهيات المركبة

فتخرج البسائط فلا تعرف إلا بالرسم وعلم أيضا أن التعريف لا يكون بغير القول كالاشارة والخط (وما بـ)تعريف (لفظى لديهم شهرا) أى وما شهر عندهم بالتعريف اللفظى هو (تبديل لفظ بـ)ـلفظ (رديف) له (أشهرا) منه عند السامع كما يقال ما البرّ فيعرّف بأنه القمح وخرج بالرديف فصل المعرف وخاصته وقد قدمنا أن التحقيق أنه ليس خارجا عن الرسم لأنه تعريف بالخاصة مثلا لفظ القمح فى المثال المذكور خاصة من خواص البرّ وكذا التعريف بالمثال نحو الاسم كزيد والعلم كالنور لأن التعريف فيه بخاصة الشىء التى وقعت باعتبارها المشابهة المختصة به إذ المعنى الاسم ما يشبه زيدا وكذا التعريف بالتقسيم كما تقدم فى معرّف الشئ أنه ما يقتضى تصوره تصوره أو امتيازه عن غيره لأن التقسيم خاصة من خواص المقسم (وشرط كل) أى كل المعرّفات من الحد والرسم واللفظى

تام لأنه لاجنس لها قريب أفاده الغنيمى (قوله فتخرج البسائط) أى عن أن تحد كالنقطة قال فى الطوالع: الحقائق إما أن تكون بسيطة وهى التى لاجزء لها أو تكون مركبة وهى التى لها جزء وكل واحد منهما إما أن يتركب عنه غيره أولا فهذه أربعة أقسام: فالأول البسيط الذى لايتركب عنه غيره لايحدّ لكونه غير مركب ولايحدّبه غيره لكونه ليس جزءا لغيره كالواجب تعالى فانه بسيط وليس جزءا لغيره. الثانى البسيط الذى يتركب عنه وهو البسيط الذى ينتهى اليه المركب بالتحليل يحدبه لكونه جزءا لغيره ولايحد لكونه غير مركب كالجوهر فانه بسيط وجزء لغيره وهو الجسم. الثالث المركب الذى لايتركب عنه غيره يحد لكونه ذا أجزاء ولايحدبه لكونه ليس جزءا لغيره كالانسان فانه مركب من الحيوان والناطق وليس جزءا لغيره. الرابع المركب الذى يتركب عنه غيره يحد لكونه مركبا ويحدبه لكونه جزءا لغيره كالحيوان فانه مركب من الجسم والنامى والحساس والمتحرك بالارادة وجزء لغيره لأنه جزء للانسان (قوله فلا تعرف إلا بالرسم) أى الناقص لاالتام لأنه لا يكون إلا للمركب لتركبه من الجنس القريب والخاصة أما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب لأنّ منه ماتركب من العرض العام والخاصة وهو لايختص بالمركبات نقله الغنيمى عن الطوالع وإنما كان تركب الرسم التام من الجنس القريب والخاصة يستلزم تركب الماهية لأنّ كل ماهية لها جنس لابدّ أن يكون لها فصل فبحث بعض فى عدم تعريف البسائط بالرسم التام ذهول تام (قوله وعلم أيضا أنّ التعريف لا يكون بغير القول كالاشارة والخط) أقول: أما كون التعريف لا يكون بالاشارة فعلم من كلام المصنف لأنه جعل التعريف بالأمور المتقدمة من الجنس والفصل والخاصة وهى حقائق كلية لايمكن أن يشار إليها إشارة حسية وأما كون التعريف لا يكون بالخط فلم يعلم ذلك ولا ينبغى أن يقال به لأنّ تلك الأمور المتقدمة كما يدلّ عليها باللفظ يدلّ عليها بالخط بواسطة دلالته على اللفظ الدال عليها ثم رأيت هذا البحث فى الغنيمى فلله الحمد (قوله تبديل لفظ الخ) ظاهر العبارة أنّ التعريف اللفظى هو فعل الفاعل الذى هو التبديل وهو تسامح بل التعريف اللفظى نفس اللفظ الأشهر لما مر أنّ التعاريف من قبيل الألفاظ والرديف بمعنى المرادف (قوله كما يقال ما البرّ) أى كما يقول من يعرف معنى القمح ويجهل أنه هو معنى البر، وأقول: كان المناسب أن يقول كقولك القمح عند ما يقال ما البرّ (قوله فصل المعرّف) بفتح الراء وخاصته أى لأنهما متساويان له لامرادفان لمخالفتهما إياه مفهوما وإن اتحدا ماصدقا (قوله أن التحقيق أنه) أى التعريف اللفظى. والحاصل أنّ للحد ستصور ثلاثا فى المتن وثلاثا فى الشرح مأخذ الثالثة قوله ويشترط فى تمام الحد وأن للرسم ثمانى صور أربعا فى المتن بجعل اللفظى رسما وأربعا فى الشرح مأخذ الرابعة قياس الرسم على الحدّ فى أن شرط تمامه الترتيب فتفطن (قوله والعلم كالنور) تقدم مافيه (قوله لأنّ التعريف فيه) أى فى نحو الاسم كزيد الخ وخبر إن قوله بخاصة الشىء أى المعرف بالفتح وخاصة العلم النفع والهداية وخاصة الاسم عدم الاقتران بزمن مع الاستقلال بالمفهومية والباء فى باعتبارها سببية وقوله المشابهة أى بين المعرّف بالفتح وماشبه هو به وقوله المختصة به صفة للخاصة لازمة. وأقول فى هذا الكلام نظر أما أوّلا فلأنّ النفع والهداية ليسا من خواص العلم لوجودهما فى النور والدليل وغيرهما وأما ثانيا فلأنّ زيدا فرد من أفراد الاسم فلايحسن تشبيه الاسم به. والحاصل أنّ التشبيه مسلم فى نحو العلم كالنور دون اختصاص ما وقع التشبيه باعتباره وبالعكس فى نحو الاسم كزيد فتأمّل (قوله أنه مايقتضى تصوّره الخ) فهذا تعريف للمعرف بتقسيمه إلى نوعين (قوله لأنّ التقسيم) أى المخصوص الواقع لذلك الشىء المعرف بالتقسيم (قوله من خواص المقسم) بفتح السين مشددة (قوله أى كل المعرفات) أى فالتنوين عوض عن المضاف اليه (قوله واللفظى) قال بعضهم لامعنى لاشتراط هذه الأمور فى اللفظى

لأنه

بالنظر إلى المعنى (أن يرى مطردا) أي كلما وجد المعرف وجد المعرف فلا يدخل فيه شيء من أفراد غير المعرف فيكون مانعا (منعكسا) أي كلما وجد المعرف وجد هو فلا يخرج عنه شيء من أفراد المعرف فيكون جامعا فلا يكون أعم كجسم نام حساس متحرك بالارادة في تعريف الانسان و إلا كان غير مانع ولا أخص كمتفكر بالقوة في تعريف الحيوان و إلا كان غير جامع (و) بالنظر إلى اللفظ شرط كل أن يرى (ظاهرا لا) أن يرى (أبعدا) أي أخفى من المعرف كالنار جسم كالنفس (ولا مساويا) للمعرف في الخفاء نحو المتحرك ماليس بساكن (ولا تجوزا) بضم الواو مصدرا قال المصنف أي ولا بلفظ تجوّز فهو على حذف مضاف (بلا قرينة) معينة للمراد (بها تحرزا) على صيغة المبني للمجهول أي تحرز بها عن غيره كتعريف البليد بالحيوان الناهق فلا يجوز إلا إذا دلت قرينة معينة كقولنا حيوان ناهق يدخل الحمام و يصلي و بقولي معينة للمراد سقط الاعتراض بأن المجاز لا بد له من قرينة لكونها مأخوذة في تعريفه فلا معنى لاشتراطها هنا

لأنه لا يعقل تخلف شيء منها عنه لما تقدم أنه تبديل لفظ برديفه له أشهر منه عند السامع فذلك الرديف الأشهر لا يمكن أن يكون غير جامع ولا غير مانع لأن مدلوله عين مدلول اللفظ الغير الأشهر ولا يمكن أن يكون دون المعرف في المعرفة ولا مساويا له لأن الفرض أنه أشهر منه ولا مجازا لأن المجاز والحقيقة ليسا مترادفين ولا يمكن أيضا دخول الدور فيه كما صرح به العلامة سم في الآيات وهكذا الباقي اه وهو وجيه إلا أن في قوله وهكذا الباقي شيئا إذ يمكن أن يكون اللفظ الأشهر مشتركا بين معنى رديفه الغير الأشهر ومعنى آخر فتأمل (قوله بالنظر إلى المعنى) متعلق بشرط (قوله أن يرى مطردا) الطاء الثانية المدغم فيها بدل من تاء الافتعال قال القرافي استعمال مطرد مردود من جهة العربية وقد نص على ذلك سيبويه فقال يقولون طردته فذهب ولا يقولون فانطرد ولا فاطرد وفي الصحاح أنه يقال في لغة رديئة قاله في الكبير (قوله أي كلما وجد المعرف) أي بكسر الراء وجد المعرف أي بفتحها فلا يدخل فيه أي في المعرف بالكسر شيء من أفراد غير المعرف أي بالفتح فيكون مانعا وقوله منعكسا أي كلما وجد المعرف أي بالفتح وجد هو أي المعرف بالكسر فلا يخرج عنه أي عن المعرف بالكسر شيء من أفراد المعرف أي بالفتح فيكون جامعا وسمى هذا انعكاسا لأنه عكس الاطراد وقد جرى الشارح على مذهب الجمهور من ترتب المنع على الاطراد والجمع على الانعكاس وعكس البعض وفي قولنا من ترتب المنع الخ إشارة إلى أن تفسير بعضهم الاطراد بالمنع والانعكاس بالجمع تسامح ثم ماذكره من اشتراط الاطراد والانعكاس عند المتأخرين أما عند المتقدمين فيجوز في الناقص التعريف بالأعم و إلى مذهبهم أشار السعد في تهذيبه حيث قال وقد أجيز في الناقص سواء كان حدا أو رسما أن يكون أعم اه وقد كثر هذا في التعريفات اللفظية فان كتب اللغة مشحونة بالتعريفات اللفظية التي هي أعم كما في الكبير و بالأخص أيضا كما في الخبيصي (قوله فلا يكون أعم) تفريع على شرط الاطراد وقوله ولا أخص تفريع على شرط الانعكاس (قوله ظاهرا) أي عند السامع (قوله لا أن يرى) قيل لم قدر الشارح أن يرى في بعض الشروط دون بعض . وأقول: يمكن أن يقال صرح به مع أبعد لأنه أول المنفيات وتركه مع مساويا وتجوزا لقربهما من أبعد وعدم الفصل بينهما و بينه فانسحاب ماقدره مع أبعد عليهما ظاهر وصرح به ثانيا مع قوله بما يدرى بمحدود لطول الفصل بينه و بين أبعد وتركه مع قوله ولا مشترك لقربه ومن قوله ولا بما يدرى بمحدود فانسحاب ماقدره معه عليه ظاهر (قوله أبعدا) أي عن الذهن وذلك هو الأخفى فلهذا قال الشارح أي أخفى وأفعل التفضيل ليس على بابه (قوله كالنفس) بسكون الفاء ووجه الشبه أن كلا جسم لطيف له اتصال بغيره و إنما كان هذا أخفى لأن النفس أخفى من النار بدليل كثرة الخلاف فيها والتعريف الصحيح للنار جسم لطيف شديد الحرارة محرق (قوله في الخفاء) لم يقل وفي الظهور لأن الظاهر لا يحتاج إلى تعريف قاله شيخنا العدوي (قوله نحو المتحرك ماليس بساكن) أي إذا استوى عند السامع المتحرك وما ليس بساكن وتعريفه الصحيح المنتقل من حيز إلى حيز (قوله فهو على حذف مضاف) أقول : كان عليه أن يقول ونزع الخافض ولو جعل المصنف التقدير ولاذا تجوز لاستغنى عن تقدير الخافض (قوله عن غيره) أي غير المراد (قوله إلا إذا دلت قرينة معينة) أي فانه يجوز مطلقا أو إذا كانت القرينة مقالية لا حالية قولان وقيل لا يجوز مطلقا أما إذا لم تدل قرينة معينة فهو ممنوع اتفاقا وكذا يقال في دخول المشترك الآتي بيانه (قوله يدخل الحمام و يصلي) الجمع بين يدخل الحمام و يصلي لزيادة التعيين إذ أحدهما كاف فيه والمراد بدخول الحمام دخوله المعتاد المألوف فلا يقال دخول الحمام ممكن من الحمار الذي هو المحدود الحقيقي للحيوان الناهق

بالفظ (ولا) أن يرى (بما يدرى) أى يعلم (بمحدود) أى معرف بالفتح كتعريف الشمس بأنها كوكب نهارى مع أن النهار يتوقف معرفته على الشمس لأنها مأخوذة فى تعريفه وهذا يختلف باختلاف المخاطب فإذا كان المخاطب يعلم النهار من جهة أخرى صح التعريف ومثل ذلك أيضا تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم لأن المعلوم معرفته متوقفة على معرفة العلم . وأجيب بأجوبة فاسدة والحق فى الجواب أن المراد من المعلوم ذاته فقط أى لا باعتبار المعلومية فكأنه قيل العلم معرفة الأمر فلا دور وظاهر كلام المصنف أن كلا من المذكورات يمكن إدخاله فى الحدود وهو ظاهر. نعم الدور لا يتأتى فى الحد لأن معرفة الجزء من حيث ذاته لا تتوقف على معرفة الكل (ولا) بـ(مشترك من القرينة) المعينة للمراد (خلا) إلا إذا

(قوله لأن الذى أخذ الخ) علة لسقط (قوله وهى غير معينة لما أريد باللفظ) أى غير لازم أن تكون معينة و إلا فقد تكون القرينة الواحدة مانعة معينة نحو حيوان ناهق يصلى وقد يختلفان كما إذا قيل فى تعريف النافع بإزالة الجهل بحر يلاطف الناس فقوله يلاطف الناس قرينة مانعة من إرادة البحر الحقيقى إلا أنها لم تعين إرادة العالم لاحتمالها إرادة الكريم فإذا قيل يظهر الدقائق والنكات كانت قرينة معينة لإرادة العالم (قوله ولا أن يرى بما) أى ولا أن يرى التعريف ملتبسا بشىء يعلم بواسطة المحدود أى تتوقف معرفته على معرفة المحدود للزوم الدور وهو مصرح إن كان توقف التعريف على المعرف بمرتبة وهو الذى من غير واسطة بأن أخذ المعرف فى تعريف بعض أجزاء التعريف كتعريف الشمس المذكور ومضمر إن كان بمرتبتين أو مراتب وهو الذى بواسطة أو أكثر كتعريف الاثنين بأول عدد ينقسم بمتساويين ثم تعريف المتساويين بالشيئين غير المتفاضلين ثم تعريف الشيئين بالاثنين وكتعريف الاثنين بالزوج الأول والزوج بالمنقسم بمتساويين والمتساويين بالشيئين غير المتفاضلين والشيئين بالاثنين كذا فى الكبير مع بعض تصرف وزيادة (قوله أى معرف بالفتح) يعنى أن المصنف أطلق الخاص وأراد العام إذ لا فرق فى ذلك بين الحد والرسم (قوله لأنها مأخوذة فى تعريفه) حيث قالوا النهار المدة التى بين طلوع الشمس وغروبها (قوله وهذا) أى تعريف الشىء بما يتوقف معرفته على معرفة هذا الشىء يختلف حاله صحة ومنعا باختلاف المخاطب (قوله من جهة أخرى) أى غير الجهة التى تتوقف فيها معرفة الحد على معرفة المحدود والجهة الأخرى ككون النهار هو الذى تغيب فيه الكواكب (قوله معرفته متوقفة على معرفة العلم) لأن معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق (قوله بأجوبة فاسدة) منها الجواب بأن الدور معى بمعنى أن معرفة العلم ومعرفة المعلوم يحصلان معا والدور المعى غير محذور ووجه فساده أن الدور سبقى لا معى لأن معرفة التعريف سابقة على معرفة المعرف لا مقارنة لها كما مر . ومنها الجواب باختلاف الجهة لأن توقف العلم على التعريف الذى منه لفظ معلوم من جهة معنوية وهى جهة التعقل لأن تعقل العلم مسبب عن تعقل تعريفه وناشىء عنه وتوقف التعريف باعتبار جزئه وهو لفظ معلوم من جهة لفظية وهى جهة الاشتقاق لتوقف المشتق على المشتق منه ووجه فساده أن توقف التعريف باعتبار جزئه من الجهة المعنوية أيضا لأن المشتق لا يعقل إلا بعد تعقل المشتق منه لأن معنى المشتق منه جزء من معنى المشتق ومعرفة الجزء سابقة على معرفة الكل (قوله لا باعتبار المعلومية) أى لا باعتبار هذا الوصف وهو كونه معلوما وحاصله جعله من باب التجريد (قوله أن كلا من المذكورات) أى محترزات الشروط التى ذكرت و إنما كان ظاهر كلام المصنف ذلك لأنه لا يحترز باشتراط شىء عن خلافه إلا إذا أمكن هذا الخلاف و إلا لم يكن له فائدة وكان المناسب تأخير هذا الكلام عن قوله ولا مشترك الخ ليفيد أن المشترك يمكن دخوله فى الحدود (قوله من حيث ذاته) أى وأما من حيث كونه فى ضمن الكل فيتوقف معرفته على معرفة الكل كما بيناه فى بحث الدلالة (قوله ولا مشترك) أى لفظى الخ. أقول: يغنى عنه قوله وظاهرا لا أبعدا ولا مساويا (قوله من القرينة المعينة للمراد) خرج بالقيد القرينة المانعة عن إرادة بعض معانى المشترك المحتملة لإرادة البقية (قوله والقول مشترك الخ) وقيل حقيقة فى المعقول مجاز فى الملفوظ نقله الغنيمى ومايرد على القول الأول من تقديم الحقيقة والمجاز على الاشتراك مدفوع بأن محله إذا تيقنت الحقيقة فى أحد المعنيين ولم تتيقن فى الآخر وما هنا ليس كذلك فيحمل على الاشتراك لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح كذا قالوا وللبحث فيه مجال (قوله إلا إذا وجدت قرينة معينة) كالإشارة إليها فإنها تعين أن المراد بالعين أحد معانيها الذى هو الشمس لما تقدم أن من معانيها

أريد به كل مما وضع له فيجوز كتعريف القضية بأنها قول إلى آخره والقول مشترك بين الملفوظ والمعقول فهو جائز لأن المراد [illegible] والممتنع كتعريف الشمس بأنها عين إلا إذا وجدت قرينة معينة الشمس

(وعندهم) أى المناطقة وخصهم لأنهم الباحثون عن ذلك فعند غيرهم كذلك أوالضمير عائد للعلماء مطلقا (من جملة الردود * أن تدخل الأحكام فى الحدود) أى الرسوم لأن الحكم على الشئ فرع عن تصوره كقولنا الفاعل هو الاسم المرفوع وهذا إذا جعل الحكم جزءا من الرسم بأن تتوقف معرفة المرسوم عليه أما إذا جعل خارجا عن الرسم فيجوز و به يجاب عن الامام ابن مالك فى قوله: الحال وصف فضلة منتصب * البيت (ولا يجوز فى الحدود ذكر أو) التى للتقسيم (وجائز) ذكرها (فى الرسم فادر مارووا) كما تقدم فى المعرف للشئ أنه مايقتضى تصوره تصوره أو امتيازه عن غيره ويمتنع إذا كانت للشك أو الابهام فيهما لانتفاء التمييز معهما ولم ينفرد المصنف بهذا بل نقله الزركشى فى مقدمته عن الأصبهانى فقال الشيخ زكريا فى شرحه لها بل ويجوز ذكر أو فى الحقيقى بجعلها للتقسيم والتنويع كما فى تعريفهم النظر بأنه الفكر المؤدى إلى علم أوغلبة ظن فقد اشتراك العلم والظن فى كون النظر يؤدى إليهما ولم يرد أن الحد إما هذا وإما هذا على سبيل التشكيك أوالشك بل بمعنى أن قسما من المحدود حده كذا وقسما آخر حده كذا فهما فى الحقيقة حدان لقسمين

الشمس فيكون تعريفا لفظيا بمرادف الشمس من حيث وضعه لها و إن وضع لمعان أخر أيضا لوجود القرينة المعينة للمراد (قوله وعندهم) الظرف على كل من احتمالى مرجع الضمير اللذين ذكرهما الشارح متعلق بمردود وساغ تقديم الظرف مع كون العامل مضافا إليه وصلة لأل للضرورة كذا فى الكبير (قوله لأنهم الباحثون) أى أوّلا أو شدّة البحث فلا ينافى قوله فعند غيرهم كذلك (قوله أن تدخل) بفتح التاء وضم الخاء أو بالعكس أو بضم التاء وكسر الخاء والأحكام بالرفع على الأوّلين و بالنصب على الثالث (قوله أى الرسوم) أشار بذلك إلى أنّ فى كلامه مجازا وهو إما بمرتبة إن أريد بالحدود الرسوم لعلاقة التضاد أو بمرتبتين إن أريد بالحدود التعاريف ثم أريد بالتعاريف الرسوم لعلاقة الخصوص والعموم و بهذا صرح فى الكبير قال وقرينة ذلك أنه لايتوهم إمكان دخولها فى الحد لأنّ الحكم ليس جزءا من الماهية وفى الرسوم يتوهم ذلك فليحترز عنه فيها لأنّ الحكم على الشئ فرع عن تصوّره فلو توقف تصوّره عليه لدار وهذا داخل فى قوله ولا بما يدرى بمحدود فذكره بعده من ذكر الخاص بعد العام اهتماما به اه وقد دفع هذا الدور بأوجه مابين بعيد وغير سديد . وأنا أقول لادور من أصله لأنّ المحكوم عليه بالحكم المذكور فى التعريف ليس هو المعرف بل المأخوذ جنسا فى التعريف ألا ترى أنّ المحكوم عليه بالرفع فى مثال الشارح هو الاسم لا الفاعل فالحكم بالرفع إنما يتوقف على تصوّر مطلق الاسم لا على تصور خصوص الفاعل حتى يلزم الدور (قوله و به يجاب عن الامام ابن مالك الخ) أى بأن يعتبر أن التعريف هو قوله: الحال وصف فضلة مفهم * فى حال ومنتصب مقدّم من تأخير وكذا يقال أيضا فى تعريف ابن آجروم الفاعل بأنه الاسم المرفوع المذكور قبله فعله و إن كان صنيع الشارح يوهم خلافه (قوله التى للتقسيم) اقتصر عليها لأنها التى وقع فيها التفصيل فمنعت فى الحد وأجيزت فى الرسم أما التى للشك أو الابهام فممنوعة مطلقا (قوله كما تقدّم فى المعرف الخ) أى فهو رسم دخلت فيه أو التى للتقسيم (قوله ويمتنع) أى ذكر أو إذا كانت للشك أى شك المتكلم أو الابهام أى إبهامه على السامع فيهما أى فى الحدود والرسوم لانتفاء التمييز معهما أى الشك والابهام أقول : لم يتعرضوا لأو التى للتخيير و يظهر جوازها فى الرسم كقولك الانسان حيوان ضاحك بالقوّة أو كاتب بالقوّة أى أنت مخير بين التمييز بالخاصة الأولى والتمييز بالخاصة الثانية فتأمل (قوله بهذا) أى التفصيل بين الحدود والرسوم (قوله فى مقدمته) أى لقطة العجلان وعبارته قال الأصفهانى وتجوّزا وفى الرسم بخلاف الحقيقى إلا أن النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البدل بخلاف الخاصتين على البدل اه أى فانهما يجوز أن يكونا للنوع الواحد على البدل . مثال ذلك: الانسان حيوان ضاحك بالفعل أو ضاحك بالقوّة على أن المراد بالقوّة الامكان مع العدم ليكونا على البدل (قوله بل ويجوز) إضراب إبطالى لما وقع فى كلام الأصفهانى من منع أو فى الحقيقى يعنى الحد (قوله بجعلها للتقسيم) أى كما هى فى الرسم مجعولة للتقسيم والباء للملابسة متعلقة بذكر (قوله والتنويع) يعنى التقسيم مطلقا أو إلى أنواع فالعطف مرادف أو أخص (قوله المؤدّى إلى علم) كقولنا العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث وقوله أوغلبة ظن كقولنا هذا يدور ليلا بالسلاح وكل من هو كذلك فهو لص (قوله فى كون النظر يؤدّى إليهما) أقول كان المناسب أن يقول فى كون الفكر كما لايخفى (قوله ولم يرد) بالبناء للمجهول أن الحد إما هذا أى الفكر المؤدّى إلى علم و إما هذا أى الفكر المؤدّى إلى غلبة ظنّ (قوله على سبيل التشكيك) هو بمعنى الابهام (قوله فهما فى الحقيقة) أقول: كان الأولى أن يقول فهو

أى الحدّ المذكور فى الحقيقة حدّان إذ لايناسب رجوع ضمير التثنية لا إلى القسمين ولا إلى الحدّين كما لايخفى و إن أمكن تصحيح عبارته بجعل الضمير للحدّ والتثنية باعتبار الخبر (قوله متخالفين فى الحقيقة) أى و إن كان قد يظهر من اجتماعهما فى تعريف واحد اتحادهما (قوله انتهى) أى ماقاله شيخ الاسلام زكريا (قوله أن يمنع كون تعريف النظر السابق حدّ الخ) أقول : المنع فى حيز المنع وماذكره من السند غير مسلم لما صرح به الشيخ فى الشفاء إنّ الأمور الاعتبارية أى التى اعتبرها الواضع مفهومات لألفاظ وضعها بإزائها ليس لألفاظها معان غير تلك المفهومات فتكون تعاريفها بتلك المفهومات حدودا والنظر من هذا القبيل فيكون تعريفه بما ذكر حدّا لأن الواضع اعتبره مفهوما له وتكون التأدية داخلة فى حقيقته و بمثل هذا ردّ على الرازى فى قوله إنّ تعاريف الكليات الخمس رسوم لاحدود كما فى شرح ايساغوجى وحواشيه ولعل هذا هو المشار إليه بقوله ولوسلم الخ (قوله فهما) كان الأولى أن يقول فهو كما مر (قوله والمنع إنما هو فى الحدّ الواحد) ظاهره الواحد فى الظاهر ونفس الأمر وحينئذ منع دخول أوفيه لامعنى له لأنه لايمكن ولايعقل دخولها فيه لأنه يلزم من دخولها فيه تعدّده فى الحقيقة ونفس الأمر فينافى فرض وحدته فى ذلك فبطل تمسك المصنف بهذا الجواب.

باب فى القضايا

جمع قضية فعيلة بمعنى مفعولة أى مقضىّ فيها أو فاعلة أى قاضية على الاسناد المجازى ووزن قضايا باعتبار الأصل فعايل إذ الأصل قضايى بياءين فأبدلت الأولى همزة على القياس فى نحو صحائف ورسائل ثم فتحت الهمزة للتخفيف والتوصل إلى قلب الثانية ألفا ثم قلبت الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين فكأنه اجتمع ثلاث ألفات إذ الهمزة تشبه الألف من جهة المخرج فصار قضايا بعد أربعة أعمال (قوله لأنها تتضمن الحكم) أى سميت بذلك لأنها تتضمن الحكم أى تشتمل عليه لما سيأتى من أنه جزء منها لكن الحكم هنا بمعنى النسبة بين الطرفين لأنه هو الجزء من القضية لا بمعنى الايقاع والانتزاع أى إدراك الوقوع وعدم الوقوع لأنّ هذا ليس جزءا منها بل هو قائم بنفس المدرك ولم يقل تتضمنه بالضمير مع تقدم لفظ الحكم لأنّ الحكم الذى هو معنى القضاء غير الحكم الذى اشتملت عليه القضية لأنّ الأوّل بمعنى الالزام والثانى بمعنى النسبة كما عرفت (قوله والعكوس) الجمع باعتبار الأفراد لأنه لم يذكر إلا العكس المستوى لا الموافق ولا المخالف وأما جمع الأحكام فى كلام المصنف فلأنّ الجمع يطلق كثيرا على الاثنين خصوصا فى هذا الفنّ أوهو باعتبار الأفراد (قوله على اللفظ) أى الصادر من اللسان أو الملحوظ فى الذهن لأجل أن يشمل التعريف القضية الملفوظة والقضية المعقولة . وأقول : كان الأولى أن يقول واقعة على القول لأنه جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل المركب ولأنه المناسب لقوله يشمل الأقوال التامة والناقصة (قوله كالجنس) يفيد أنها ليست جنسا ووجهه بعضهم بما قدمنا ردّه فى أنواع العلم الحادث و يمكن توجيهه بأنّ الجنس البعيد هو اللفظ والقريب هو القول ومالم توضع لخصوص واحد منهما لكن لما وقعت فى الارادة على الجنس كانت كالجنس ولك أن تعتبر المعنى الارادى كاعتبار المعنى الوضعى فتجعلها جنسا حقيقة هذا ماظهر لى (قوله تشمل الأقوال التامة والناقصة) القول التام مايفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها والناقص مالم يفد ذلك إضافيا كان كغلام زيد أوتقييديا كالحيوان الصاهل أولا ولا كمجموع المتعاطفين (قوله الصدق) قال الشارح فى كبيره وهو مطابقة نسبة الكلام للنسبة الخارجية والكذب عدمها اه ثم قال : واعترض ذكر الصدق والكذب فى تعريف الخبر بأنّ الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدمها فأخذهما فى التعريف دور . وأجيب بأنهما اشتهرا فى المحاورات

متخالفين فى الحقيقة انتهى مع تغيير وقد ذكره الجرجانى فى شرح المواقف وللمصنف أن يمنع كون تعريف النظر السابق حدّا لأن التأدية إلى علم أوظنّ أمر خارج عن حقيقته ولوسلم فهما فى الحقيقة حدّان والمنع إنما هو فى الحدّ الواحد .

[باب فى القضايا]

جمع قضية من القضاء وهو الحكم لأنها تتضمن الحكم (وأحكامها) وهى التناقض والعكوس (ما) واقعة على اللفظ وهى كالجنس تشمل الأقوال التامة والناقصة (احتمل الصدق) حذف الكذب لقبحه

فلم يحتاجا إلى تعريف فصح ذكرهما فى التعريف اه وأنت خبير بأن الدور مندفع فى تفسير الصدق بمطابقة نسبة الكلام للنسبة الخارجية والكذب بعدمها كما صنع أولا فتفطن (قوله والعلم به الخ) أى لأن الاحتمال لايكون إلا بين الشئ ومقابله (قوله لنحو زيد وعمرو) أى من سائر المفردات ويحتمل أن المراد تخريج لنحو هذا المركب من المعطوف والمعطوف عليه من سائر المركبات الناقصة وخرج أيضا للقضية المشكوكة لأنه لاحكم معها على التحقيق عند الجرجانى ومن وافقه (قوله كالانشاءات) وكالمركب الاضافى نحو غلام زيد فانه يستلزم خبرا وهو زيد له غلام (قوله وهو أنا عطشان) اعترض بأن الأولى أن يجعل اللازم أنا طالب للماء أو المخاطب مطلوب منه الماء أو الماء مطلوب لاستغنائه عن اعتبار القرينة إذ كل إنشاء يستلزم لذاته خبرا من غير افتقار إلى قرينة كما رأيت (قوله لايحتمله) خبر إن (قوله لذاته) أى بقطع النظر عن المخبر والبداهة والواقع وبالتقييد به اندفع الاعتراض بأن الخبر إما أن يكون مطابقا للواقع فلايحتمل إلا الصدق أولا فلايحتمل إلا الكذب كذا فى القطب (قوله أى مدلوله المطابقى) تفسير لذاته (قوله ودخل) أى فى تعريف القضية المقطوع بصدقه من الاخبار والمقطوع بكذبه منها قال فى الكبير فالأول كاخبار الله تعالى وإخبار رسله والمعلوم صدقه بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين والثانى كخبر مسيلمة فى دعواه النبوة ونحو الواحد ربع الاثنين وذلك لأن القطع بالصدق فى الأول والكذب فى الثانى من جهة المخبر أو البداهة اه (قوله قضية وخبرا) فى التلويح اعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبرا ومن حيث إفادته الحكم إخبارا ومن حيث كونه جزءا من الدليل مقدمة ومن حيث يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع فى العلم ويسئل عنه مسئلة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه قال التنيمى هذا يدل على أن النتيجة اسم للفظ المركب وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بأنه قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر بأن المراد بالقول الآخر هو القول المعقول إذ هو الذى يلزم بخلاف الملفوظ اه وقد يقال لابعد فى تسمية الملفوظ نتيجة باعتبار دلالته على المعقول وزاد الشارح أنها تسمى دعوى من حيث افتقارها إلى دليل كما سيأتى وزاد بعضهم أنها تسمى مبحثا من حيث إنها محل البحث (قوله بالنصب على الحالية) قال فى الكبير بناء على التحقيق من أنه لايشترط فى الحال الاشتقاق (قوله والعقلية) فتدخل المقدرة فى جواب هل زيد قائم إذا قيل نعم أولا فان التقدير نعم قام زيد أولا قام زيد وشمل أيضا القضية المركبة من لفظ ومنوى معه كأقوم قاله فى الكبير ولا يعكر على هذا الشمول إيقاعهما على اللفظ لما قدمناه فاندفع ماقيل هنا واطلاق القضية على القسمين قيل من باب الاشتراك وقيل حقيقة فى العقلية مجاز فى اللفظية وقد تقدم مزيد كلام يناسب ماهنا عند قول المصنف . ولا مشترك من القرينة خلا (قوله الأولى شرطية) أقول : راعى الخبر فقال الأولى بالتأنيث ولو راعى الموصوف وهو القسم كما هو الأشهر لقال الأول بالتذكير وكثيرا ماجرى الشارح على هذه الطريقة فيما بعد فتنبه (قوله شرطية) سميت بذلك لوجود أداة الشرط فيها لفظا أو تقديرا ليشمل المنفصلة فان قولنا إما أن يكون العدد زوجا أو فردا فى قوة قولنا إن كان العدد زوجا لم يكن فردا و إن كان فردا لم يكن زوجا و إنما لم يذكر الشارح وجه تسمية الشرطية بالشرطية كما ذكر وجه تسمية الحملية بالحملية لأنه سيذكره فى مبحث الشرطية (قوله ماليس طرفاها مفردين ولا فى قوتهما) يرد عليه أن الشرطية مؤلفة من مفردين فى القوة فانها إذا كانت متصلة فى قوة هذا ملزوم لذاك و إذا كانت منفصلة فى قوة هذا معاند لذاك وحينئذ يرد على تعريف الحملية أن الشرطية داخلة فيه فيكون غير مانع .وما أجيب به عن ذلك غير ناهض فلو قالوا القضية

والعلم به والأنبياء فى حق كلام الله تعالى وكلام رسوله وهيذا خرج لنحو زيد وعمرو (لذاته) أخرج مايحتمله لا لذاته كالانشاءات من الأمر والنهى وغيرهما كاسقنى الماء فانه وان احتمل ذلك للازمه بحسب القرينة وهو أنا عطشان لايحتمله لذاته أى بمدلوله المطابقى -وهو طلب السقى ودخل المقطوع بصدقه من الأخبار وكذا المقطوع بكذبه منها (جرى * بينهم) أى المناطقة (قضية وخبرا) بالنصب على الحالية وشمل القضية اللفظية والعقلية وتسمى مقدمة إن كانت جزء قياس ودعوى إن افتقرت إلى دليل ومطلوبا عند الشروع فى الاستدلال عليها ونتيجة إذا أنتجها الدليل (ثم) للترتيب الذكرى فقط (القضايا عندهم قسمان) الأولى (شرطية) وهى ماليس طرفاها مفردين ولا فى قوتهما والثانية (حملية) وهى ماطرفاها مفردان أو فى قوتهما

نحو زيد كاتب وزيد قام أبوه والمراد بالمفرد مايقابل الجملة وسميت حملية باعتبار طرفها المحكوم به شبه بالشيء المحمول على الآخر (و) القسم (الثاني) وهو الحملية قسمان: الأولى (كلية) أراد بها هنا ماموضوعها كلي سواء كانت مسورة أولا ليصح التقسيم الآتي والثانية (شخصية) وهي ما المحكوم عليه فيها معين كقولنا زيد كاتب سميت بذلك لتشخص موضوعها وتسمى مخصوصة لخصوص موضوعها (و) القسم (الأول) وهو الكلية أي ما موضوعها كلي (إما مسور) نحو كل انسان حيوان (و إما مهمل) من السور نحو الانسان حيوان وسميت مهملة لاهمال بيان كمية الأفراد فيها (والسور) هو الدال على كمية أفراد الموضوع كلها أو بعضها وهذا في الحملية لأن الكلام فيها وسمي سورا تشبيها له بسور البلد المحيط بكله أو بعضه (كليا وجزئيا يرى) وكل منهما إما موجب أو سالب فصارت الأقسام أربعة وإليه أشار بقوله (وأربع) حذف التاء من أربع وان كان المعدود مذكرا للضرورة كما قال المؤلف أو على مذهب من يجوز ذلك (أقسامه) أي السور موجب وسالب

إن حكم فيها باسناد شيء لشيء أورفعه عنه فهي حملية أوبتعليق شيء على شيء أورفعه فهي شرطية متصلة أو بمعاندة شيء لشيء أو رفعه فهي شرطية منفصلة وسكتوا عن ذكر الأفراد والتركيب لكان أسلم وأوضح أفاده في كبيره (قوله نحو زيد كاتب) طرفا هذه القضية مفردان وزيد قام أبوه موضوعها مفرد ومحمولها في قوة المفرد لأنه في قوة قائم الأب ومثال عكس هذه زيد قائم قضية لأنه في قوة هذا المركب قضية ومثال ماطرفاها في قوة المفردين زيد قائم نقيض زيد ليس بقائم لأنه في قوة هذا نقيض هذا (قوله والمراد بالمفرد مايقابل الجملة) فالتركيب الاضافي والتركيب التقييدي مفردان هنا بلاتأويل كما في الكبير (قوله طرفها) أي الأخير في الترتيب الطبيعي وان كان متقدما لفظا وهو المحمول ونسبت إليه دون الموضوع لأنه محط الفائدة وفي الغنيمي عن بعضهم أن الحلية في الحقيقة هي الموجبة لتحقق معنى الحمل فيها ، وأما السالبة فلا حمل فيها لكن كثيرا ما تسمى الاعدام باسم الملكات اتساعا اه (قوله شبه بالشيء الخ) أي فهو استعارة لغوية و إن كان حقيقة عرفية (قوله أراد بها هنا ماموضوعها كلي) أي لامعناها المشهور المقابل للجزئية والمهملة والشخصية وهي المسورة بكل ونحوها (قوله ليصح التقسيم الآتي) أي تقسيمها إلى جزئية ومهملة وكلية بالمعنى المشهور إذ لو أريد هنا الكلية بمعناها المشهور للزم انقسام الشيء إلى نفسه وغيره (قوله معين) أي في الخارج كزيد كاتب أو في الذهن نحو أبوة زيد لعمرو ثابتة فقوله بعد لتشخص موضوعها أي خارجا أو ذهنا (قوله كقولنا زيد كاتب) وأنا قائم وهذا قاعد والزيدان قائمان والزيدون قاعدون وكذا الرجل قائم إذا كانت أل للعهد الخارجي بأن أريد شخص معين وكذا إذا كان الموضوع قضية معينة كقولنا زيد قائم حملية كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث يفيد أن العالم حادث كذا في الكبير (قوله لتشخص موضوعها) قال في الكبير يمتنع إطلاق الشخصية على نحو قولنا الله تعالى قادر لايهامه التشخص أي الجسماني و إن أريد به أي التشخص معنى صحيح وهو كون المنسوب إليه معينا لبقاء الايهام اه أي إيهام التشخص الجسماني (قوله إمامسور) قال في الكبير تسمى القضية مسورة لاشتمالها على السور (قوله نحو الانسان حيوان) أي بجعل أل للحقيقة في ضمن الأفراد لابقيد كلها ولا بقيد بعضها بل المحتملة لأن تكون الجميع أو البعض فلا يقال إنها إن جعلت استغراقية فالقضية كلية أو للعهد الخارجي فشخصية أو للعهد الذهني فجزئية أفاده الشارح أي أو للحقيقة من حيث هي فطبيعية . واعترض بأنهم لم يذكروا في أقسام أل ماذكره أولا بل حصروها في المراد بها الحقيقة من حيث هي والمراد بها الاستغراق والمراد بها العهد الخارجي والمراد بها العهد الذهني . وأقول : ذكرها حفيد السعد في حواشيه على المطول وعلى المختصر حيث قال : قد يعتبر في المعرّف بلام الجنس وجود الحقيقة في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية أو الكلية كما في المهملة اه (قوله لاهمال بيان كمية الأفراد فيها) يستفاد منه أن مهملة من باب الحذف والايصال والأصل مهمل فيها (قوله وهو الدال الخ) أي سواء كان لفظا نحو كل و بعض أولا ككون النكرة في سياق النفي على مايأتي تحقيقه في نحو لارجل في الدار وكالاضافة التي دلت قرينة على عمومها أو عدم عمومها (قوله كمية الأفراد) أي رتبتها المنسوبة إلى الكم المنفصل وهو العدد والمراد برتبتها الشمول وعدم الشمول (قوله وهذا) أي تعريف السور بما ذكر في الحملية لأنّ الكلام فيها وأما السور في الشرطية فسيأتي تعريفه (قوله تشبيها له الخ) أي بجامع الاحاطة في كل فهو استعارة باعتبار اللغة وان كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطقة (قوله كليا) وهو مادلّ على الاحاطة بجميع الأفراد (قوله وجزئيا) وهو مادلّ على الاحاطة ببعضها (قوله ويرى) أي يعلم (قوله وكلّ منهما الخ) أشار بذلك إلى أن في كلام المصنف حذف التقسيم إلى موجب

وسالت للعلم به من كلامه (قوله حيث جرى) أى فى أى مكان وقع (قوله لأن التسوير إما أن يقع الخ) صنع ذلك ليبين أن متعلق الجار محذوف وهو يقع و يصح أن يكون التقدير لأن التسوير إما تسوير بكل الخ. و يصح الاستغناء عن تقدير شئ إما بجعل الباء للملابسة والتقدير لأن التسوير إما بكل أى ملابس لكل من ملابسة المتعلق بالكسر للمتعلق بالفتح و يصح إبدال التسوير بالسور على أن الباء للملابسة من ملابسة العام للخاص (قوله ككل وجميع وعامة) يتعين حذف كل وأن يقال كجميع وعامة إذ التمثيل لنحو كل فكيف يمثل بكل ومثل جميع وعامة لام الاستغراق وطرا وقاطبة وكافة وأجمعين وتوابعه (قوله أو ببعض ونحوه مما يدل الخ) أى كواحد واثنين وثلاثة والتنوين فى الاثبات كواحد من الصفات عرض واثنان من الانسان قائمان كذا فى الكبير . وأقول فى النفس من كون التنوين فى الاثبات سورا للجزئية شئ فتأمل (قوله أو بلاشئ) قال فى الكبير بجر شئ كسابقيه و يصح فيه الفتح على الحكاية للفظ لاشئ المذكور فى نحو قولك لاشئ من الانسان بحجر وكذا يصح رفع سابقيه وهما كل و بعض حكاية لكل و بعض الواقعين مبتدأين فى القضية وأما بعض فى قوله الآتى وليس بعض فتعين فيه الحكاية لأن المعطوف هو مجموع ليس بعض اهـ . وأقول الظاهر أنه يتعين فى قوله أو بلاشئ الفتح على الحكاية لأن المعطوف هو مجموع لاشئ (قوله كلا واحد ولا ديار) أى وسائر النكرات فى سياق النفى على ما أطلقه أهل هذا الفن قال فى الكبير أهل هذا الفن أطلقوا كون النكرة فى سياق النفى للسلب الكلى مع أن عند غيرهم تفصيلا وهو أنها إن كانت مختصة بالنفى نحو ماجاءنى أحد أو كانت معها من ظاهرة نحو ماجاءنى من رجل أو مقدرة نحو لارجل فى الدار فهى نص فى العموم و إلا فهى ظاهرة نحو لم يقم إنسان فعند غير المناطقة ينبغى أن يقال فى القسم الأخير يتعين المراد بالقرائن فإذا لم يمكن قرينة حمل على السلب الجزئى أخذا باليقين وأما بعض كذا فإن قامت قرينة على تعيينه فالقضية مخصوصة و إن كان فى سياق نفى بنحو ليس احتمل نفى الوحدة ونفى الجنس وهو الظاهر فلا يظهر كون ليس بعض سورا للسلب الجزئى بل ينبغى أن ينظر إلى القرائن فإذا لم يوجد قرينة كان كونها كلية أظهر هذا ما تقتضيه قاعدة غير أهل المنطق أعنى قاعدة العربية اهـ . وأقول الأخذ بالمتيقن فى نحو لم يقم إنسان عند عدم القرينة مع أن السلب الكلى فيها أظهر والأخذ بالأظهر فيما إذا وقعت بعض فى سياق النفى عند عدم القرينة مع أن المتيقن فيها السلب الجزئى تفرقة من غير فارق وهلا أخذ عند عدم القرينة بالمتيقن فى كل أو بالأظهر فى كل تأمل (قوله وليس بعض) قال فى الكبير الواو بمعنى أو لذكر إما فيما سبق (قوله نحو ليس بعض الخ) اعلم أن الأسوار فى السلب الجزئى ثلاثة ليس بعض وليس كل و بعض ليس والفرق بينها أن ليس كل يدل على رفع الايجاب الكلى مطابقة وعلى السلب الجزئى التزاما والباقيان بالعكس أما الأول فلأنا إذا قلنا كل حيوان فرس كان معناه ثبوت الفرسية لكل فرد من أفراد الحيوان وإذا قلنا ليس كل حيوان فرسا فقد رفعنا ذلك الحكم أى ليست الفرسية ثابتة لكل فرد من أفراد الحيوان هذا مدلوله المطابقى وهو صادق بأن لاتكون الفرسية ثابتة لشئ من أفراده وهو السلب الكلى أو تكون ثابتة للبعض منسلبة عن البعض وأيا ما كان يتحقق السلب الجزئى لأنه إذا انسلب الحكم عن الجميع فقد انسلب عن البعض و إذا انسلب عن البعض وثبت للبعض فقد انسلب عن البعض أيضا فليس كل يستلزم السلب الجزئى و يحتمل معه السلب الكلى ولم يعتبروه بل اقتصروا على السلب الجزئى أخذا بالمحقق وتركا للمشكوك . وههنا نظر وهو أنه إذا كان ليس كل يحتمل الكلى والجزئى كانت مهملة لعدم وضوح المراد منها فلم يبق فرق بينها و بين المهملة السالبة . لايقال هذه يتحقق فيها الجزئى وهو المراد ، لأنا نقول تلك أيضا كذلك ولذا كانت فى قوتها . وأجاب شيخ شيخنا العلامة اليوسى بأن تلك

(حيث جرى) لأن التسوير (إما) أن يقع (بكل) ونحوه من الألفاظ الدالة على الإحاطة بجميع الأفراد فى الايجاب ككل وجميع وعامة نحو كل إنسان كاتب وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وكلية (أو ببعض) ونحوه مما يدل على الاحاطة ببعض الأفراد فى الايجاب نحو بعض الانسان كاتب وتسمى القضية بهذا الإعتبار مسورة وجزئية (أو بلاشئ) ونحوه مما يدل على الاحاطة بجميع الأفراد فى السلب كلا واحد ولا ديار نحو لاشئ من الانسان بحجر وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وكلية أيضا كما مر (وليس بعض) ونحوه مما يدل على الاحاطة ببعض الأفراد فى السلب نحو ليس بعض الحيوان بانسان وليس كل حيوان بفرس وليس جميع الحيوان بناهق و بعض الحيوان ليس بنابح وتسمى القضية بهذا الاعتبار أيضا مسورة وجزئية

احتمالاها فى الأصل متساويان دلالة لكن حملت على أحدهما احتياطا لتحققه وهذه بخلافها لكون أحدهما مطابقيا والآخر التزاميا اهـ ولعل مراده أن ليس كل حيوان إنسانا مثلا قبل دخول السلب مع وجود لفظ كل الكلية مدلول لها مطابق والجزئية لازمة لها وإن كانت مدلولا تضمنيا بخلاف المهملة وإليه يشير قوله فى الأصل وأما ليس بعض وبعض ليس فلتسلط السلب فيهما على البعض صريحا يدلان على السلب الجزئى مطابقة وعلى رفع الايجاب الكلى التزاما لأن الحكم إذا انتفى عن بعض الأفراد صدق أنه لم يثبت لكل الافراد فيكذب الايجاب الكلى والفرق بين ليس بعض وبعض ليس من وجهين أحدهما أن الأول قد يستعمل للسلب الكلى كما ذكرنا لأن بعضا نكرة فإذا وقع بعد النفى صح أن يعم بخلاف بعض ليس لتقدم بعض على أداة النفى فلا يمكن تعميمه . الثانى أن بعض ليس قد يستعمل للايجاب الجزئى لصحة تقدير الرابطة مقدمة على حرف السلب فإذا قلنا بعض الانسان ليس بحيوان صح أن يكون قد سلبنا عن بعض الانسان الحيوان وأن يكون قد وصفناه بلاحيوانية وهو إيجاب بخلاف ليس بعض لتقدم السلب على الموضوع المتقدم على الرابطة فلا يكون إلا سلبا أبدا قاله الشارح فى كبيره ثم قال ويبقى النظر فى القضية التى أريد بها الكل المجموعى وقد نصوا على أنها غير معتبرة فى العلوم والقياسات فكأنهم تركوا تعيين كونها من أى قسم من الأقسام المتقدمة لذلك وقال الشيخ يس يمكن أن يقال هى جزئية اهـ . وأقول: نقل الغنيمى عن حواشى السمرقندى على القطب ما نصه: إذا كان الحكم على المجموع من حيث هو مجموع تكون القضية شخصية لأن المجموع من حيث هو مجموع شىء واحد تمتنع الشركة فيه فيكون الحكم عليه حكما على مشخص اهـ وهذا هو الذى يظهر . نعم تقدم أنه يراد بالكل المجموعى بعض ما اشتمل عليه مجازا فتكون القضية حينئذ جزئية فاحفظه ثم قال الشارح ويظهر فيما إذا أريد كل فرد بشرط الاجتماع أن تكون كلية واشتراط الاجتماع جاء من خارج كما أنه إذا أريد فى القضية أشخاص مخصوصة بشرط الاجتماع تكون شخصية واشتراط الاجتماع جاء من خارج وإن احتمل إرادة كل فرد بشرط الاجتماع أو بعضها بشرط الاجتماع كانت مهملة اهـ . أقول : قياس هذا أنه إذا احتمل إرادة كل فرد بشرط الاجتماع وإرادة المجموع من حيث هو مجموع كانت القضية مهملة وهو ظاهر ثم قال: ويظهر أن نحو عندى عشرون رجلا جزئية لأنهم نصوا على أن نحو اثنين وثلاثة من أسوار الجزئية والموضوع هو رجل لأن المعنى عشرون من الرجال ولا نظر إلى كون التمييز فضلة لأن هذا اصطلاح النحاة والمناطقة لا ينظرون إلى ذلك ألا ترى أنهم يجعلون الموضوع فى كل رجل قائم هو رجل مع أنه فضلة عند النحاة (قوله إذ تقدم التصريح بها) أى بالأربعة وهو علة لمحذوف أى وتفسير الضمير بالقضايا المذكورة صحيح إذ تقدم الخ وإنما نبه على تقدم التصريح بها لبعد بينه وبين الضمير وقوله فى قوله كلية الخ أى مع * والسور كليا وجزئيا يرى * كما فى الكبير (قوله موجبة) بفتح الجيم على الحذف والايصال أى موجب فيها وبكسرها على الاسناد المجازى وهذا هو المناسب لتسمية مقابلها سالبة (قوله الواو للتقسيم) وهى فيه أجود من أو كما صرح به غير واحد فلا حاجة إلى جعل الشارح فى كبيره الواو بمعنى أو (قوله فالقضايا الأربعة) أقول: لو قال الأربع بغير تاء لكان أولى إذ تقدم المعدود وحذفه مجوزان لاستحسان وقد وقع له فيما يأتى كثير من ذلك فليتنبه له (قوله أربعة تضرب) الأولى حذف أربعة لأنها مكررة مع قوله قبل الأربعة (قوله إذا) أقول : هو إذا الشرطية حذفت الجملة التى تضاف هى إليها وعوض عنها التنوين على ما قاله الكافيجى والسيوطى وغيرهما من محققى المتأخرين ، لا الناصبة للمضارع إذ لا مضارع هنا (قوله إلى الثمان) قال فى الكبير بحذف الياء تخفيفا والاعراب مقدر عليها أو ظاهر على النون كما فى قوله :

الأسوار أشار بقوله (أو شبه جلا) أى أظهر الاحاطة بجميع الأفراد أو بعضها (وكلها) أى كل تلك القضايا الأربع وهى الشخصية والمسورة بقسميها والمهملة إذ تقدم التصريح بها فى قوله كلية شخصية والأول إما مسور وإما مهمل (موجبة وسالبة) الواو للتقسيم فالقضايا الأربعة باعتبار قسمى السور الكلى والجزئى والشخصى والاهمال أربعة تضرب فى اثنين الموجبة والسالبة (فهى إذا إلى الثمان آيبة) أى راجعة وهى الشخصية الموجبة نحو زيد حيوان والسالبة نحو زيد ليس بكاتب والمهملة الموجبة نحو الانسان حيوان والسالبة نحو الحيوان ليس بانسان والكلية الموجبة والسالبة والجزئية الموجبة والسالبة

ولذا جاز جعلها كبرى فى الشكل الأول والثانى نحو هذا زيد وزيد إنسان وزاد بعضهم قسما آخر سماه الطبيعية وهى التى لم يبين فيها كمية الأفراد ولاتصلح لأن تصدق كلية ولاجزئية نحو الانسان نوع والحيوان جنس والحق أنها داخلة فى الشخصية لأن الحكم فيها على شئ معين مشخص فى الذهن مخصوص لم يعتبر فيه عموم (و) للقضية ثلاثة أجزاء فالجزء (الأول) فى الرتبة وإن ذكر آخرا وهو المحكوم عليه لأن الأصل فى المحكوم عليه التقدم نحو زيد فى قولك زيد قائم أوقام زيد (هو الموضوع) أى يسمى به (فى الحمليه) لأنه وضع ليحكم عليه بشئ (و) الجزء (الآخر) بكسر الخاء أى الآخر فى الرتبة وان ذكر أولا وهو المحكوم به إذ الأصل فيه التأخر نحو قائم وقام فى المثالين السابقين هو (المحمول) أى يسمى به لحمله على شئ حال كونهما (بالسويه) أى مصطحبين فى الذكر بمعنى أنه لاينفرد أحدهما عن الآخر بل يذكران معا أو المراد أنهما مستويان فى أن كلا منهما وضع له اسم والجزء الثالث النسبة الواقعة بينهما ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة

لما ثنايا أربع حسان وأربع فثغرها ثمان

(قوله ونقدم التمثيل لهذه الأربعة) أى عند قول المصنف : إما بكل أو ببعض الخ (قوله والمهملة فى قوة الجزئية) لأن الحكم فيها على بعض الأفراد محقق والزائد مشكوك فيه فطرح وجعلت القضية فى قوة الجزئية وكون المحكوم به قد يتيقن تحققه لجميع الأفراد كما فى الانسان كاتب بالقوة لايقتضى تيقن الحكم به من المتكلم على الجميع فسقط ماقيل هنا (قوله والشخصية فى حكم الكلية) لأن الحكم فى كل منهما على مصدوق اللفظ من غير خروج شئ منه عن الحكم كما فى الكبير ولما كان الشبه بين الشخصية والكلية ضعيفا عن الشبه بين المهملة والجزئية لرجوع معنى المهملة إلى معنى الجزئية عبر بالحكم فيما بين الشخصية والكلية دون القوة المعبر بها فيما بين المهملة والجزئية كذا ظهر لى فما قيل إنه تفنن قصور (قوله نحو هذا زيد وزيد إنسان) مثال لما فى الشكل الأول ومثالها فى الشكل الثانى لاشئ من الحجر بحيوان وزيد حيوان ينتج لاشئ من الحجر بزيد أى بمسمى هذا الاسم (قوله سماه الطبيعية) لأن الحكم فيها إنما وقع على طبيعة الكلى أى ماهيته لا على ماصدق عليه من الأفراد كما فى الانسان نوع والحيوان جنس إذ لاشئ من أفراد الانسان بنوع ولاشئ من أفراد الحيوان بجنس (قوله ولاتصلح لأن تصدق الخ) إذ لايصدق قولنا كل إنسان نوع ولا بعض الانسان نوع ولا كل حيوان جنس ولا بعض الحيوان جنس وخرج بهذا القيد المهملة فانها صالحة كذلك (قوله والحق أنها داخلة فى الشخصية) هو أحد أقوال ثلاثة. ثانيها أنها داخلة فى المهملة. ثالثها أنها قسم مستقل لاشخصية ولامهملة قال فى الكبير وهو المشهور وقد رد فى الكبير القول بأنها شخصية بما لاينهض فلهذا اختار فى الصغير أنها شخصية والأقوال الثلاثة على أنها معتبرة فى العلوم وقيل غير معتبرة فيها وهو مردود بما هو مبسوط فى الكبير (قوله الأول فى الرتبة الخ) قال فى الكبير والموضوع والمحمول متقدمان ذاتا على الحكم ومتأخران عنه وصفا لأنه إذا حصل الحكم حصل للطرف المحكوم عليه صفة الموضوعية وللطرف المحكوم به صفة المحمولية (قوله لأن الأصل فى المحكوم عليه التقدم) أى لأن المحكوم به وصف له فى المعنى والموصوف سابق على صفته فى الخارج والاعتبار وهذا كجعل النحاة رتبة المبتدإ التقدم وأما جعلهم رتبة الفاعل التأخر مع أنه موصوف الفعل فى المعنى فلأمر لفظى وهو أن الفعل عامل فيه ورتبة العامل التقدم (قوله لأنه وضع) أى اعتبر ولوحظ وعبارة ابن يعقوب سمى الأول موضوعا فى القضية الحملية لأنه يتخيل فيه أنه كشئ وضع أى نصب ليحمل عليه غيره وسمى الثانى محمولا لتخيل أنه حمل على الأول وسبب التخيل أن المعروض وهو الأول أصله أن يكون ذاتا والعارض أصله أن يكون وصفا والذات أحق بأن يكون حاملا فيكون الوصف أحق بأن يكون محمولا اهـ (قوله حال كونهما بالسويه) أشار إلى أن قول المصنف بالسوية حال من الموضوع والمحمول على مذهب من يجيز إتيان الحال من الخبر أو من ضميرهما بناء على أن المراد المسمى بالموضوع والمسمى بالمحمول كما أشار إليه الشارح (قوله بل يذكران معا) أى لفظا أو نية كما فى الكبير (قوله والجزء الثالث النسبة الخ) اعلم أن القضية جزءين آخرين غير الموضوع والمحمول وهما النسبة التى هى تعلق أحد الطرفين بالآخر ثبوتا أو انتفاء ووقوع تلك النسبة أو لاوقوعها والرابطة تدل على الوقوع واللاوقوع مطابقة وعلى النسبة المتقدمة التزاما لاستلزام وقوع النسبة أولاوقوعها تلك النسبة دون العكس فالجزآن من القضية أديا بعبارة واحدة طلبا للاختصار كذا فى شرح الشمسية . أقول: إذا علمت هذا علمت ما فى جعل شيخنا الشارح فى كبيره وشيخنا العدوى فى حاشيته الجزء الرابع الايقاع والانتزاع أى إدراك الوقوع

وعدم الوقوع إذ ليس ذلك من أجزاء القضية وبهذا بنفسه اعترض ملا أحمد على الخنزى فى حمله ذلك من أجزائها فاحفظه وأن الأولى حمل النسبة فى قول الشارح والجزء الثالث النسبة على مايعم النسبة بمعنى تعلق أحد الطرفين بالآخر والنسبة بمعنى وقوع تلك النسبة أولا وقوعها بجعل أل استغراقية فتكون الدلالة فى قوله ويسمى اللفظ الدال عليها أعم من المطابقية والالتزامية فافهم (قوله لدلالته على النسبة الرابطة) أى فتسمية اللفظ الدال عليها رابطة من تسمية الدال باسم المدلول (قوله والرابطة تارة تكون اسما الخ) فى كلامه مخالفة لاصطلاح المناطقة لأنهم لايجعلون هو اسما بل فى قلب الاسم الراجح عند النحاة أن ضمير الفصل حرف لا اسم ولا كان فعلا بل فى قالب الفعل وعبارته فى الكبير ثم اللفظ الدال على النسبة المسمى بالرابطة قالوا هو أداة لدلالته على معنى غير مستقل وهو النسبة لتوقفها على الطرفين المنتسبين كما هو شأن النسب ثم هو قد يكون فى قالب الاسم كهو فى قولنا زيد هو قائم ويسمى رابطة غير زمانية وقد يكون فى قالب الكلمة أى الفعل ككان فى قولنا زيد كان قائما ويسمى رابطة زمانية اهـ وكذا فى التلويح وللسعد التفتازانى هنا أبحاث انظرها فى الكبير وسننقل بعضها (قوله كلفظة هو) استشكله السعد بأن لفظة هو فى قولنا زيد هو عالم ضمير عائد إلى زيد عبارة عنه وهو عند أهل العربية مبتدأ ولا دلالة له على النسبة أصلا وإن أريد مايسمونه ضمير الفصل والعماد فهو لا يكون فى مثل زيد عالم وعلى تقدير أن يكون فهو إنما يفيد الحصر والتأكيد وتحقيق أن ما بعده خبر لا نعت ولا دلالة له على النسبة أصلا والذى يفهم منه الربط فى لغة العرب هو الحركات الإعرابية بل حركة الرفع تحقيقا أو تقديرا لا غير لأنا إذا قلنا زيد عالم على سبيل التعداد بلا حركة إعرابية لم يفهم منه الربط والاسناد وإذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم ذلك وقديما كنت متأملا فى حل هذا الاشكال ومتفحصا عن حقيقة الحال فى هذا المقال حتى وجدت فى [كتاب الألفاظ والحروف] لأبى نصر الفارابى مايدل على أن ليس مرادهم أن لفظ هو موضوع فى لغة العرب للربط ولا أنها مستعملة عندهم لذلك بل المراد أن الفلاسفة نقلوها لذلك واختار بعضهم فى الجواب أن المعنى بالرابطة هو ضمير الفصل قال ولا نسلم أنه لا دلالة له على النسبة أصلا للتصريح بأنه يحقق أن ما بعده خبر لا نعت وهذا يستلزم ربط ما بعده بالموضوع ونسبته إليه إذ كل ما أفاد أن هذا الشىء خبر أفاد أنه مسند إلى موضوع وأما كونه لا يوجد فى نحو زيد عالم لأنه لا يذكر إلا بين جزءى ابتداء معرفتين أو نكرتين كالمعرفتين فى امتناع لحاق أل فيمكن التخلص عنه بأن يقال لما كان المقصود الأهم به عند النحاة الفرق بين الخبر والتابع لم يذكروه لفظا إلا إذا كان المحمول يلتبس بالتابع للفرق بينهما والمناطقة مقصودهم به أزيد من ذلك وهو الربط أيضا فلم يبعد أن يكون لهم به مزيد اهتمام ويلتزموه فى كل موضع نية سواء ذكر أو لم يذكر على أن بعض النحاة يجوز الفصل فى النكرات مطلقا واستظهر اليوسى مافى كلام ذلك البعض قال ولو كان المقصود ما يكون مبتدأ لاحتاج هو أيضا إلى رابطة أخرى لأنه مع ما بعده قضية حملية وتلك الرابطة إلى رابطة أخرى وهكذا فيتسلسل اللهم إلا أن يقال القضية التى موضوعها ضمير تستغنى عن الرابطة واعلم أنه لا فرق فى الضمير المجعول رابطة بين أن يكون للتكلم أو الخطاب أو الغيبة وأن الجمل الفعلية مستغنية عن الرابطة وكذا الاسمية التى خبرها فعل نحو زيد قام لكن يجوز فى هذه التصريح بالرابطة قيل وكذا التى خبرها مشتق نحو زيد قائم لأن المشتق يدل على أن شيئا ما وجد له المشتق منه فهو لذلك مرتبط بالموضوع أفاد كل هذا فى الكبير قال وظنى أنى سمعت من تقرير شيخنا أن الضمير المستتر فى قائم من قولك زيد قائم يدل على النسبة إلى موضوع ما ولفظ هو المتوسط يدل على النسبة إلى الموضوع المعين اهـ.

أقول مراده بالجمل الفعلية ما فعلها تام بدليل ما يأتى قريبا (قوله ككان) مثلها سائر الأفعال الناسخة

لدلالته على النسبة الرابطة والرابطة تارة تكون اسما كلفظة هو وتسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلا ناسخا للابتداء ككان ويسمى رابطة زمانية وقد تحذف الرابطة كثيرا

في لغة العرب اكتفاء عنها بالاعراب والرابط اللفظي وتسمى الحملية حينئذ ثنائية وعند التصريح بالرابط ثلاثية فان صرح بالجهة أيضا فرباعية ولا تسمى عند التصريح بالسور خماسية لأن معنى السور ليس لازما للقضية . واعلم أن كل واحدة من القضايا الثمانية المتقدمة إن جعلت أداة السلب جزءا من محمولها سميت معدولة والا سميت محصلة ووجودية فترجع القضايا الثمانية إلى ستة عشر من ضرب اثنين في ثمانية وسميت الأولى معدولة لأن أداة السلب عدل بها

إلا ماينقلب الكلام معها إنشاء كعسى وهذا التعميم يدخل فيه ليس على المشهور من أنها فعل وفي كونها رابطة نظر إذ لاتدل على شيء سوى نفي النسبة كأدوات النفي ولافرق في الأفعال الناقصة بين أن تتقدم على الجزءين نحو كان زيد قائما أوتتوسط نحو زيد كان قائما أوتتأخر نحو زيد قائما كان وقد نظر في كون الأفعال الناقصة المذكورة رابطة أبو عبد الله الشريف من وجهين: أحدهما أنها قد تجتمع مع الضمير الرابط نحو ــ كنت أنت الرقيب ــ وهذا يمنع كونها رابطة. الثاني أنها وضعت لمعنى آخر غير الربط كالدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الموافق لصيغتها ودعوى أنها تفيد غير ذلك لادليل عليه. وأجاب ابن مرزوق عن الأول بأنهم لم يقولوا إنها في كل مكان للربط بل يصح الربط بها كما أن الضمائر كذلك وقوله تعالى ــ كنت أنت الرقيب عليهم ــ إن جعل أنت تأكيدا لتاء الفاعل ترجح كون كان للربط و إن جعل فصلا فهو الرابطة ولك أن تجعل كليهما للربط كالتأكيد اللفظي وكما أن كل واحد من الطرفين يجوز تأكيده كذلك مايدل على النسبة ، وعن الثاني بأن قوله أنها وضعت لمعنى آخر غير الربط لاينافي كونها رابطة وأيضا فالنحاة إنما سموها ناقصة على الصحيح لأنها لاتكتفي بالموضوع بل هي طالبة للمحمول معه وكذا شأن النسبة تستلزم المنتسبين كذا في الكبير (قوله في لغة العرب) وأما غيرهم فلغاتهم مختلفة قيل إن لغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها وأن لغة العرب لاتستعمل القضية خالية عنها إما بلفظ أوحركة من الكبير (قوله بالاعراب) أي لفظا أوتقديرا (قوله والربط اللفظي) عطف لازم على ملزوم ونسبة الاعراب إلى اللفظ لأنه من عوارض اللفظ (قوله حينئذ) أي حين إذ تحذف الرابطة (قوله فان صرح بالجهة أيضا) كأن قلت كل إنسان حيوان بالضرورة إذ الجهة هي اللفظ الدال على كيفية النسبة في نفس الأمر التي هي الضرورة أو الدوام أو الامكان أو الاطلاق كما سيأتي (قوله لأن معنى السور) هو الاحاطة بجميع الأفراد أو بعضها (قوله إن جعلت أداة السلب الخ) استشكل جعل أداته جزءا من المحمول أوالموضوع بأن معناها يجب أن يكون مستقلا ومعنى أداة السلب غير مستقل والمركب من المستقل وغيره غير مستقل إلا أن يقال لوحظ في المحمولية والموضوعية جهة الاستقلال و إن اشتملت على غيرها كذا في يس . أقول: إذا جعلت لا بمعنى غير كما في قوله تعالى ــ ولا الضالين ــ على مافي البغوي وغيره لم يشكل جعلها جزءا لأنها حينئذ اسم مستقل (قوله جزءا من محمولها) أقول: مقتضى مقابلة هذا بقوله وقد تكون أداته جزءا من الموضوع الخ أن يكون المعنى جزءا من محمولها فقط وحينئذ يشكل قوله و إلا سميت محصلة لصدق قوله والاحينئذ بما إذاجعلت جزءا من الطرفين مع أنها لاتسمى محصلة اتفاقا إلا أن يقصر قوله والاعلى غير هذه الصورة بأن يكون المعنى والا تجعل جزءا من محمولها أصلا بأن لم تجعل جزءا من أحد الطرفين أوجعلت جزءا من الموضوع فقط فتأمل (قوله معدولة) أي معدولا فيها بالأداة عن أصل مدلولها كما سيذكره الشارح فهو من باب الحذف والايصال (قوله و إلا سميت محصلة) من باب الحذف والايصال أي محصلا فيها لأنه جعل المحمول فيها أمرا محصلا أي وجوديا لاعدميا ومنه يعلم وجه تسميتها وجودية والمراد بكون المحمول وجوديا أن حرف السلب لم يعتبر جزءا منه لا أن مفهومه وجودي و بكونه عدميا أن حرف السلب اعتبر جزءا منه فلهذا كان زيد أعمى قضية محصلة لامعدولة (قوله ووجودية) أي ثبوتية وسيأتي أن الوجودية اسم أيضا للوجودية اللادائمة التي هي إحدى المطلقات الثلاث التي هي قسم من الموجهات (قوله فترجع القضايا الثمانية إلى ستة عشر) اعلم أن المعدولة إذا أطلقت لاتنصرف إلا لمعدولة المحمول وحيث أريد غيرها قيدت فقيل معدولة الموضوع معدولة الطرفين وكذلك المحصلة لاتنصرف إذا أطلقت إلا إلى محصلة المحمول فان أريد غيرها قيدت هذا مايقتضيه قول الشارح و إلا

عن أصل مدلولها وهو قطع النسبة وجعلت جزءا من المحمول فاذا قلت الانسان هو ليس بكاتب فأداة السلب جزء من المحمول و بها صار المحمول عدميا لتأخرها عن الرابطة وقد تكون أداته جزءا من الموضوع نحو كل لاحيوان جماد فتسمى القضية معدولة الموضوع أو جزءا منهما فتسمى معدولتهما نحو كل لاحيوان هو لا إنسان هذا في الموجبة ومثال السالبة المعدولة المحمول فقط زيد ليس هو لا عالم فأداة السلب الأولى ليست جزءا من المحمول بل هي لقطع النسبة لتقدمها على الرابطة والثانية جزء من المحمول ومثال المعدولة الموضوع فقط لا شيء من غير الحيوان بانسان ومعدولتهما نحو ليس غير الحيوان بغير جماد والتحقيق أن الموجبة ان كان محمولها موجودا في الخارج اقتضت وجود الموضوع نحو زيد قائم وإلا فلا نحو زيد ممكن أو معلوم أو مذكور أو غير عالم وقد جرت عادة القوم أن يعبروا عن الموضوع بج وعن المحمول ب فيقولون كل ج ب دون كل انسان حيوان مثلا للاختصار ولدفع توهم انحصار جزئيات الأحكام في مادة. واعلم أنه لابد لنسبة القضية من كيفية في نفس الأمر وتسمى مادة واللفظ الدال عليها جهة فان ذكر في القضية سميت موجهة وتلك الكيفية بسبع هي الضرورة والامكان والدوام والاطلاق وعقد المتأخرون القضايا باعتبارها إلى ثلاثة عشر ترجع إلى أربعة أقسام : الأول

سميت محصلة ووجودية والذي في كلام غير واحد كشيخ الاسلام في شرح إيساغوجي أنها إذا أطلقت لا تنصرف إلا إلى محصلة الطرفين وهو مقتضى تعريف غير واحد كالقطب والخبيصي المحصلة بما ليست أداة السلب جزءا من أحد طرفيها وتسمى بسيطة لعدم تركب طرفيها من النافي والمنفي وقد فهم مما ذكرنا أن الرجوع إلى ستة عشر فقط إنما هو باعتبار انقسام الثمانية المتقدمة إلى معدولة المحمول ومحصلته لا غير أما إذا اعتبرت أقسام المعدولة الثلاثة وأقسام المحصلة الثلاثة وضربت الثمانية في هذه الستة فيبلغ المجموع ثمانية وأربعين المكرر منها ستة عشر لأن محصلة الموضوع فقط عين معدولة المحمول فقط ومحصلة المحمول فقط عين معدولة الموضوع فقط . وحاصل ضرب الاثنين في الثمانية ستة عشر (قوله عن أصل مدلولها) أي مدلولها الأصل أي المتأصل (قوله قطع النسبة) أي نفيها (قوله لتأخرها) علة لقوله جزءا من المحمول وأشار بذلك إلى أن علامة كون أداة السلب جزءا من المحمول تأخرها عن الرابطة وعلامة كونها ليست جزءا منه تقدمها على الرابطة وهذا ظاهر إذا ذكرت الرابطة أما إذا لم تذكر فالمدار على النية والاعتبار فان اعتبر تقدم الرابطة على أداة السلب فمعدولة و إلا فمحصلة (قوله نحو كل لاحيوان) أي غير حيوان فلا بمعنى غير كما مر والمراد كل لاحيوان من الحوادث فلا اعتراض (قوله هذا) أي التمثيل المذكور كله في الموجبة أي المعدولة الموجبة (قوله فأداة السلب الأولى) وهي ليس (قوله والتحقيق الخ) هذا هو الذي ذكره العقباني والسعد والسنوسي معترضين على القوم في اطلاقهم أن الموجبة تقتضي وجود الموضوع (قوله اقتضت وجود الموضوع) أي خارجا حال وقوع الحكم واتصاف الموضوع به حالا أو ماضيا أو مستقبلا وذهنا حال تعقل القضية و إيقاع النسبة والوجود الأول هو الذي اختصت القضية باقتضائه إذا كان المحمول خارجيا دون الثاني فانه مشترك بين الموجبة والسالبة بمعنى أنك لا تحكم على الشيء حكما إيجابيا أو سلبيا إلا بعد أن تستحضره في ذهنك وتتصوره فقولهم السالبة لا تقتضي وجود الموضوع أي خارجا كذا في اليوسي . واعلم أن موضوع القضية الموجبة التي تقتضي وجوده قسمان موجود بالفعل في أحد الأزمنة الثلاثة كما في كل انسان حيوان وتسمى القضية حينئذ خارجية وموجود تقديرا كما في كل عنقاء طائر وتسمى القضية حينئذ حقيقية ومعنى كل عنقاء طائر أن العنقاء لو وجدت كانت طائرا وأما ما موضوعها ليس موجودا بالفعل ولا مقدر الوجود فتسمى بالقضية الذهنية نحو شريك الباري معدوم و بهذا التحقيق يعرف ما في كلام بعض هنا (قوله عن الموضوع بج وعن المحمول ب) أقول: هذا حيث لم يحتاجوا إلى التعبير بغير هذين الحرفين و إلا عبروا بغيرهما من الألف والدال والهاء والواو والزاي والحاء والطاء وذلك عند إيراد الأمثلة الكثيرة طلبا للتمييز بينها (قوله ولدفع توهم انحصار الخ) مثلا لو مثلوا للقضية الموجبة الكلية بكل انسان حيوان لتوهم انحصار جزئيات الموجبة الكلية في مادة الانسان والحيوان (قوله من كيفية في نفس الأمر) كالضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام (قوله وتسمى مادة) وتسمى أيضا عنصر القضية وأصل القضية كما في الغنيمي (قوله واللفظ الدال عليها جهة) هذا في القضية الملفوظة أما في المعقولة فالجهة حكم العقل بتكييف النسبة بالكيفية كما في القطب ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة (قوله الضرورة) أي الوجوب العقلي كما في اليوسي وغيره. واعلم أن الضرورة تستلزم الدوام من غير عكس كما في الخبيصي فهو أعم منها (قوله والاطلاق) أي الفعل وهو أعم من الاثنين وأما الامكان فأعم من الجميع ولو سلك الشارح هذا الترتيب لكان أحسن (قوله إلى ثلاثة عشر) ست منها بسائط وهي ما لم تشتمل على الامكان الخاص أو على لا دائما أو لا بالضرورة

وسبع مركبات وهى ماشتملت على ذلك وزاد جماعة كالسعد فى تهذيبه على البسائط صورتين من الضروريات وهما الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة للاحتياج إلى معرفتهما فى المركبة فصار المجموع خمس عشرة (قوله الضروريات الخمس) قدعلمت أن منهم من جعلها سبعا بزيادة الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة ووجه الحصر فى السبع أن علة الضرورة إما أن تكون ذات الموضوع أووصفه أووقته المعين أوغير المعين وكل من الثلاثة الأخيرة إما مع لادائما أولا (قوله الضرورية المطلقة) هى التى حكم فيها بضرورة ذات النسبة مادامت ذات الموضوع مثالها موجبة كل انسان حيوان بالضرورة وسالبة لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة فقدحكم فى المثال الأول بضرورة ثبوت الحيوانية للانسان فى جميع أوقات وجود ذاته وفى الثانى بضرورة سلب الحجرية عنه فى جميعها وهى بسيطة و إنما سميت ضرورية لاشتمالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف أووقت (قوله والمشروطة العامة) هى التى حكم فيها بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبا وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتبا فقد حكم فى الأول بضرورة ثبوت تحرك الأصابع للموضوع مدة دوام وصفه وهو الكتابة إذ ذات الكاتب من غير اعتبار وصفه ليس تحرك الأصابع ضرورى الثبوت لها وفى الثانى بضرورة سلب سكون الأصابع عن الموضوع مدة دوام وصفه كما علمت وهى بسيطة وسميت مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف وعامة لأنها أعم من المشروطة الخاصة لتقييد الخاصة بما ينفى احتمال دوام الوصف وهو اللادوام (قوله والمشروطة الخاصة) هى المشروطة العامة مع زيادة قيد اللادوام بحسب الذات. مثالها موجبة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لادائما : أى لا مدة دوام ذات الموضوع وسالبة لا شئ من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبا لا دائما وهى ان كانت موجبة مركبة من مشروطة عامة موجبة فمطلقة عامة سالبة هى مفهوم اللادوام لأن إيجاب المحمول للموضوع إذا لم يكن دائما كان السلب متحققا فى الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة كقولنا لا شئ من الكاتب بمتحرك الأصابع بالاطلاق : أى الفعل و إن كانت سالبة من مشروطة عامة سالبة فموجبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام لأن سلب المحمول عن الموضوع إذا لم يكن دائما كان الايجاب متحققا فى الجملة وهو معنى الموجبة المطلقة العامة كقولنا كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل ، ومن هنا تبين أن الاعتبار فى إيجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب جزئها الأول وسلبه فان كان موجبا كانت القضية موجبة و إن كان سالبا كانت سالبة وأن الجزء الثانى مخالف للجزء الأول فى الكيف : أى الايجاب والسلب موافق فى الكم : أى الكلية والجزئية وسميت مشروطة لما مر وخاصة لأنها أخص من المشروطة العامة (قوله والوقتية والمنتشرة) يعنى المركبتين لأن من يعد الموجهات ثلاث عشرة يعد الوقتية والمنتشرة المركبتين ولايعد الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة البسيطتين كما علمت سابقا وكما فى القطب . واعترض على أهل هذه الطريقة فى تركهم لهما بأنهما جزآ الوقتية والمنتشرة المركبتين فيحتاج إلى بيانهما أولا. ولنبين الأربعة فنقول الوقتية المطلقة هى التى حكم فيها بضرورة النسبة فى وقت معين. مثالها موجبة بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع وقت الكتابة وسالبة بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع وقت الكتابة وسميت وقتية لتقييد ضرورة نسبتها بالوقت ومطلقة لاطلاقها عن قيد اللادوام بحسب الذات النافى احتمال دوام الوقت والوقتية الغير المطلقة هى الوقتية المطلقة مع زيادة قيد اللادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما ذكرنا وتركبها ان كانت موجبة من وقتية مطلقة موجبة فسالبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام و إن كانت سالبة من وقتية مطلقة سالبة فمطلقة عامة موجبة

الضروريات الخمس الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة والوقتية والمنتشرة. الثانى الدوائم الثلاث

هى مفهوم اللادوام والمنتشرة المطلقة هى التى حكم فيها بضرورة النسبة فى وقت غير معين . مثالها
موجبة بالضرورة : كل انسان متنفس وقتا ما وسالبة بالضرورة :لاشئ من الانسان بمتنفس وقتا ما
وسميت منتشرة لانتشار وقت الحكم .قلنا وعدم تعيينه ومطلقة لاطلاقها عن قيد اللادوام والمنتشرة
الغير المطلقة هى المنتشرة المطلقة مع زيادة قيد اللادوام بحسب الذات . ومثالها موجبة وسالبة واضح
مما ذكرنا وتركبها إن كانت موجبة من منتشرة مطلقة موجبة فمطلقة عامة سالبة هى مفهوم اللادوام
و إن كانت سالبة من منتشرة مطلقة سالبة فمطلقة عامة موجبة هى مفهوم اللادوام (قوله الدائمة
المطلقة) هى التى حكم فيها بدوام النسبة للموضوع مادامت ذاته. مثالها موجبة.دائما: كل انسان حيوان
فقد حكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للانسان مادامت ذاته موجودة ، وسالبة.دائما: لاشئ من الانسان
بحجر فقد حكم فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان مادامت ذاته موجودة وهى بسيطة ووجه
تسميتها دائمة واضح ومطلقة لاطلاقها عن التقييد بوصف أووقت (قوله والعرفية العامة) هى التى حكم
فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع. مثالها موجبة: كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا وسالبة
لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبا وهى بسيطة وسميت عرفية لانفهام التقييد بدوام
الوصف عرفا ولو لم يصرح به ألا ترى أنه يفهم عرفا من قول القائل كل كاتب متحرك الأصابع أنّ
المراد مادام كاتبا وعامة لأنها أعم من العرفية الخاصة لتقييد الخاصة بما ينفى احتمال دوام الوصف
(قوله والعرفية الخاصة) هى العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة
واضح مما ذكرنا وكذا وجه تسميتها عرفية خاصة وهى إن كانت موجبة مركبة من عرفية عامة
موجبة فمطلقة عامة سالبة هى مفهوم اللادوام و إن كانت سالبة من عرفية عامة سالبة فمطلقة عامة
موجبة هى مفهوم اللادوام (قوله الممكنة العامة) هى التى حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف
للحكم فان كان الحكم فى القضية إيجابيا أفهم الامكان سلب ضرورة سلب ذلك الحكم و إن كان
سلبيا أفهم سلب ضرورة إيجابه و إن شئت قلت هى التى نسبتها غير مستحيله مثالها موجبة : كل نار
محرقة بالامكان العام فقد حكم فيها بسلب الضرورة عن عدم إحراق النار وسالبة لاشئ من الحارّ
ببارد بالامكان العام فقد حكم فيها بسلب الضرورة عن برودة الحارّ وهى بسيطة وسميت ممكنة لما هو
واضح وعامة لأنها أعم من الممكنة الخاصة لصدقها بها و بالضرورة (قوله والممكنة الخاصة) هى التى
حكم فيها بسلب الضرورة عن جانبى الحكم ثبوته وانتفائه . مثالها موجبة: كل انسان كاتب بالامكان
الخاص وسالبة لاشئ من الانسان بكاتب بالإمكان الخاص ومعناها أنّ ثبوت الكتابة للانسان
وانتفائها عنه ليسا بضروريين وتركبها موجبة أوسالبة من ممكنتين عامتين إحداها موجبة والأخرى
سالبة ولا فرق فى المعنى بين الموجبة والسالبة بل فى اللفظ لأنه إن عبر بعبارة إيجابية كانت موجبة
أوسلبية كانت سالبة ووجه تسميتها ممكنة خاصة واضح مما قدمنا (قوله المطلقة العامة) هى التى حكم
فيها بفعلية النسبة أى كونها بالفعل. مثالها موجبة: كل إنسان متنفس بالاطلاق العام وسالبة لاشئ من
الانسان بمتنفس بالاطلاق العام وهى بسيطة وسميت مطلقة لأن القضية إذا أطلقت ولم تقيد بضرورة
أودوام أولاضرورة أولادوام يفهم منها فعلية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية سميت مطلقة
وعامة لأنها أعمّ من الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية (قوله والوجودية اللادائمة) هى
المطلقة العامة مع زيادة قيد اللادوام بحسب الذات ومثالها موجبة وسالبة واضح مما مر وهى سواء
كانت موجبة أوسالبة مركبة من مطلقتين عامتين إحداها موجبة والأخرى سالبة لأنّ الجزء الأوّل
مطلقة عامة والثانى هو اللادوام ومفهومه مطلقة عامة وسميت بالوجودية لوجود نسبتها أوسلبها بالفعل

الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفيه الخاصة. الثالث الممكنتان الممكنة العامة والممكنة الخاصة . الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية اللادائمة

كما فى اليوسى واللادائمة لتقييدها بلا دائما (قوله والوجودية اللاضرورية) هى المطلقة العامة مع زيادة قيد اللاضروره بحسب الذات. ومثالها موجبة وسالبة واضح مما مر، وهى إن كانت موجبة مركبة من مطلقة عامة موجبة فممكنة عامة هى مفهوم اللاضرورة وإن كانت سالبة من مطلقة عامة سالبة فممكنة عامة هى مفهوم اللاضرورة ووجه تسميتها بالوجودية اللاضرورية واضح مما مر.

فائدتان: الأولى زاد السنوسى فى شرح مختصره أربع موجهات الممكنة الدائمة وهى ماقيد إمكانها بالدوام نحو كل آكل فهو جائع بالامكان دائما والحينية المطلقة وهى ماقيد إطلاقها بالحين نحو الكاتب متحرك بالاطلاق حين الكتابة والحينية الممكنة وهى ماقيد إمكانها بالحين نحو الكاتب متحرك بالامكان حين الكتابة والممكنة الوقتية وهى ماقيد إمكانها بالوقت نحو الآكل متحرك الفم بالامكان وقت الأكل. قيل الفرق بين الحين والوقت فى هذا المقام أنا إذا قلنا وقت الكتابة مثلا المراد جميع أوقاتها وإذا قلنا حين الكتابة فالمراد وقت من أوقاتها قال شيخنا الشارح فى موجهاته ماملخصه ليس حصر الموجهات فى عدد عقليا بل هو جعلى فيمكن استخراج موجهات أخر كالمطلقة الوقتية وهى ماحكم فيها بالنسبة بالفعل فى وقت معين والمطلقة المنتشرة وهى ماحكم فيها بذلك فى وقت غير معين وكما إذا قلنا دائما بالضرورة أو بالامكان العام ضرورة اهـ مع زيادة من القطب وقال القطب: الموجهات غير محصورة فى عدد إلا أن التى جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها كالتناقض والعكس ثلاثة عشر. الثانية ماذكر فى الحمليات وأما الشرطيات فتكون أيضا موجهة أما المتصلة فجهتها اللفظ الدال على كيفية تعلق تاليها بمقدمها من اللزوم أو الاتفاق كما إذا قيل كلما كان الشىء إنسانا كان حيوانا لزوما أو كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق اتفاقا. وأما المنفصلة فجهتها اللفظ الدال على كيفية عنادها من كونه عقليا أو اتفاقيا كما إذا قيل العدد إما زوج وإما فرد عقلا أو عنادا حقيقيا وكقولنا فى الاتفاقية الأسود اللاكاتب إما أن يكون أسود وإما أن يكون كاتبا اتفاقا. وأما دائما المذكور فى المنفصلات كقولنا دائما إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فردا فليس بجهة كما توهم بل هو سور يدل على تعميم الأزمنة فى الشرطية بمنزلة أفراد الموضوع فى الحملية ولا يكون اللفظ الواحد سورا وجهة كذا فى موجهات شيخنا الشارح ومنها ومن مثل القطب على الشمسية يطلب بيان النسبة بين الموجهات وبين نقائضها وعكوسها (قوله لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة) أقول فيه أمران: الأول أن السور أيضا غير لازم الذكر وقد قسم المصنف القضية باعتباره كما سبق. الثانى أن الجهة كما قدمه هى نفس اللفظ فكان ينبغى أن يقول لعدم لزوم ذكر الجهة أو لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الكيفية وغاية مايمكن فى تصحيح عبارته أن يقدر مضاف أى الدال على مدلول الجهة (قوله وترك تفسير الرابطة) أقول: عبارته توهم أنه ذكر الرابطة ولم يفسرها مع أنه لم يذكرها من أصلها (قوله مع أن لغة العرب) فى معنى التعليل لعدم لزوم ذكر الرابطة (قوله وترك المنحرفات) اعلم أن حق السور أن يقرن بالموضوع الكلى واقترانه بالموضوع الجزئى أو المحمول مطلقا هو الانحراف وتكذب المنحرفة مهما أثبتت للجزئى أفرادا أو حكمت باجتماع أفراد فى فرد نحو كل زيد انسان وعمرو كل انسان وإلا فكغيرها فتصدق عند عدم امتناع المادة نحو زيد بعض الانسان وتكذب عند امتناعها نحو زيد بعض الحمار وقد أوصلها السنوسى فى شرح مختصره إلى مائة واثنى عشرة صورة (قوله تدريبا للطلبة) أى تعويدا لهم على ممارسة الخفيات (قوله وإن على التعليق) أى التعليق فقوله أى ربط بمعنى ارتباط لأنه المحكوم به وأما التعليق فهو الحكم بالتعلق والارتباط فتأمل (قوله أى ربط إحدى الخ) أى وليس المراد بالتعليق توقيف شىء على شىء لعدم شموله المنفصلة

والوجودية اللاضرورية وبيان هذه القضايا وتمييز بسيطها من مركبها مذكور فى المطولات وقد أفردنا ذلك وما يتعلق به بمنظومة وشرحها فليرجع إليهما ولعل المصنف تركها لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة وترك تفسير الرابطة لعدم لزوم ذكرها فى جميع اللغات وإنما يلتزم ذكرها الفرس مع أن لغة العرب تستغنى عنها كما ذكره الامام السنوسى بالاعراب وترك المنحرفات لعدم كثرة نفعها وإنما تذكر تدريبا للطلبة وامتحانا للأفكار. ولما فرغ من تقسيم الحملية أخذ فى بيان الشرطية وأقسامها فقال (وإن على التعليق) أى ربط إحدى القضيتين بالأخرى وعلى بمعنى الباء (فيها) أى القضية (قد حكم)

أى إن حكم فيها بالربط المذكور (فانها شرطية) وإنما جعلنا التعليق بمعنى الربط المذكور لأنه لابد من جعل كلامه شاملا للمنفصلة والمتصلة لأنه سيقسم الشرطية إليهما والربط المذكور فى المتصلة ظاهر وفى المنفصلة باعتبار أنه قد وقع الربط بين جزءيها بالعناد أى كل منهما لا ينفك عن معاندة الآخر وأنه لا يصح الاقتصار على أحدهما فلا تقول العدد إما زوج وتسكت ويصح كون التعليق باقيا على معناه ويراد أن الشرطية ما حكم فيها بالتعليق صريحا أو استلزاما فتدخل المنفصلة لأن ثبوت أحد طرفيها متوقف على انتفاء الآخر أو انتفاء أحدهما متوقف على ثبوت الآخر (وتنقسم أيضا) كما انقسمت الحملية إلى ما مر (إلى شرطية متصلة) نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسميت شرطية لوجود أداة الشرط فيها ومتصلة لاتصال طرفيها صدقا ومعية (ومثلها) فى الربط المتقدم (شرطية منفصلة) نحو إما أن يكون العدد زوجا أو فردا وفى قولنا ومثلها فى الربط إشارة إلى أن تسميتها شرطية مع تجوز باعتبار الربط الواقع بين طرفيها بالعناد أو هى حقيقة اصطلاحية وتسميتها منفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو إما

كما سيأتى (قوله أى إن حكم فيها الخ) بيان لما هو أصل التعبير وإشارة إلى أن إن داخلة على فعل مقدر يفسره المذكور لأن أدوات الشرط لا تدخل إلا على الفعل (قوله شرطية) سميت شرطية لوجود حرف الشرط فيها لفظا أو تقديرا فدخلت المنفصلة لأن قولنا العدد إما زوج وإما فرد فى قوة قولنا إن كان العدد زوجا فلا يكون فردا وإن كان فردا فلا يكون زوجا . واعلم أن الحملية كما تكون صادقة وكاذبة تكون الشرطية كذلك وصدقها بمطابقة الحكم فيها بالاتصال والانفصال لنفس الأمر وكذبها بعدم هذه المطابقة هذا إن كانت موجبة فان كانت سالبة فصدقها بمطابقة سلب الحكم المذكور وكذبها بعدم هذه المطابقة أعم من أن يكون طرفا الشرطية صادقين نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو كاذبين نحو كلما كان الانسان حمارا فهو ناهق (قوله بمعنى الربط المذكور) أى ولم يحمله على ظاهره من توقيف شئ على شئ لأنه الخ أى وإذا حملناه على ظاهره لم يكن كلامه شاملا للمنفصلة مع أنه سيقسم الشرطية إلى المتصلة والمنفصلة فيكون فى كلامه تقسيم الشئ إلى نفسه وغيره (قوله قد وقع الربط) من إقامة الظاهر مقام المضمر لطول الفصل ولئلا يلزم عمل ضمير المصدر فى قوله بالعناد (قوله وأنه لا يصح الخ) عطف على العناد (قوله أى كل منهما الخ) بيان لوقوع الربط بين جزءيها بالعناد (قوله صريحا) كما فى المتصلة أو استلزاما كما فى المنفصلة لأنها تدل على العناد بين طرفيها وهذا يستلزم توقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر فى مانعة الجمع وتوقف انتفاء أحدهما على ثبوت الآخر فى مانعة الخلو وتوقف ثبوت أحدهما على انتفاء الآخر وتوقف انتفائه على ثبوت الآخر فى مانعتهما وبهذا التقرير يعلم أن الشق الذى قبل أو فى تعليل الشارح بالنظر لمانعة الجمع والشق الذى بعد أو بالنظر لمانعة الخلو وأن أو مانعة خلو فتجوز الجمع ويكون اجتماع الشقين تعليلا لمانعتهما (قوله لاتصال طرفيها) أى اقترانهما صدقا ومعية أى من جهة التحقق والمصاحبة ومعنى الاتصال من جهة الصدق أنه كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر ومعنى الاتصال من جهة المعية اجتماعهما وتصاحبهما وعدم التنافى بينهما وذكر الاتصال معية بعد ذكر الاتصال صدقا من ذكر اللازم بعد الملزوم وإنما فسرنا الصدق بالتحقق لأن الصدق فى القضايا بمعنى التحقق كما أنه فى المفردات بمعنى الحمل (قوله ومثلها) بالجر عطفا على شرطية . وأنت خبير بأنه لا ضرورة لزيادة مثلها من حيث المعنى لأن المماثلة فى الربط المذكور متحققة من جعل المنفصلة قسما من الشرطية كذا فى حاشية شيخنا العدوى (قوله وفى قولنا) الضمير له وللمصنف لأن بعض المقول مقوله وبعضه مقول المصنف أو للشارح فقط باعتبار أنه أقر ما للمصنف فاندفع ما قيل هنا (قوله إلى أن تسميتها شرطية تجوز) أى فى الاصطلاح وهذا لا يناسب ما قدمه من تعريف الشرطية بما يعم المتصلة والمنفصلة وحمل التعليق فيه على ما يصلح لهما لأن تعريف الشئ إنما يكون بما يدخل أفراده الحقيقية فقط ولهذا قال فى الشرح الكبير لكن على هذا لا يصح إدخالها فى تعريف الشرطية لأن تعريف الشئ لا يكون شاملا لأفراده المجازية (قوله باعتبار الربط) أى بسبب اعتبار الربط يعنى أن علاقة التجوز المشابهة فى الربط كما صرح به فى الكبير (قوله أو هى حقيقة اصطلاحية) هذا هو المناسب لما مر من إدخالها فى التعريف ولم تكن لغوية لأن الظاهر أن الشرط عند اللغويين توقيف شئ على شئ صراحة (قوله لوجود حرف الانفصال فيها) قال السعد فى شرح الشمسية : اعلم أنه ليس كل ما استعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون أحد المنفصلات الثلاث فقد قال فى الاشارات وقد يكون لغير الحقيقى أصناف أخر غير مانعة الجمع ومانعة الخلو نحو رأيت إما زيدا وإما عمرا والعالم إما أن يعبد الله وإما أن ينفع الناس اهـ ذكره الغنيمى والشارح فى كبيره فيما يأتى

مثلا الذى يصير القضيتين قضية واحدة والانفصال عدم الاجتماع فى الصدق أو فى الكذب أو فيهما معا كما يأتى (جزآها) أى الجزء الأوّل والثانى من المتصلة والمنفصلة (مقدم وتالى) أى الجزء الأوّل فى الذكر فى المنفصلة وفى الرتبة فى المتصلة يسمى مقدما وإن ذكر آخرا فى المتصلة والجزء الثانى كذلك يسمى تاليا وإن ذكر أوّلا فى المتصلة نحو النهار موجود إن كانت الشمس طالعة أما المنفصلة فلا ترتيب بين جزءيها إلا فى الذكر فأيهما ذكرته أوّلا فهو المقدم وأيهما ذكرته آخرا فهو التالى (أما بيان ذات الاتصال) أى المتصلة فـ(ـما أوجبت) أى اقتضت (تلازم) أى تصاحب (الجزأين) المقدم والتالى، سواء كان تصاحبهما على وجه اللزوم وتسمى اللزومية وهى التى يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما توجب ذلك وهى ما بسببه يستلزم المقدم التالى

مع مناقشة اليوسى فى المثال الأوّل فانظره (قوله مثلا) أشار إلى أنّ أداة الانفصال لاتنحصر فى إما بل مثلها تارة وأو ونحوهما (قوله عدم الاجتماع فى الصدق) هذا فى المنفصلة مانعة الجمع وقوله أو فى الكذب فى مانعة الخلوّ وقوله أو فيهما معا فى مانعتهما (قوله من المتصلة والمنفصلة) قال ابن يعقوب: المشهور فى الاصطلاح أنّ المقدّم هو مدخول أداة الشرط فى المتصلة والتالى ما علق على مدخولها وأما المنفصلة فلا مقدّم لها ولا تالى لأنّ المعنى لايختلف فيها بالتقديم والتأخير وقال فى الكبير ما ملخصه مااقتضاه كلام المصنف من تسمية جزأى المنفصلة مقدّما وتاليا هو ماصرح به بعض شراح ايساغوجى والسيد الشريف فى شرح الخونجى والقطب بل اعتنى هو بترتيبها الذكرى وجعلها تنعكس قال إلا أنهم لم يعتبروه لعدم فائدته وظاهر كلام السنوسى فى المختصر وشرحه أنّ جزأيها لايسميان مقدما وتاليا بل صرّح بذلك فى شرحه على ايساغوجى وعليه فلا تنعكس أصلا اهـ (قوله وفى الرتبة فى المتصلة) لأنه اللزوم والمعلق عليه ورتبة الملزوم والمعلق عليه التقدم على اللازم والمعلق وإن أخر فى الذكر (قوله وإن ذكر آخرا فى المتصلة) لم يقل فيها للايضاح (قوله نحو النهار موجود إن كانت الشمس طالعة) قال السعد: والقول بحذف الجزء فى مثل هذا إنما هو باعتبار النحاة اهـ وكأنه نكت على القطب حيث اقتضى كلامه أنّ المقدم لايزال مقدما فى اللفظ فإنه قال والقضية الأولى من الشرطية سواء كانت متصلة أو منفصلة تسمى مقدما لتقدمها فى الذكر وعلى ما اقتضاه كلام القطب درج ابن مرزوق فى شرح الجمل حيث قال التحقيق أنه أى المقدم لايزال مقدما فى اللفظ إذ جواب الشرط أبدا متأخر والمذكور أوّلا دليله هذا هو مذهب أهل التحقيق فى اللغة العربية اهـ وماذكره السعد يجب المصير إليه إن كان قد علمه من اصطلاح المناطقة ولايعترض بمذهب النحاة لأنّ مقصود المناطقة المعانى فلا حاجة إلى تقدير شئ يتمّ المعنى بدونه ولاسيما وهو قول الكوفيين والمبرد وأبى زيد من النحويين قاله فى الكبير (قوله فلا ترتيب بين جزأيها إلا فى الذكر) أقول: قد يكون بينهما ترتيب معنوى كما إذا كان الحكم فى أحدهما اثباتا لشئ وفى الآخر نفيا له فانّ رتبة إثباته مقدمة على رتبة نفيه إذ لايعقل سلب شئ إلا بعد تعقله كما تقدم مرارا نحو هذا الشبح إما أن يكون إنسانا وإما أن يكون غير إنسان ويمكن أن يجاب بأنّ الحصر إضافى بالنسبة إلى العناد وكأنه قال إلا فى الذكر لا فى العناد أو المنفى الترتيب المعنوى اللازم فى كل منفصلة فافهم (قوله تلازم) أى تصاحب فهو من اطلاق الخاص وإرادة العام بقرينة الاطلاق الشامل للزومية والاتفاقية فى قوله * أما بيان ذات الاتصال * ويحتمل أنه نزل الاتفاقية منزلة العدم لأنها لاتنتج فى القياسات فيكون التلازم على حقيقته أى عدم صحة الانفكاك عقلا ثم التلازم هنا ليس من الجانبين دائما لأنّ نحو كلما كان الشئ إنسانا كان حيوانا مضمون التالى فيه وهو كون الشئ حيوانا لازم لمضمون المقدم وهو كون الشئ إنسانا وليس كون الشئ إنسانا لازما لكونه حيوانا فالتفاعل هنا على غير بابه بل بمعنى اللزوم وإضافته إلى الجزأين لملابسته لهما لكونه نسبة بينهما فتكون الاضافة بمعنى اللام أو يجعل الجزآن كالظرف للزوم فتكون بمعنى فى. والحاصل أنّ المتصلة ماحكم فيها بصحبة الثانى للأوّل كذا فى الكبير (قوله بصدق قضية) أى تحققها (قوله لعلاقة) أى لملاحظة علاقة لما ستعرفه (قوله توجب ذلك) أى توجب صدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله يستلزم المقدم التالى) أى يستلزم تحقق المقدم فى نفس الأمر تحقق التالى فيه وليس المراد الاستلزام فى التعقل كما لايخفى حتى يرد أنّ كثيرا من الأمثلة لايلزم من تصوّر أحد الطرفين فيه تصوّر الآخر. واعترض كلامه بأنّ هذا لايظهر فيما إذا كان المقدم مسببا عن التالى أو كلاهما مسببين عن آخر لأنّ المسبب لايستلزم سببا بعينه ولا مسببا آخر. وأقول: يجاب بأنّ فى كلام الشارح اكتفاء أى أو يستلزم التالى المقدم أو شئ آخر إياهما بقرينة بقية كلامه

كالسببية بأن يكون المقدم سببا فى التالى نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو مسببا عنه كالو عكست هذا المثال أو يكونا مسببين عن سبب آخر نحو إن كان النهار موجودا فالعالم مضىء إذ وجود النهار و إضاءة العالم مسببان عن طلوع الشمس وكالتضايف نحو إن كان زيد أبا لبكر فبكر ابنه أو كان لاعلى وجه اللزوم وتسمى القضية حينئذ اتفاقية وهى التى يحكم فيها بما مر لا لعلاقة توجبه بل اتفق أنهما وجدا معا نحو إن كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق إذ لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى يستلزم أحدهما الآخر بل اتفق أنهما وجدا معا و إنما فسرنا التلازم فى كلام المصنف بالتصاحب ليشمل كلامه الاتفاقية فانها متصلة ولا تلازم بين جزأيها . واعلم أن ماذكره المصنف هو فى الموجبة لأنها التى يحكم فيها بالصحبة وأما السالبة نحو ليس ان كان هذا إنسانا كان حجرا فتسميتها متصلة أو لزومية لمشابهتها للموجبة و إلا فهى ليس فيها اتصال ولا لزوم (وذات الانفصال) أى المنفصلة (دون مين) أى كذب (ما أوجبت تنافرا) أى تنافيا وعنادا (بينهما) أى المقدم والتالى (أقسامها) أى المنفصلة (ثلاثة فلتعلما) فالمنفصل إما (مانع جمع) وهى التى حكم فيها بالتنافى بين جزأيها صدقا نحو هذا الشىء إما شجر أو حجر

(قوله كالسببية) أى سببية المقدم للتالى أى كونه سببا له كما فى المثال الأول أو سببية التالى للمقدم كما فى المثال الثانى أو سببية شىء آخر لهما كما فى المثال الثالث (قوله وكالتضايف) عطف على كالسببية والتضايف كون الشيئين بحيث لا يعقل أحدهما بدون تعقل الآخر ولا يتحقق أحدهما بدون تحقق الآخر كالأبوة والبنوة و إن تقدمت ذات الأب على ذات الابن إذ تقدم الذات لا يستلزم تقدم الصفة (قوله أو كان لاعلى وجه اللزوم) عطف على كان فى قوله سابقا سواء كان على وجه اللزوم (قوله بما مر) أى بصدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله لا لعلاقة) أى لا لملاحظة علاقة فلا يرد أن من أنواع العلاقة أن يكون المقدم والتالى مسببين عن سبب واحد ولا شك أن ناطقية الانسان وناهقية الحمار مسببان عن سبب واحد وهو تعلق القدرة والارادة عندنا فيكون قولنا إن كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لزومية مثل إن كان النهار موجودا فالعالم مضىء أفاده الغنيمى . واعلم أن الاتفاقية قسمان خاصة وهى ما حكم فيها بصحبة التالى للمقدم فى الوجود لا لعلاقة نحو إن كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وعامة وهى ما حكم فيها بتحقق التالى على تقدير تحقق المقدم سواء تحقق المقدم بالفعل أو لم يكن متحققا وكان بحيث لا ينافى تحققه تحقق التالى وكانت هذه أعم لأنهما يجتمعان فى المثال المتقدم ونحوه مما تحقق مقدمه بالفعل وتنفرد العامة فيما لم يتحقق مقدمه بالفعل كقوله تعالى ـ ولو أن مافى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر مانفدت كلمات الله ـ فمقدمها ممكن الوقوع لكنه لم يقع وتاليها وهو مانفدت كلمات الله واقع مستمر لا ينافيه ولا يرفعه تقدير وقوع المقدم فهو ثابت على كل حال كذا فى الكبير (قوله أن ماذكره المصنف) أى فى تعريف المتصلة بدليل تعليله لكن ماسيذكره الشارح من التجوز يجرى فى تسمية السالبة شرطية لأنه لم يحكم فيها بالتعليق بل بسلبه فكان ينبغى التنبيه على هذا أيضا (قوله أو لزومية) عطف خاص على عام وكان عليه أن يزيد أو اتفاقية لأن تسمية السالبة الاتفاقية بالاتفاقية لمشابهتها أيضا للموجبة الاتفاقية و إلا فهى ليس فيها اتفاق بل سلب الاتفاق (قوله لمشابهتها للموجبة) أى فى تركيب الطرفين والاشتمال على أداة الشرط وصريح كلامه أن تسميتها بذلك من باب الاستعارة و يحتمل أن ذلك حقيقة عرفية وعلى هذا يكون المعنى ما أوجبت تلازم الجزءين إثباتا أو نفيا (قوله ليس فيها اتصال ولا لزوم) أى بل سلب الاتصال واللزوم (قوله ما أوجبت تنافرا) اعلم أن التنافر بين الطرفين إما أن يكون لذاتيهما فهى المنفصلة العنادية وهى التى تعرض لها الشارح أو لمجرد اتفاق المعاندة بينهما فى الوجود فهى المنفصلة الاتفاقية ولو تعرض لها الشارح كما تعرض للاتفاقية المتصلة لكان أحسن وتنقسم أيضا إلى الأقسام الثلاثة فالحقيقية كقولنا فى شخص أسود كاتب إما أن يكون هذا أبيض أو كاتبا ومانعة الجمع كقولنا فيه إما أن يكون هذا أبيض أو لا كاتبا ومانعة الخلو كقولنا فيه إما أن يكون هذا لا أبيض أو كاتبا (قوله فالمنفصل إما مانع جمع) أشار الشارح إلى أن المصنف إنما ذكر مانع جمع باعتبار تأويل المقسم الذى هو القضية المنفصلة بالخبر فكأنه قال الخبر المنفصل إما خبر مانع جمع الخ (قوله وهى التى) أنث لمراعاة الخبر أو لتأويل الخبر مانع الجمع بالقضية المانعة الجمع كما هو المشهور فى التعبير (قوله صدقا) أى فى الصدق أى التحقق أى أنهما لا يصدقان فى محل واحد أعم من كونهما يرتفعان عنه أولا لجريان المتن على أعمية مانعة الجمع وأعمية مانعة الخلو من مانعتهما كما ستعرفه ولا ينافى ذلك قوله بعد وتتركب من الشىء والأخص

وتتركب من الشئ والأخص من نقيضه (أو) مانع (خلو) وهى التى حكم فيها بالتنافى بين طرفيها كذبا نحو إما أن يكون الشئ غير أبيض وإما أن يكون غير أسود وتتركب من الشئ والأعم من نقيضه (أو) مانع(هما) أى مانع الجمع والخلو فالضمير فى الأصل مضاف إليه فلما حذف المضاف انفصل الضمير فقام مقام المضاف المرفوع فارتفع أى صار ضمير رفع معطوفا على مانع جمع ولا يصح كونه معطوفا على المضاف إليه المتقدم كما هو ظاهر فالمنفصلة التى هى مانعة جمع ومانعة خلو هى التى حكم بالتنافى بين طرفيها صدقا وكذبا وتتركب من الشئ ونقيضه نحو إما أن يكون العدد زوجا أو غير

زوج أومن الشئ والمساوى لنقيضه كقولنا العدد إما زوج و إما فرد فطرفا هذه القضية لايجتمعان ولا يرتفعان (وهو) أى مانعهما (الحقيق) وتسمى القضية حينئذ حقيقية وسميت الأولى مانعة جمع لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها فى الصدق . والثانية مانعة خلو لاشتمالها على منع الخلو عن طرفيها بمعنى أنهما لا يكذبان معا والثالثة حقيقية لأن التنافى بين طرفيها أتم منه فى الآخرين (الأخص) من الأولين (فاعلما) فكل حقيقية يصدق عليها أنها مانعة جمع وأنها مانعة خلو دون العكس فتجتمع الثلاثة فى نحو العدد إما زوج أو فرد وتنفرد مانعة الجمع بنحو إما أن يكون الشئ أبيض أو أسود ومانعة الخلو بنحو إما أن يكون الشئ غير أبيض أو غير أسود ولكل من مانعة الجمع ومانعة الخلو تفسير آخر أخص مما ذكر فان أردته فزد فى آخر كل من تفسيريهما المتقدمين كلمة فقط فتكون الحقيقية مباينة لكل منهما بهذا التفسير وهذا فى المنفصلات الموجبات وأما السوالب فتسميتها مانعة جمع أو مانعة خلو أو حقيقية تجوز لمشابهتها موجباتها أو حقيقة اصطلاحية وإلا فهى تسلب منع الجمع أو منع الخلو أو منعهما نحو ليس إما أن يكون الشئ إنسانا و إما أن يكون ناطقا فيصح التمثيل بهذه الثلاثة وقد تتألف الحقيقية من أكثر من جزأين فى الظاهر

من نقيضه لأن المعنى وقد تتركب ومثل ذلك يقال فى مانعة الخلو (قوله وتتركب من الشئ والأخص من نقيضه) فان الشجر نقيضه لاشجر والحجر أخص من لاشجر وكذا الحجر نقيضه لاحجر والشجر أخص من لاحجر (قوله كذبا) أى فى الكذب أى الانتفاء أى أنهما لا يرتفعان عن المحل أعم من أن يجتمعا فيه أولا لما مر (قوله وتتركب من الشئ والأعم من نقيضه) فان غير أبيض نقيضه أبيض وغير أسود أعم من الأبيض وكذا غير أسود نقيضه أسود وغير أبيض أعم من أسود والقاعدة أن أطراف مانعة الخلو نقائض أطراف مانعة الجمع (قوله أى صار ضمير رفع) و إن شئت قلت: أى صار فى محل رفع والقصد دفع توهم أنه أعرب رفعا (قوله كما هو ظاهر) قال فى الكبير لأنه يلزم عليه أن يكون مجرورا منفصلا وضمير الجر لا يكون إلا متصلا (قوله هى التى حكم بالتنافى بين طرفيها صدقا وكذبا) قال فى الكبير واعلم أن التعاريف السابقة شاملة للصادق والكاذب لأن الحكم بالتنافى إن كان مطابقا وذلك بأن يحكم به بين الشئ ونقيضه أو المساوى لنقيضه أو الأخص من نقيضه أو الأعم من نقيضه كانت صادقة و إن كان غير مطابق كما إذا حكم به بين الشئ ومساويه أو الأعم منه أو الأخص منه مطلقا أو من وجه كانت كاذبة نحو إما أن يكون الشئ إنسانا أو ناطقا اهـ ومنه يعلم أن قول الشارح فى كل قسم من الأقسام الثلاثة وتتركب من كذا وكذا مخصوص بالصادق (قوله وتسمى القضية حينئذ حقيقية) أقول: الأولى التعبير بفاء التفريع أو أى التفسيرية فافهم (قوله فى الآخرين) أقول: و بفتح الخاء ولو قال فى الأخريين لناسب قوله الأولى والثانية (قوله الأخص) أى مطلقا من الأولين هذا على التعريفين السابقين لمانعة الجمع ومانعة الخلو أما على تعريفهما المزيد آخر كل منهما لفظ فقط فالحقيقية مباينة لهما كما سيذكره الشارح ثم على ما ذكره المصنف تكون النسبة بين مانعة الجمع ومانعة الخلو العموم والخصوص الوجهى فيجتمعان فى الحقيقية وتنفرد مانعة الجمع فى نحو هذا الشئ إما أبيض أو أسود ومانعة الخلو فى نحو هذا الشئ إما غير أبيض و إما غير أسود (قوله وهذا فى المنفصلات الموجبات) أى ما تقدم من تعريف المصنف المنفصلة بما أوجبت تنافرا ومن تسمية أقسامها بمانعة الجمع ومانعة الخلو ومانعتهما ومن أن الحكم فيها بالتنافى (قوله أو حقيقة اصطلاحية) قال فى الكبير لكن التعاريف السابقة لم تشملها اهـ . وأقول: يمكن جعلها شاملة لها بأن المراد بقولنا ما حكم فيها بالتنافى أى اثباتا أو نفيا (قوله و إلا) أى و إلا نقل بأحد الوجهين بل قلنا حقيقة لغوية لم يسلم لنا لأنها تسلب الخ (قوله فهى) أى السوالب تسلب معنى الجمع الخ أى يسلب فيها ذلك فالاسناد مجازى (قوله فيصح التمثيل بهذه الثلاثة) أما لمانعة الجمع فباعتبار أنها تسلب التنافى بين كون الشئ إنسانا وكونه ناطقا فى الصدق لأنهما يجتمعان صدقا فى زيد مثلا وأما لمانعة الخلو فباعتبار أنها تسلب التنافى بينهما فى الكذب لأنهما يجتمعان كذبا فى الحمار مثلا وأما للحقيقية فباعتبار أنها تسلب التنافى

بينهما فى الصدق والكذب لأنهما يجتمعان فى زيد ويرتفعان فى الحمار كذا قرره شيخنا الشارح بدرسه واستشكله بعض بأنه تقدم أن الحقيقة تتركب من الشيء ونقيضه أو المساوى لنقيضه ومانعة الجمع من الشيء والأخص من نقيضه ومانعة الخلو من الشيء والأعم من نقيضه والانسان والناطق متساويان فكيف يصح التمثيل بهذه القضية للثلاثة . وأقول: هذا غلط محض لأن ما ذكر فى الموجبة لا فى السالبة و إلا لم تصدق سالبة قط كما لا يخفى (قوله نحو العدد إما زائد أو ناقص أو مساو) العدد هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء مثلا الثمانية لها حاشيتان قريبتان وهما العدد الذى قبلها وهو سبعة والذى فوقها وهو تسعة ومجموعهما ستة عشر والثمانية نصفها وحاشيتان بعيدتان وهما ستة وعشرة ومجموعهما ستة عشر والثمانية نصفها وعلى هذا فقس . و إن شئت قلت: العدد ما تألف من الآحاد وعلى كل فالواحد ليس بعدد و إطلاق الحساب عليه اسم العدد مجاز من تسمية الجزء باسم كله و بذلك يندفع الاعتراض على كون القضية المذكورة منفصلة حقيقية بارتفاع أطرافها فى الواحد والعدد على ثلاثة أقسام زائد وهو ما زاد عليه مجموع كسوره الصحيحة كاثنى عشر فان لها نصفا وهو ستة وثلثا وهو أربعة وسدسا وهو اثنان وربعا وهو ثلاثة ومجموعها خمسة عشر وهى زائدة عليها . واعلم أن المتصف بالزيادة حقيقة لغوية إنما هو مجموع الكسور لا العدد فاطلاق الزائد على العدد و إن كان حقيقة عرفية مجاز عقلى من وصف الشيء بوصف مصاحبه وقيل لغوى من تسمية الجزء باسم كله وناقص وهو ما نقص مجموع كسوره الصحيحة عنه كالأربعة فان لها نصفا وهو اثنان وربعا وهو واحد ومجموع الاثنين والواحد ثلاثة وهى ناقصة عن الأربعة وفى اطلاق الناقص على العدد ما مر ومساو وهو ما ساواه مجموع كسوره الصحيحة كالستة فان لها نصفا وهو ثلاثة وثلثا وهو اثنان وسدسا وهو واحد ومجموعها ستة وهى مساوية للأصل الذى هو الستة . واعلم أن ما مشينا عليه من تعاريف الأقسام الثلاثة بما مر ومن اسناد الزيادة والنقص والمساواة فى التعاريف إلى الكسور هو المشهور وقيل العدد الزائد ما زاد على المجتمع من كسوره والناقص ما نقص عنه والمساوى ما ساواه كذا فى بعض حواشى الفنرى . فان قلت : يرد أحد عشر وثلاثة عشر وسبعة عشر ونحوها من الأعداد التى ليس لها كسور صحيحة . قلت الكلام فى العدد الذى له كسور صحيحة فلا يرد ما ذكر (قوله فهى بحسب الحقيقة مؤلفة من جزءين فقط) لأن تركبها من الشيء ونقيضه والشيء ليس له الا نقيض واحد أو المساوى لنقيضه وهو و إن كان قد يتعدد لفظا كما فى المثال المذكور واحد معنى فان المساوى لنقيض الزائد مجموع ناقص ومساو والذى هو بمعنى غير زائد ولأنها لو تركبت من ثلاثة أجزاء فى الحقيقة وصدق الأول وكذب الثانى فالثالث إن صدق لم يعاند الأول و إن كذب لم يعاند الثانى (قوله أما مانعة الجمع) قال فى الكبير لأن المركب من جزءين كل منهما أخص من نقيض الآخر لابد أن ينفرد ذلك النقيض فى محل آخر تحقيقا لعمومه إذ لا يوجد فى هذا الجزء لأنه نقيضه ولا ينحصر فى الجزء الآخر لأنه أعم منه فصح الاقتصار على جزءين تارة والاتيان بأكثر تارة أخرى وكذا مانعة الخلو لأنها أبدا مركبة من نقائض أجزاء مانعة الجمع و إنما عبروا فى تعريفى مانعة الجمع ومانعة الخلو بطرفين لأنهما أقل ما يتحققان به فاذا علم الحكم بين الطرفين علم بين الأكثر قال السعد: والحق أنا إذا اعتبرنا الظاهر فالحقيقية أيضا قد تتركب من أكثر من جزأين كقولنا اللفظ المستعمل إما اسم أو كلمة أو أداة و إن رجعنا إلى التحقيق فالمنفصلة مطلقا لا تتركب إلا من جزأين لأنها تتحقق بانفصال واحد والنسبة الواحدة لا تكون إلا بين شيئين فعند زيادة الأجزاء تتعدد المنفصلات فاذا قلنا اللفظ المستعمل إما اسم أو كلمة أو أداة فهى حقيقيتان على أنه إما اسم أو غيره وغيره إما كلمة أو غيرها وهو الأداة و إذا قلنا إما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا أو إنسانا فهى ثلاث منفصلات مانعات الجمع

نحو العدد إما زائد أو ناقص أو مساو فهى بحسب الحقيقة مؤلفة من جزءين فقط والأصل العدد إما زائد أو غير زائد فحذف غير زائد وعبر عنه بناقص أو مساو لأنه بمعناه فالعناد حقيقة إنما هو بين الزائد وغيره أما مانعة الجمع فتتألف من أكثر من جزأين حقيقة وكذا مانعة الخلو . واعلم أن الشرطية ان كان الحكم فيها

و إذا قلنا إما أن يكون هذا الشيء لاشجرا أولا حجرا أولا إنسانا فهي ثلاث منفصلات مانعات الخلو باعتبار الانفصال بين كل جزءين اه وإنما كانت مانعة الجمع السابقة في التحقيق ثلاث منفصلات لأن منع الجمع حاصل بين الشجر والحجر و بين الشجر والانسان و بين الحجر والانسان اه ببعض تصرف (قوله على وضع معين) أي جاريا على وضع معين أي حالة معينة كـكون المجيء مقيدا بخصوص الآن أو بخصوص الركوب مثلا . والحاصل أن الأوضاع في الشرطية كالافراد في الحملية (قوله و إلا فان ذكر فيها الخ) اعترض بأن ظاهره أن الكلية والجزئية والاهمال لاتجرى في المخصوصة وليس كذلك بل يجرى فيها ماذكر كما هو صريح كلام السنوسي في المختصر حيث قال متنا وشرحا وتكون : أي الشرطية سواء كانت مخصوصة أوغير مخصوصة مهملة ومسوّرة كلية وجزئية موجبات باثبات اللزوم أو العناد وسالبات برفعهما فتكون الأقسام ستة في كل من المخصوصة وغير المخصوصة فالمجموع اثنا عشر قسما اه قال اليوسي قوله فالمجموع اثنا عشر قسما هي ست متصلات وست منفصلات أما المتصلات فهي مخصوصة كلية نحو كلما جئتني راكبا أكرمتك ومخصوصة جزئية نحو قد يكون إذا جئتني اليوم أكرمتك ومخصوصة مهملة نحو إن جئتني راكبا أكرمتك وغير مخصوصة كلية نحو كلما جئتني أكرمتك أوجزئية نحو قد يكون إذا جئتني أكرمتك أومهملة نحو إن جئتني أكرمتك. وأما المنفصلات فمخصوصة كلية نحو دائما إما أن تكون وأنت حي عالما أوجاهلا أوجزئية نحو قد يكون إما أن تكون وأنت حي عالما أوجاهلا أومهملة نحو إما أن تكون وأنت حي عالما أوجاهلا وغير مخصوصة كلية نحو دائما إما أن يكون العدد زوجا أوفردا أو جزئية نحو قد يكون إما أن يكون العدد زوجا أوفردا أومهملة نحو إما أن يكون العدد زوجا أوفردا هذا كله من غير اعتبار الكيف أما ان اعتبر كانت أربعة وعشرين اثنا عشر موجبات ومثلها سوالب اه بالحرف . وأقول : مامشى عليه الشارح إحدى طريقتين للمناطقة كما ذكره في الكبير حيث قال: بعد جريانه على مافي هذا الشرح الصغير مانصه وفي كلام الامام السنوسي مايفيد أن الكلية وغيرها أقسام للمخصوصة كما أنها أقسام لغير المخصوصة ثم قال وهذه الطريقة غير الطريقة التي ذكرناها أوّلا اه (قوله على تعميم جميع الأوضاع الممكنة) أي الممكنة الاجتماع مع المقدم كما في الكبير قال وإنما قيدنا الأوضاع بامكان الاجتماع مع المقدم لأنه لولا ذلك لما صدقت شرطية كلية أبدا لأن من الأوضاع نقيض التالي أوضده فلا يصح استلزام المقدم التالي إذ لايستلزم الشيء النقيضين ففي كلما كان زيد إنسانا كان حيوانا واعتبرنا كون زيد غير حيوان ولا متحرك بالارادة لاستلزام غير الحيوانية فلو استلزم الحيوانية مع ذلك لاستلزم النقيضين ولا يقال إن الشرطية على سبيل الفرض إذ لا يمكن الفرض مع النقيضين وقس على ذلك المنفصلة اه وقال أيضا لايشترط أن تكون تلك الأوضاع ممكنة في نفسها بل أن يمكن اجتماعها مع المقدم لو وقعت فاذا قلنا كلما كان الحجر انسانا كان حيوانا كان لزوم حيوانية الحجر لانسانيته ثابتا مع كل وضع يمكن اجتماعه معه من كونه ناطقا وكاتبا وضاحكا وفي أي زمان ومكان وهذه الأوضاع تجامع الحجر لو كان إنسانا اه (قوله أو بعضها) عطف على تعميم (قوله و إلا فمهملة نحو إن كان الخ) مثل إن إذا ولو فاطلاق الثلاثة إهمال في المتصلة كما أن اطلاق إما اهمال في المنفصلة (قوله كلما ومهما) أما كلما فهي في الأصل لتعميم الأفراد ثم جعلت لتعميم الأوضاع لاكتسابها الظرفية من الحين المضافة هي إليه في الأصل النائب عنه ما وأما مهما فهي في الأصل اسم شرط لما لا يعقل فهي لتعميم الأفراد فتصلح سورا الكلية الحملية قال السعد وهم نقلوها إلى عموم الأوضاع وجعلوها سور الكلية المتصلة قال اليوسي والأقرب أنه جرى على ماجوّزه بعض النحويين من وقوعها ظرفا استدلالا بنحو قوله :

على وضع معين فمخصوصة نحو ان جئتني الآن أكرمتك وزيد الآن إما كاتب أوغير كاتب و إلا فان ذكر فيها مايدل على تعميم جميع الأوضاع الممكنة فكلية أو بعضها فجزئية و إلا فمهملة نحو ان كان هذا إنسانا كان حيوانا و إما أن يكون العدد زوجا أوفردا وسور الشرطية الكلية إذا كانت متصلة موجبة كلما ومهما نحو مهما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و إن كانت منفصلة موجبة

والثانيا نحو دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا وإن كانتا سالبتين ليس ألبتة نحو ليس ألبتة إذا كان هذا إنسانا كان حجرا وليس ألبتة إما أن يكون الشيء إنسانا أو ناطقا وسور الجزئية إن كانت موجبة متصلة أو منفصلة قد يكون نحو قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا وقد يكون إما أن يكون الشيء حيوانا أو فرسا وإن كانت سالبة متصلة قد لا يكون وليس كلما ونحوهما نحو ليس كلما كان الشيء حيوانا كان ناهقا وإن كانت سالبة منفصلة ليس دائما وقد لا يكون نحو قد لا يكون إما أن يكون الشيء حيوانا أو ناهقا وكل من المتصلة والمنفصلة تتألف من حمليات أو من شرطيات أو منهما وأمثلتها وبيان أقسامها مذكورة في المطوّلات . ولما فرغ من القضايا شرع في أحكامها على طريق الاختصار والاقتصار

وإنك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

وأما ادعاء النقل مع تصريح جمهور علماء العربية بأنّ مهما جئتني أكرمتك لحن غير مرضي . لايقال لأهل كل فنّ أن يصطلحوا على ماشاءوا ولاحجر في الاصطلاح . لأنا نقول ليس هذا من الألفاظ التي يصطلح عليها ويتأدّى بها المعاني المذكورة في الفن وتكون قاصرة عليه كالحد والرسم بل من الأمور الكلية العامة . ألا ترى أن هذه القضايا التي يذكرونها وأسوارها لايعنون بها قضايا مصنوعات ولا أسوارا محدثات بل هي الكلم العربية بحيث كلما وجدت في أيّ فنّ جرت فيها هذه الأحكام والمعرب للفنّ من حيث هو معرب لا يكون له محيد عن لغة العرب ولامرام وراء مرامهم اه كذا في الكبير ببعض تصرف وكان على الشارح أن يزيد ونحوهما لعدم انحصار سور الموجبة المتصلة فيهما بل منه متى وأيان (قوله دائما) خلافا لمن توهم أنها جهة الشرطية المنفصلة كما تقدم ومثل دائما على كل حال أبدا (قوله ليس ألبتة) بقطع الهمزة أي ليس أبدا وأصلا وقد ذكر الشارح من الأسوار المشتركة ثلاثا ليس ألبتة وهي مشتركة بين المتصلة والمنفصلة السالبتين الكليتين وقد يكون وهي مشتركة بين المتصلة والمنفصلة الموجبتين الجزئيتين وقد لا يكون وهي مشتركة بين المتصلة والمنفصلة السالبتين الجزئيتين (قوله ونحوهما) كليس مهما وليس متى (قوله وأمثلتها و بيان أقسامها مذكورة في المطوّلات) بيان ذلك أنّ الشرطية متصلة كانت أو منفصلة تنقسم باعتبار اتحاد نوع طرفها واختلافه أقساما لأنها إما أن تتألف من قضيتين حمليتين أو من متصلتين أو من منفصلتين أو من مختلفتين و بهذا الاعتبار تنقسم المتصلة تسعة أقسام والمنفصلة ستة أقسام . أما أقسام المتصلة التسعة : فالأول منها مركب من حمليتين نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الثاني من متصلتين نحو متى كان كلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا فهو كلما لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا . الثالث من منفصلتين نحو متى كان دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا فدائما إما أن يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم بهما . الرابع من حملية ومتصلة والحملية مقدمة نحو متى كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الخامس من متصلة وحملية والمتصلة مقدمة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار لازم لطلوع الشمس . السادس من حملية ومنفصلة والحملية مقدمة نحو كلما كان هذا عددا فهو إما زوج أو فرد . السابع من منفصلة وحملية والمنفصلة مقدمة نحو كلما كان هذا إما زوجا أو فردا فهو عدد . الثامن من متصلة ومنفصلة والمتصلة مقدمة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما إما أن تكون طالعة و إما أن لا يكون النهار موجودا . التاسع من منفصلة ومتصلة والمنفصلة مقدمة نحو متى كان دائما إما أن تكون الشمس طالعة و إما أن لا يكون النهار موجودا وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . وأما أقسام المنفصلة الستة : فالأول منها مركب من حمليتين نحو إما أن يكون العدد زوجا أو فردا . الثاني من متصلتين نحو إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و إما قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الثالث من منفصلتين نحو إما أن يكون هذا العدد إما زوجا أو فردا و إما أن لا يكون إما زوجا أو فردا . الرابع من حملية ومتصلة نحو إما أن لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار و إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . الخامس من حملية ومنفصلة نحو إما أن يكون هذا ليس عددا و إما أن يكون إمّا زوجا أو فردا . السادس من متصلة ومنفصلة نحو إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و إما أن يكون إما أن تطلع الشمس أو يوجد النهار فهذه أقسام المتصلة وأمثلتها وأقسام المنفصلة وأمثلتها ولم يجعلوا أقسام

المنفصلة

المنفصلة تسعة كأقسام المتصلة مع تأتى ذلك باعتبار انقسام الرابع إلى ماقدم فيه الحملية على المتصلة وماكان بالعكس وانقسام الخامس إلى ماقدم فيه الحملية على المنفصلة وما كان بالعكس وانقسام السادس إلى ماقدم فيه المتصلة على المنفصلة وما كان بالعكس لعدم الترتيب الطبيعي بين طرفى المنفصلة وإن كان فيها ترتيب ذكرى فافهم .

خاتمة – مامر من أن المراد بالمتصلات والمنفصلات إثبات اللزوم أو العناد أو رفعهما فقط مذهب المناطقة وأما أهل العربية فزعم السعد تبعا لظاهر التلخيص والمفتاح أنهم مخالفون فى ذلك وأبدى فرقا بين مذهبى الفريقين بأن أداة الشرط عند أهل العربية إنما هى مقيدة لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه حتى نحو إن جئتنى أكرمتك معناه أكرمك وقت مجيئك إياى ونحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود معناه أيضا عندهم الحكم بوجود النهار فى جميع أوقات الطلوع فالمحكوم به هو الموجود والمحكوم عليه هو النهار. وأما عند المناطقة فمعناه الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به لزوم وجود النهار قال شيخ شيخنا العلامة اليوسى وهو دقيق غير أن فيه بحثا وهو أنه لو كانت جملة الجزاء مقيدة بما هو كالظرف لزم أن تكون عندهم مستقلة بالافادة كسائر الجمل المقيدة بالظروف اللهم إلا أن يقال لايلزم مساواة المشبه للمشبه به من كل وجه أو الفضلة قد يعرض لها ما للعمدة من توقف الفائدة عليها وفيه بعد ذلك نظر وأيضا يرد بنحو إن أسلم زيد دخل الجنة وإن ارتد دخل النار وإن أوصى بشئ فى صحته نفذ بعد موته مما لم يقع فيه الجزاء عند وقوع الشرط وهو كثير ولايفهم من نحو هذا إلا التعليق عند من أنصف كذا فى الكبير (قوله على غير الموجهات) أى على أحكام غير الموجهات إذ لم يذكر نقائض الموجهات ولا عكوسها: [فصل: فى تعريف وأحكام التناقض] أشار إلى التعريف بالبيت الأول وإلى الأحكام ببقية الأبيات (قوله وقدموه على العكس) ووجه الحاجة إليهما أن إقامة الدليل فى بعض المواضع على المقصود لاتمكن فيقام على إبطال نقيضه أو على صدق معكوسه فاذا أبطل أحد النقيضين كان الآخر حقا وإذا صدق المعكوس صدق العكس إذ يلزم من صدق الملزوم صدق اللازم كما فى رد بعض ضروب الأشكال غير الأول إليه بالعكس وكما فى الاستدلال على صدق بعض الحيوان انسان ببطلان نقيضه وهو لاشئ من الحيوان بانسان أفاده فى الكبير (قوله لأنه يعم سائر القضايا) ولتوقف العكس عليه فى الجملة لأن من طرق إثبات العكس الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الأصل ليستلزم المحال كأن يقال عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان إنسان لأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو لاشئ من الحيوان بانسان يضم كبرى إلى الأصل صغرى هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان ينتج سلب الشئ عن نفسه ولاخلل إلا من نقيض المطلوب فالمطلوب حق (قوله بخلاف العكس) أى فانه لايعم سائر القضايا لأنه ليس للشرطية المنفصلة عكس أصلا على الصحيح ولا للسالبة الجزئية ولا للسالبة المهملة كما سيأتى (قوله إثبات الشئ ورفعه) شامل للتناقض بين المفردين كقولنا إنسان لاإنسان والتناقض بين القضيتين (قوله إرادة مفهوم هذا اللفظ) أى حقيقته ومعناه وهذا بمعنى قول غيره لإرادة الجنس (قوله وهو شئ معين) أى وإن عبر عنه بنكرة فهو معرفة معنى (قوله وقال المصنف التفصيل) أى تفصيله فيما يأتى إلى تناقض بين شخصيتين وتناقض بين مهملتين إلى غير ذلك وإنما أسنده الشارح ليبرأ من عهدته لأن فيه نظرا إذ التفصيل المسوغ هو الذى فى جملة النكرة الواقعة مبتدأ وهذا التفصيل فى كلام آخر إذ ليس فى جملة النكرة إلا التعريف (قوله كزيد لازيد) اختلفا إيجابا وسلبا فان مفهوم زيد إيجابى ومفهوم لازيد سلبى فاختلافهما لايسمى فى الاصطلاح تناقضا لأن أهل هذا الفن لاغرض لهم أصالة فى المفردات فلهذا

على غير الموجهات كما هو دأب المختصرات فمن جملة الأحكام التناقض وقد أخذ فيه فقال : [فصل فى) تعريف وأحكام (التناقض] وقدموه على العكس لأنه يعم سائر القضايا إذ كل قضية لها نقيض بخلاف العكس فان بعض القضايا لاينعكس وهو لغة إثبات الشئ ورفعه ، واصطلاحا ماعرفه المصنف بقوله (تناقض) مبتدأ والمسوغ إرادة مفهوم هذا اللفظ وهو شئ معين وقال المصنف التفصيل (خلف) بضم الخاء اسم مصدر أى اختلاف (القضيتين) يخرج عنه اختلاف المفردين كزيد لازيد والمفرد والقضية كزيد وعمرو قائم

واختلاف غير القضايا من المركبات الانشائية وغيرها ودخل اختلافهما بالعدول والتحصيل كزيد قائم زيد هو لا قائم فان المحمول فى الأولى قائم وفى الثانية لا قائم لأن حرف العدول جزء من المحمول والاختلاف بالموضوع والمحمول والزمان والمكان والقوة والفعل والجزء والكل والآلة والعلة والتمييز والمفعول إلى غيرذلك مع اتفاق الكيف فأخرج جميع ذلك بقوله (فى كيف) أى إيجاب وسلب (وصدق واحد) من القضيتين وذكر واحدا لأنهما بمعنى القولين والواو للحال أى والحال أن صدق إحداهما وكذب الأخرى (أمر فى) أى تبع دائما يعنى أنه يكون أمرا مطردا فأخرج القضيتين المختلفين فى الكيف وليستا بهذه الحالة كما إذا جاز صدقهما أو كذبهما

خص التناقض فى اصطلاحهم بما بين القضايا وكون اختلاف المفردين السابق لا يسمى اصطلاحا تناقضا هو ماصرح به فى الكبير وفى كلام بعضهم مايفيد أنه يسمى بذلك اصطلاحا وإنما أخرجوه هنا من تعريف التناقض لأن الكلام هنا فى أحكام القضايا ولأنها مطمح نظرهم أصالة (قوله واختلاف غير القضايا) أعاد المضاف لبعد العهد بذكره أولا (قوله من المركبات الانشائية) نحو قم لاتقم وغيرها كالمركبات الاضافية كغلام زيد وثوب عمرو والتقييدية كحيوان ناطق وجوهر فرد (قوله حرف العدول) من الاضافة لأدنى ملابسة: أى حرف السلب الذى عدل به عن استعماله الأصلى (قوله والاختلاف بالموضوع) كزيد قائم عمرو قائم وقوله المحمول كزيد قائم زيد كاتب وقوله والزمان كزيد جالس اليوم زيد جالس غدا وقوله والمكان كزيد جالس فى المسجد زيد جالس فى السوق وقوله والقوة والفعل كقولنا الخمر فى الدن مسكر بالقوة الخمر فى الجوف مسكر بالفعل ولايضر وجود اختلاف المكان أيضا وقوله والجزء والكل كقولنا الزنجى أبيض بعض الظاهر الزنجى أسود كل الظاهر ولايضر وجود اختلاف المحمول أيضا كذا مثل ولايخفى مافيه إذليس كل ظاهره أسود لبياض أسنانه وأظفاره و بعض عينيه ولعلهم أرادوا بالبعض فى المثال الجزء القليل و بالكل فيه الجزء الغالب والأولى عندى التمثيل بزيد حسن وجها زيد حسن كلا وعدّوا القوة والفعل وحدة واحدة وكذا الجزء والكل لأن اختلاف القضيتين لايتصور فى كل من الأربعة على انفراده كذا قيل. وأقول: يرد عليه نحو زيد طويل عنقا زيد طويل يدا وقوله والآلة كزيد كاتب بالقلم الحديد زيد كاتب بالقلم غير الحديد وقوله والعلة كالبيت نير بنور الشمس البيت نير بنور السراج وقوله والتميز كطاب محمد نفسا طاب محمد علما وقوله والمفعول كضرب زيد عمرا ضرب زيد بكرا وقوله إلى غير ذلك كالحال نحو جاء زيد راكبا جاء زيد ضاحكا (قوله مع اتفاق الكيف) ظرف متعلق بمحذوف حال من اختلافهما والاختلاف فى قوله ودخل اختلافهما إلى أن قال والاختلاف بالموضوع: أى حالة كونهما كائنين مع اتفاق الكيف يعنى أن قول المصنف خلف القضيتين يشمل اختلافهما بالكيف واختلافهما بغيره مما تقدم وهذا ليس تناقضا فأخرجه بقوله فى كيف فالتقييد بقوله مع اتفاق الكيف لأجل قوله فأخرج جميع ذلك بقوله فى كيف (قوله أى ايجاب وسلب) قال فى الكبير وأما الكم فهو الكلية والجزئية (قوله وذكر واحدا) أى أتى به لفظا مذكرا والقياس تأنيثه لوقوعه على إحدى القضيتين لأنهما بمعنى القولين والقول مذكر (قوله والواو للحال) أى من القضيتين وإنما جعلها للحال ولم يجعلها استئنافية ليكون قيدا من قيود التعريف الداخلة فيه بخلافه على جعلها استئنافية (قوله وكذب الأخرى) أشار إلى أن فى كلام المصنف اكتفاء. وأقول: يرد عليه أن الخبر حينئذ يصير غير مطابق لكونه مفردا والمبتدأ متعددا. ويجاب بأن المبتدأ وإن تعدد لفظا واحد فى الحقيقة لأن المقصود مجموع صدق إحداهما وكذب الأخرى: أى الهيئة المجتمعة منهما (قوله اى تبع) تفسير بالمعنى اللغوى ولعله أخذ قوله دائما من الاطلاق لأن الشىء إذا أطلق انصرف إلى الكامل وقوله يعنى الخ بيان للمعنى المراد هنا (قوله وليستا بهذه الحالة) أى المتقدمة وهى اطراد صدق إحداهما وكذب الأخرى ودخل فى هذا النفى أربعة أقسام: الأول ما احتمل صدقهما وكذبهما بأن اختلفا فى الموضوع أو المحمول أونحوهما ومثل له الشارح بنحو زيد قائم عمرو ليس بقائم. الثانى ماوجب كذبهما ومثل له بنحو كل حيوان انسان ولاشىء من الحيوان بانسان. الثالث ماوجب صدقهما ومثل له بنحو بعض الحيوان إنسان بعض الحيوان ليس بانسان. الرابع ما كان صدق إحداهما وكذب الأخرى ليس باطراد بل كان اتفاقيا ومثل له بثلاثة أمثلة كليتين كقولنا كل انسان حيوان ولاشىء من الانسان بحيوان وجزئيتين كقولنا بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وشخصيتين

كقولنا

كأن اختلفا في الموضوع أو المحمول أو الزمان أو المكان أو القوة والفعل أو الجزء والكل أو الآلة أو العلة إلى غير ذلك مع اختلافهما بالايجاب والسلب نحو زيد قائم عمرو ليس بقائم وكذا نحو كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بانسان فانهما كاذبتان لأن مفهوم المحمول إنما هو ثابت لبعض أفراد الموضوع وكقولنا بعض الحيوان إنسان بعض الحيوان ليس بانسان فانهما صادقتان وكقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان إذ المراد بقوله: وصدق واحد أمر فني كون صدق إحداهما وكذب الأخرى أمرا لازما لااتفاقيا وصدق إحدى هاتين القضيتين وكذب الأخرى أمر اتفاقي لالازم فلاتناقض بينهما لأن المنطقي إنما يعتبر الأمور المطردة نعم الجزئية اللازمة لاحدى الكليتين والكلية الأخرى متناقضتان وكذا أخرج نحو بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان لأن صدق إحداهما وكذب الأخرى إتفاقي لااطراد له بدليل تخلفه في نحو بعض الحيوان إنسان بعض الحيوان ليس بانسان فانهما صادقتان معا وأخرج أيضا نحو زيد إنسان زيد ليس بناطق لأن صدق إحداهما وكذب الأخرى لااطراد له بدليل تخلفه فيما إذا اختلف المحمولان ولم يكونا متساويين نحو زيد قائم زيد ليس بقاعد وإنما صدقت إحدى هاتين القضيتين وكذبت الأخرى لما اتفق من مساواة محمول إحداهما لمحمول الأخرى فقد اكتفى المصنف بقوله فني الذي هو عبارة عن الاطراد عن قولهم لذاته لأن الأول يخرج

كقولنا زيد إنسان زيد ليس بناطق (قوله كأن اختلفا في الموضوع) سيذكر الشارح مثاله وقوله أو المحمول أي و زيد قائم زيد ليس بضاحك ولايخفاك استخراج بقية الأمثلة مما قدمناه قريبا (قوله وكذا نحو كل الخ) اسم الاشارة راجع إلى ماجاز صدقهما وكذبهما وفصل بكذا لأن مابعدها قسم غير القسم الذي قبلها كما عرفت (قوله لأن مفهوم المحمول) أي في الكليتين المذكورتين وهو مفهوم إنسان وقوله إنما هو ثابت لبعض أفراد الموضوع أي لا ثابت لجميعهم كما قالت القضية الأولى ولامنتف عن جميعهم كما قالت الثانية (قوله وكقولنا) أقول الذي ينبغي ويحصل به سلامة التركيب أن تجعل الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على نحو في قوله سابقا وكذا نحو كل حيوان إنسان الخ وكذا نحو قولنا الخ فتكون كذا ملحوظة هنا أيضا لأن هذا أيضا قسم آخر كما عرفت سابقا ومثل ذلك يقال في قوله الآتي وكقولنا كل إنسان الخ تأمل (قوله إذ المراد الخ) أي وإنما أخرج قوله * وصدق واحد أمر فني * قولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان لأن المراد الخ. وأقول: كان يكفيه في التعليل أن يقول لأن صدق إحدى الخ إذ كون المراد بقوله * وصدق واحد أمر فني * ماذكرنبه عليه فيما مر فلاحاجة إلى إعادته فافهم (قوله أمر اتفاقي) أي اتفق من كون المحمول أعم من الموضوع بدليل تخلف ذلك في الكليتين السابقتين أعني كل حيوان إنسان ولاشيء من الحيوان بانسان إذ لاصدق لشيء منهما (قوله فلاتناقض بينهما) أي في اصطلاح المناطقة (قوله نعم الجزئية الخ) استدراك على قوله فلا تناقض بينهما دفع به توهم القاصر أنه لا تناقض بينهما بوجه من الوجوه (قوله لاحدى الكليتين) أي الأولى أو الثانية فالجزئية اللازمة للأولى بعض الانسان حيوان والجزئية اللازمة للثانية بعض الانسان ليس بحيوان (قوله والكلية الأخرى) بالرفع عطفا على الجزئية اللازمة (قوله وكذا أخرج الخ) أي كاخراجه الكليتين السابقتين أخرج الجزئيتين المذكورتين أعني بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان وإنما شبه إخراجهما باخراج الكليتين السابقتين لأن الاخراجين بجهة واحدة وهي عدم الاطراد وكذا إخراج نحو زيد إنسان زيد ليس بناطق الآتي في كلام الشارح فقوله الآتي وأخرج أيضا نحو زيد الخ معطوف على أخرج التي بعد كذا هذه هكذا ينبغي أن تقرر عبارة الشارح (قوله اتفاق) أي اتفق من كون المحمول أعم من الموضوع (قوله وأخرج أيضا الخ) قال في الكبير ماذكر من خروج هذه الأشياء السابقة لعله اصطلاح وإلا فلاخفاء أنه يقال لمن قال هذا إنسان هذا ليس بناطق إن كلامك متناقض اهـ (قوله فقد اكتفى المصنف الخ) تفريع على مجموع ماتقدم (قوله عن قولهم لذاته) أي في قولهم التناقض اختلاف القضيتين في الكيف اختلافا يقتضي لذاته صدق إحداهما وكذب الأخرى وأخرجوا بقولهم لذاته مااقتضى ذلك لالذاته بل بواسطة أو لخصوص المادة ومثلوا للأول بنحو زيد إنسان زيد ليس بناطق فان اقتضاء الاختلاف بينهما صدق إحداهما وكذب الأخرى بواسطة أن زيد ليس بناطق بمعنى زيد ليس بانسان أو أن زيد إنسان بمعنى زيد ناطق ومثلوا للثاني بنحو كل إنسان حيوان ولاشيء من الانسان بحيوان ونحو بعض الانسان حيوان و بعض الانسان ليس بحيوان فان اقتضاء اختلافهما ذلك لاللصورة وهي كونهما كليتين أو جزئيتين والالزم ذلك في كل كليتين أو جزئيتين اختلفا بالايجاب والسلب والواقع خلافه بل لخصوص المادة أي كون المحمول اعم من الموضوع (قوله لأن الأول) أي قول المصنف فني يخرج

ماىخرجه الثانى وتقرير كلام المصنف على هذا الوجه من نفائس التحقيقات و به يندفع عن المصنف الاعتراض بأن التعريف
غير مانع لصدقه على المثل المتقدمة ونحوها ولم أر أحدا عرج عليه وفى تفسير كلام المصنف هنا وجه

آخر وأبحاث شريفة سمحنا بها فى الشرح (فان تسكن) القضية (شخصية أومهملة * فنقيضها) أى نقيضها على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل أومنقوضها على أنه بمعنى اسم المفعول وهو الأشهر أو المصدر باق على معناه غير مؤول (بـ)حسب (الكيف) حاصل بـ(أن تبدله) أى الكيف فتبدل الايجاب بالسلب والسلب بالايجاب فنقيض زيد قائم زيد ليس بقائم و بالعكس ونقيض الانسان حيوان عند المصنف الانسان ليس بحيوان وبالعكس وعند غيره نقيض المهملة إنما هو كلية تخالفها فى الكيف لأنها فى قوة الجزئية فنقيض الانسان حيوان لاشئ من الانسان بحيوان ونقيض الانسان ليس بحيوان كل انسان حيوان وما قررنا به المتن هو الذى يدل عليه كلام المصنف فى شرحه فيكون قوله أن تبدله خبرا وحذف
الجار مع أن مطرد واحترز بقوله بحسب الكيف عن التناقض بحسب الجهة فله أحكام مذكورة بالكيف
فى المطولات و يصح جعل أن تبدله بدلا من الكيف بدل اشتمال ويكون قوله بالكيف خبرا والمقصود هو البدل أى نقضها

مايخرجه الثانى أى قولهم لذاته وقد عرفت الذى أخرجه الثانى (قوله المثل المتقدمة) يعنى الثلاثة الأخيرة (قوله عرج عليه) أى على هذا الوجه (قوله وفى تفسير كلام المصنف هنا وجه آخر) يعنى أن كلام المصنف يصح تفسيره بوجه آخر فعليك باستخراجه. وليس المراد أن هذا الوجه الآخر ذكره فى الشرح الكبير إذ ليس فيه إلا الوجه الذى هنا على مارأيت من نسخه (قوله سمحنا بها) أى بهذه الابحاث قال فيه .

تنبيه : قد علمت من تقرير هذا التعريف على هذا الوجه أنه يؤخذ منه اشتراط الاتحاد فى الأمور الثمانية المعبر عنها بالوحدات لأن قوله * وصدق واحد أمر فى * عبارة عن كونه مطردا ولا يكون أمرا مطردا إلا عند الاتحاد فيها و إن أريد بالقضيتين فى التعريف القضيتان المتحدتان فى النسبة علم منه اشتراط تلك الوحدات أيضا وهى وحدة الموضوع فلاتناقض بين زيد قائم عمرو ليس بقائم والمحمول فلاتناقض بين زيد قائم زيد ليس بكاتب والزمان فلاتناقض بين زيد صائم أى اليوم زيد ليس بصائم أى أمس والمكان فلاتناقض بين زيد جالس أى فى المسجد زيد ليس بجالس أى فى السوق والاضافة فلاتناقض بين زيد أب أى لعمرو زيد ليس بأب أى لبكر والشرط فلا تناقض بين الزكاة واجبة فى مال الصبى أى إذا بلغ نصابا الزكاة ليست بواجبة فيه أى إذا لم يبلغ نصابا والقوة والفعل فلاتناقض بين الخمر فى الدن بفتح الدال مسكر أى بالقوة الخمر فى الدن ليس بمسكر أى بالفعل والجزء والكل فلا تناقض بين الزنجى أسود أى جلده الزنجى ليس بأسود أى كله وردها كثير من المحققين إلى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول واكتفى بعضهم بوحدة النسبة الحكمية ونقل عن الفارابى . واعلم أنه لاتنحصر الوجوه التى تختلف بها القضايا اختلافا يخرجها عن التناقض فى هذه الوحدات الثمانية إذ تختلف بالحال والمفعول ونحوهما كما أشرنا إليه سابقا اه ملخصا قال بعض من حشى الكاتبى : فان قيل قد صرحوا بأن قولنا زيد إنسان مناقض لقولنا زيد ليس ببشر وقولنا الانسان ناطق مناقض لقولنا البشر ليس بناطق مع فقدان الشرطين وهما وحدة الموضوع ووحدة المحمول . قلنا المراد من الاتفاق فى الوحدات أعم من أن يكون بحسب اللفظ والمعنى أو بحسب المعنى فقط والاتفاق ههنا و إن لم يكن بحسب اللفظ فهو بحسب المعنى اه (قوله فان تسكن) الفاء إما تفريعية على التعريف لتضمنه جميع ماسيذكره أوفصيحة أى إذا أردت تفصيل النقائض فنقول إن كان الخ (قوله أى نقيضها) أى ناقضها بدليل قوله على أن الخ ولو عبر به لكان أظهر فى إفادة كون المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله وهو الأشهر) أى كون المصدر فى هذا المقام أولا بقيد خصوصه فيه بمعنى اسم المفعول أشهر من كونه بمعنى اسم الفاعل . وأقول : لمنع الأشهرية على كلا الاحتمالين مجال تأمل (قوله بحسب الكيف) ظرف لغو متعلق بنقض (قوله حاصل) . أقول : إنما يظهر تقدير حاصل على غير احتمال بقاء المصدر على معناه أما عليه فالتقدير متصور (قوله وعند غيره نقيض المهملة الخ) هو الصحيح (قوله لأنها فى قوة الجزئية) فكما أن نقيض الجزئية كلية مخالفة لها فى الكيف نقيض المهملة كلية مخالفة لها فى الكيف (قوله وماقررنا به المتن) يعنى قوله بحسب الكيف حاصل بأن تبدله (قوله هو الذى يدل عليه كلام المصنف فى شرحه) حيث قال فتناقضهما بحسب الكيف بأن تبدله اه (قوله وحذف الجار) . أقول : إنما يحتاج إلى حذفه على غير احتمال بقاء المصدر على معناه أما عليه فلا (قوله عن التناقض بحسب الجهة) كالتناقض بحسب الضرورة والامكان الخاص (قوله والمقصود هو البدل) أى فلا يقال لامعنى لكون النقض حاصلا

حاصل بتبديل الكيف كما تقول نفي يز بدعلمه أي عازيدو كما جوز في قوله: صددت الكأس عنا أم عمرو * وكان الكأس مجراها اليمينا أن يكون الكأس اسم كان ومجراها بدل منه واليمين خبر باعتبار البدل (و إن تكن) القضية (محصورة بالسور) الكلي أو الجزئي الموجب أو السالب (فانقض ضد سورها المذكور) فيها فسور الايجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي وبالعكس وسور السلب الكلي ضده سور الايجاب الجزئي وبالعكس فاذا عرفت هذا (فان تكن) القضية (موجبة كلية) نحو كل انسان حيوان فـ(نقيضها سالبة جزئية) وبالعكس وهي في المثال المذكور ليس بعض الانسان بحيوان و بالعكس (و إن تكن سالبة كلية) نحو لاشيء من الانسان بحجر فـ(نقيضها موجبة جزئية) وبالعكس وهي في المثال المذكور بعض الانسان حجر وبالعكس إذ لو كانتا كليتين جاز كذبهما معا بأن يكون موضوعهما أعم من محمولهما ولو كانتا جزئيتين جاز صدقهما معا بأن يكون موضوعهما كذلك والنقيضان لا يكذبان معا ولا يصدقان معا

وفي بعض النسخ بدل البيت الأخير: وإن تكن سالبة جزئيه * نقيضها موجبة كليه وأجر جميع ماذكر في الشرطية مثال التناقض فيها كلما كان هذا انسانا كان حيوانا ليس كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا . هذا

بالتخفيف (قوله كما تقول) تنظير قصد به إيضاح كون المقصود هو البدل لأن الشيء يتضح بنظيره (قوله صددت) بكسر التاء أي منعت وقوله أم عمرو أي ياأم عمرو وقوله مجراها أي محل جريانها أو محل إجرائها فهو على الأول بفتح الميم وعلى الثاني بضمها (قوله واليمين خبر باعتبار البدل) أي كونه خبرا إنما هو باعتبار أن مجراها بدل من الاسم والبدل هو المقصود وذلك لأن معمولي كان أصلهما المبتدأ والخبر ولا يصح أن يكون اليمين خبرا عن الكأس لأنهما متباينان والخبر عين المبتدإ في المعنى فصحة الخبرية باعتبار إبدال مجراها من الكأس المقتضي طرح المبدل منه وقصد البدل ولا شك أن البدل الذي هو مجراها عين الخبر الذي هو اليمين لأن اليمين عين محل جريان الكأس وإجرائها (قوله فاذا عرفت هذا الخ) أشار إلى أن الفاء فصيحة في جواب شرط مقدر . وأقول : إنما يصح كون قوله فان تكن الخ جوابا لقوله إذا عرفت هذا بتقدير أي إذا عرفت هذا فأقول إن تكن الخ أو فقد عرفت أنه إن تكن الخ على أنه لاداعي إلى كون الفاء في كلام المصنف فصيحة في جواب شرط مقدر كما أشار إليه لصحة جعلها عاطفة عطف مفصل على مجمل وصحة جعلها تفريعية فافهم (قوله فنقيضها سالبة جزئية) . أورد عليه أن موضوع الكلية غير موضوع الجزئية لأن موضوع الكلية جميع الأفراد وموضوع الجزئية بعضها والبعض غير الكل وشرط التناقض الاتحاد في الموضوع . والجواب أنه لما كان البعض الذي ورد عليه السلب في الجزئية واردا عليه الايجاب في الكلية لدخوله في موضوع الكلية كانتا متحدتين موضوعا بهذا الاعتبار، غاية ما في الباب أن موضوع الكلية قد اشتمل على شيء آخر وهو البعض الآخر (قوله و بالعكس) يعني أن السالبة الجزئية نقيضها موجبة كلية فالمراد بالعكس هنا عكس القاعدة المذكورة أعني قول المصنف فان تكن موجبة الخ أي ففي كلام المصنف اكتفاء وقوله وهي أي السالبة الجزئية وقوله في المثال المذكور أي كل انسان حيوان وفي الكلام حذف مضافين أي في مقام نقض المثال المذكور أي السالبة الجزئية التي تذكر في مقام نقض المثال الخ أوفي بمعنى إلى متعلقة بحال محذوفة أي وهي منسوبة إلى المثال الخ وقوله ثانيا و بالعكس يعني أن ليس بعض الانسان بحيوان نقيضه كل انسان حيوان فالمراد بالعكس هنا عكس مادل عليه كلامه من أن كل إنسان حيوان نقيضه ليس بعض الانسان بحيوان كما يدل على ذلك عبارته في الكبير حيث قال عقب قول المصنف نقيضها سالبة جزئية و بالعكس فنقيض المثال المذكور ليس بعض الانسان بحيوان وبالعكس اه ولو عبر بها في هذا الشرح الصغير لكان أحسن ومثل جميع ماذكر يقال فيما يأتي هذا ماظهر لي في تقرير هذه العبارة فاحفظه (قوله إذ لو كانتا كليتين) أي وإنما وجب الاختلاف في المسورتين المتناقضتين في القضايا الأربع المحصورات لأنهما لو كانتا كليتين الخ فهو علة المحذوف ثم رأيته في الكبير قال واشترط الاختلاف في الكم لأنهما الخ وهو بمعنى ماقلنا (قوله بأن يكون موضوعهما أعم من محمولهما) نحو كل حيوان انسان ولاشيء من الحيوان بانسان (قوله بأن يكون موضوعهما كذلك) أي أعم من محمولهما نحو بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان (قوله والنقيضان لا يكذبان الخ) من تمام التعليل (قوله وفي بعض النسخ الخ) على هذا البعض لا يكون في هذا البيت كبير فائدة لعلمه مما قبله و يكون ساكتا عن نقيض السالبة الكلية (قوله وأجر جميع ماذكر) أي من كيفية التناقض وشروطه في الشرطية لكن يقال بدل وحدة الموضوع ووحدة المحمول وحدة المقدم ووحدة التالي قال في الكبير فنقيض الشرطية شرطية توافقها في الجنس أي الاتصال والانفصال وفي النوع أي اللزوم والاتفاق وتخالفها في كيفها وكمها و إن كانت مخصوصة كان نقيضها مخصوصة وتخالفها في كيفها اه ملخصا (قوله كلما كان هذا انسانا الخ)

[فصل في تعريف وأحكام (العكس) وهو لغة التبديل والقلب تقول عكست حاشية الثوب إذا قلبتها وجعلت أعلاها أسفلها، وفي الاصطلاح يطلق على القضية التي وقع التحويل إليها وعلى المصدر وكل منها ثلاثة أقسام عكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف وعكس مستو وهو الذي اقتصر عليه المصنف لأنه أكثر استعمالا ولذا قيده بقوله (المستوي) وعرفه على أنه مصدر بقوله (العكس) المستوي (قلب) أي تبديل (جزأي القضية) أي الموضوع والمحمول في الحملية والمقدم والتالي في الشرطية فخرج قلب جزأي غير القضية كالمركب الاضافي فلا يسمى عكسا في الاصطلاح وخرج عكسا النقيض الموافق فانه قلب نقيضهما وعكس النقيض المخالف فانه قلب أحدهما ونقيض الآخر وسنذكرهما ولم يقيد القضية بكونها ذات ترتيب طبيعي وهو في ذلك موافق لكثير من العلماء ممن عرف العكس وقد اعترض عليهم بدخول المنفصلة مع أنها لا عكس لها اصطلاحا لأنها لاترتيب طبيعيا بين جزأيها

هذا من أمثلة التناقض بين المتصلتين اللزوميتين فالأولى موجبة كلية والثانية سالبة جزئية ومثال التناقض بين المتصلتين الاتفاقيتين كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا ليس كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا ومثال المنفصلتين دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا ليس دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا .

[فصل: في تعريف وأحكام العكس] (قوله والقلب) عطف تفسير والقلب جعل السابق لاحقا واللاحق سابقا قال في الكبير فهو في اللغة حقيقة في المصدر فان أطلق على المعكوس إليه فمجاز مرسل (قوله وجعلت أعلاها أسفلها) أي وأسفلها أعلاها (قوله على القضية الخ) ظاهر كلام الشارح أن إطلاقه على كل من المعنيين حقيقة اصطلاحية وهو ما في مختصر السنوسي وشرحه فانه جعله في المتن والشرح مشتركا عرفيا بينهما قال الشيخ يس وفي المطالع خلافه اه ولعل ما في المطالع ما صرح به بعضهم من أنه في المعنى المصدري حقيقة وفي القضية مجاز (قوله موافق) بالرفع صفة عكس وكذا مخالف وسيذكر الشارح آخر الفصل وجه التسمية بالموافق والمخالف (قوله وعكس مستو) ويقال له عكس مستقيم لاستواء طرفيه واستقامتهما لسلامة كل منهما من التبديل بالنقيض (قوله وهو) أي العكس المستوي (قوله على أنه مصدر) أما على أنه بمعنى القضية فيعرف المستوي بأنه قضية تركبت بتبديل طرفي قضية أخرى (قوله قلب جزأي القضية) وذلك في الشرطية بأن تجعل المقدم تاليا والتالي مقدما وفي الحملية بأن يراد من الموضوع المفهوم ويجعل محمولا ومن المحمول الذات ويجعل موضوعا فالمراد الجزآن بحسب الظاهر أي ما في العنوان والذكر لا ما أريد منهما لأن المراد بالموضوع الذات وبالمحمول المفهوم ولا يمكن جعل الذات محمولا والمفهوم موضوعا فلا يصح التبديل قاله الصفوي في شرح الغرة كذا في يس (قوله أي الموضوع والمحمول) إن قيل لا يتأتى تصيير المحمول موضوعا في نحو زيد قام فانه إذا بدل لم يكن الفعل موضوعا والجواب أنه يجعل في محل الفعل ما يصح أن يكون موضوعا كبعض القائم أو بعض من قام زيد فيكون المحكوم عليه ذلك البعض والمحكوم به مفهوم زيد بعد أن كان الأمر بالعكس ويرتكب هذا الجعل في عكس نحو قام زيد فيقال بعض القائم أو بعض من قام زيد فزيد كان موضوعا مؤخرا في اللفظ ثم جعل محمولا وإن لم يحصل تقديم ولا تأخير في هذا العكس فان المدار في مثل ذلك على نية المتكلم بأن ينوي أن ما كان موضوعا يجعله محمولا وبالعكس والمفهوم من قوله قلب جزأي القضية أن يجعل الثاني بكماله أولا فخرج تبديل قولك الوتد في الحائط إلى قولك الحائط في الوتد فليس عكسا إذ الحائط ليس هو في الأصل كل المحمول بل المحمول الاستقرار في الحائط فعكسه بعض المستقر في الحائط وتد (قوله في الحملية) مثاله فيها قولنا في عكس كل إنسان حيوان بعض الحيوان إنسان (قوله في الشرطية) مثاله فيها قولنا في عكس كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا (قوله فخرج قلب جزأي غير القضية) هذا خارج باضافة الجزأين إلى القضية وعكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف خرجا باضافة القلب إلى جزأيها (قوله كالمركب الاضافي) نحو ضارب غلام فعكسه إلى غلام ضارب لا يسمى عكسا (قوله عكس النقيض الموافق) كقولنا في عكس كل إنسان حيوان كل ما ليس بحيوان هو ليس بانسان (قوله وعكس النقيض المخالف) كقولنا في عكس ما ذكر لا شيء مما ليس بحيوان بانسان (قوله لأنها لاترتيب طبيعيا بين جزأيها) لأن قولك العدد إما زوج أو فرد معناه الحكم بالعناد بين الزوج والفرد وهذا المعنى حاصل قدم الزوج أو الفرد خلافا لما أفاده القطب من أن المفهوم عند تقديم الزوج الحكم عليه بمعاندته للفرد وعند تقديم الفرد الحكم عليه بمعاندته للزوج والمفهومان متغايران فيكون للمنفصلة أيضا عكس مغاير لها في المفهوم

ويجاب بأنه لايحتاج إلى هذه الزيادة لأن قوله: قلب جزأى القضية يقتضى أن كل واحد له موضع طبيعى و إلا لم يكن عكسا وعبارة المصنف أحسن من قول بعضهم أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا لتناولها الشرطيات المتصلة (مع بقاء الصدق) بمعنى أنه إذا كان الأصل صادقا كان العكس كذلك لأن العكس لازم للقضية وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم وليس المراد صدقهما فى الواقع بل بأن يكونّ الأصل بحيث لوفرض صدقه لزم صدق العكس ولذا عبر بعضهم بالتصديق لأن التصديق لايقتضى وقوع الصدق فخرج بهذا القيد قلبهما لامع بقاء الصدق كقولنا فى عكس كلّ إنسان حيوان كل حيوان إنسان فلا يسمى هذا عكسا وترك المصنف الكذب لأنه لايلزم من كذب الأصل كذب العكس إذ لايلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان إنسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان ولم يقل مع بقاء الصدق على وجه اللزوم لاخراج نحو كل ناطق إنسان إذا جعلته عكسا لكل إنسان ناطق فانه صادق لكن الصدق فيه اتفاق لما اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه فى عكس كلّ إنسان حيوان لوعكستها كلية وكذا بعض الانسان ليس بحجر إذا عكسته إلى بعض الحجر ليس بانسان فانه صادق لكن صدقه اتفاقى لما اتفق من مباينة الموضوع للمحمول تباينا

(١١٣)

إلا أنه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبر وه (قوله ويجاب الخ) ولك أن تقول أيضا استغنى المصنف عن التنبيه هنا بقوله الآتى والعكس فى مرتب بالطبع الخ (قوله لأن قوله قلب الخ) وذلك لأن التعبير بالقلب يقتضى أن كلا من الجزأين نقل عن مكانه الأصلى ورتبته العقلية (قوله و إلا) أى و إلا يكن له موضع طبيعى لم يكن عكسا كان الأولى أن يقول لم يكن قلبا لأنه المعبر به فى التعريف ولأن فى قوله والالم يكن عكسا شائبة مصادرة (قوله أن يصير) بتشديد الياء مبنيا للمفعول إن بدئ بياء تحتية وللفاعل إن بدئ بتاء فوقية لا بتخفيفها لأن العكس الاصطلاحى بالمعنى المصدرى إنما هو التبديل لا الحاصل به وهو التبدل كما يقتضيه التحقيق (قوله وليس المراد الخ) جواب إيراد على المصنف هو أن تعريفه لايشمل عكس القضايا الكاذبة مع أنها تنعكس (قوله بحيث لوفرض الخ) أى فالمراد بالصدق مايعم الصدق الفرضى (قوله ولذا عبر بعضهم بالتصديق) فيه أن التصديق نسبة المخاطب إلى الصدق وهو ليس بشرط فى تحقق العكس إلا أن يقال مراده بالتصديق تسليم الصدق (قوله كقولنا فى عكس كل إنسان حيوان) أقول أراد العكس اللغوى فلا ينافى قوله بعد ذلك فلا يسمى هذا عكسا (قوله إذ لايلزم من كذب الملزوم) أى الأخص كذب اللازم أى الأعم من الملزوم أى والعكس لازم أعم من المعكوس فلايلزم من كذب المعكوس كذب العكس (قوله لاخراج) علة للنفىّ وهو يقل (قوله إذا جعلته عكسا) أى لغويا وكذا ما يأتى (قوله لوعكستها كلية) بأن قلت كل حيوان إنسان (قوله وكذا) أى مثل كل إنسان ناطق فى إخراج عكسهما بقيد على وجه اللزوم (قوله تباينا كليا) أما التباين الجزئى كالعموم والخصوص المطلق بين الانسان والحيوان فلا يتفق الصدق معه (قوله فى نحو بعض الحيوان ليس بانسان) فانك لوعكستها إلى بعض الانسان ليس بحيوان كان كاذبا (قوله والجواب عن المصنف) أى فى تركه القيد على وجه اللزوم ولو قال تعليلا للنفى المتقدم لأن قوله مع بقاء الصدق يغنى عنه وأسقط قوله والجواب الخ لكان أخصر (قوله وعكس الكلية) مبتدأ خبره لايلزم معه الصدق أى لتخلفه فى عكس كل إنسان حيوان إلى كل حيوان إنسان (قوله وكذا عكس الجزئية السالبة) أى لايلزم معه الصدق لتخلفه فى عكس بعض الحيوان ليس بانسان إلى بعض الانسان ليس بحيوان (قوله مع أن الخ) ترقّ فى الجواب بالنسبة إلى بعض ما أخرج بالقيد الذى تركه المصنف (قوله إلا كم الموجب) أقول زاد الشارح لفظ كم ليكون الاستثناء استثناء من القريب إليه الذى هو الكم و إن كان يصح على بعد وتكلف كونه استثناء من القضية وكأنه قال إلا الموجبة الكلية فان عكسها قلب جزأيها مع بقاء الصدق والكيفية فقط. لايقال يلزم على زيادة لفظ كم تغيير إعراب المتن، لأنا نقول التغيير هنا غير ظاهر فلا يضرّ لأن الباء على كل حال مفتوحة فتحة بنية جريا على لغة من ينتظر فافهم قال فى الكبير لايقال التعريف للماهية

كليا إذ يتخلف فى نحو بعض الحيوان ليس بانسان. والجواب عن المصنف أنه لاحاجة إلى هذه الزيادة لأن قوله مع بقاء الصدق يغنى عنها لأن المراد ببقاء الصدق لزومه هو عكس الكلية الموجبة كنفسها لايلزم معه الصدق وكذا عكس الجزئية السالبة مع أن عكس نحو كل إنسان ناطق إلى كل ناطق إنسان خارج أيضا بقوله إلا الموجبة الكلية فعوضها الموجبة الجزئية (و) مع بقاء (الكيفية) أى الايجاب والسلب بمعنى أن الأصل إن كان موجبا يكون العكس موجبا أو سالبا فسالبا وهذا يخرج قلبها لامع بقاء الكيفية كقولك فى عكس بعض الانسان حيوان ليس بعض الحيوان بانسان فلا يسمى هذا عكسا فى الاصطلاح (و) مع بقاء (الكم) أى الكلية والجزئية (إلا) كم (الموجب) بحذف التاء ترخيما للضرورة أى الموجبة (الكلية)

نحو كل إنسان حيوان فلا يبقى فى عكسها بل تبدّل كليتها بالجزئية و إليه أشار بقوله (فعوضوها) أى المناطقة (الموجب) بحذف التاء لما مرّ (الجزئية) وهى فى المثال المذكور بعض الحيوان انسان وكذا مافى قوتها وهى الشخصية ان كان محمولها كليا وإلا فكنفسها وهذا القيد الأخير لم نجده لغير المصنف فى تعريف العكس وهو حسن وقد تقدم أن القضايا ثمانية أقسام أربع موجبات وهى الشخصية والكلية والجزئية والمهملة وأربع مثلها سوالب فالأربع الموجبات عكس كل واحدة منها بالمستوى جزئية موجبة فقولك زيد حيوان عكسه بعض الحيوان زيد وكل انسان حيوان و بعض الانسان حيوان والانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان ويصح عكس المهملة الموجبة إلى مهملة وكل ذلك داخل فى تعريف المصنف وأما الأربع السوالب فلا ينعكس منها إلا الكلية والشخصية فينعكسان كأنفسها فعكس لاشئ من الانسان بحجر لاشئ من الحجر بانسان وعكس ليس زيد بعمرو عمرو ليس بزيد وعكس ليس زيد بحجر لا شئ من الحجر بزيد لأن الشخصية فى حكم الكلية وأما الجزئية السالبة والمهملة السالبة فلا عكس لهما و إليه أشار بقوله (والعكس) المستوى (لازم لغير ماوجد* به) أى فيه (اجتماع الخستين) وهما الجزئية والسلب والذى وجد فيه هو الجزئية السالبة (فاقتصد) أى توسط فى الأمور وهو تميم للبيت فالجزئية السالبة لاعكس لها لزوما بدليل الانتقاض بمادة يكون الموضوع فيها أعمّ من المحمول فيصدق سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم ولا يصدق سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص فيصدق نحو بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان وقيدنا بقولنا لزوما لأنه قد يصدق عكسها

لاللأفراد فلا يدخل فيه استثناء ، لأنا نقول ذلك من تدقيقات الحكماء ، والمناطقة والمصنف لم يعتن بذلك قصدا للتقريب والتسهيل على المبتدئ أو نقول ليس هذا تعريفا بل ضابط كما يشعر به كلام المصنف فى شرحه اهـ و ينافى الجواب الأخير تصريح الشارح هنا فى غير موضع بأنه تعريف (قوله فلا يبقى) أى الكم (قوله بل تبدل كليتها) أى الموجبة (قوله فعوضوها الموجب) فى بعض نسخ المتن فعوضها الموجبة بفتح العين وسكون الواو واثبات التاء فى الموجبة (قوله وكذا مافى قوتها) أى مافى حكمها من حيث وقوعها فى كبرى الشكل الأول والثانى كالكلية على مامرّ بيانه وسيأتى أيضا ولو عبر الشارح بالحكم بدل القوة لكان أظهر لأن المتبادر من كونها فى قوتها أنها تؤول بها وترجع إليها وليس كذلك ثم وجه شبهها بالكلية أنها تنعكس جزئية ان كان محمولها كليا فعكس زيد حيوان بعض الحيوان زيد وليس المراد التشبيه فى الاستثناء لأن الشخصية لا كم لها حتى تستثنى (قوله و إلا فكنفسها) أى شخصية فعكس هذا زيد زيد هذا (قوله وهذا القيد) يعنى الاستثناء لا قوله والكم لأنه ذكره غيره (قوله بالمستوى) الباء للتصوير (قوله جزئية موجبة) محله فى الشخصية ان كان محمولها كليا و إلا فعكسها شخصية كما مرّ. فان قلت : لوكانت الموجبة الجزئية تنعكس إلى مثلها لصح عكس بعض الانسان زيد إلى بعض زيد انسان مع أنه لاينعكس إليه لكذبه وصدق الأصل . قلت: ليس المراد بزيد فيما ذكر معناه الجزئى لأن الجزئى لايقع محمولا على مافيه من الخلاف المتقدم بل المراد معنى كلى وهو المسمى بزيد فمعنى العكس بعض المسمى بزيد انسان وهو صادق أيضا (قوله عكسه بعض الحيوان انسان) أفرد الضمير مع رجوعه إلى القضايا الثلاث قبله لتأولها بالمذكور أو المراد عكس كل منها (قوله و يصح عكس المهملة) فى قوة الاستدراك على قوله عكس كل واحدة منها بالمستوى جزئية موجبة (قوله وكل ذلك داخل فى تعريف المصنف) أقول : اسم الاشارة يرجع إلى ماذكر من عكوس الموجبات الأربع فى الجملة و إنما قلنا فى الجملة لأن المفهوم من المتن فى الشخصية والمهملة أنهما ينعكسان كأنفسهما. وأما كون الشخصية تنعكس جزئية إذا كان محمولها كليا وكون المهملة تنعكس جزئية فلم يفهما منه و بهذا يندفع ما اعترض به هنا (قوله فينعكسان كأنفسهما) محله فى الشخصية إذا كان محمولها جزئيا كما فى المثال الأول الآتى للشخصية و إلا انعكست كلية كما فى المثال الثانى الآتى لها (قوله المستوى) أخذه من أل التى للعهد الذكرى (قوله لغير ماوجد به) ذكر الضمير مراعاة للفظ ما وأنثه بعد ذلك فى قوله ومثلها مراعاة لمعناها إذ هى واقعة على القضية (قوله لاعكس لها لزوما) أقول: يتبادر من العبارة أن النفى منصبّ على القيد فيوهم أنه قد يكون لها عكس اصطلاحى ومما يقوى الايهام قوله بعد وقيدنا بقولنا لزوما لأنه قد يصدق عكسها فى بعض المواد وهو خلاف ماقدمه من أنه لابد فى العكس اصطلاحا من الاطراد فى جميع المواد و يمكن أن يقال تسمية مالم يطرد عكسا باعتبار الصورة فتأمل (قوله يكون الموضوع فيها) كحيوان وقوله من المحمول كانسان وقوله سلب الأخص هو انسان فى المثال وقوله عن بعض أفراد الأعم هو فيه حيوان (قوله لصدق نقيضه) أى و يلزم من صدق النقيض كذب الأصل

في بعض المواد إذ يصدق بعض الانسان ليس بحجر و يصدق عكسه أيضا وهو بعض الحجر ليس بانسان (ومثلها) أي التي اجتمع فيها الخستان في عدم لزوم العكس (المهملة السلبية) نحو الحيوان ليس بانسان (لأنها) أي المهملة السلبية (في قوة الجزئية) السالبة كما تقدم في المثال المذكور في قوة بعض الحيوان ليس بانسان وخرج بالمستوى عكس النقيض فانه يلزم ماوجد فيه اجتماع الخستين (والعكس) الاصطلاحي مطلقا (في مرتب بالطبع) والمراد به مايقتضي المعنى ترتيبه بحيث لوأزيل تغير المعنى ويفسر الترتيب بالطبع أيضا بكون الثاني يتوقف على الأول ولايتوقف الأول على الثاني والمرتب بالطبع من القضايا هو الحملية والشرطيــة المتصلة وجميع ماتقـدم من الأحكام شامل الشرطية المتصلة مثلا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا تنعكس إلى جزئية موجبة وهي قديكون إذا كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة (وليس العكس (في مرتب بالوضع) أي الذكر دون الطبع وهو المنفصلة نحو إما أن يكون العدد زوجا و إما أن يكون فردا فاذا بدلنا طرفيها وقلنا إما أن يكون العدد فردا و إما أن يكون زوجا لم يسم هـذا التبديل عكسا لأن الترتيب بين طرفيها ليس طبيعيا أي يقتضيه المعنى بحيث لو أزيل تغير المعنى بل الترتيب الذكري في ذلك موكول إلى اختيار المتكلم إذ المعنى فيه متحد بدّل أو لم يبدل . وأما عكس النقيض الموافق فهو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف على وجه اللزوم

(قوله في بعض المواد) أي الأمثلة وهو ما إذا كان بين الموضوع والمحمول تباين كلي أو عموم وخصوص من وجه وقد مثل الشارح للأول . ومثال الثاني بعض الحيوان ليس بأبيض فانه صادق مع صدق عكسه وهو بعض الأبيض ليس بحيوان (قوله أي التي اجتمع الخ) أشار إلى أن الضمير عائد إلى ما باعتبار المعنى (قوله في عدم لزوم العكس) فيه إشارة إلى أنه قد يتفق صدق عكس السالبة المهملة كعكس الانسان ليس بحجر إلى الحجر ليس بانسان (قوله وخرج بالمستوى عكس النقيض) أي بقسميه فانه يلزم ماوجد فيــه اجتماع الخستين وهي السالبة الجزئية . مثال الموافق من عكس نقيضها عكس بعض الحيوان ليس بانسان إلى بعض غير الانسان ليس غير حيوان . ومثال المخالف منه عكسها إلى بعض غير الانسان حيوان ومثل ما وجد فيه اجتماع الخستين المهملة (قوله والعكس الاصطلاحي مطلقا) أي بأقسامه الثلاثة و إن كان المصنف بصدد المستوى كذا في الكبير (قوله والعكس في مرتب الخ) تصريح بما علم من التعبير بالقلب فيما مر كما أسلفه الشارح (قوله بحيث لوأزيل) أي اقتضاء ملتبسا بحيث لوأزيل تغير المعنى وهذا القدر موجود في الحملية والشرطية المتصلة إذ بتأخير الموضوع أو المقدم وجعلـه محمولا أو تاليا يتغير المعنى الأول (قوله بكون الثاني يتوقف على الأول ولايتوقف الأول على الثاني) هـذا القدر أيضا موجود في الحملية والشرطية المتصلة لتوقف المحمول على الموضوع والتالي على المقدم وعدم توقف الموضوع أوالمقدم على المحمول أوالتالي . أقول : هذا إنما يظهر في المتصلة إذا كان المقدم سببا والتالي مسببا لا فيما إذا كان المقدم مسببا عن التالي نحو كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة لأن الأمر فيــه بالعكس : أي أن الأول متوقف على الثاني والثاني ليس متوقفا على الأول ولافيما إذا كانا مسببين عن سبب آخر نحو كلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء لتوقف كل منهما على شيء آخر وهو طلوع الشمس وعدم توقف الثاني على الأول فالتفسير الأول هو الذي ينبغي فتأمل (قوله وجميع ماتقدم الخ) في قوة التعليل لادخال الشرطية المتصلة في المرتب بالطبع (قوله كلما كانت الشمس الخ) مثال لعكس المتصلة الموجبة الكلية. ومثال عكس المتصلة السالبة الكلية أن تعكس ليس ألبتة إذا كان النهار موجودا كان الليـل موجودا إلى ليس ألبتة إذا كان الليل موجودا كان النهار موجودا وأما المهملة والسالبة الجزئية من المتصلات فلا عكس لهما (قوله وليس العكس في مرتب بالوضع) تقدم الخلاف في ذلك (قوله بل الترتيب الذكري الخ) أقول الأحسن والأخصر أن يقول بل هو ذكري موكول الخ (قوله إذ المعنى) وهو المنافاة بين الزوجية والفردية (قوله بدّل أولم يبدل) ببنائهما للفاعل والضمير للمتكلم أو للمفعول والضمير للترتيب (قوله وأما عكس النقيض الخ) مقابل التقييد بالمستوى في أوّل الفصل (قوله مع بقاء الصدق) خرج به مالايبقى معه الصدق كقولنا في عكس لاشيء من الانسان بحجر لاشيء من غير الحجر بغير انسان فان الأصل صادق والعكس كاذب وقوله على وجه اللزوم يخرج به مايبقى معه الصدق لاعلى وجه اللزوم بل اتفاقا كقولنا في عكس لاشيء من الفرد بزوج لاشيء من غير الزوج بغير فرد لاتفاق الصدق من جهة أن الفرد والزوج كالنقيضين بدليل تخلفه في المثال الأول فان العكس فيه كاذب و بهذا يعلم أن السالبة الكلية في عكس النقيض الموافق وكذا المخالف إنما تنعكس جزئية قاله في الكبير

نحو كل إنسان حيوان كل ما ليس بحيوان هو ليس بانسان . **وأما عكس النقيض المخالف** فهو تبديل **الطرف** الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعى بنقيض الثانى والثانى بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم نحو كل إنسان حيوان لا شئ مما ليس بحيوان بانسان وسمى هذا مخالفا لتخالف طرفيه إيجابا وسلبا والذى قبله موافقا لتوافقهما وتفصيل أحكام هذين العكسين مذكور فى المطولات . ولما فرغ رحمه الله تعالى من مبادى التصورات ومقاصدها ومن مبادى التصديقات شرع فى أسنى المطالب وأعلى المقاصد وهو مقاصد التصديقات وهى الحجج و يقال لها القياس فقال :

[باب فى القياس]

ووجه كونه أسنى المطالب أن المستفاد منه تصديق ومن غيره تصور والتصديق أشرف من التصور

و يؤخذ منه أن قوله على وجه اللزوم يرجع إلى بقاء الصدق فقط (قوله نحو كل إنسان حيوان الخ) تمثيل للأصل والعكس بحذف العاطف لجوازه اختيارا على ماصرح به غير واحد وكذا يقال فى نظيره الآتى وهذا فى الحمليات. ومثاله فى الشرطيات قولنا فى عكس كلما كان الشئ حيوانا كان جسما كلما لم يكن الشئ جسما لم يكن حيوانا (قوله مع بقاء الصدق) خرج به مالايبقى معه الصدق كقولنا فى عكس لاشئ من الانسان بحجر كل ماليس بحجر إنسان فان الأصل صادق والعكس كاذب وقوله على وجه اللزوم خرج به مابقى معه الصدق لاعلى وجه اللزوم بل اتفاقا كقولنا فى عكس لاشئ من الفرد بزوج كل ماليس بزوج فرد لاتفاق صدقه من جهة كون الفرد والزوج كالنقيضين بدليل تخلفه فى المثال الأول (قوله نحو كل إنسان حيوان الخ) هذا فى الحمليات. ومثاله فى الشرطيات قولنا فى عكس كلما كان الشئ فرسا كان جسما ليس ألبتة إذا كان الشئ غير جسم كان فرسا (قوله لتخالف طرفيه) أى موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه إيجابا وسلبا وسمى الذى قبله موافقا لتوافقهما . لايقال لايلزم اتفاقهما فى الموافق كما فى عكس كل إنسان هو لاجماد إلى كل جماد هو لاإنسان ولااختلافهما فى المخالف كما فى عكس ماذكر إلى لاشئ من الجماد بانسان . لأنا نقول المذكوران ليسا من العكس الاصطلاحى لأن صدقهما ليس باطراد بل هو اتفاقى اتفق من مباينة الجماد للانسان مباينة كلية فلايقدح عدم اللزوم فى التعليل لأن التعليل للاصطلاحى هذا ماظهر لى ثم رأيت فى الكبير مانصه سمى الموافق موافقا لموافقته لأصله فى الكيفية والمخالف مخالفا لمخالفته أصله فيها اه وهو تعليل آخر ويمكن على بعد رد ماهنا إليه بأن يراد بطرفى العكس القضية المبدلة والمبدل بها لا الموضوع والمحمول أو المقدم والتالى و يراد بالعكس العكس بالمعنى المصدرى (قوله وتفصيل أحكام هذين العكسين مذكور فى المطولات) حاصله كما أفاده فى الكبير أن السالبة الكلية تنعكس بالموافق إلى سالبة جزئية فعكس لاشئ من الانسان بحجر بالموافق بعض غير الحجر ليس بغير إنسان و بالمخالف إلى موجبة جزئية فعكس القضية المذكورة بالمخالف بعض غير الحجر إنسان والموجبة الكلية تنعكس بالموافق إلى موجبة كلية فعكس كل إنسان حيوان بالموافق كل لاحيوان هو لاإنسان و بالمخالف إلى سالبة كلية فعكس القضية المذكورة بالمخالف لاشئ من لاحيوان بانسان والسالبة الجزئية تنعكس بالموافق إلى سالبة جزئية فعكس بعض الحيوان ليس بانسان بالموافق بعض غير الانسان ليس بغير حيوان و بالمخالف إلى موجبة جزئية فعكس القضية المذكورة بالمخالف بعض غير الانسان حيوان والموجبة الجزئية لاتنعكس عكس نقيض بقسميه إذ يصدق بعض الحيوان هو غير إنسان ولايصدق عكسها بالموافق إلى بعض الانسان هو غير حيوان ولا عكسها بالمخالف إلى بعض الانسان ليس هو بحيوان . و بالجملة فحكم عكس النقيض عكس حكم المستوى فمايعطى للموجبات فى المستوى يعطى للسوالب الموافقة لها فى الكم فى عكس النقيض بقسميه ومايعطى للسوالب فى المستوى يعطى للموجبات الموافقة لها فى الكم فى عكس النقيض بقسميه (قوله أسنى المطالب وأعلى المقاصد) أى مطالب الفن ومقاصده وهى التعريفات والأقيسة فالجمع لمافوق الواحد أو باعتبار الأفراد وعطف أعلى المقاصد على أسنى المطالب عطف تفسير (قوله وهى الحجج) الضمير لمقاصد التصديقات (قوله و يقال لها القياس) الأولى الأقيسة كما عبر به فى الكبير .

باب فى القياس

(قوله ومن غيره) يعنى التعريف قال فى الكبير و بالجملة فهذا الباب يبحث فيه عن كيفية استنتاج الأحكام العقلية والشرعية وأما التصورات التى هى معرفة الماهيات بالكنه كما فى الحدود أو بالوجه كما فى الرسوم

فانما

لاشتماله على النسبة التى هى أشرف أجزاء القضية ، وهو لغة تقدير شىء على مثال آخر. واصطلاحا ما أشار إليه بقوله (إن القياس) قول ملفوظ أو معقول (من قضايا صورا) أى ركب بصورة مخصوصة فقول جنس خرج عنه المفرد لأن القول عند المناطقة خاص بالمركب وقوله من قضايا صورا خرج المركب الذى ليس بقضية والقضية الواحدة و إن لزمها لذاتها قول آخر كعكسها المستوى أو عكس نقيضها والمركبة نحو زيد قائم لادائما إذ لا يطلق عليها أنها قضيتان و إن كانت فى قوة القضيتين والمراد أن القياس مؤلف من قضيتين فأكثر على القول بأن القياس يتألف من أكثر من قضيتين كما سيأتى بيانه فالمؤلف من قضيتين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث يلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث والمؤلف من أكثر كقولنا النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاث قضايا يلزم عنها قول آخر وهو النباش تقطع يده والأول يسمى بسيطا أى والثانى مركبا وليس ذكر

فانما جىء بها لأجل هذا القصد لأن كل تصديق لابد فيه من تصوّر فتقديم التصوّرات عليه من تقديم الوسائل على المقاصد اه بتصرف (قوله لاشتماله على النسبة) أى تعلقه بها ووقوعه عليها لأنها المصدّق بها وليس المراد باشتماله عليها أنها داخلة فيه وجزء منه لأنها ليست جزءا منه لا على القول الصحيح ببساطته ولا على القول بتركبه من تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة و إدراك وقوعها أولا وقوعها اللهم إلا أن يقدّر مضاف أى لاشتماله على تصوّر النسبة (قوله تقدير شىء) كالقماش على مثال آخر بالاضافة أى مثال شىء آخر كالذراع أى معرفة قدر شىء بمثال شىء آخر فعلى بمعنى باء الآلة و يدل عليه قول الشارح فى كبيره كتقدير الثوب بالآلة الحسية التى هى مثال لما فى الذهن الذى هو الذراع الكلى مثلا إذ الكم لاوجود له إلا فى الذهن على التحقيق اه وهو يدل أيضا على أن المراد بالشىء الآخر المقدار الكلى الموجود فى الذهن فتسميته شيئا باعتبار اللغة لا لاصطلاح المتكلمين (قوله إن القياس) قال فى الكبير لما كان المعنى الآتى للقياس مخالفا للمعنى اللغوى وللمعنى الأصولى كان المخاطب إما متردّدا أو منزلا منزلة المتردّد لأن المقام مقام أن يتردد فى أن القياس هنا هل هو بالمعنى اللغوى أو الأصولىّ أو غيرهما فحسن التأكيد بانّ . فان قلت إن لتقوية الحكم وما هنا تصوّر . قلنا التصور هو التعريف المحمول على القياس وأما إسناد التعريف إلى القياس فحكم اه (قوله قول ملفوظ) أى من حيث دلالته على المعنى لا من حيث إنه ملفوظ إذ هو من هذه الحيثية لا يستلزم شيئا وهذا التعميم لا يجرى فى القول الآخر اللازم الآتى فى قوله مستلزما بالذات قولا آخرا إذ المراد به المعقول قطعا إذ المقدمات لا تستلزم شيئا من الألفاظ و إنما تستلزم شيئا يتعقل سواء عبر عنه بعبارة أم لا إلا أن يقال اللازم ألفاظ من حيث دلالتها على المعانى أفاده فى الكبير (قوله أى ركب بصورة) الباء للملابسة وقوله مخصوصة بأن تكون مشتملة على الحد الوسط ومستوفية لسائر الشروط الآتية فى الأشكال (قوله المركب الذى ليس بقضية) كغلام زيد (قوله كعكسها المستوى) كاستلزام كل إنسان حيوان بعض الحيوان إنسان وقوله أو عكس نقيضها أى الموافق كاستلزام ماذكر كل ماليس بحيوان هو ليس بانسان أو المخالف كاستلزام ماذكر لاشىء مما ليس بحيوان بانسان وأو فى كلام الشارح مانعة خلو فتجوّز الجمع وأدخلت الكاف استلزام نحو كل إنسان حيوان بعض الانسان حيوان (قوله والمركبة) أى القضية المركبة فى المعنى من قضيتين كمثال الشارح فانه مركب فى المعنى من مطلقتين عامتين أولاهما موجبة هى زيد قائم بالفعل ثانيتهما سالبة هى مفهوم اللادوام تقديرها ليس زيد قائما بالفعل فالمثال المذكور من الوجودية اللادائمة غاية الأمر أنه اكتفى عن التصريح بجهة الموجبة لفهمها من اللادوام فتأمل . قال فى الكبير : وأورد دخول الشرطيـة لتركبها من قضيتين . وأجيب بأنها حال التركيب ليست قضيتين (قوله والمراد أن القياس مؤلف من قضيتين فأكثر) دفع لما يتوهم من التعبير بالجمع أى فالجمع هنا مراد به اثنتان فأكثر (قوله النباش) أى للقبور لأخذ أكفان الموتى أو ماهو أعم من ذلك (قوله والأول) يعنى المؤلف من قضيتين فقط يسمى بسيطا أى لأنه قياس واحد غير مركب فى المعنى من أقيسة متعددة بخلاف الثانى (قوله وليس ذكر الخ) هذا دفع لاعتراض سيدى سعيد قدورة على المصنف بتكرار ماهنا مع ما يأتى . واعترض بأنه كان الأولى تأخير دفع هذا الاعتراض إلى ماسيأتى لأنه الذى يتوهم عنده التكرار. وأقول : الذى دعاه إلى ذكره هنا إيراد سيدى سعيد هذا الاعتراض هنا (قوله فيما سيأتى) أى فى قول المصنف * فركبنه إن ترد أن تعلمه * الخ (قوله والحق الخ) اعترض بأن هذا

المتن كيفية تركيب القياس المركب فيما سيأتى تكرارا لما هنا لأن تعريف القياس الشامل للبسيط والمركب لا يقتضى معرفة كيفية تركيب القياس المركب بخصوصه متميزا عن البسيط ، والحق أن القياس المركب

التعبير يقتضى أن بعضهم يخالف فى رجوعه فى المعنى إلى أقيسة بسيطة والظاهر أنه ليس كذلك .

وأقول : عبارته فى الكبير ومن رأى أن القياس المركب ليس قياسا واحدا بل هو فى التحقيق قياسان أو أكثر اقتصر على ذكر القضيتين أو التصديقين وعلى هذا فيجاب عمن ذكر الجمع كالمصنف بأنه أطلق الجمع وأراد المثنى وكثيرا ما يستعمل ذلك أو أنه نظر إلى صورة القياس المركب ولاشك أن فيه قضايا اهـ وهى أيضا تقتضى ذلك وعبارة سيدى سعيد قدورة والصحيح عند المحققين أن القياس المركب يرجع للبسيط اهـ وهى أيضا تقتضى ذلك وتسليم مقتضى هذه العبارات أولى من رده بمجرد الظن (قوله راجع إلى أقيسة بسيطة فى الحقيقة) فالقياس المركب المتقدم مركب من قياسين فى الحقيقة الأول النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق والثانى النباش سارق وكل سارق تقطع يده فنتيجة القياس الأول هى صغرى القياس الثانى (قوله حال من ضمير صوّرا) لا يقال استلزامه بالذات قولا آخر عقب التصور لا مقارن له ، لأنا نقول على تسليم ذلك مقارنة كل شىء بحسبه (قوله أخرج الاستقراء) أى الناقص المفيد للظن وإنما لم يقيد به لأنه المتعارف المفهوم عند إطلاق لفظ الاستقراء كما فى شرح السعد للشمسية وهو تتبع أكثر الجزئيات توصلا إلى الحكم على كليها بحكمها كتتبع أكثر جزئيات الحيوان توصلا إلى الحكم على الحيوان بأنه يحرك فكه الأسفل عند المضغ لا جميعها لأن التمساح إنما يحرك فكه الأعلى أما الاستقراء التام وهو تتبع جميع الجزئيات لكونها مضبوطة توصلا إلى الحكم على كليها بحكمها كتتبع جزئيات العنصر من النار والهواء والماء والتراب توصلا إلى الحكم على العنصر بأنه متحيز فهو يفيد اليقين . واعلم أن مقتضى ماذكرنا خروج تتبع نصف الجزئيات فأقل عن الاستقراء وعليه يشكل استناد الفقهاء فى مسائل إلى الاستقراء مع أنه لم يقع فيها تتبع لجميع الجزئيات ولا أكثرها كما فى كون أقل سن الحيض تسع سنين وكون أقله يوما وليلة وأكثره خمسة عشر يوما وغالبه ستا أو سبعا فانهم صرحوا بأن مستند الشافعى فى جميع ذلك هو الاستقراء ومعلوم أن الشافعى لم يستقر جميع نساء العالم فى زمانه ولا أكثرهن بل ولا نصفهن ولا ما يقرب منه فضلا عن نساء العالم فى جميع الأزمنة فالوجه ترك التقييد بالأكثر فى الناقص وإن قيد به كثير من المناطقة بل يقيد بالبعض كما فى محصول الامام وتبعه الأسنوى وينبغى ضبط البعض بما يحصل معه ظن الحكم قاله العلامة ابن قاسم فى آياته (قوله والتمثيل) هو تشبيه جزئى بآخر فى جامع بينهما توصلا إلى الحكم على المشبه بحكم المشبه به كقولنا النبيذ مسكر كالخمر فيكون حراما قال منلا أحمد محل خروج الاستقراء والتمثيل بقيد الاستلزام إذا أريد باستلزام القول الآخر استلزام العلم اليقينى به أما إذا أريد ما يعم الظن فلا يخرجان عن التعريف بهذا القيد (قوله والضروب العقيمة) هى الفاسدة من جهة الصورة لأنها لا تستلزم القول الآخر كقولنا لاشىء من الانسان بفرس وكل فرس جسم وسميت بالعقيمة لعدم إنتاجها تشبيها لها بالمرأة التى لا تلد أما القياس الفاسد من جهة المادة فقط فسيأتى أنه داخل لأنه بحيث لو سلم لزمته النتيجة (قوله التى لا يقطع بصدق لازمها) أقول: هذا صريح فى أنها تستلزم قولا آخر إلا أنه غير مقطوع بصدقه بل تارة يكذب وتارة يصدق لخصوص المادة نحو لاشىء من الانسان بفرس وكل فرس صهال وهذا ينافى اخراجه الضروب العقيمة بقيد مستلزما والذى يظهر لى أنها لا تستلزم قولا آخر أصلا حتى يصدق أو يكذب وأن ما يتصيد منها الذى قد يصدق وقد يكذب ليس بنتيجة لازمة لها بل على صورة النتيجة اللازمة فتكون الضروب العقيمة كلها خارجة بهذا القيد فاحفظه (قوله لامكان تخلف مدلولها عنها) علة لأخرج والضميران يرجعان إلى الأمور الثلاثة المذكورة هذا هو الأحسن (قوله بحث ذكرته فى الشرح الخ) حاصله أنه أريد بالاستقراء القضية الاستقرائية نحو الانسان والفرس والبغل والحمار ونحوها تحرك فكها الأسفل عند

راجع إلى أقيسة بسيطة فى الحقيقة (مستلزما) حال من ضمير صوّر أخرج الاستقراء والتمثيل والضروب العقيمة التى لا يقطع بصدق لازمها لامكان تخلف مدلولها عنها وفى إخراج الاستقراء والتمثيل بما ذكر بحث ذكرته فى الشرح وفى حاشيتى على شرح إيساغوجى لشيخ الاسلام (بالذات) أى بذاته فأل عوض من الضمير

المضغ و بالتمثيل القضية التمثيلية نحو النبيذ كالخمر فى الإسكار فهما خارجان بقوله صور من قضايا و إن أريد بالاستقراء المركب من مقدمتين فأ كثر ناشئة عن تصفح الجزئيات نحو الانسان يحرك فكه الأسفل عند المضغ والفرس كذلك والبغل كذلك وهكذا ولو أريد بالتمثيل قضيتان دالتان على تشبيه جزئى بجزئى بأن يكون قولنا فى الإسكار خبر مبتدإ محذوف والأصل النبيذ كالخمر وذلك فى الإسكار فلا نسلم خروجهما بسبب كونهما ظنيين و إلا لزم خروج الخطابة والشعر والجدل والسفسطة لكونها ظنيات . والجواب باختيار الشق الثانى ومنع لزوم ما ذكر بإبداء فرق بين الاستقراء والتمثيل و بين ما ذكر وهو أن الظنى فى الاستقراء والتمثيل إنما هو ارتباط الحكم بهما. وأما مقدمات الاستقراء فيقينية مشاهدة إذ تحريك الانسان فكه الأسفل عند المضغ مشاهد وكذلك الفرس والبغل ونحوهما والظنى إنما هو ارتباط الحكم على الكلى بهذا التحريك بما ذكر والتمثيل أيضا مقدمتاه يقينيتان إذ كون النبيذ يشبه الخمر فى وجه مقطوع به وكون وجه الشبه الإسكار مقطوع به والظنى إنما هو ارتباط حرمة النبيذ بما ذكر بخلاف الخطابة والشعر والجدل والسفسطة فانها بالعكس أى أن الظنى مقدماتها وأما ارتباط الحكم بها إن سلمت فيقينى فالخلل إنما هو فى مادتها لا فى صورتها والخلل فى الاستقراء والتمثيل فى صورتهما لا فى مادتهما وهم إنما اعتبروا فى مقدمات القياس أن تكون بحيث لو سلمت أى سلم صدقها لزم عنها قول آخر أى لصحة صورتها فقوله مستلزما أى لو سلمت قضاياه فيدخل فى القياس القياس الكاذب المقدمات الصحيح الصورة دون القياس الفاسد الصورة الصحيح المقدمات وتسميته قياسا على سبيل التجوز ولبعض فى إخراج الاستقراء والتمثيل بقيد مستلزما بحث آخر سيأتى دفعه (قوله أخرج الضروب العقيمة الخ) . أقول : كلامه هنا وفيما مر صريح فى أن الضروب العقيمة قسمان غير مقطوع بصدق لازمها ومقطوع بصدق لازمها مع أن الضروب العقيمة التى هى أنواع تحت كل نوع منها أفراد وأمثلة دائما غير مقطوع بصدق لازمها و إن كانت أفرادها وأمثلتها منها كاذب اللازم ومنها صادقه و يمكن أنه أراد بالضروب العقيمة أفرادها وأمثلتها من إطلاق الكلى و إرادة الجزئى ثم هذا أيضا صريح فى أن الضروب العقيمة تستلزم قولا آخر وقد أعلمناك بما فيه (قوله فى المادة اتفاقا) أى بدليل كذب النتيجة إن أبدلت الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان (قوله وأخرج نحو قياس المساواة) لبعض فى إخراجه بقيد بالذات بحث سيأتى دفعه (قوله وهو) أى قياس المساواة ما يتركب من قضيتين الخ هذا التعريف يشمل ما عبر فيه بالمساواة كالمثال الأول أو غيرها كالمباينة كالمثال الثانى والنصفية كالمثال الثالث والملزومية كالشمس ملزومة للنهار والنهار ملزوم فتكون إضافته إلى المساواة باعتبار بعض الأمثلة وقوة كلام الشيخ فى شرح مختصره تعطى أن قياس المساواة ما عبر فيه بمادة المساواة وكذا قوة عبارة الشارح فى كبيره والمراد بنحو قياس المساواة على الأول ما يتوقف على مقدمة أجنبية وليس فيه ضابط قياس المساواة كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فان هذا يستلزم أن جزء الجوهر جوهر لكن بواسطة مقدمة هى عكس نقيض المقدمة الثانية وهى كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر بناء على طريقة غير السنوسى و بيان ذلك كما أفاده فى الكبير أن السنوسى قال المراد بالمقدمة الأجنبية التى يتوقف القول عليها و يخرج عن كونه قياسا غير اللازمة لاحدى المقدمتين لزوما ضروريا فيدخل فى تعريف القياس المثال المذكور أعنى قولنا جزء الجوهر كما تدخل الأشكال الثلاثة غير الأول الصحيحة الصورة لأن المقدمة الأخرى التى تفتقر إليها ليست بأجنبية عنها للزومها لاحدى المقدمتين وأما غيره فأخرج عن القياس ما يتوقف على مقدمة غريبة وفسرها بما تكون حدودها مغايرة لحدود القياس وقسمها إلى أجنبية وهى غير

أخرج الضروب العقيمة التى يقطع بصدق لازمها لخصوص المادة نحو لا شىء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فانه يستلزم لا شىء من الانسان بصهال لكن لا بالذات بل لصحة ذلك فى المادة اتفاقا وأخرج نحو قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين

متعلق محمول أولاهما موضوع الأخرى نحو زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فانّ هاتين القضيتين مستلزمتان زيد مساو لبكر لا لذاتهما بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية وهى أن مساوى المساوى لشئ مساو لذلك الشئ ولذلك صدق هذا اللازم فلولم تصدق لم يستلزم القياس شيئا كما

اذا قلنا الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق لايلزم منه أن الانسان مباين للناطق لأن مباين المباين لشئ لايلزم أن يكون مباينا لذلك الشئ وكذا إذا قلنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الأربعة لايلزم منه أن يكون الواحد نصف الأربعة لأن نصف النصف لشئ لا يكون نصفا له (قولا آخرا) أى لا يكون عين إحدى المقدمتين فاذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج كل إنسان جسم وهو ليس عين إحدى المقدمتين فأخرج بقوله قولا آخر القضيتين المستلزمتين لاحداهما لأنّ اللازم ليس قولا آخر . فان قلت : التعريف شامل للقضيتين المستلزمتين لعكسهما فلا يكون مانعا . قلت : لانسلم ذلك إذ هذا خارج بقوله قولا لأنه أفرده فدلّ على أن مراده به القول الواحد والقضيتان المذكورتان يستلزمان قولين لاقولا واحدا والمراد باللزوم مايعمّ البين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل الأوّل وغير الكامل وهو باقى الأشكال والمراد أنه يستلزم متى سلم ولا يشترط أن يكون مسلما بالفعل ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة كما مر والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل إنسان جماد وكل جماد حمار فهذا وإن كان مؤلفا من قضيتين كاذبتين إلا أنه بحيث لوسلم استلزم أنّ كل انسان حمار

اللازمة لاحدى المقدمتين وغير أجنبية وهى اللازمة لاحداهما مع مغايرة حدودها لحدود القياس كعكس النقيض فى المثال السابق فأخرج ذلك المثال ونحوه عن تعريف القياس فعلم بذلك سقوط ماقيل الأولى على ماصنعه هنا من تعميم قياس المساواة إسقاط لفظة نحو فتأمل وتسمية قياس المساواة قياسا على سبيل التجوز لأنه يشبه القياس من حيث اشتماله على مطلق تكرر و إن لم يكن المتكرر فيه الحدّ الأوسط (قوله متعلق) بكسر اللام . إن قلت : إنّ متعلق محمول الأولى هو الجار والمجرور وموضوع الأخرى هو المجرور فقط فلا يكون هذا ذاك . قلت: المتعلق فى الحقيقة هو المجرور فقط والجار آلة للتعلق كما بين فى موضعه (قوله بل بواسطة صدق مقدّمة أجنبية) المراد بها ماليست مفهومة من المقدّمتين ولا لازمة لاحداهما موافقة حدودها حدود القياس أو لاتشترط هذه الموافقة على مامر من الخلاف فاندفع بقولنا ماليست الخ ورود الشكل الأوّل لأنّ المقدّمة الخارجيه التى هو مبنىّ عليها وهى أنّ لازم اللازم لازم مفهومة من مقدمتيه ضرورة و بقولنا ولا لازمة الخ ورود الأشكال الثلاثة لأنّ المقدمة الخارجية التى تتوقف هى عليها لازمة لاحدى المقدمتين (قوله ولذلك) أى لأجل صدق المقدّمة الأجنبية (قوله فلولم تصدق) أى المقدّمة الأجنبية (قوله لايلزم أن يكون مباينا لذلك الشئ) بل يكون تارة مباينا كما فى قولنا الانسان مباين للفرس والفرس مباين للحمار وتارة لا يكون مباينا كما فى مثال الشارح (قوله لا يكون نصفا له) بل هو دائما ربع ذلك الشئ (قوله أى لا يكون عين إحدى المقدّمتين) هذا بيان للمراد بمغايرة النتيجة للمقدّمتين أى وليس المراد بها أن تكون أجزاء النتيجة غير أجزاء المقدّمتين إذ لابد من تركب النتيجة من بعض أجزاء المقدّمة الأولى و بعض أجزاء المقدمة الثانية (قوله القضيتين) أى مجموع القضيتين المستلزم مجموعهما لاحداهما أى لكل منهما على حدته استلزام الكل لجزئه كمجموع كل انسان حيوان وكل حجر جسم فلكل من القضيتين دخل فى الاستلزام فسقط ما أورد هنا . واعترض على إخراج ماذكر بقيد قولا آخر بأنه خارج بقوله صوّر لما قدمه من أنّ المراد ركب بصورة مخصوصة وهى ليست موجودة هنا . وأقول: اعتبار ذلك يؤدى إلى عدم خروج شئ بقوله مستلزما بالذات قولا آخر لخروج جميع ماخرج به بقولنا بصورة مخصوصة فالأقرب أنّ الشارح إنما قصد تفسير صوّر بركب بصورة وأن قوله مخصوصة بيان من عنده للواقع زائد على المتن فلهذا لم ينظر إليه فى الاخراج و بهذا اندفع أيضا بحث بعض فى إخراج الاستقراء والتمثيل بقيد مستلزما و إخراج نحو قياس المساواة بقيد بالذات بأنها خرجت بقيد صوّر لأنّ المراد صوّر بصورة مخصوصة فافهم . وأورد أنا إذا قلنا كل انسان إنسان وكل انسان حيوان أنتج عين الكبرى و إذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان أنتج عين الصغرى . وأجيب بوجوه المتجه منها أنّ هذين ليسا من الأقيسة إذ مقدماتهما ليست كلها قضايا لأنّ ما ادّعى أنه الصغرى فى الأوّل والكبرى فى الثانى ليسا قضيتين إذ لابد من تغاير الطرفين فى القضية ذهنا واتحادها خارجا وحيث كانا متحدين ذهنا وخارجا لم يكن المركب منهما قضية (قوله مايعمّ البين وغيره) المراد بالبين مالم يفتقر إلى واسطة كما فى الشكل الأوّل و بغير البين مايفتقر إلى واسطة

كتغيير

لأن القياس يجب أن يعرّف بتعريف شامل للخطابة والسفسطة والجدل والشعر والبرهان لأن هذه كلها أقيسة ولزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وإن لم يوجد في الواقع

وإنما قال من قضايا ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لأنهم عرفوا المقدمة بأنها ما جعلت جزء قياس فأخذوا القياس في تعريفها فلو أخذت هي أيضا في تعريفه لزم الدور (ثم القياس عندهم) أي المناطقة (قسمان * فمنه) أي القياس (مايدعى) أي يسمى (بالاقتراني. وهو الذي دل على النتيجة * بقوة) أي بقوته أي معناه. يعني أن النتيجة تكون أجزاؤها متفرقة فيه ولا تكون مذكورة فيه بهيئتها الاجتماعية مثلا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث فهذه النتيجة لم تذكر بهيئتها الاجتماعية في القياس بل ذكرت فيه متفرقة وإن شئت قلت هو الذي لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل وهذا بخلاف الاستثنائي كما سيأتي وسمي اقترانيا لاقتران الحدود فيه بلا استثناء (واختص) القياس الاقتراني (بالحلية) هذا ماذهب إليه المصنف كابن الحاجب ومع كون ابن سينا هو الذي استخرج الأقيسة المركبة من الشرطية أورد تشكيكات في إنتاج المتصلتين منه والمتصلة والحلية

كتغيير كل من المقدمتين أو إحداهما ليرجع القياس إلى الشكل الأول (قوله لأن القياس الخ) علة لدخول القياس الكاذب أيضا في التعريف (قوله ولزوم الشيء الخ) من جملة التعليل فهو منصوب عطفا على القياس (قوله وإن لم يوجد) أي الشيء الملزوم (قوله أي معناه) أقول: تفسير القوة بالمعنى لايلائم مقابلتها بالفعل في الاستثنائي ولا العناية بعده (قوله يعني أن النتيجة الخ) بيان المراد بالدلالة على النتيجة بالقوة فدلالتها عليها كدلالة أجزاء السرير قبل تركيبها سريرا على السرير (قوله كل جسم مؤلف) أي من الهيولى والصورة على مذهب الحكماء ومن الجواهر الفردة على مذهب المتكلمين (قوله وإن شئت قلت الخ) على هذا يكون مفهومه عدميا بخلافه على الأول فوجودي (قوله ولا نقيضها) أتى به تبعا للمصنف في شرحه وإن أوهم أن النقيض مذكور في الاقتراني بالقوة مع أنه ليس كذلك لاخراج الشرطي المستثنى فيه نقيض التالي لينتج نقيض المقدم (قوله وهذا) أي الاقتراني ملتبس بخلاف الاستثنائي أو اسم الاشارة راجع إلى ماذكر من تعريفي الاقتراني فيكون قوله بخلاف الاستثنائي على حذف مضاف أي بخلاف تعريفي الاستثنائي فانه مادل على النتيجة بالفعل وإن شئت قلت هو الذي ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل (قوله لاقتران الحدود فيه بلا استثناء) أي لاتصالها فيه من غير فصل بينها بأداة الاستثناء التي هي لكن والمراد بالحدود حدوده الثلاثة الأصغر والأوسط والأكبر وسميت حدودا لأنها أطراف والحد في اللغة الطرف (قوله بالحلية) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله ومع كون ابن سينا) هذا الظرف متعلق بقوله أورد والقصد بذلك الاعتذار عن المصنف وابن الحاجب بأن تخصيصهما الاقتراني بالحلية لقدح الشيخ ابن سينا المستخرج للاقتراني الشرطي في إنتاجه وإن أجيب عنه ولا يخفى أنه اعتذار غير قوي لاندفاع ذلك القدح بالجواب عنه (قوله استخرج الأقيسة) أي الاقترانية (قوله تشكيكات) أي اعتراضات تورث الشك بعضها في نتائج المتصلتين منه إذا كان من الشكل الأول وبعضها في نتائج المتصلتين منه إذا كان من الثالث وبعضها في نتائج المتصلة مع الحلية. فالأول أنه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان الاثنان عددا وكلما كان الاثنان عددا فهما زوج ينتج كلما كان الاثنان فردا فهما زوج وهو باطل وقد أجاب هو عن ذلك لكن الذي ارتضاه اليوسي في الجواب ماأجاب به الخونجي وهو منع كلية الشرطية الكبرى لأن معنى كليتها أن يكون التالي لازما للمقدم في جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وإن كانت محالا في نفسها ولا شك أن من جملة الأوضاع التي لاتنافي المقدم هنا كون الاثنين فردا لأنه يجامع كونه عددا وإن كان كونه فردا محالا في نفسه ولا يستلزم كون الاثنين عددا على هذا الوضع الزوجية فليس كلما كان الاثنان عددا فهما زوج. والثاني أنه يلزم من إنتاج المتصلتين من الشكل الثالث أن تثبت الملازمة بين كل أمرين لاملازمة بينهما بل و بين المتناقضين و بين المتضادين إذ يصدق مثلا كلما تحقق انسان ولا انسان تحقق انسان وكلما تحقق انسان ولا انسان تحقق لا انسان ينتج قد يكون إذا تحقق إنسان تحقق لا انسان وهو باطل و يصدق أيضا كلما تحقق السواد والبياض تحقق السواد وكلما تحقق السواد والبياض تحقق البياض ينتج قد يكون إذا تحقق السواد تحقق البياض وهو باطل وقد أجاب هو عن ذلك لكن الذي ارتضاه اليوسي في الجواب منع صدق هذه المقدمات ولذلك كذبت النتيجة وسند المنع أن الشرطية لاتصدق إلا مع الأوضاع التي لاتناقض التالي ولا تضاده ولو سلمنا صدق المقدمات لم نسلم

كذب النتيجة إلا لو كانت كلية أما وهي جزئيـة فلا . والثالث أن الحملية صادقة في نفس الأمر والشرطية إنما هي بالفرض ولهذا لو قلنا كلما كان كل ثلاثة زوجا كان كل خمسة زوجا كانت متصلة صادقة لأن الباقي من الخمسة بعد الثلاثة زوج فلو كانت الثلاثة زوجا كانت الخمسة زوجا لأن المركب من الزوجين زوج ولو ضممت إليها حملية صادقة وهي لا شيء من الزوج خمسـة أنتج كلما كانت الثلاثة زوجا فلا شيء من الخمسـة خمسة وهو باطل . وأجاب ابن سينا باعتبار المادة بأن الكلام يخص بحملية لاتنافى طرفا المتصلة و باعتبار الصورة يمنع كذب النتيجة بناء على أن المقدم المحال جائز أن يلزمه محال ونظر فيـه اليوسى بأن استلزام المحال للمحال إنما هو فيما إذا صدق اللزوم فتصدق القضية و إن كان المقدم والتالى كاذبين نحو كلما كان الانسان فرسا كان صاهلا فلا خفاء فى صدق هذه القضية بخلاف النتيجة السابقة فانه لا لزوم بين زوجية الثلاثة وكون الخمسة غير خمسة فهى كاذبة أفاده فى الكبير (قوله وكذا قدح) أى كقدح ابن سينا قدح فى المتصلتين أى فى إنتاجهما أثير الدين بما هو مذكور فى مختصر العلامة ابن عرفة وغيره وهو أن مقدم الصغرى يجوز أن يكون محالا فيجوز أن لاتصدق النتيجة مع فرض وقوع الكبرى الصادقة وهذا بعينه هو تشكيك الشيخ ابن سينا غاية الأمر أن الشيخ فرض الكلام فى مثال معين قاله فى الكبير (قوله وقد أجيب عن ذلك) أى عن تشكيكات ابن سينا وقدح أثير الدين (قوله أراد مايتـكلم فيه هنا) أى فى تأليفهما فمعنى قول المصنف واختص بالحملية اختص الاقترانى الذى نتكلم فيه فى هذا المتن بالحملية ومثله يقال فى كلام ابن الحاجب وقوله لقلة جدوى غيره علة لأراد (قوله أو أنهما) أى ابن الحاجب والمصنف نزلاه أى الغير منزلة العدم لذلك أى لما ذكر من قلة جدوى الغير وقوله أشار للأول أى لإرادة مايتـكلم فيه هنا وقوله للثانى أى تنزيل الغير منزلة العدم (قوله ومثاله من الشرطيات) هذا مثال للاقترانى الشرطى المركب من متصلتين ، وهو أحد أقسام الاقترانى الشرطى الخمسة . ثانيها المركب من منفصلتين . ثالثها المركب من متصلة ومنفصلة . رابعها المركب من حملية ومتصلة . خامسها المركب من حملية ومنفصلة و ينعقد فى كل قسم من الأقسام الخمسة الأشكال الأربعة لأن الحد الوسط إن كان تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى فهو الشكل الأول كما فى مثال الشارح الذى عرفت أنه من القسم الأول و إن كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى كقولنا من القسم الأول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس ألبتة إذا كان الليل حاصلا فالنهار موجود ينتج ليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل حاصلا و إن كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا من القسم الأول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة ينتج قد يكون إذا كان النهار موجودا فالأرض مضيئة و إن كان مقدما فى الصغرى تاليا فى الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا من القسم الأول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الأرض مضيئة فالشمس طالعة ينتج قد يكون إذا كان النهار موجودا فالأرض مضيئة و بيان أمثلة الأشكال الأربعة من بقية الأقسام تطلب من المطولات . واعلم أنه إذا كان الوسط فى الاقترانى الشرطى هو أحد طرفى الشرطية برمته سمى بالجزء التام وهو المتداول فى العلم والمحتاج إلى معرفته و إن كان الوسط جزء ذلك الطرف سمى بالجزء غير التام والكلام عليه وعلى شروط إنتاجه يطلب من المطولات (قوله أى القياس) أى مطلقا لا بقيد كونه اقترانيا لأن ماسيذكره المصنف غير مختص بالاقترانى و إن كان لكل شروط غير شروط الآخر (قوله أى اجمع) دفع بهذا التفسير مايقال إن فى كلام المصنف طلب تحصيل الحاصل لأن المقدمة هى القضية المجعولة

وكذا قدح فى المتصلتين أثير الدين وغيره بما هو مذكور فى مختصر العلامة ابن عرفة وغيره وقد أجيب عن ذلك بأجوبة مذكورة فى المختصر المذكور وغيره ويحتمل أن المصنف والامام ابن الحاجب أرادا مايتكلم فيه هنا لقلة جدوى غيره أو أنهما نزلاه منزلة العدم لذلك أشار للأول الضد والثانى ابن هرون . ومثاله من الشرطيات كلما كان الانسان ناطقا كان حيـوانا وكلما كان حيوانا كان جسما ينتج كلما كان الانسان ناطقا كان جسما (فان ترد تركيبه) أى القياس (فركبا) أى اجمع (مقدماته) المراد بها هنا وفيما يأتى مافـوق الواحدة

(على ماوجبا) من الاتيان بوصف جامع بين طرفى المطلوب وهو الحد المكرر و به حصلت المقدمتان إحداهما مشتملة على
موضوع المطلوب أو مقدمة والأخرى على محموله أو تاليه ومن اندراج الأصغر تحت الأوسط فى الاقترانى
كما سيأتى (ورتب المقدمات) بأن تقدم الصغرى على الكبرى فى الاقترانى على الوجه الخاص وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية فى الشكل الأول مثلا حتى يستلزم النتيجة وإلا ما استلزم شيئا مثلا إذا قلت فى بيان حدوث العالم وهو ماسوى الله جلّ وعلا العالم متغير وكل متغير حادث فإن ترتيب هاتين القضيتين المعلومتين على الوجه الخاص من كون الأولى موجبة والثانية كلية يوصل من اتضح له بالبرهان صدقهما إلى العلم بأن العالم حادث لاندراج العالم فى موضوع الكبرى (وانظرا * صحيحها) أى المقدمات متميزا (من فاسد) من جهة النظم بأن كانتا سالبتين أوجزئيتين إذ لا إنتاج من سالبتين ولا جزئيتين ومن جهة المادّة بأن كانتا كاذبتين أو إحداهما
(مختبرا) لها بالاستدلال عليها ان كانت نظرية هل هى يقينية أم لا وهل هى على تأليف منتج أم لا وهذا بيان الوجه الخاص الذى يكون عليه الترتيب الذى ذكره سابقا فلا يقال هذا تكرار لما تقدم

جزء قياس (قوله على ماوجبا) أى تركيبا كائنا على الوجه الذى وجب أو حال كون المقدمات مشتملة على الشرط الذى وجب (قوله جامع بين طرفى المطلوب) أى مناسب لطرفى النتيجة بحيث لو حمل على أحدهما ووضع ليحمل الآخر عليه لصح ذلك وكان هناك نسبتان متغايرتان وواسطة فى نسبة أحدهما إلى الآخر وارتباطه به (قوله وهو) أى الوصف الجامع (قوله و به حصلت المقدمتان) أى على وجه منتج (قوله ومن اندراج الأصغر) عطف على قوله من الاتيان . وأقول كان على الشارح أن يوقع مافى كلام المصنف على الاتيان فقط لذكره الاندراج بعد أو على جميع مايجب فلا يقصرها على الاتيان والاندراج بل يجعلها شاملة لترتيب المقدمات والنظر إلى صحيحها و يكون قوله ورتب الخ من ذكر الخاص بعد العام (قوله فى الاقترانى) أقول : ينبغى حذفه كما فى الكبير لأن الاندراج المذكور لا يخص الاقترانى على ماسيذكره الشارح وإن نوقش كما يأتى وكذا الاتيان المتقدم لا يخصه كما علم من كلامه (قوله بأن تقدم الصغرى على الكبرى فى الاقترانى) أى و بأن تقدم الكبرى على الصغرى فى الاستثنائى على الوجه الخاص لما سيأتى من أن الكبرى فى الاستثنائى هى الشرطية والصغرى هى الاستثنائية (قوله مثلا) راجع إلى قوله كون الصغرى موجبة والكبرى كلية فى الشكل الأول أى واختلاف المقدمتين كيفا وكلية الكبرى فى الشكل الثانى إلى آخر ماسيأتى (قوله حتى يستلزم) أى الاقترانى النتيجة تعليل لقوله تقدم الخ أو تفريع عليه (قوله على الوجه الخاص) متعلق بترتيب (قوله لاندراج العالم فى موضوع الكبرى) أورد عليه أنه لا اندراج لمساواة العالم للمتغير وجوابه ماذكره الشارح عند قول المصنف ومامن المقدمات صغرى الخ (قوله وانظرا) أى اعتبر (قوله متميزا) أشار إلى أن من فاسد متعلق بحال محذوفة (قوله من جهة النظم) أى الصورة وقوله بأن كانتا الخ تصوير للفاسد من جهة النظم وكان الأولى التعبير بالكاف بدل الباء لأن فساد الصورة لاينحصر فيما ذكره (قوله ومن جهة المادّة) فى شرح ابن يعقوب أن التنبيه هنا على أنه يجب رعاية مادّة القضايا ليصح الدليل واللازم تبرع من الناظم لأن الغرض هنا تصحيح صورة القياس وسينبه فى آخر النظم على لزوم رعاية المادّة (قوله بالاستدلال عليها الخ) أشار به إلى المغايرة بين قوله مختبرا وقوله وانظرا صحيحها من فاسد والباء للآلة وقوله هل هى يقينية أم لا مرتبط بقوله مختبرا لما وفى العبارة حذف أى طالبا علم جواب هذا الاستفهام والمناسب أولا كما فى نسخ لأن أم المتصلة لا تعادل هل و يمكن جعلها منقطعة للاضراب عن الاستفهام عن كونها يقينية إلى الاستفهام عن كونها غير يقينية كما أوضحناه فى حاشيتنا على عصام الاستعارات (قوله وهل هى على تأليف منتج أم لا) ينبغى اسقاطه لأنه لايناسب قوله بالاستدلال عليها ولأن إدخاله فى الاختبار يؤدّى إلى التكرار مع قوله وانظرا صحيحها من فاسد لأنه أدخل فيه الفساد من جهة الصورة (قوله وهذا) أى قوله وانظر الخ بيان الوجه الخاص : أى المذكور فى بيان قوله ورتب المقدمات حيث قال هناك على الوجه الخاص واعترض بأنه بينه ثم بقوله وهو كون الصغرى الخ فيكون ذلك قاصرا . وأقول هذا الاعتراض مدفوع بقول الشارح هناك مثلا (قوله الذى ذكره سابقا) نعت للترتيب (قوله فلا يقال هذا تكرار لما تقدم) يعنى قوله ورتب المقدمات وأقول: الأظهر أن توهم التكرار بالنسبة إلى غير اختبار المقدمات هل هى يقينية أولا بالاستدلال عليها ان كانت نظرية إذ لا يفهم ذلك من الترتيب على الوجه الخاص لأن المراد به توفر شروط الانتاج وليس ذلك منها ولو تعرض أيضا لدفع مايتوهم من التكرار بين قوله على ماوجبا وقوله ورتب

(فان لازم المقدّمات) وهو النتيجة من حيث تيقن صدقه وعدم تيقنه (بحسب المقدّمات آتى) فان تيقن صدق المقدّمات واستيفاء شروطها من حيث الصورة تيقن صدق لازمها و إن لم يتيقن ذلك لم يتيقن صدق لازمها بل يحتمل حينئذ

الصدق والكذب فاذا قلت كل إنسان جماد وكل جماد حمار فهاتان كاذبتان ونتيجتهما وهى كل إنسان حمار كاذبة فاذا بدلت الكبرى بقولك كل جماد ناطق كانت النتيجة صادقة وهى كل انسان ناطق مع كذب المقدمتين فليس معنى كلام المصنف أنه يلزم من كذب المقدمات أو بعضها كذب النتيجة واذا قدرنا فى كلامه مايصح به المعنى . واعلم أن موضوع النتيجة يسمى أصغر لكونه فى الغالب أقل أفرادا من الأوسط والأكبر ومحمولها يسمى أكبر لكونه فى الغالب أكثر أفرادا والمكرر فى المقدمتين يسمى أوسط ووسطا لتوسطه وجمعه بين الطرفين ومثل الموضوع والمحمول فى الحملية المقدم والتالى فى الشرطية والمقدمة التى فيها الأصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على الأصغر والتى فيها الأكبر تسمى الكبرى لاشتمالها على الأكبر وإنما قدمنا ذلك و إن كان سيأتى فى كلام المصنف بعضه لتوقف فهم كلام المصنف هنا عليه (وما) هى (من المقدّمات صغرى * فيجب اندراج) أصغر (ها) أى كل فرد فرد من أفراده (فى) مفهوم أوسط (الكبرى) ولو كان مساويا للأصغر لأن ماهية كل شخص أو عارضه أعم من ذاته بل

اشارة

الخ لوفى بحق المقام وقد علمته مما مرّ (قوله فان لازم الخ) علة لمضمون البيتين قبله (قوله تيقن صدقه) أى بسبب اطراد صدقه وقوله وعدم تيقنه : أى عدم تيقن صدقه بسبب عدم اطراد صدقه (قوله بحسب المقدمات) متعلق بآتى (قوله صدق المقدمات) بأن طابقت مادّتها الواقع (قوله و إن لم يتيقن ذلك) أى المذكور من صدق المقدّمات واستيفاء شروطها من حيث الصورة بأن انتفى صدق المقدّمات فقط وقد مثل له أو انتفى استيفاء شروطها من حيث الصورة فقط أو انتفيا معا ولم يمثل لهما اتكالا على المقايسة وهما كانتفاء صدق المقدمات فى صدق النتيجة تارة وكذبها أخرى فصدقها فى انتفاء الاستيفاء كما فى لاشئ من الانسان بفرس و بعض الفرس صاهل وكذبها كما فى لاشئ من الانسان بفرس و بعض الفرس حيوان وصدقها فى انتفائهما معا كما فى لاشئ من الانسان بناطق و بعض الناطق حجر وكذبها كما فى لاشئ من الانسان بناطق ولاشئ من الناطق بحيوان (قوله مايصح به المعنى) وهو قوله من حيث تيقن صدقه وعدم تيقنه ولم يقل من حيث صدقه وكذبه (قوله واعلم الخ) تمهيد لكلام المصنف (قوله فى الغالب) فى الغنيمى نقلا عن الصلم أن المراد فى غالب الموجبات الكلية التى هى أشرف النتائج فلا يرد أن هذا إنما يتم لو كانت النتيجة موجبة كلية إذ موضوع السالبة لا يجوز أن يكون أخص وموضوع الموجبة الجزئية ليس فى الغالب أخص اه وغير الغالب أن يكون مساويا لهما نحو كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك و ينبغى أن لا يقال وقد يكون أعم نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق و إن قيل لما عرفت أن الكلام فى النتيجة الموجبة الكلية (قوله لتوسطه وجمعه بين الطرفين) الظرف تنازعه كل من توسط وجمع وأراد بجمعه بينهما مناسبته لهما وكونه وسيلة إلى نسبة أحدهما للآخر فالعطف للتفسير دفع به أن المراد التوسط لفظا لأنه إنما يظهر فى الشكل الأول قال فى الكبير وجه كونه وسطا فى غير الشكل الأول مع أنه فى غيره ليس متوسطا لفظا ولا تعقلا أن المراد أنه واسطة فى الجمع بين الطرفين و إن ذكر أولا وآخرا كما فى الرابع أو أوّلا ووسطا كما فى الثالث أو وسطا وآخرا كما فى الثانى . وأقول: يمكن التزام أن التوسط لفظى فى جميع الأشكال غير أنه فى بعضها بالفعل وهو الأوّل وفى بعضها بالقوّة وهو البقية لرجوعها إلى الأوّل على أن الغنيمى قال إن تسمية الأمور المتناسبة فى وجه بشئ لا تتوقف على ثبوت المناسبة بين ذلك الشئ و بين كل من تلك الأمور بل تتوقف على ثبوتها بينه و بين بعضها (قوله بعضه) إنما قال ذلك لأن الذى قدمه الشارح خمس دعاوى بأدلتها والذى سيذكره المصنف ثلاث بلا أدلة (قوله هنا) أى فى قوله وما من المقدمات الخ وفيه اشارة لطيفة إلى أنه كان ينبغى للناظم أن يفسر الأصغر والأكبر والأوسط أوّلا ثم الصغرى والكبرى ثانيا ثم يحكم بوجوب الاندراج ثالثا لأن صنيعه مع قصوره فيه الحكم قبل التصور (قوله وما هى) أشار بتقديرهى إلى أن صغرى خبر مبتدإ محذوف والجملة صلة ما ومن المقدمات حال من الضمير فى صغرى أو من صغرى بناء على جواز إتيان الحال من الخبر وحذف صدر الصلة جائز للطول وخبر ما قوله فيجب الخ. قال فى الكبير واعلم أنه جرى على ألسنة القوم صغرى وكبرى وأصغر وأكبر وليس بلحن ان كانوا لا يريدون تفضيلا على معنى من وإنما يريدون معنى فاعلة وفاعل أو تفضيلا مطلقا فصحت المطابقة و إن لم توجد أل ولا الاضافة كما قال ابن هانئ :

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء درّ على أرض من الذهب

وكما يقول النحويون جملة صغرى أو كبرى والعروضيون فاصلة صغرى أو كبرى اه (قوله أى كل فرد فرد الخ)

ولو كان الأوسط أخص نحو بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطق هذا في الاقتراني وأما الاستثنائي فيرجع فيه إلى الشكل الأول بأن يقال مضمون التالي أمر محقق ملزومه وكل ما تحقق ملزومه تحقق أو مضمون المقدم أمر انتفى لازمه وكل ما انتفى لازمه منتف هذا حاصل ما نقله شيخ شيخنا العلامة اليوسي في حاشية شرح الكبرى عن السعد وعلى هذا يحمل ما ذكره ابن سينا من أن حصول العلم بالمقدمتين في الذهن ليس كافيا في حصول النتيجة بل لابد من علم ثالث وهو التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى كما إذا ادعيت أن هذه بغلة وكل بغلة عاقر فلا ينتج أن هذه عاقر حتى تتفطن إلى أن هذه البغلة فرد من أفراد الكلية ليلزم الحكم على الفرد قال شرف الدين بن التلمساني وما ذكره حق فإنك إذا قلت النبيذ مسكر وكل مسكر حرام لم يندرج النبيذ في الحرمة إلا من حيث كونه فردا من أفراد المسكر فلا بد من التفطن له إلا أنه معلوم في ضمن العلم بأن هذا ترتيب منتج فلا يكاد يخلو الذهن عن ذلك عند ذكر المقدمتين على هذا الوجه قال الإمام السنوسي وعبارته في المطالع

إشارة إلى تقدير مضاف آخر فتكون جملة المضافات المقدرات أربعة اثنان بين اندراج والضمير واثنان بين في ومجرورها أي فيجب اندراج أفراد أصغرها في مفهوم أوسط الكبرى (قوله ولو كان) أي الأوسط مساويا للأصغر غاية أفاد بها عموم وجوب الاندراج لهذه الحالة (قوله لأن ماهية كل شخص أو عارضه أعم من ذاته) قال في الكبير فإذا قلت كل إنسان ناطق وكل ناطق جسم فالمراد من الانسان أفراده فالمندرج في الناطق كل فرد فرد بخصوصه وكذا لو قلت في الصغرى كل إنسان ضاحك اهـ أي وفي الكبرى وكل ضاحك جسم . ثم قال والحاصل أن المراد من الموضوع أفراده معتبرا كل فرد فرد بخصوصه اهـ وقد أشار بهذا التعليل إلى أن الأوسط دائر بين كونه ماهية للأصغر كما في كل إنسان ناطق وكل ناطق جسم وكما في كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم أو عارضا له كما في كل إنسان ضاحك وكل ضاحك جسم وكما في العالم متغير وكل متغير حادث (قوله بل ولو كان الخ) أضراب انتقالي وقوله أخص أي من الأصغر (قوله نحو بعض الحيوان الخ) قال في الكبير فأفراد هذا البعض مندرج كل فرد منها في الانسان اهـ أي مع كون الانسان أخص لصدق بعض الحيوان بقطع النظر عن كونه هنا خصوص البعض الانساني بغير الانسان أو أقول هذا مبني على أن الأصغر بعض الحيوان ومقتضى الاصطلاح أنه الحيوان وأن بعض سور وحينئذ لا يظهر الاندراج فتدبر (قوله هذا في الاقتراني) أي ما ذكر من الاندراج ظاهر في الاقتراني (قوله وأما الاستثنائي الخ) حاصله أن الاندراج المذكور متحقق في الاستثنائي أيضا بتأويله بالاقتراني ، وفيه أن الاندراج في الاقتراني إنما احتيج إليه ليتعدى حكم الأكبر للأصغر بواسطة الأوسط وهذا القدر مستغنى عنه في الاستثنائي لأن إنتاجه لوجه آخر وهو أنه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه ومن رفع اللازم رفع ملزومه (قوله مضمون التالي الخ) هذا إذا كان الغرض استثناء عين المقدم لينتج عين التالي وقوله أو مضمون المقدم الخ هذا إذا كان الغرض استثناء نقيض التالي لينتج نقيض المقدم أفاده في الكبير (قوله هذا حاصل الخ) اسم الاشارة راجع إلى ما تقدم من تأويل كلام المصنف بتقدير المضافات ومن بيان الاندراج إذا كان الأوسط مساويا للأصغر أو أخص ومن بيان الاندراج في الاستثنائي على ما تفيده عبارة الكبير (قوله وعلى هذا) أي التأويل الذي أول به كلام المصنف من تقدير المضافات يحمل كلام ابن سينا ومحل الحمل منه قوله التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى وقوله فرد من أفراد الكلية فيقدر في العبارة الأولى المضافات الأربع أي لاندراج أفراد أصغر الصغرى تحت مفهوم أوسط الكبرى ويقدر في العبارة الثانية المضافان الأخيران أي فرد من أفراد مفهوم أوسط الكلية أي القضية الكلية التي هي الكبرى وإنما ذكرها برمتها لارتباط بعضها ببعض وإفادتها أنه لابد من العلوم الثلاثة (قوله كما إذا ادعيت الخ) توضيح لمدعاه بتطبيقه على مثال (قوله عاقر) أي لا تلد (قوله ليلزم) أي من الحكم على الكلي الحكم على الفرد الذي هو البغلة المشار إليها وهو تعليل لقوله تتفطن الخ (قوله وما ذكره) أي من اشتراط علم ثالث (قوله في الحرمة) أي ذي الحرمة (قوله في ضمن العلم بأن هذا الخ) أي فالعلم بأن هذا ترتيب منتج يكفي وقد أفاد كلام ابن التلمساني أنه لابد من العلم بأن هذا ترتيب منتج وأن هذا العلم يتضمن العلم بالاندراج وهذا القدر ليس في كلام ابن سينا (قوله عن ذلك) أي العلم بالاندراج وقوله عند ذكر المقدمتين أي استحضارهما وقوله على هذا الوجه أي العلم بأن هذا ترتيب منتج (قوله وعبارته) أي البيضاوي. وأقول : الغرض من نقل عبارته شيئان: الأول تأييد ما ذكره ابن التلمساني من تضمن العلم بأن هذا ترتيب منتج للعلم بالاندراج حيث لم يذكر البيضاوي مع ما اشتراطه العلم بالاندراج استغناء عنه باشتراط ملاحظة الترتيب. الثاني الاشارة إلى اشتراط أمر

الأشبه أنه لا بد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضين لهما و إلا لما تفاوتت الأشكال فى جلاء الانتاج
وخفائه اه وعليه يحمل أيضا قول المصنف فى الشرح لا بد أن تكون الكبرى أعم من الصغرى فعلم مما تقرر وبما قررناه فى سبك المتن
أن الصغرى ليست هي بهيئتها وصورتها مندرجة فى الكبرى بل معنى اندراجها هو ما ذكرناه أولا. وحاصله أن
المراد أن الأصغر يندرج فى مفهوم الوسط لينسحب عليه حكم الكبرى لكن القوم تسامحوا فى العبارة (وذات حد أصغر) بالتنوين للضرورة وهو موضوع المطلوب فى الحملية ومقدمه فى الشرطية كما مرت الاشارة إليه هى (صغراها) أى صغرى المقدمتين لاشتمالها على الأصغر (وذات حد أكبر) بالتنوين للضرورة وهو محمول المطلوب فى الحملية وتاليه فى الشرطية (كبراها) أى كبرى المقدمتين لاشتمالها على الأكبر وسمى الأصغر والأكبر والأوسط حدودا لأنها أطراف القضية وتقدم وجه التسمية بالأصغر والأكبر والأوسط قال سيدى سعيد صغراها مبتدأ خبره قوله قبله وذات حد أصغر وكذا قوله كبراها ويصح العكس اه (وأصغر فذاك ذو اندراج) فى
الأكبر بواسطة اندراجه فى الأوسط، و بقولنا ذو اندراج فى الأكبر الذى صرح به المصنف (قوله
فى الشرح مع حمل الاندراج فيما سبق على الاندراج فى الأوسط يندفع الاعتراض بالتكرار (ووسط) وهو المكرر فى القياس سواء
كان موضوعا أو محمولا أو مقدما أو تاليا (يلغى) أى يترك (لدى) أى عند (الانتاج) فهو كالآلة يؤتى به عند الاحتياج إليه فى التوصل
إلى المطلوب و يترك عند حصوله . هذا (فصل) فى ذكر الأشكال وشروطها وعدد ضروبها النتيجة وما يتعلق بذلك

آخر وهو ملاحظة الهيئة العارضة للمقدمتين و بما قررناه فى هذه القولة والتى قبلها يتبين خلل ما قيل هنا
(قوله الأشبه) أى بالصواب فى نفس الأمر فلا ينافى أن هذا الأشبه صواب فى ظننا فلا اعتراض
(قوله لابد) أى فى حصول النتيجة كما هو مقتضى السياق قبل وقوله والهيئة أى الصورة الحاصلة من ترتيبها
أى تقديم صغراها على كبراها ومن كون المكرر محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى أولا فعطف
الهيئة على الترتيب عطف كل على جزء وفى قوله العارضين تغليب المذكر على المؤنث . أقول يرد عليه أن
من الهيئة ما لا يتوقف على ملاحظته حصول النتيجة بل جلاء انتاج القياس لها أو خفاؤه ككون
المكرر محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى أو بالعكس فلا يظهر اشتراط ملاحظة ذلك فى نفس
حصولها إلا أن يقال المراد حصولها على وجه مخصوص من جلاء انتاج القياس لها أو خفائه فتأمل
(قوله و إلا) أى و إن لم يلاحظ ما ذكر وقوله لما تفاوتت الخ . أقول فيه أن جواب الشرطية لا يصدر
باللام وأن هذا اقتصار منه على بعض ما يترتب على عدم ملاحظة الترتيب والهيئة إذ منه عدم
حصول النتيجة المترتب على عدم ملاحظة الترتيب على أن فى ترتب عدم نفس تفاوت الأشكال
فى جلاء الانتاج وخفائه على عدم ملاحظة بعض الهيئة ككون المكرر محمولا فى الصغرى موضوعا
فى الكبرى وعكسه نوع خفاء والواضح ترتب عدم نفس تفاوت الأشكال على اختلاف الهيئة
وترتب عدم ظهور التفاوت على عدم ملاحظة الهيئة فتأمل المقام (قوله وعليه) معطوف على
قوله على هذا يحمل ما ذكره ابن سينا الخ والضمير يرجع إلى التأويل المتقدم بتقدير المضافات
فيكون الشارح ذكر هذا التأويل فى ثلاث عبارات (قوله أعم من الصغرى) أقول : صريح
كلام الشارح أن التقدير أعم من أفراد أصغر الصغرى مع أن الوجه هنا تقدير مفهوم بدل أفراد
كما لا يخفى (قوله لأن الأصغر) أى أفراد الأصغر ولو صرح به لكان أحسن (قوله وذات حد) أى
ومقدمة ذات حد (قوله كما مرت الاشارة إليه) أى قبيل قول المصنف وما من المقدمات الخ (قوله
هى صغراها) قدر ضمير الفصل لتأكيد النسبة ولعله لم يفعل ذلك فى نظيره بعد تنبيها على أنه غير
ضرورى (قوله لأنها أطراف القضية) لا يقال تسمية المكرر وسطا ينافى تسميته حدا ، لأنا نقول
هو وسط بالنسبة لمجموع المقدمتين وحد بالنسبة إلى كل منهما على حدة على أن معنى كونه وسطا أنه
واسطة فى ربط أحد الطرفين بالآخر فلا ينافى كونه حدا وطرفا (قوله ويصح العكس) أى فى كل من
الجملتين وفيه إشارة إلى أن الأول أحسن لأن المبتدأ عليه معرفة (قوله ذو اندراج فى الأكبر) اعترض
بأن هذا لا يتأتى فى الضرب الذى فيه سلب نحو كل إنسان حيوان ولا شىء من الحيوان بحجر فالحد الأكبر
مسلوب عن الأصغر فلا يتأتى اندراج الأصغر فيه. أقول يدفع بأن معنى إندراجه فيه فى صورة السلب انسحاب
سلب الأكبر عليه (قوله سواء كان موضوعا) أى فى الصغرى فقط أو فيهما وقوله أو محمولا أى
فى الصغرى فقط أو فيهما وكذا يقال فى قوله أو مقدما أو تاليا فدخلت الأشكال الأربعة حمليها وشرطيها .

فصل فى ذكر الأشكال وشروطها وعدد ضروبها المنتجة وما يتعلق بذلك

أى من تعريف الشكل والضرب ومن قول المصنف وتتبع النتيجة الأخس من تلك المقدمات إلى آخر الفصل

اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار طرفى المطلوب مع الحد الوسط واحترز عن تضيق غير القياس كما لو قلت كل انسان حيوان وكل فرس صاهل فلا يسميان شكلا ولاضربا (من غيرأن تعتبر الأسوار * إذ)أى وقت (ذاك) أى اعتبار الأسوار (بالضرب له) أى لما ذكر من الهيئة المعتبر فيها الأسوار (يشار) فالضرب عبارة عن الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار لأسوار فالضرب المخصوص كالمؤلف من كليتين موجبتين أخص من الشكل أى هو نوع منه (والمقدمات) أى المقدمتين (أشكال فقط * أربعة) أى أشكال أربعة فقط وذلك (بحسب الحد الوسط) فـ(حمل) للحد الوسط (بصغرى وضعه بكبرى) نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم (يدعى بشكل أوّل ويدرى) والمراد

(قوله عند هؤلاء الناس أى المناطقة) أما عند الغو يين فهيئة الشئ مطلقا (قوله أى على هيئة) أشار إلى أن فى كلامه مجازا لغو يا ومجازا بالحذف (قوله باعتبار طرفى المطلوب) أى باعتبار موقع طرفى المطلوب مع الحد الوسط والباء للملابسة أوالمصاحبة (قوله من غير أن تعتبر الأسوار) جمع الأسوار مع أن القياس لايشتمل إلا على سور أوسورين باعتبار أن الأسوار فى حد ذاتها أربعة : سورا الايجاب الكلى والجزئى وسورا السلب الكلى والجزئى أواللام جنسية ومعنى قوله من غير أن تعتبر الأسوار من غير اشتراط أن تعتبر الأسوار فالمنفى اشتراط اعتبارها فيصدق باعتبارها وعدم اعتبارها كذا أفاد سيدى سعيد قدورة واستبعده الشارح فى كبيره من عبارة المصنف لكنه أوجه وأنسب بكون الضروب ضروبا للشكل أى أنواعا له بخلاف جعل عدم اعتبار الأسوار شرطا لاقتضائه تباين الضرب والشكل كليا وسيأتى مزيد لذلك فافهم (قوله أى وقت ذاك) جعل إذ وقتية وجوّز فى كبيره أن تكون تعليلية لأن ذاك أى اعتبار الأسوار أو تضيق القياس باعتبار الأسوار فيكون أفراد اسم الاشارة لتأوّل مرجعه بالمذكور وعلى كلا احتمالى هذا الوجه لابد من تقدير مضاف فى العبارة لأن الضرب هيئة القياس باعتبار الأسوار فتقديره على أوّلهما إذ مصحوب ذاك وهو الهيئة وعلى ثانيهما إذ هيئة ذاك (قوله أى لما ذكر من الهيئة) أقول فيه أن المصنف لم يذكر الهيئة . ويجاب بأنها لما كانت ملحوظة مقدّرة كانت فى قوّة المذكور (قوله المعتبر فيها الأسوار) أقول لاحاجة إليه بعد قوله قوله إذ ذاك أى وقت اعتبار الأسوار (قوله يشار) أفاد فى الكبير أن الاشارة بمعنى الدلالة من إطلاق الخاص و إرادة العام إذ دلالة الضرب على الهيئة المذكورة ليست دلالة إشارة وأن اللام فى له بمعنى على .
واعلم أنها كما تسمى ضربا تسمى قرينة لاعتبار قرينة التعميم أوعدمه فيها وهى السور (قوله باعتبار الأسوار) أى واعتبار طرفى المطلوب مع الحد الوسط كما فى كبيره و إنما ترك ذكره هنا لمشاركة الشكل للضرب فيه مع تقدّم ذكره فى الشكل (قوله فالضرب المخصوص) قيد بقوله المخصوص لأنه إذا اعتبر مطلق ضرب مع مطلق شكل كانا متساويين ماصدقا بمعنى أن كل مايصلح أن يكون ضربا يصلح لأن يكون شكلا و بالعكس وقوله أخص من الشكل أى هو نوع منه أشار بذلك إلى وجه تسميته ضربا فهو كما يقال هذا على أربعة أضرب أى أنواع . وأقول : ماذكره من أخصية الضرب من الشكل ظاهر على ماقدمناه عن سيدى سعيد قدورة من أن الملحوظ فى الشكل عدم اشتراط اعتبار الأسوار أما على أن الملحوظ فيه عدم اعتبارها فالأخصية باعتبار أن المواد والأمثلة التى تصلح بسبب اعتبار الأسوار لأن يتحقق فيها الضرب المخصوص أقل من المواد والأمثلة التى تصلح بسبب عدم اعتبارها لأن يتحقق فيها الشكل مثلا المواد والأمثلة التى يتحقق فيها خصوص الضرب المذكور أعنى المؤلف من موجبتين كليتين إذا اعتبرت الأسوار أقل من المواد والأمثلة التى يتحقق فيها الشكل الأوّل إذا لم تعتبر الأسوار لأنه يتحقق فى هذا الضرب وفى غيره عند عدم اعتبارها فالخصوص والعموم باعتبار الماصدق لاباعتبار المفهوم لتباينهما مفهوما على هذا الوجه وإن زعمه بعض فاعرفه وعبارة مختصر السنوسى وتسمى القدمتان باعتبار هيئة الوسط مع الأصغر والأكبر شكلا و باعتبار كمهما وكيفهما ضربا اه وفيها ميل إلى الأوّل (قوله أى أشكال أربعة فقط) أشار بذلك إلى أن فقط مقدمة من تأخير (قوله بحسب الحد الوسط) أى لابحسب شئ آخر كالكم والكيف إذ لا اعتبار فى انقسام القياس إلى الأشكال الأربعة (قوله فحمل الحد الوسط) أخذه من قوله ووضعه الراجع ضميره إلى الحد الوسط وأتى بالفاء لأنها فى مثل هذا السياق تشعر بأن مابعدها تفصيل لما قبلها (قوله والمراد تدعى الهيئة الخ) أى

تدعى الهيئة الحاصلة من ذلك الترتيب وهكذا فى جميع مايأتى (وحمله) أى الحد الوسط (فى الكل) من الصغرى والكبرى كل انسان حيوان ولا شئ من الحجر بحيوان (ثانيا عرف) أى عرف

حال كونه ثانيا (ووضعه) أى الحد الوسط (فى الشكل) من الصغرى والكبرى نحو كل إنسان حيوان وكل إنسان جسم.(ثالثا ألف) أى ألف حال كونه ثالثا (ورابع الأشكال عكس الأول) أى يكون الحد الوسط فيه موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى نحو كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان وهذا الشكل أسقطه بعضهم لبعده عن الطبع جدا وأول من استخرجه جالينوس والحق أنه معتبر فى الانتاج وكالمحمول والموضوع فيما تقدم من الحمليات المقدم والتالى فى الشرطيات (وهى على) هذا (الترتيب) المتقدم (فى التكمل) فالشكل الأول أكملها ويسمى عندهم بالشكل الكامل لأنه المنتج للمطالب الأربعة الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية ولأنه على النظم الطبيعى وهو الانتقال من الموضوع إلى الحد الوسط ثم منه إلى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع إلى المحمول لكونه فردا من أفراد الوسط ثم الثانى لأنه أقرب الأشكال الباقية إليه لمشاركته إياه فى صغراه التى هى أشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذى هو أشرف من المحمول لأن المحمول إنما يطلب لأجله إيجابا وسلبا ثم الثالث لأن له قربا ما إليه لمشاركته إياه فى أخس المقدمتين بخلاف الرابع فلا قرب له أصلا لمخالفته إياه فيهما و بعده عن الطبع جدا

فلا ينافى كلام المصنف هنا ماص (قوله حال كونه ثانيا) أى ثانيا فى الاعتبار أو المراد مسمى ثانيا ولم يجعله منصوبا بنزع الخافض لأنه سماعى (قوله المقدم والتالى فى الشرطيات) فالشكل الأول فيها بأن يكون الحد الأوسط تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى نحو كلما كان هذا الشىء إنسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما وقس البقية (قوله هذا الترتيب المتقدم) فى قوله هذا وقوله المتقدم إشارة إلى أن أل فى الترتيب للعهد والجمع بينهما للايضاح (قوله فى التكمل) أى الكمال والقوة (قوله بالشكل الكامل) أى على الاطلاق وأما كال الثانى والثالث فنسبى (قوله للمطالب الأربعة) سيأتى بيان ترتيبها فى الشرف (قوله على النظم الطبيعى) أى الترتيب الجارى على مقتضى الطبيعة وما تألفه النفس (قوله ثم منه) أى الحد الوسط (قوله حتى يلزم) الأظهر أن حتى تفريعية فالفعل بعدها مرفوع وقوله لكونه فردا الخ علة ليلزم (قوله الذى هو أشرف من المحمول الخ) قال فى الكبير ويعارض هذا أن المحمول محط الفائدة اه . وأقول : لامعارضة لأن المفضول قد يختص بمزية لاتوجد فى الفاضل (قوله إنما يطلب لأجله إيجابا وسلبا) أى فهو وصف تابع للموضوع والموضوع متبوع والمتبوع أشرف من التابع (قوله فى أخس المقدمتين) أقول : أفعل التفضيل هنا وفى قوله سابقا أشرف المقدمتين على غير بابه فلا يقال هذا يقتضى خسة كل من المقدمتين وقوله سابقا أشرف المقدمتين يقتضى شرفهما ففى كلامه تناقض (قوله و بعده عن الطبع جدا) ولهذا لم يوجد فى القرآن بخلاف الثلاثة فإنها موجودة فيه بطريق الاشارة . أما الأول ففى قول الخليل إن الله يأتى بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب ونظم القياس أنت لاتقدر أن تأتى بالشمس من المغرب وكل من لايقدر على ذلك ليس بربى . وأما الثانى ففى قوله فلما أفل فلما أفلت ونظم القياس هذا آفل أو هذه آفلة ولا شىء من الإله بآفل ينتج هذا ليس بإله . وأما الثالث ففى رد الله على اليهود القائلين ـ ما أنزل الله على بشر من شىء ـ بقوله ـ قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى ـ ونظم القياس موسى بشر موسى أنزل عليه الكتاب ينتج بعض البشر أنزل عليه الكتاب فهذه الموجبة الجزئية ترد السالبة الكلية التى قالتها اليهود . وأورد أنه لم لايجوز أن يكون قوله تعالى ـ إن الله يأتى بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب ـ إشارة إلى قياس من الرابع نظمه كل من لايقدر على أن يأتى بالشمس من المغرب ليس بربى وأنت لاتقدر على أن تأتى بالشمس من المغرب مع أن هذا المأخوذ يكون على ترتيب المأخوذ منه . وأجيب بأن علة ذلك أن النتيجة تخرج حينئذ تركيبا غير عربى لأنها تخرج ربى ليس أنت أو ليس ربى أنت فيلزم وقوع ضمير الرفع فى محل نصب خبر ليس أفاده فى الكبير . أقول : إنما ادعى المورد جواز كون الآية إشارة إلى قياس من الرابع والمناطقة لايتعبدون بالألفاظ بل مطمح نظرهم المعانى فلا يلزم التعبير بالضمير لافى القياس ولافى النتيجة حتى يلزم ماذكر بل يجوز التعبير بدله بما يقوم مقامه كالاسم العلم واسم الاشارة فالانصاف أن الآية تصلح للاشارة إلى كل من الأول والرابع فاعرفه ووجه برهان الدين فى حواشى الفنرى بعده عن الطبع جدا باحتياجه إلى مزيد عمل لأنه يحتاج إلى تغييرين لأن موضوع المطلوب محمول فى صغراه ومحموله موضوع فى كبراه فيحتاج عند تركيب النتيجة إلى جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا بخلاف بقية الأشكال فإن الأول وقع فيه موضوع المطلوب موضوعا فى الصغرى ومحموله محمولا فى الكبرى فلا يحتاج إلى تغيير أصلا والثانى وقع فيه طرفا المطلوب موضوعين فيحتاج عند تركيب النتيجة إلى تغيير واحد وهو جعل الطرف الثانى محمولا والثالث وقع فيه طرفا المطلوب

محمولين

(بحيث عن هذا النظام) أى النظم بمعنى الترتيب على الوجه المتقدم **(يعدل)** بأن لم يتكرر الحد الوسط كما تقدم **(فـ)القياس** **(فاسد النظام)** وقد أخذ فى ذكر شروط الأشكال مبتدئا بالأول منها فقال **(أما)** الشكل **(الأول فشرطه)** أى شرط إنتاجه بحسب الكيف **(الإيجاب فى صغراه * و)** بحسب الكم **(أن ترى كلية كبراه)** إذ لو انتفى إيجاب الصغرى لم يندرج الأصغر فى الوسط واضطربت النتيجة فقد تصدق نحو لا شىء من الانسان بحجر وكل حجر جماد وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى وكل حجر جسم ولو انتفت كلية الكبرى جاز كون الأصغر غير ما ثبت له الأكبر فتضطرب أيضا فقد تصدق نحو كل إنسان حيوان وبعض الحيوان ناطق وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى وبعض الحيوان فرس وضروبه كضروب سائر الأشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لأن كلا من مقدمتيه إما موجبة أو سالبة وكل من هاتين إما كلية أو جزئية واثنان فى اثنين بأربعة وأما المهملة ففى قوة الجزئية وأما الشخصية ففى حكم الكلية فى جميع الأشكال وقولهم لأنها تنتج فى كبرى الشكل الأول استدلال على كونها فى قوة الكلية لأن ذلك يختص بالشكل الأول كما سبق الى بعض الأوهام بل هى فى حكم الكلية فى غير الأشكال بدليل أنها تنعكس بعكس النقيض إلى كلية

محمولين فيحتاج إلى تغيير واحد وهو جعل الطرف الأول موضوعا **(قوله فحيث عن هذا النظام)** أى تكرر الحد الأوسط كما سيذكره الشارح يعدل الخ قال ابن يعقوب التنبيه على هذا مما يستغنى عنه لأنه إذا لم يذكر أحد الحدود الثلاثة فمعلوم أن لا إنتاج بالضرورة اهـ **(قوله على الوجه المتقدم)** أى الاشتمال على الحد الوسط **(قوله كما تقدم)** أى فى قوله واحترز عن قضيق غير القياس **(قوله ففاسد النظام)** فيه إظهار فى محل الاضمار لأجل النظم . وأورد أن الشكل الأول والرابع الحمليين ليس فيهما مكرر لأن المراد من الموضوع الأفراد ومن المحمول المفهوم ولا يتكرر الوسط إلا إذا كان المراد به فى المقدمتين واحدا بأن كان محمولا فيهما كما فى الثانى أو موضوعا فيهما كما فى الثالث . وأجيب بمنع أن الوسط لا يتكرر إلا إذا كان المراد به فى المقدمتين واحدا لأن المراد بتكرر الوسط اعتبار صدق مفهومه فى المقدمتين و إن كان المراد به فى الصغرى مفهومه من حيث صدقه على أفراد الموضوع كما هو شأن كل محمول وفى الكبرى أفراده أى أفراد الوسط من حيث صدق مفهومه عليها كما هو شأن كل موضوع وتقرير الجواب على هذا الوجه لا يرد عليه ما قيل هنا فانظره **(قوله فى ذكر شروط الأشكال)** قال فى الكبير : لا إنتاج كل شكل شرطان إذا لم تعتبر فيه الجهة فان اعتبرت فيه الجهة سميت تلك الأقيسة بالمختلطات والاختلاطات ولها شروط أخر تطلب من المطولات وقد أفردتها بمنظومة وشرحها اهـ فالمختلطات والاختلاطات الأقيسة المركبة من الموجهات **(قوله أن ترى)** أى تعلم بالبناء للمجهول فكلية مفعول ثان وكبراه نائب فاعل وهو الذى كان مفعولا أول أو للفاعل فكبراه مفعول أول والفاعل ضمير المخاطب **(قوله إذ لو انتفى إيجاب الصغرى)** أى بأن كانت سالبة صراحة بأن كان هناك أداة نفى أوضمنا كما إذا قيد الموضوع بوحده أو فقط نحو الانسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان فالنتيجة وهى الانسان وحده حيوان كاذبة لأن وحده فى معنى لا شىء من غير الانسان بحيوان فهو قضية دخلت فى قضية فالصغرى فى قوة قضيتين: الأولى الانسان ضاحك والثانية لا شىء من غير الانسان بضاحك وهذا نوع من أنواع الأغاليط يسمى بجمع المسائل وخرج بقولنا قيد الموضوع ما إذا قيد بذلك المحمول فان القياس صحيح ونتيجته صحيحة ونحو الانسان هو الضاحك وحده وكل ضاحك وحده حيوان ينتج الانسان حيوان ذكره شيخنا العدوى **(قوله واضطربت النتيجة)** أى اختلفت صدقا وكذبا **(قوله فقد تصدق)** أى اتفاقا **(قوله بحسب القسمة العقلية)** أى لا بحسب القسمة المنتجة **(قوله بأربعة)** الباء للتصوير **(قوله وأما المهملة الخ)** جواب عما يقال تقدم أن أقسام الحملية ثمانية فكان مقتضاه أن تكون أقسام كل شكل أربعة وستين . وحاصل الجواب أن أربعة منها لم تعتبر فى العدد وهى المهملة بقسميها والشخصية بقسميها لأن الأولى فى قوة الجزئية فهى مدرجة فيها والثانية فى حكم الكلية فهى مدرجة فيها **(قوله ففى حكم الكلية)** تقدم وجه التعبير فى جانب المهملة بالقوة وفى جانب الشخصية بالحكم **(قوله فى جميع الأشكال)** مثالها فى الشكل الأول هذا زيد وزيد حيوان فهذا حيوان. ومثالها فى الثانى كل فرس صهال وزيد ليس بصهال فلا شىء من الفرس بزيد. ومثالها فى الثالث زيد حيوان وزيد إنسان فبعض الحيوان إنسان . ومثالها فى الرابع زيد ناطق ولا شىء من الصاهل بزيد فلا شىء من الناطق بصاهل **(قوله استدلال على كونها الخ)** أى والاستدلال يكفى فيه ثبوت المدعى فى صورة واحدة **(قوله فى قوة الكلية)** الأولى فى حكم الكلية لما مر **(قوله تنعكس بعكس النقيض)** أى الموافق بأن تعكس زيد حيوان إلى كل ما ليس بحيوان هو ليس بزيد أو المخالف بأن تعكس ما ذكر إلى لا شىء من غير

إذا كانت موجبة نحو زيد حيوان كما أنّ الكلية تنعكس كذلك ووجه كونها فى حكم الكلية أنهما اشتركا فى أنهما لم يخرج عن موضوعهما فرد ما فتضرب الأربع الصغريات فى الأربع الكبريات . فالحاصل منهما ستة عشر يسقط منها بشرطى إنتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة ثمانية منها بالأوّل حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين الصغريين فى الأربع الكبريات وأربعة بالثانى حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة الكبريين فى الكلية والجزئية والموجبتين الصغريين هذا طريق الاسقاط . وأما طريق التحصيل فأن تقول الصغرى لاتكون إلاموجبة فهى إمّا كلية أو جزئية والكبرى لاتكون إلا كلية فهى إمّاموجبة أوسالبة فاثنان فى اثنين بأربعة فضروبه المنتجة أربعة: الضرب الأوّل موجبتان

كليتان نحو: كل إنسان حيوان وكلّ حيوان جسم والنتيجة كلية موجبة وهى كل إنسان جسم . الثانى كليتان والكبرى سالبة والصغرى موجبة نحو: كل وضوء عبادة ولا شىء من العبادة بمستغن عن النية والنتيجة سالبة كلية وهى لاشىء من الوضوء بمستغن عن النية. الثالث موجبتان والصغرى جزئية والكبرى كلية نحو: بعض الوضوء عبادة وكلّ عبادة تفتقر إلى نية ينتج موجبة جزئيـة وهى بعض الوضوء يفتقر إلى نية . الرابع صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية نحو: بعض الوضوء عبادة ولاشىء من العبادة بمستغن عن النية ينتج سالبة جزئية وهى ليس بعض الوضوء بمستغن عن النية و إنما كانت النتيجة سالبة فى الثانى والرابع وجزئية فى الثالث والرابع أيضا لأنّ النتيجة تتبع المقدمتين فى الخسة وهى السلب والجزئية ووجه ترتيب هذه الضروب مذكور فى المطوّلات (و) الشكل (الثان) مبتدأ بحذف الياء منه وذلك جائز حتى فى النثر قال تعالى الكبير المتعال (أن يختلفا) أى المقدّمتان (بالكيف) أى الايجاب والسلب (مع* كلية الكبرى) أن وصلتها مبتدأ ثان خبره قوله (له شرط وقع) وجملة المبتدإ الثانى وخبره خبر الأوّل أى اختلاف المقدّمتين مع كلية الكبرى شرط واقع لانتاج الثانى إذ لو كانتا موجبتين أو سالبتين لم يلزم توافق الأصغر والأكبر ولا تباينهما

الحيوان بزيد (قوله إذا كانت موجبة) قيد به لأن الشخصية السالبة لاتنعكس عكس نقيض إلى كلية فليس زيد بحيوان لايصدق عكسها عكس نقيض موافق إلى لاشىء من غير الحيوان بغير زيد ولا عكس نقيض مخالف إلى كل غير الحيوان زيد لأنّ السالبة الشخصية فى حكم السالبة الكلية وتقدم أنها لاتنعكس عكس نقيض إلا إلى جزئية سالبة فى الموافق وموجبة فى المخالف فبطل التوقف فى وجه التقييد بالايجاب (قوله كما أنّ الكلية تنعكس كذلك) أى عكس نقيض إلى كلية (قوله لم يخرج عن موضوعهما فرد ما) أى لوجود السور الكلى فى الكلية وتشخص الموضوع وعدم تعدده فى الشخصية (قوله فتضرب الأربع الخ) مرتبط بقوله سابقا واثنان فى اثنين بأربعة أى فتضرب أقسام الصغرى الأربع الموجبتان الكلية والجزئية والسالبتان الكلية والجزئية فى أقسام الكبرى الأربع كذلك (قوله فى الكلية والجزئية الموجبتين الصغريين) لم تضرب حالتا الكبرى فى أحوال الصغرى الأربع كما ضربت حالتا الصغرى فى أحوال الكبرى الأربع لأنه يلزم على ذلك تكرار أخذهما مع السالبتين الصغريين لخروج ذلك بشرط إيجاب الصغرى ونظير ذلك يقال فيما يأتى فى بقية الأشكال (قوله هذا طريق الاسقاط) أى إسقاط الضروب العقيمة وقوله وأما طريق التحصيل أى تحصيل الضروب المنتجة . والفرق بين الطريقين أن الأولى يتعرض فيها لبيان العقيمة صريحا ويؤخذ منه المنتج بطريق المفهوم والثانية بالعكس وأن الأولى بيان لمفهوم الشرط والثانية بيان لمنطوقه (قوله نحو كل وضوء عبادة ولا شىء من العبادة بمستغن عن النية) عارضه الحنفى بأن كلّ وضوء نظافة ولا شىء من النظافة بمفتقر إلى النية ويضعفه أنّ المقصود بالذات من الوضوء العبادة ولابد من تقييد العبادة بالبدنية التى ليست من قبيل التروك وإلا ورد على الكبرى نحو التوكل ونحو إزالة النجاسة أو يقال المثال لا يشترط صحته (قوله مذكور فى المطولات) قال فى الكبير وقدم الضرب الأوّل لجمعه الشرفين الكلية والايجاب وقدم الثانى على الثالث لأنّ الكلى وإن كان سلبا أشرف من الجزئى وإن كان إيجابا والثالث على الرابع لأنّ الجزئى مع الايجاب أشرف من الجزئى مع السلب (قوله أن يختلفا) بالياء التحتية كما هو المحفوظ ولم يأت بتاء التأنيث مع أنّ الفاعل ضمير متصل لمؤنث لتأوّلهما بالقولين قاله فى الكبير (قوله خبره قوله له شرط وقع) أى خبره شرط من هذا التركيب فالخبر مفرد وله حال مقدمة على صاحبها لأن نعت النكرة إذا تقدّم عليها ينصب حالا ووقع صفة لشرط لأنّ الجمل بعد النكرات صفات وعائد المبتدإ الأوّل الضمير فى له (قوله لم يلزم توافق) أى تساوى الأصغر والأكبر: أى عند إيجابهما ولا تباينهما: أى عند سلبهما فى الكلام لف ونشر.

فتضطرب النتيجة أما فى الموجبتين فلأنه يصدق كل إنسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب وأما فى السالبتين فلأنه يصدق لا شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الفرس بحجر والحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولا شئ من الناطق بحجر كان الحق الايجاب ولو كانت الكبرى جزئية لم يلزم نفى الأكبر عن شئ من أفراد الأصغر لأن المفهوم من القياس حينئذ منافاة الأصغر لبعض أفراد الأكبر وذلك لايستلزم نفى مفهوم الأكبر عن الأصغر فتضطرب النتيجة أيضا كقولنا كل إنسان حيوان و بعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا و بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب وكقولنا لا شئ من الانسان بفرس و بعض الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا و بعض الصاهل فرس كان الحق السلب فسقط بالشرط الأول ثمانية الموجبتان مع الموجبتين بأربعة والسالبتان مع السالبتين بأربعة و بالثانى أربعة الجزئية الموجبة كبرى مع السالبتين الكلية والجزئية صغريين والجزئية السالبة كبرى مع الموجبتين الكلية والجزئية صغريين فتبقى أربعة منتجة هذا طريق الاسقاط . وطريق التحصيل أن تقول الكبرى لا تكون إلا كلية فهى إما سالبة فلا تنتج إلا مع الموجبتين صغريين و إما موجبة فلا تنتج إلا مع السالبتين صغريين فتلك أربع الأول من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل إنسان حيوان ولا شئ من الحجر بحيوان فلا شئ من الانسان بحجر الثانى عكسه نحو لا شئ من الحجر بحيوان وكل إنسان حيوان فلا شئ من الحجر بانسان الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان إنسان ولا شئ من الحجر بانسان فبعض الحيوان ليس بحجر الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو ليس بعض الحيوان بانسان وكل ناطق انسان

ونشر مرتب أى ومدار الانتاج على لزوم التوافق حتى تكون النتيجة دائما موجبة أو لزوم التباين حتى تكون دائما سالبة وحيث لم يلزم التوافق عند إيجابهما ولا التباين عند سلبهما وجب العدول إلى اعتبار اختلافهما اللازم له التباين (قوله فتضطرب النتيجة) أى تختلف بأن تصدق تارة موجبة وتارة سالبة وهذا يوجب تحير الذهن (قوله أما فى الموجبتين) أى أما اضطرابها فى الموجبتين وكذا يقال فى قوله وأما فى السالبتين (قوله كان الحق السلب) أى الموافق للواقع و إن كان مقتضى القياس الايجاب لخلوه عن السلب (قوله كان الحق الايجاب) أى الموافق للواقع و إن كان مقتضى القياس السلب (قوله لم يلزم نفى الأكبر) أى المبنى عليه انتاج هذا الشكل إذ هو مبنى على نفى الأكبر عن الأصغر بواسطة نفى اللازم الذى هو الوسط عن أحد الملزومين الأصغر والأكبر و إثباته للآخر فيتنافيان فيه والتنافى فى اللازم يقتضى التنافى فى الملزوم الذى هو المطلوب فى الشكل الثانى مثلا إذا قلنا كل حمار ناهق ولا شئ من الانسان بناهق ينتج لا شئ من الحمار بانسان لأنا أثبتنا للحمار الناهقية ونفيناها عن الانسان فيلزم أن يكون الانسان غير الحمار و إلا لما انتفى اللازم عن أحدهما وثبت للآخر (قوله حينئذ) أى حين إذ كانت الكبرى جزئية (قوله نفى مفهوم الأكبر) أى الذى هو مبنى الانتاج كما مر (قوله كقولنا كل إنسان حيوان الخ) فالمفهوم منه أن الانسان الذى هو الأصغر مناف لبعض أفراد الجسم الذى هو الأكبر وهو الذى لم تثبت له الحيوانية أما الذى ثبتت له الحيوانية فلا ينافيه بل هو عينه (قوله وكقولنا لا شئ من الانسان بفرس الخ) هذا مثال لما إذا كانت الكبرى جزئية موجبة وما قبله مثال لما إذا كانت جزئية سالبة والمفهوم من هذا المثال منافاة الانسان لبعض أفراد الحيوان وهو الذى ثبتت له الفرسية أما البعض الذى ثبتت له الناطقية فلا ينافيه بل هو عينه (قوله الموجبتان مع الموجبتين) أى حاصل الموجبتين الكلية والجزئية الصغريين مع الموجبتين الكلية والجزئية الكبريين وقوله بأربعة خبر لمحذوف أى وذلك بأربعة وكذا يقال فيما بعد (قوله كبرى) هو حال وكذا قوله صغريين (قوله فتلك أربع الخ) قال فى الكبير ما ملخصه فى الضروب المنتجة من الشكل الثانى والثالث ثلاثة أقوال: الأول احتياجها للرد إلى ضروب الشكل الأول المنتجة. الثانى عدم احتياجها له. الثالث احتياج ضروب الثالث دون ضروب الثانى وهو الحق لأن حاصل الثانى الاستدلال بتنافى اللوازم على تنافى الملزومات فانا إذا قلنا كل إنسان حيوان ولا شئ من الحجر بحيوان تنافى لازماهما إذ لازم الانسان الحيوانية ولازم الحجر نقيضها وهذان اللازمان لا يجتمعان فلا يجتمع ملزوماهما وهما الانسان والحجر ولا يقدح فى الشكل الثانى بناء إنتاجه على هذه المقدمة الخارجية وهى أن تنافى اللوازم دليل تنافى الملزومات لفهم مقتضاها من مقدماته كما أنه لا يقدح فى الشكل الأول بناء إنتاجه على مقدمة خارجية وهى أن لازم اللازم لازم لفهمها من مقدماته ضرورة . واعلم أن رد ضروب الأشكال الثلاثة المنتجة إلى ضروب الشكل الأول المنتجة إنما هو فى الجملة لأن من ضروبها ما لا يرتد إلى ضروبه فبينوا انتاجه بطريق آخر كالخلف فيرتد من ضروب الشكل الثانى إلى الأول الثلاثة الأولى فالضرب الأول منه يرتد بعكس

(الثالث) شرطه بحسب الكيف (الايجاب فى صغراها) أى المقدمتين (و) بحسب الكم (أن ترى كلية إحداها) إذ لو كانت الصغرى سالبة لم يلزم التقاء الأصغر بالأكبر إثباتا ولا نفيا فتضطرب النتيجة فقد تكون صادقة كما إذا قلت لاشئ من الانسان بحجر وكل انسان ناطق فلا شئ من الحجر بناطق وقد تكون كاذبة كما لو أبدلت الكبرى بقولك كل إنسان جسم ولو لم تكن إحداها كلية بأن كانتا جزئيتين معا جاز كون البعض من الوسط المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر فلا يلزم لذلك التقاء الأصغر بالأكبر إثباتا ولا نفيا فتضطرب أيضا نحو بعض الحيوان إنسان و بعض الحيوان ناطق فالنتيجة صادقة ولو قلت بدل الكبرى و بعض الحيوان فرس لكانت كاذبة فسقط بإيجاب الصغرى ثمانية أضرب حاصلة من ضرب السالبتين صغريين فى الأربع كبريات

الكبرى وهو فى مثاله المذكور فى الشرح لاشئ من الحيوان بحجر والضرب الثانى يرتد بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة وعكس الصغرى فى مثاله هو عكس الكبرى فى مثال الضرب الأول وقد عرفته وعكس النتيجة لاشئ من الانسان بحجر والضرب الثالث يرتد بعكس الكبرى وهو فى مثاله عكس النتيجة فى مثال الضرب الثانى وقد عرفته وأما الضرب الرابع فلا يرتد إلى الأول لا بعكس ترتيب مقدمتيه لأنه يفوت كون الكبرى كلية ولا بعكس صغراه لأنها سالبة جزئية فلا تنعكس ولا بعكس كبراه لأنها إنما تنعكس جزئية وهى لا تصلح كبرى للشكل الأول فلذلك بينوا إنتاجه بطريق آخر كالخلف وهو أن تجعل نقيض النتيجة صغرى وتضمه إلى كبرى القياس فينتظم منهما قياس على هيئة الشكل الأول منتج لنقيض الصغرى وهو باطل لأنها مسلمة فيكون ما أدى إليه وهو صحة نقيض النتيجة باطلا فتكون النتيجة حقا . وكيفية ذلك أن تقول إذا صدق ليس بعض الحيوان بانسان وكل ناطق إنسان صدقت النتيجة وهى ليس بعض الحيوان بناطق و إلا صدق نقيضها وهو كل حيوان ناطق فيضم صغرى لكبرى القياس هكذا كل حيوان ناطق وكل ناطق إنسان ينتج كل حيوان إنسان وهو نقيض الصغرى التى هى ليس بعض الحيوان بانسان ولا خلل إلا من نقيض النتيجة فيكون باطلا وتكون النتيجة حقا وسيأتى بيان إنتاج ضروب الثالث والرابع فى محلهما (قوله فلا ينتج هذا الشكل إلا سالبة) أى كلية فى الضرب الأول والثانى أو جزئية فى الثالث والرابع فينتج مطلبين من الأربعة ، ووجه ترتيب ضروبه أن الضربين الأولين أشرف من الأخيرين مقدمات ونتيجة لأن الكلية مطلقا أشرف من الجزئية كما مر وقدم الأول على الثانى والثالث على الرابع لاشتمال صغراهما التى هى أولى المقدمتين على الايجاب الذى هو أشرف من السلب (قوله شرطه) أشار إلى أن الايجاب خبر مبتدإ محذوف ومجموعهما خبر المبتدإ الأول وقوله فى صغراها فى موضع الحال (قوله وأن ترى كلية إحداها) المراد عدم جزئيتهما معا فيصدق بأن تكونا كليتين أو إحداها كلية والأخرى جزئية كما سيتضح لك فى بيان الضروب المنتجة (قوله لم يلزم التقاء الأصغر بالأكبر) أى اجتماعهما هو مبنى إنتاج هذا الشكل لأن حاصله الحكم بهما على شئ واحد فيلزم اجتماعهما لأن ملزومهما واحد مثلا إذا قلنا كل إنسان حيوان وكل إنسان بشر فقد حكم بالحيوانية والبشرية على شئ واحد وهو الانسان فيلزم أن بعض الحيوان بشر وهو المطلوب وإذا قلنا كل إنسان حيوان ولاشئ من الانسان بحجر فقد أثبتنا للانسان الحيوانية ونفينا عنه الحجرية فيلزم سلب الحجرية عن الحيوان و إلا لما صح نفى أحدهما عن شئ واثبات الآخر له فينتج بعض الحيوان ليس بحجر وهو المطلوب ومعنى لزوم الاجتماع فى الاثبات أن يكون الأكبر ثابتا للأصغر دائما كالضرب الأول من الستة المنتجة ومعنى لزوم الاجتماع فى النفى أن يكون الأكبر مسلوبا عن الأصغر دائما كالضرب الثانى منها ومعنى عدم لزوم الاجتماع فى الاثبات أن يكون الأكبر قد يسلب عن الأصغر ومعنى عدم لزوم الاجتماع فى النفى أن يكون الأكبر قد يثبت للأصغر (قوله كما إذا قلت لاشئ الخ) هذا مثال لما إذا كانت الصغرى فقط سالبة قال فى الكبير وكذا لو كانتا سالبتين معا نحو لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الانسان بصهال فالنتيجة كاذبة ولو قلت بدل الكبرى ولاشئ من الانسان بحجر صدقت (قوله المحكوم عليه بالأصغر) صفة لبعض (قوله فلا يلزم لذلك) أى لأجل جواز المغايرة بين البعضين (قوله نحو بعض الحيوان إنسان الخ) مثال لما إذا كانتا موجبتين وكذا لو كانت الكبرى سالبة كما لو بدلت الكبرى بقولك و بعض الحيوان ليس بناطق أو ليس بفرس والحق الأول الايجاب وفى الثانى السلب قاله فى الكبير (قوله فالنتيجة صادقة) أى لأنه اتفق أن البعض المحكوم عليه بالأصغر هو البعض المحكوم عليه بالأكبر (قوله لكانت كاذبة) أى لكون البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر (قوله فسقط بإيجاب الخ)

و باشتراط كون إحداها كلية اثنان الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئية الموجبة أو السالبة

كبرى، فضروبه المنتجة ستة هكذا طريق الاسقاط. وطريق التحصيل أن تقول الصغرى لاتكون إلاموجبة فإذا كانت كلية أنتجت مع الأربع كبريات وإذا كانت جزئية أنتجت مع الكليتين الموجبة والسالبة كبريين فتلك ستة. الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية نحو كل حيوان جسم وكل حيوان نام فبعض الجسم نام. الثانى من كليتين والكبرى فقط سالبة نحو كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس وجعل هذا الضرب ثانيا هو طريق ابن سينا وعليه درج الكاتبي ومن تبعه واختاره الامام السنوسى رحمه الله تعالى فى شرح مختصره وجعل ابن الحاجب وجماعة ثانى ضروب هذا الشكل ماهومركب من موجبتين والكبرى فقط كلية وقال بعض الفضلاء ما اعتبره ابن الحاجب ينتج الايجاب وما اعتبره غيره ينتج السلب والايجاب أفضل اه وكأن من درج على الأول اعتبر كلية المقدمتين. الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية نحو بعض الحيوان إنسان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم. الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل انسان حيوان و بعض الانسان جسم فبعض الحيوان جسم. الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض مجهول الصفة غائب ولا شئ من مجهول الصفة يصح بيعه فبعض الغائب ليس هو يصح بيعه. السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية نحو كل حيوان جسم و بعض الحيوان ليس بفرس فبعض الجسم ليس بفرس وفى تقديم الرابع على الخامس خلاف فصاحب الشمسية جعل الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية رابعا والموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية خامسا نظرا إلى تقديم ما اشتمل على كبرى الشكل الأول والامام السنوسى كصاحب الكشف عكس نظرا إلى تقديم الموجبتين (و) شكل (رابع)

الفاء تفريعية على اشتراط الشرطين السابقين (قوله الأول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية) إنما لم ينتج هذا الضرب موجبة كلية ولاالذى يليه سالبة كلية لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر نحو كل انسان جسم وكل انسان ناطق أوحيوان ونحو كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بفرس وانظر ماوجه تخصيص الضرب الأول بالتصريح بأنه ينتج جزئية مع أن جميع الضروب إنماتنتج جزئية ولوقال فتلك ستة لاتنتج إلاجزئية الأول من موجبتين كليتين الخ لكان أحسن. واعلم أن ضروبه الثلاثة الأول ترتد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى. والرابع يرتد إليه بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة. والخامس يرتد إليه بعكس الصغرى. والسادس لا يرتد إليه فبينوا انتاجه بطريق آخر كالخلف وهوهنا أن تجعل نقيض النتيجة كبرى وتضم إليه صغرى القياس فينتظم منهما قياس من الشكل الأول منتج لنقيض الكبرى الصادقة، فيكون هو باطلا فتكون النتيجة حقا. وكيفية ذلك أن تقول إذاصدق كل حيوان جسم و بعض الحيوان ليس بفرس صدقت نتيجته وهى بعض الجسم ليس بفرس و إلا صدق نقيضها وهوكل جسم فرس فيضم كبرى إلى صغرى القياس هكذا كل حيوان جسم وكل جسم فرس ينتج كل حيوان فرس وهو نقيض كبرى القياس الصادقة وهى بعض الحيوان ليس بفرس ونقيض الصادق كاذب ولاخلل إلامن نقيض النتيجة فالنتيجة حق (قوله وقال بعض الفضلاء) توجيه لما صنعه ابن الحاجب ومن وافقه وقوله وكأن من درج على الأول اعتبر كلية المقدمتين: أى والكلية ولو سالبة أشرف من الجزئية ولو موجبة لما صنعه ابن سينا ومن وافقه (قوله الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية) هذا هو الذى جعله ابن الحاجب ثانيا (قوله الرابع من موجبة والكبرى فقط جزئية) جعل هذا رابعا ليس طريقته الآتية فى الرموز بل هو فيها خامس فجرى هنا على طريقة وهناك على طريقة عملا بالطريقتين (قوله فبعض الغائب ليس هو يصح بيعه) قدم ليس على الرابطة لتكون القضية سالبة وإنما لم يقل لايصح بيعه لأن الغالب فى لاالداخلة على المحمول أن تكون جزءا منه فتكون القضية معدولة موجبة والفرض أنها سالبة وماذكره الشارح من عدم صحة بيع الغائب موافق لمذهبنا معاشر الشافعية أما مذهب الامام مالك رضى الله عنه فالصحة بشروط مذكورة فى كتبهم (قوله السادس من موجبة كلية فسالبة جزئية) الظاهر أن تعبيره هنا بالفاء وفى بقية المواضع بالواو تفنن (قوله فصاحب الشمسية الخ) قال القطب فى شرحها و إنما وضعت هذه الضروب فى هذه المراتب لأن الأول أخص الضروب المنتجة للايجاب. والثانى أخص الضروب المنتجة للسلب والأخص أشرف وقدم الثالث والرابع على الأخيرين لاشتمالهما على كبرى الشكل الأول اه ووجه تقديم الخامس على السادس على طريقة صاحب الشمسية أنه ينتج الايجاب والسادس ينتج السلب وعلى طريقة السنوسى اشتمال الخامس على كبرى الشكل الأول كما علم (قوله على كبرى الشكل الأول) أى مايصلح كبراه وهى السالبة الكلية ولم يقل وصغراه مع اشتماله عليها أيضا لأن

شرطه (عدم جمع الخستين) من جنس واحد كسالبتين أو جزئيتين أو من جنسين أى جنس الكم وجنس الكيف ككون الجزئية سالبة ولو فى مقدمة واحدة كهذه وخسة الكيف السلب وخسة الكم الجزئية (لا بصورة) أى فيها وهى ما إذا كانت الصغرى موجبة جزئية فيشترط أن تكون الكبرى معها سالبة كلية (ففيها) أى فى هذه الصورة (يستبين) أى يظهر جمع الخستين. وتقرير ذلك أن الصغرى إما أن لا تكون موجبة أو تكون فان كان الأول فشرط انتاجه أن لا تجتمع فيه خستان و إن كان الثانى فشرط انتاجه أن تكون الكبرى كلية سالبة و براهين ذلك على ما ذكره الامام السنوسى أن القسم الأول لو اجتمعت فيه خستان فاما فى مقدمتين أو فى مقدمة واحدة فان كان فى مقدمتين لم يكن ذلك إلا إذا كانتا سالبتين أو كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية وأيا ما كان لا ينتج. أما إذا كانتا سالبتين فلأن أخص القرائن منهما هو المركب من سالبتين كليتين والاختلاف الدال على العقم موجود فيه فانه يصدق قولنا لا شئ من الانسان بفرس ولا شئ من الصاهل بانسان والحق الايجاب وهو قولنا كل فرس صاهل ولو قلت بدل الكبرى ولا شئ من الحمار بانسان لكان الحق السلب وهو لا شئ من الفرس بحمار. وأما إذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية موجبة فلأن أخص القرينتين منهما هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه فانه يصدق قولنا لا شئ من الحيوان بجماد و بعض الجسم حيوان والحق الايجاب وهو قولنا كل جماد جسم ولو قلت بدل الكبرى و بعض المتحرك بالارادة حيوان لكان الحق السلب

الاشتمال على صغراه مشترك بين الضربين (قوله شرطه عدم جمع الخستين) أشار إلى أن عدم جمع الخستين خبر مبتدإ محذوف لولا تقديره لم يستقم الكلام (قوله ولو فى مقدمة واحدة) أى سواء كان الجمع فى مقدمتين كما فى السالبتين والجزئيتين أو فى مقدمة واحدة: أى فقط كهذه أى الجزئية السالبة بأن كانت احدى المقدمتين جزئية سالبة والأخرى موجبة كلية ومثل الجزئية السالبة ما فى قوتها وهى المهملة السالبة كما فى الكبير فالكاف تمثيلية (قوله فيشترط أن تكون الكبرى معها سالبة كلية) أقول: لو قال بدل هذه العبارة والكبرى سالبة كلية لكان أخصر وهو ظاهر وأولى لأن كون الكبرى سالبة كلية شطر من الصورة المذكورة لا شرط (قوله يستبين) قال فى الكبير وقد استعمل بعض المولدين فى الرجز زيادة حرف ساكن آخر الشطر الأول وآخر الشطر الثانى كما هنا و إن كان العروضيون لم يذكروه بل ظاهر كلامهم منعه وهل هذا يسمى تذييلا ممنوعا أو خارج من تعريف التذييل وعلى تسليم أنه يسمى تذييلا فالتذييل الجائز خاص بالكامل والبسيط وكأن من استعمل ذلك تسامح فيه شبه مستفعلن آخر شطر الرجز بمستفعلن آخر مجزوء البسيط وقد تقدم نظيره فى قوله:

والكليات خمسة دون انتقاص　　جنس وفصل عرض نوع وخاص

وفى الخستين مع يستبين سناد الحذو وهو اختلاف حركة ماقبل الردف بفتحة مع غيرها والردف حرف اللين قبل الروى لكن هذا جائز للمولدين كما نص عليه شيخ الاسلام فى شرح الخزرجية بل نص على أن بقية أنواع السناد والايطاء والتضمين جائزة لهم أيضا اه بحروفه. أقول: قوله خاص بالكامل والبسيط أى بمجزوءيهما جرى منه على طريقة الخليل المسقط بحر التدارك لا على طريقة الأخفش المثبت له لدخول التذييل فى مجزوئه أيضا (قوله أى يظهر) أشار إلى أن السين والتاء زائدتان (قوله وتقرير ذلك) إنما قرر المقام على هذا الوجه مع أن كلام المتن ليس كذلك لما يرد على المتن من الاشكال وهو أن مقتضى صنيعه أن الضرب المركب من موجبتين الصغرى فقط جزئية منتج لعدم جمع الخستين فيه مع أنه عقيم (قوله فأما فى مقدمتين) فيه حينئذ ست صور السالبتان الكليتان والجزئيتان والمختلفتان وتحت اختلافهما صورتان والسالبتان صغريين مع الموجبة الجزئية كبرى وقوله أو فى مقدمة واحدة وفيه حينئذ صورتان الموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى وعكسه (قوله إلا إذا كانتا سالبتين) أى كليتين أو جزئيتين أو مختلفتين فهذه أربع وقوله أو كانت الصغرى سالبة: أى كلية أو جزئية فهاتان صورتان (قوله أخص القرائن منهما) أى أخص الضروب الأربعة المركبة من السالبتين و إنما كان المركب من سالبتين كليتين أخص الضروب لأن السالبة الكلية أخص من الجزئية إذ لا تصدق إلا عند سلب المحمول عن جميع الأفراد بخلاف الجزئية لأنها تصدق عند ذلك وعند السلب عن البعض فقط والمركب من الأخص أخص فهذا الضرب أخص أقسام المركب من السالبتين الأربع لوجود الجزئية فى باقيها متمحضة أو مع الكلية (قوله والاختلاف) أى اختلاف النتيجة بصدقها تارة موجبة وتارة سالبة وقوله موجود فيه: أى و إذا وجد الاختلاف فى هذا الأخص وجد فى غيره بالأولى (قوله أخص القرينتين منهما)

وهو قولنا لاشيء من الجماد بمتحرك بالارادة و إن كان اجتماع الخستين فى مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية والسالبة الجزئية إما صغرى أوكبرى وأيا ما كان يلزم الاختلاف أما إذا كانت صغرى فكقولنا ليس كل جسم حيوانا وكل متحرك بالارادة جسم والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولوقلت ليس كل حيوان إنسانا وكل فرس حيوان لكان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس. وأما إذا كانت كبرى فكقولنا كل إنسان حيوان وليس كل متحرك بالارادة إنسانا والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولوقلنا كل ناطق إنسان وليس كل فرس ناطقا لكان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس فهذه القرائن الأربع أخص ما اجتمع فيه الخستان من القسم الأول و إذا لم ينتج الأخص لم ينتج الأعم.

وأما القسم الثانى وهو ما إذا كانت الصغرى جزئية موجبة فلو لم تكن الكبرى معها كلية سالبة لكانت إما سالبة جزئية أو موجبة بقسميها وكلاهما لاينتج أما السالبة الجزئية فلما علم فيما سبق من عقمها مع الموجبة الكلية التى هى أخص من الموجبة الجزئية وأما الموجبة فلأن أخص القرينتين منها ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية صغرى والموجبة الكلية كبرى والاختلاف الموجب للعقم حاصل فيه كقولنا بعض الحيوان إنسان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب وهو بعض الانسان ناطق . ولو قلت بدل الكبرى

أى أخص الضربين المركبين من السالبة بقسميها والجزئية الموجبة هو المركب من السالبة الكلية والجزئية الموجبة لما عرفت فيما مر (قوله وهو قولنا لاشيء من الجماد الخ) . أقول : لم يقل وهو قولنا بعض الجماد ليس بمتحرك بالارادة كما قال فى نظيره بعد مع أنه مقتضى كون النتيجة تتبع الأخس نظرا إلى أن ذلك لايعد نتيجة اصطلاحا سواء قرن بالسور الكلى أو الجزئى فتأمل (قوله بمتحرك بالارادة) نكر متحرك مع تعريفه فى القياس لأنه لايجب موافقة النتيجة للقياس فى التعريف والتنكير (قوله فهذه القرائن الأربع) أى السالبتان الكليتان والسالبة الكلية مع الجزئية الموجبة والسالبة الجزئية صغرى أو كبرى مع الكلية الموجبة (قوله من القسم الأول) هو ما إذا لم تكن الصغرى موجبة جزئية (قوله و إذا لم ينتج الأخص لم ينتج الأعم) وهو الضروب الأربعة الباقية السالبتان الجزئيتان والمختلفتان والسالبة الجزئية صغرى مع الجزئية الموجبة كبرى ووجه ماذكره أن النتيجة إذا لم تلزم الأخص لم تلزم الأعم لأن القاعدة كما فى شرح مختصر السنوسى أن مالايلزم الأخص لايلزم الأعم (قوله أو موجبة بقسميها) أى الكلية والجزئية (قوله وكلاهما) أى السالبة الجزئية والموجبة (قوله فلما علم فيما سبق) أى فى قوله و إن كان اجتماع الخستين فى مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية الخ (قوله مع الموجبة الكلية التى هى أخص من الموجبة الجزئية) إنما كانت أخص منها لأنها لاتصدق إلا عند ثبوت المحمول لجميع الأفراد والجزئية تصدق عند ذلك وعند الثبوت للبعض فقط (قوله أخص القرينتين منها ومن الموجبة الجزئية) أى أخص الضربين المركبين من الموجبة بقسميها ومن الموجبة الجزئية (قوله و بالله تعالى التوفيق) هذا آخر كلام السنوسى (قوله مع غير الموجبة الكلية كبرى) غيرها ثلاث السالبة بقسميها والموجبة الجزئية (قوله و باشتراط كون الكبرى الخ) أى فى القسم الثانى وكان الأنسب التصريح به لتتم المقابلة (قوله مع غير السالبة الكلية) غيرها ثلاث الموجبة بقسميها والسالبة الجزئية (قوله فهذه ثلاثة أضرب) منها واحد لم تجتمع فيه الخستان وهو الموجبة الجزئية صغرى مع الموجبة الكلية كبرى ومقتضى كلام المصنف أنه منتج وليس كذلك (قوله إلى الثمانية قبلها) أى تضم إلى الثمانية قبلها (قوله وأما طريق التحصيل) أى هذا طريق الاسقاط وأما الخ (قوله فمجموع المنتج إذن خمسة) اعلم أن الثلاثة الأول منها ترتد إلى الشكل الأول بعكس الترتيب بأن تجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ثم عكس النتيجة والرابع والخامس يرتدان إليه بعكس كل من المقدمتين ومن جعل الضروب المنتجة من

وكل صاهل حيوان لكان الحق السلب وهو لاشيء من الانسان بصاهل فهذه براهين عقم مالم يوجد فيه شرط الانتاج فى هذا الشكل و بالله تعالى التوفيق اهـ فسقط باشتراط عدم اجتماع الخستين فى القسم الأول ثمانية أضرب السالبة الجزئية صغرى مع الكبريات الأربع والسالبة الكلية صغرى مع غير الموجبة الكلية كبرى والموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى فهذه ثمانية . و باشتراط كون الكبرى سالبة كلية مع الموجبة الجزئية الصغرى ثلاثة الموجبة الجزئية صغرى مع غير السالبة الكلية فهذه ثلاثة أضرب إلى الثمانية قبلها يجتمع أحد عشر كلها عقيمة و يبقى خمسة منتجة . وأما طريق التحصيل فالصغرى إما موجبة كلية وهى لاتنتج إلا مع الثلاث وهى ماعدا السالبة الجزئية . وأما سالبة كلية وهى لاتنتج إلا مع الموجبة الكلية وأما موجبة جزئية وهى لاتنتج إلا مع السالبة الكلية ولايصح أن تكون الصغرى سالبة جزئية لاجتماع الخستين فيها فمجموع المنتج إذن خمسة أضرب :

الضرب الأول من كليتين موجبتين ينتج موجبة جزئية نحو كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق. **الثانى من موجبة كلية صغرى** وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية نحو كل إنسان حيوان و بعض الناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق. الثالث من كليتين والصغرى سالبة كلية نحو لاشئ من العبادة بمستغن عن النية وكل وضوء عبادة فلاشئ من المستغنى عن النية بوضوء. الرابع من كليتين

والكبرى سالبة عكس ماقبله نحو كل إنسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس. الخامس هو الصورة التى تجتمع فيها الخستان وهو ما ألف من مقدمتين (صغراهما موجبة جزئيه) و (كبراهما سالبة كليه) نحو بعض الانسان حيوان ولا شئ من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس هذا مذهب المتقدمين وذهب بعض المتأخرين وتبعه كثيرون إلى أنّ ضروب الرابع المنتجة ثمانية وجعلوا الشرط فيه أحد أمرين إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما فالأمر الثانى يقتضى أن تنتج ثلاثة أضرب زائدة على الخمسة السابقة وإن اجتمع فى كل من تلك الثلاثة خستان فزادوا ضربا سادسا وهو جزئية سالبة صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض المستيقظ ليس بنائم وكل كاتب مستيقظ فبعض النائم ليس بكاتب وضربا سابعا وهو كلية موجبة صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل كاتب متحرك الأصابع و بعض ساكن الأصابع ليس بكاتب فبعض متحرك الأصابع ليس بساكن الأصابع وضربا ثامنا وهو الصغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية نحو لاشئ من المتحرك بساكن و بعض المنتقل متحرك فبعض الساكن ليس بمنتقل لكن يشترط لإنتاج هذه الأضرب الثلاثة زيادة على مامرّ شروط تطلب من المطولات

الشكل الرابع ثمانية يرد السادس إلى الشكل الثانى بعكس الصغرى و يرد السابع إلى الشكل الثالث بعكس الكبرى و يرد الثامن إلى الشكل الأوّل بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة كذا فى الشمسية وشرحها (**قوله** الأول من كليتين موجبتين ينتج موجبة جزئية) ولم ينتج كلية مع كلية مقدمتيه لجواز كون الأصغر أعمّ من الأكبر كما فى مثال الشارح ولفقد شرط كلية النتيجة وهو عموم وضع الأصغر فى الصغرى أو فى عكسها كما فى الكبير وقدم الضرب الأول لأنه من موجبتين كليتين والايجاب الكلى أشرف المطالب الأربع ثم الثانى و إن كان الثالث والرابع من كليتين والكلى أشرف و إن كان سلبا من الجزئى و إن كان إيجابا لمشاركته الأوّل فى إيجاب المقدمتين وفى أحكام الاختلاط كما يعلم بمراجعة أحكامها ثم الثالث لارتداده إلى الشكل الأول بعكس الترتيب كالأولين ثم الرابع لكونه أخصّ من الخامس ثم السادس والسابع على الثامن لاشتمالها على الايجاب الكلى دونه وقدم السادس على السابع لارتداده إلى الشكل الثانى دون السابع كذا فى القطب (**قوله** الثالث من كليتين والصغرى سالبة) قال فى الكبير و إنما أنتج هذا كلية لعدم جواز كون الأصغر فيه غير مباين للأكبر ولأنّ الأصغر فيه عام الوضع فى العكس كما مر (**قوله** الرابع من كليتين الخ) إنما لم ينتج كلية لجواز كون الأصغر أعمّ من الأكبر كما فى مثال الشارح وسلب الأعم من جميع أفراد الأخصّ كاذب (**قوله** وهو ما ألف من مقدمتين صغراهما الخ) أشار الشارح إلى أنّ ضمير صغراهما فى كلام المصنف يرجع إلى المقدمتين المفهومتين من السياق (**قوله** إلى أنّ ضروب الرابع المنتجة ثمانية) طريق الاسقاط على هذا المذهب أنّ إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى يسقط ست صور السالبتين الكليتين والجزئيتين والمختلفتين والموجبتين الجزئية صغرى مع الموجبة بقسميها كبرى واختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما يسقط صورتين الجزئية الموجبة صغرى مع السالبة الجزئية كبرى وعكسه وطريق التحصيل أنّ إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى يقتضى أن ينتج اثنان لأنّ الصغرى إذا كانت موجبة كلية فالكبرى إما موجبة كلية أو موجبة جزئية واختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما يقتضى أن ينتج ستة لأن الصغرى إن كانت موجبة كلية فالكبرى إما سالبة كلية أو سالبة جزئية و إن كانت سالبة كلية فالكبرى إما موجبة كلية أو موجبة جزئية و إن كانت سالبة جزئية فالكبرى موجبة كلية و إن كانت موجبة جزئية فالكبرى سالبة كلية (**قوله** فالأمر الثانى) هو اختلافهما فى الكيف مع كلية إحداهما (**قوله** شروط تطلب من المطولات) عبارته فى الكبير لكن يشترط لانتاج هذه الأضرب الثلاثة زيادة على مامرّ أن تكون موجهة بما هو مذكور فى المطولات وقد ذكرته فى شرح نظمى للمختلطات و بسطت فيه الكلام على ذلك اهـ وعبارة متن الشمسية وشرحها للقطب والمتقدمون حصروا الضروب الناتجة فى الخمس الأول وذكروا أن الثلاثة الأخيرة عقيمة لتحقق الاختلاف الموجب للعقم فيها أما فى الضرب السادس فلصدق نتيجة قولنا ليس بعض

الحيوان

الحيوان بانسان وكل فرس حيوان وكذبها إذا قلنا فى الكبرى وكل ناطق حيوان. وأما فى السابع فلصدق نتيجة قولنا كل إنسان ناطق و بعض الفرس ليس بانسان وكذبها إذا قلنا فى الكبرى و بعض الحيوان ليس بانسان. وأما فى الثامن فلصدق نتيجة قولنا لا شئ من الانسان بفرس و بعض الناطق إنسان وكذبها إذا قلنا فى الكبرى و بعض الحيوان إنسان. والجواب أن الاختلاف فى هذه الضروب إنما تم إذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة لكنا نشترط فى إنتاجها أن تكون السالبة المستعملة فيها إحدى الخاصتين فلا تنتهض تلك النقوض عليها اه ملخصا والمراد بالخاصتين كما نقل عن تقرير الشارح المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة فقول الشارح سابقا و بعض المستيقظ ليس بنائم يجعل خاصة بأن يزاد مادام مستيقظا لادائما وكذا يفعل بالسالبة الواقعة فى السابع والثامن ويؤخذ من عبارته فى الكبير ومن عبارة متن الشمسية وشرحها أنه اشترط شرط واحد لاشروط كما فى عبارته هنا فتأمل (قوله وقد رمزت إلى ضروب كل شكل) أى جريا على أن الضروب المنتجة من الرابع ثمانية رامزا لكل ضرب بحرفين أولهما لصغراه وثانيهما لكبراه لكنه أسقط رمز أربعة من ضروب الشكل الثالث استغناء عنه بقوله كالشكل الأول لموافقتها ضروب الشكل الأول فصار الباقى من أربعة وأربعين حرفا رموز الاثنين وعشرين ضربا ستة وثلاثين حرفا آخر رمز ضروب الشكل الأول منها اللام من لذ وآخر رمز ضروب الثانى الكاف من كلا وآخر رمز ضروب الثالث السين من سلما ومابعد رمزا لضروب الرابع وجميع مارمز به دائر بين أربعة أحرف الكاف واللام والباء والسين (قوله كم كل كهف الخ) كم خبرية للتكثير والكهف يطلق على الغار فى الجبل وعلى الملجإ وهو المراد هنا والبر بالكسر الاحسان وقصر الهاء للضرورة وقوله لذ أى التجئ إليه وقوله كم له لاذ أى كم شخص لاذ له أى التجأ إليه وكم الثانية تأكيد لكم الأولى ولف أمر من لافه إذا خالطه وقصر سماء للضرورة وذكر ضميرها فى قوله كلا لتذكير مدلولها إذ المراد بالسماء هنا الكهف المتقدم فهو من الاظهار فى مقام الاضمار أو غيره الذى هو أعلى منه فيكون الاضراب على الأول للانتقال والترقى من تسميته بالكهف إلى تسميته بالسماء الكامل وعلى الثانى للانتقال والترقى من الالتجاء إلى الكهف إلى الالتجاء إلى السماء الكامل وقوله كالشكل الأول خبر مبتدإ محذوف كما يشير إليه الشارح وهمزة الأول حذفت بعد نقل حركتها إلى اللام وقوله كوى سلما أى كوى بنار محبته سلما من العشق وسلم كفرح إما صفة مشبهة أو صيغة مبالغة والبدير تصغير البدر واللام فى للوداد لتقوية العامل الذى ضعف بالتأخر وهو كلا وقوله كلا أى حفظ من الكلء بالهمز وهو الحفظ لكنه أبدل همزته ألفا وقوله لليل إن جعل متعلقا بلاح أى ظهر فاللام بمعنى فى وإن جعل متعلقا بمحذوف صفة لبدر فلا وقوله سام الأنسب هنا أن يكون بمعنى كلف يقال سام فلانا الأمر أى كلفه إياه وضميره يرجع إلى البدر أى كلف هذا البدر الناس تجرع غصص محبتهم له وقوله كلما نصب على التمييز بفتح الكاف وكسر اللام اسم جنس جمعى لكلمة كنبق ونبقة وجعله بضم ففتح جمع كام بفتح فسكون أى جرح لايساعده كتب اللغة ولاقواعد العربية وجملة سرت صفة لكلما وله حال من الضمير فى سرت أو اللام بمعنى من والباء فى بضروب سببية متعلق بسرت. والمعنى كم سرت كلماته فى قلوب المحبين بسبب ضروب شكله أى أنواع شكله الحسن ولم نجعل له صفة ثانية لكلما كما قيل لأنه يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى وقوله فاكتملا عطف على سرت أى فكمل حكمه وتم أمره ولا يخفى مافى قوله بضروب الشكل من التورية ومافى قوله فاكتمل من حسن الختم حيث أتى بما يشعر بتمام مقصوده هذا ماظهر لى فى بيان المعنى الغزلى لهذه الأبيات (قوله مختزلة) أى مقتطعة وتعبيره هنا بمختزلة وفيما قبل بمقتطعة وفيما بعد بمأخوذة تفنن (قوله وكذا الباقى) أى يدل على أول ضروب

وقد رمزت إلى ضروب كل شكل تسهيلا لحفظها بقولى :

كم كل كهف له بر

كساه بهى

لذ كم له لاذ كم بل لف

سما كلا

كالشكل الأول كم بدير

كوى سلما

كم كان كل بدير

للوداد كلا

كم لاح بدر لليل سام

كم كلما

سرت له بضروب

الشكل فاكتملا

فالكاف للكلية

الموجبة مقتطعة من

كل واللام للسالبة

الكلية مختزلة من

لاشىء والباء للموجبة

الجزئية مأخوذة من

بعض والسين للسالبة

الجزئية مأخوذة من

ليس بعض ويدل على

أول ضروب الثانى

فراغ عدة ضروب

الأول وكذا الباقى

و يدل على أوّل الرابع أيضا توالى الكافين اللذين فى أوّل الشطر الأخير من البيت الثانى لأن المركب من كليتين موجبتين لا يكون إلا أوّل ضروب شكل بالاستقراء وقولى كالشكل الأوّل أى ضروب الشكل الثالث كضروب الشكل الأوّل و يزيد الشكل الثالث بالضربين اللذين بعد وهذا طريق صاحب الشمسية ومن حذا حذوه (فمنتج لـ) شكل (أوّل أربعة كـ) عدد

ضروب (الثان ثم) الترتيب الذكرى (ثالث ف) منتجه (ستة) والفاء زائدة (و) شكل (رابع بخمسة) عند المتقدمين وثمانية عند المتأخرين (قد أنتجا) والباء بمعنى فى والخمسة ظرف للانتاج وظرف أيضا للشكل من ظرفية العام فى الخاص لأن الشكل أعم من تلك الخمسة الأضرب (وغير ماذكرته لن ينتجا) فالضروب العقلية باعتبار جميع الأشكال أربعة وستون حاصلة من ضرب أربعة عدد الاشكال فى ستة عشر عدد الضروب فاذا أسقطت المنتج منها وهو تسعة عشر على مذهب المتقدمين فى الشكل الرابع واثنان وعشرون على مذهب المتأخرين فيه من أربعة وستين بقى خمسة وأربعون عقيمة على الأوّل واثنان وأربعون على الثانى (وتتبع النتيجة) فى جميع الأشكال الاقترانية (الأخس) أى الخسيس (من * تلك المقدمات هكذا زكن) أى علم فان كان جسم

فى كل منهما خسة تبعتهما واذا كانت المقدمتان موجبتين كانت النتيجة موجبة وإلا فسالبة وان كانت إحداهما جزئية كانت النتيجة جزئية وإن كانتا كليتين لم تكن النتيجة كلية إلا إن كان الأصغر مسوّرا بالسور الكلى فى الصغرى أو فى عكسها فمن ذلك يعلم أن الشكل الثالث لا ينتج كلية لأن الأصغر فيه لا يدخل عليه السور لكونه محمولا فى الصغرى ولو عكست قضيته انعكست جزئية

الثالث فراغ عدة ضروب الثانى وعلى أوّل ضروب الرابع فراغ عدة ضروب الثالث والكلام مع من يعرف عدة ضروب كل شكل فلا يقال هذا لا يتيسر لمن لا يعرف عدة ضروب كل شكل (قوله ويدل على أوّل الرابع أيضا) أى كما يدل عليه فراغ عدة ضروب الثالث فأيضا مقدمة على محلها (قوله وهذا طريق صاحب الشمسية ومن حذا حذوه) اسم الاشارة يرجع إلى كون الضروب اثنين وعشرين بجعل ضروب الرابع المنتجة ثمانية وإلى جعل المركب من الموجبة الكلية والموجبة الجزئية خامس ضروب الثالث فان غيرهم كصاحب الكشف والسنوسى جعلوه رابعا وما جعله صاحب الشمسية ومن وافقه رابعا جعلوه خامسا كما مرّ بيانه (قوله فمنتج لأوّل الخ) الفاء للسببية أى لكون ما تقدم من الاشتراط سببا لكون المنتج ما يذكره قاله فى الكبير (قوله لشكل أوّل) اللام بمعنى من (قوله للترتيب الذكرى) قال فى الكبير أو للترتيب فى الشرف فان الشكلين الأوّلين أشرف (قوله فمنتجه ستة) أشار إلى أن ستة خبر مبتدإ محذوف (قوله ظرف للانتاج) أى المدلول عليه بقوله قد أنتجا والظرف على هذا لغو وقوله وظرف أيضا للشكل وهو على هذا مستقر حال من فاعل أنتج وقوله من ظرفية العام فى الخاص راجع للاحتمال الثانى فقط بدليل التعليل (قوله أي الخسيس) أشار إلى أن أفعل التفضيل ليس على بابه وذكر باعتبار تأويل المقدمة بالقو' وإلا كان القياس الخساء ويمكن أن يكون التذكير لوقوع الأخس على الكم والكيف ويكون فى قوله من تلك حذف والتقدير من كم وكيف تلك المقدمات ، وما ألطف ما قيل :

إن الزمان لتابع أرذاله تبع النتيجة للأخس الأرذل

(قوله فان كان فى كل منهما خسة) أى من جنسين جنس الكم وجنس الكيف بأن كانت إحدى المقدمتين موجبة جزئية والأخرى سالبة كلية لا من جنس واحد بأن تكونا سالبتين أو جزئيتين لأن ذلك لا يكون فى الضروب المنتجة التى الكلام فيها (قوله وإذا كانت المقدمتان موجبتين) أى كليتين أو إحداهما كلية والأخرى جزئية وهذا القسم زائد على شرح البيت إذ ليس فى هذا القسم تبعية فى الخسة لكن ذكره تتميما للأقسام ومقابلة لقوله فان كان فى كلّ منهما خسة (قوله وإلا فسالبة) أى وإلا تكونا موجبتين بل إحداهما فقط فالنتيجة سالبة (قوله وإن كانت إحداهما جزئية) أى سالبة أو موجبة (قوله وإن كانتا كليتين) مقابل قوله وإن كانت إحداهما جزئية (قوله إلا إن كان الأصغر مسوّرا بالسور الكلى) بأن كان السور الكلى داخلا عليه متصلا به فى الصغرى كما فى الضربين الأوّلين من الشكل الأوّل والثانى أو فى عكسها كما فى الضرب الثالث من الشكل الرابع كما سيذكره الشارح هذا ويشترط أيضا لكلية النتيجة على مذهب المتأخرين من كون المنتج من الرابع ثمانية أضرب أن تكون الكبرى كلية تحرزا عن الضرب الثامن منه فان الأصغر فيه مسوّر بالسور الكلى فى عكس صغراه ومع ذلك لا ينتج إلا جزئية سالبة أفاده فى الكبير فالاكتفاء باشتراط كون الأصغر مسوّرا بالسور الكلى إنما هو على مذهب الأقدمين (قوله ولو عكست قضيته) أى قضية الأصغر بالشكل الثالث أى القضية المشتملة عليه المسورة بالسور الكلى (قوله انعكست جزئية) مثلا كلّ حيوان

جسم وكل حيوان نام من الضرب الأول من الشكل الثالث ونتيجته جزئية وهى بعض الجسم نام
لأن الأصغر فيه وهو الجسم محمول فى الصغرى ولو عكست هذه الصغرى انعكست جزئية إلى بعض
الجسم حيوان لأن عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية (قوله لأنها) أى قضية الأصغر لاتكون
إلا موجبة أى وعكس الموجبة جزئية ولو كانت كلية (قوله لأن صغراه كلية سالبة تنعكس كنفسها)
أى فيصير الأصغر فى عكسها موضوعا داخلا عليه السور متصلا به مثلا لاشىء من العبادة بمستغن عن
النية وكل وضوء عبادة من الضرب الثالث وهو ينتج كلية وهى لاشىء من المستغنى عن النية بوضوء
لأن الأصغر وهو المستغنى عن النية وان لم يكن مسوّرا فى الصغرى مسوّر فى عكسها لأنها تنعكس كلية
إلى لاشىء من المستغنى عن النية بعبادة ، ويرد على الشارح أن الثامن كالثالث لأن صغراه سالبة كلية
تنعكس كنفسها مع أنه لاينتج إلا جزئية إلا أن يكون كلامه على مذهب الأقدمين من أن ضروب
الرابع خمسة (قوله فالأمر فيهما ظاهر) وهو أن الضربين الأولين من كل منهما ينتج كلية لعموم
وضع الأصغر فى الصغرى بالفعل فتلخص أن المنتج للكلية خمسة أضرب (قوله وهذه الأشكال الخ)
تصريح بما علم من قوله واختص بالحملية لأن الجنس إذا اختص بشىء اختصت به أنواعه (قوله
بالحلى) قال فى الكبير : أى بالحملية واللام للجنس ولم يؤنث لتأولها أى القضية بالقول اه وإلى تفسير
الحمل بالحملية أشار هنا بقوله من القضايا . وأقول : يحتمل أن المراد بالقياس الحلى بل هذا أحسن لعدم
إحواجه الى التأويل ومثل ماقيل فى قوله بالحلى يقال فى قوله بالشرطى (قوله ماذكر) فيه إشارة إلى
الجواب عن الاعتراض على المصنف بتذكير الضمير مع رجوعه إلى المؤنث (قوله وليس بالشرطى)
تصريح بما علم مما قبله (قوله وتقدم الكلام على ذلك) أى على حكم المصنف باختصاص الأشكال بالحلى
من أنه تبع فى ذلك ابن الحاجب وأنه يعتذر عنهما بأنهما لم يعتبرا الاقترانى من الشرطيات لعدم تعرض
الأقدمين له ولقلة جدواه (قوله أى لبعضها) أقول : دفع بجعل فى بمعنى اللام ماتوهمه الظرفية من أن
المحذوف بعض أجزاء المقدمة ، لايقال الايهام موجود على معنى اللام أيضا إذ بعض المقدمات يصدق
بجزء من أجزاء المقدمة الواحدة ، لأنا نقول المراد ببعض المقدمات إحداها وكلامه يقتضى أن حذفها
كلها لايجوز والظاهر أن محله إذا كان المقام مقام استدلال (قوله أوالنتيجة) أى أوهما معا بأن حذفت
الصغرى مع النتيجة أوالكبرى مع النتيجة فصور الحذف خمس هاتان الصورتان وحذف كل وحده
وسيذكر هذه الثلاثة الشارح وأو فى كلام المصنف ليست مانعة جمع لجواز حذف البعض مع النتيجة
كما عرفت ولامانعة خلو لجواز أن لايقع حذف لشىء مما ذكر وقد تقدم نقل السعد عن الاشارات أنه
ليس كل ما استعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون إحدى المنفصلات الثلاث نحو العالم إما أن
يعبد الله و إما أن ينفع الناس (قوله لعلم) أى لأجل العلم بالمحذوف أوعند العلم به وأفهم أنه إذا فقد
العلم بالمحذوف لايجوز الحذف وهو كذلك وكالاقترانى فى جواز الحذف الاستثنائى ومما حذف منه
الاستثنائية والنتيجة قوله تعالى ـ لوكان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ـ التقدير لكنهما لم تفسدا فلم يكن
فيهما آلهة غير الله (قوله هذا يحد) أقول : هى النتيجة وكان المناسب تأخيرها لأن تقديمها يوهم اعتبارها
دعوى مع أن غرضه التمثيل لحذف الصغرى فقط بدليل تمثيله بعد لحذف النتيجة وكذا يقال فى مثاله
لحذف الكبرى (قوله هذا رمان الخ) هذا قياس طبى وماقبله شرعى (قوله يحبس القىء) أى يمنعه
من طلبه للخروج (قوله المقدمات) قال فى كبيره المعلومة من السياق اه ولاحاجة إليه لتقدمها صراحة
فى قوله من تلك المقدمات وفى قوله لبعض المقدمات (قوله إن لم تكن ضرورية) أى ولامسلمة أخذا
مما يأتى (قوله إلى ذى ضرورة) أى الى قول ذى ضرورة أى ضرورى وقال فى الكبير إلى قضايا

لأنها لاتكون إلا موجبة وكذا الشكل الرابع إلا الضرب الثالث منه فانه ينتج كلية سالبة لأن صغراه كلية سالبة تنعكس كنفسها وأما الشكل الأول والثانى فالأمر فيهما ظاهر (وهذه الأشكال) الأربعة (بالحلى) من القضايا (مختصة وليس) ماذكر وهو الاشكال كائنا (بالشرطى) أى فيه وتقدم الكلام على ذلك فى قوله واختص بالحلى (والحذف فى بعض المقدمات) أى لبعضها صغرى أوكبرى (أوالنتيجة لعلم آت) خبر الحذف . فمثال حذف الصغرى هذا يحد لأن كل زان يحد. ومثال حذف الكبرى هذا يحد لأنه زان . ومثال حذف النتيجة هذا زان وكل زان يحد هذا رمان وكل رمان يحبس القىء (وتنتهى) المقدمات إن لم تكن ضرورية (إلى) ذى (ضرورة

لما من دور) وهو توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه (أو تسلسل) وهو ترتب أمر على أمر إلى ما لا نهاية له (قد لزما) أى لما لزم الذي هو دور أو تسلسل على تقدير عدم انتهائها إلى الضرورة فلزوم الدور هو فيما إذا استدل على التأخر بما يتوقف على ذلك التأخر ولزوم التسلسل هو فيما إذا توقف الأول على أدلة مترتبة لا غاية لها فإن انتهى الأمر إلى دليل غير ضروري مقدماته ولا مسلمة لم يكف مثال ما مقدماته ضرورية هذا العدد منقسم إلى متساويين وكل منقسم كذلك زوج، ومثال الانتهاء أن تقول لولم يكن الله تعالى واجب الوجود لكان جائز الوجود لكنه ليس بجائز الوجود فهو واجب الوجود إذ لو كان جائز الوجود لكان حادثا لكنه ليس بحادث فليس بجائز الوجود إذ لو كان حادثا لافتقر إلى محدث لكنه ليس بمفتقر إلى محدث فليس بحادث إذ لو افتقر إلى محدث لتعدد الاله لكن الاله لا يتعدد فلا يفتقر إلى محدث إذ لو تعدد الاله لفسدت السموات والأرض لكنهما لم تفسدا فلا يتعدد الاله وكونهما لم تفسدا ضروري بالمشاهدة وكذا إذا قلت العالم صفاته حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث فنستدل على الصغرى بقولنا العالم صفاته متغيرة وكل متغير حادث والأولى من هاتين المقدمتين ضرورية للمشاهدة ونستدل على الثانية منهما بأن التغير ان كان من عدم إلى وجود كان الوجود طارئا أو من وجود إلى عدم كان الوجود جائزا والجائز لا يقع إلا حادثا ونستدل على الكبرى من القياس الأول بقولنا كل من صفاته حادثة لا يعرى عن الحوادث وكل من لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها وكل من لا يسبق الحوادث فهو حادث فقد انتهينا إلى الضرورة ولا عبرة باعتراضات الفلاسفة على بعض تلك **المقدمات فإن ذلك مكابرة .**

[فصل

ذات ضرورة أى إذا كانت المقدمتان أو إحداهما غير ضرورية ولا مسلمة افتقرت إلى كسب بقياس وهكذا إلى أن تنتهى إلى قياس مقدمتاه ضروريتان أو مسلمتان (**قوله** لما من دور الخ) تعليل لمفهوم قوله وتنتهى إلى ضرورة أى ولا يجوز أن لا تنتهى إليها لما الخ (**قوله** توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه) أقول الصلة أو الصفة جارية على ما هى له لعود الضمير على ما فلا حاجة إلى إبراز الضمير بل ينبغى حذفه لايهامه عوده على الشيء فاحفظه ولا تنظر لكلام فاسد قيل هنا، وتوقف كل منها على الآخر تارة يكون بغير واسطة وتارة يكون بواسطة ويسمى الأول مصرحا والثانى مضمرا والمراد التوقف المقتضى سبق المتوقف عليه فلا ينتقض بالجوهر والعرض لأن توقف كل منهما على الآخر معى لا سبقى والدور المعى ليس محالا (**قوله** وهو ترتب) الظاهر أن تعبيره فى جانب الدور بالتوقف وفى جانب التسلسل بالترتب تفنن (**قوله** الذى هو) أى ما لزم وفيه إشارة إلى أن من فى كلام المصنف بيانية (**قوله** على تقدير) متعلق بلزم (**قوله** فلزوم الدور الخ) بيان ذلك أنه لو لم تنته المقدمات أو بعضها إلى ما ذكر لزم توقف العلم بها على غيرها وكذا الحال فى ذلك الغير وهكذا فإن عدنا الى بعض الأوائل لزم الدور وإن ذهبنا لا إلى غاية لزم التسلسل فلزوم الدور فى الحالة الأولى ولزوم التسلسل فى الحالة الثانية (**قوله** توقف الأول) أى القياس الأول (**قوله** فإن انتهى الخ) مفهوم قوله وتنتهى الخ (**قوله** لكان جائز الوجود) دليل الملازمة أن الله شيء موجود وكل شيء موجود إما واجب الوجود أو جائزه وأما الاستحالة فمنتفية لأن الفرض أنه موجود (**قوله** إذ لو كان جائز الوجود الخ) دليل للاستثنائية وهكذا الأدلة الآتية كل دليل منها دليل للاستثنائية التى فى الدليل قبله (**قوله** لفسدت السموات والأرض) فسر السعد الفساد بالخروج عن النظام المشاهد وبعضهم بعدم وجودهما من أصله وبعضهم بعدم إمداد الحوادث بما هو قوام وجودها من الأكوان والألوان والأعراض (**قوله** وكونهما لم تفسدا ضرورى) أقول: الضرورى بالمشاهدة كونهما لم يفسدا بالفعل واللازم على تعدد الاله جواز فسادهما لا فسادهما بالفعل لجواز اصطلاح الالهين كما قالوا وعدم جواز فسادهما غير ضرورى بالمشاهدة فلم تنته هذه الأدلة إلى الضرورى ويمكن الجواب بالتزام أن اللازم الفساد بالفعل بناء على ما ذهب اليه السعد وجماعة من أن الآية خطابية لا برهانية بمعنى أن الملازمة عادية لا عقلية لأن العادة جارية بوجود التمانع والتغالب عند تعدد الحاكم على ما أشير إليه بقوله تعالى ـ ولعلا بعضهم على بعض ـ فتأمل (**قوله** وكذا إذا قلت الخ) هذا مثال من الاقترانيات وما قبله مثال من الاستثنائيات (**قوله** وكل من) فيه تغليب العقلاء على غيرهم (**قوله** ونستدل على الثانية منهما) أى من هاتين المقدمتين وهى كل متغير حادث (**قوله** كان الوجود طارئا) أى والطروء عين المطلوب وهو الحدوث (**قوله** من القياس الأول) هو العالم صفاته حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث (**قوله** لا يعرى) أى لا يخلو يقال عرى يعرى كرضى يرضى أى خلا وعرا يعرو كسما يسمو أى عرض وحدث .

[فصل : فى القياس الاستثنائى] وهو المؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية وتسمى كبرى والأخرى تدل على وضع أحد طرفيها أو رفعه لينتج وضع الآخر أو رفعه وتسمى صغرى (ومنه) أى القياس (ما) أى قياس أو القياس الذى (يدعى) أى يسمى (بالاستثنائى) لاشتماله على القضية الاستثنائية وهى التى فيها حرف الاستثناء وهو لكن وقال السيد سمى استثنائيا لأن المستدل ينعطف بالمقدمة الاستثنائية على ماذكر فى الشرطية فيضعه أو يرفعه والتعليل الأول يرجع إلى هذا (يعرف بالشرطى) باسكان الياء مخففة الوزن لأن إحدى مقدمتيه شرطية (بلا امتراء) أى شك (وهو) أى الاستثنائى القياس (الذى دلّ على النتيجة * أو) على (ضدها) أى نقيضها (بالفعل) بأن تكون النتيجة بصورتها مذكورة فيه أو نقيضها كذلك (لا بالقوة) أى بأن تكون النتيجة متفرقة الأجزاء فى القياس كما سبق فى الاقترانى . مثال الأول أى كون النتيجة مذكورة بالفعل كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود وهو مذكور بصورته فى القياس . واعترض بأن النتيجة لابد أن تكون خبرا وقضية تحتمل الصدق والكذب والتالى ليس كذلك لأنه جزء قضية . والجواب أن المعنى أن صورتها مذكورة فى القياس أى مثل صورتها موجود فيه وإن كانت المغايرة حاصلة لأن النهار موجود عند كونه نتيجة قضية تحتمل الصدق والكذب وعند كونه تاليا الشرطية جزء قضية لايحتمل صدقا ولا كذبا ، ثم الشرطية الموضوعة فى القياس الاستثنائى إما متصلة أو منفصلة وأشار إلى الأول بقوله (فإن يك الشرطى) أى القضية الشرطية (ذا اتصال) أو منفصلة

[فصل : فى القياس الاستثنائى] (قوله وتسمى كبرى) لأنها أكبر من الاستثنائية إذ ألفاظها على نحو نصف ألفاظ شرطيتها وأيضا لو اعتبرتهما بالترتيب الاقترانى لوجدتهما على هيئة الشكل الأول المركب من حملية صغرى وشرطية كبرى مثلا إذا قلنا كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان لكنه إنسان وجدته هو عين قولك هذا إنسان وكلما كان إنسانا فهو حيوان ونتيجته هى عين نتيجته ولا يختلفان إلا فى تقديم الصغرى فى اللفظ وتأخيرها وكذا إذا قلت فى هذا المثال لكنه ليس بحيوان يكون عين قولك هذا ليس هو بحيوان وكلما كان إنسانا فهو حيوان وهذا من الشكل الثانى وينتج هذا ليس بانسان وهى نتيجة الاستثنائى ولم يختلفا أيضا إلا بالتقديم والتأخير قاله فى الكبير (قوله على وضع) أى إثبات وقوله أحد طرفيها أى الشرطية وطرفاها مقدمها وتاليها وقوله أو رفعه أى نفيه وقوله لينتج أى الوضع أو الرفع (قوله لاشتماله على القضية الاستثنائية) و إن شئت قلت لاشتماله على أداة الاستثناء وهى لكن أى على أداة الاستدراك الشبيه بالاستثناء فى إحداثه فيما قبله شيئا لم يوجد فيه كما فى شرح ابن يعقوب مبسوطا (قوله على ماذكر فى الشرطية فيضعه أو يرفعه) أى على مقدم الشرطية فيضعه وعلى تاليها فيرفعه (قوله والتعليل الأول يرجع إلى هذا) زاد فى الكبير وإنما يتغايران بالاعتبار إذ أداة الاستثناء أى النحوى سميت بذلك لرجوع المتكلم بها إلى الكلام السابق فيخرج بها ما لولاها لدخل فى الكلام السابق اهـ . وحاصله أن الرجوع على كل من التعليلين متحقق لكنه معتبر أولا فى التعليل الثانى والمعتبر أولا فى التعليل الأول نفس القضية المرجوع بها التى هى الاستثنائية (قوله يعرف بالشرطى) أى فله اسمان قال فى الكبير خصّ بذلك إما بناء على مامرّ من أن الاقترانى لايتركب من الشرطيات أو لزوم الشرطية له بخلاف الاقترانى فانه على القول بأنه يتركب من الشرطيات وهو المعتمد لايلزم فيه ذلك لأنه يتركب من محض الحمليات أيضا وهو الأكثر اهـ (قوله أى نقيضها) دفع بذلك اعتراضا على المصنف (قوله بأن تكون النتيجة بصورتها الخ) تصوير للدلالة على ذلك بالفعل بين به أن المراد بالدلالة على ذلك الاشتمال عليه لا ما يتبادر منها وهو الافادة حتى يرد أن الاقترانى يفيد أيضا النتيجة بالفعل (قوله أو نقيضها كذلك) أى أو يكون نقيضها بصورته مذكورا فيه (قوله بأن تكون النتيجة متفرقة الأجزاء الخ) تصوير للدلالة بالقوة المنفية (قوله مثال الأول) أى الدلالة على النتيجة بالفعل ولم يمثل الثانى الذى هو الدلالة على نقيضها بالفعل اكتفاء بما سيأتى ولم يكتف به فى الأول ليتضح الاعتراض الآتى فاندفع ما قيل هنا (قوله واعترض) أى على كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل كما هو ظاهر صنيعه هنا وصريح كلامه فى الكبير أو على قوله دلّ على النتيجة أو ضدها بشقيه فيكون فى قول الشارح بأن النتيجة اكتفاء أى أو ضدها كما قيل (قوله والجواب أن المعنى) أى المعنى كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل وقوله إن صورتها أى ومادتها وقوله وإن كانت المغايرة حاصلة الواو للحال وإن وصلية أى وإن كانت المغايرة بين النتيجة والتالى حاصلة فى الحقيقة باعتبار المعنى وقوله لأن النهار موجود أى لأن هذا القول عند كونه نتيجة الخ وقوله قضية أى مستقلة . هذا وقد أورد الشارح فى كبيره الاعتراض المجاب عنه بهذا الجواب بما لفظه

وذكر باعتبار تأويل الشرطية باللفظ (أنتج وضع) أي إثبات (ذاك) أي المقدم (وضع التالي) نحو كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا لكنه انسان ينتج أنه حيوان (و) أنتج (رفع تال) أي نفيه (رفع أول) أي المقدم بأن تقول في هذا المثال لكنه ليس بحيوان ينتج أنه ليس بانسان (ولا * يلزم) إنتاج (في) أي من (عكسهما) أي من رفع المقدم أو وضع التالي (لما انجلا) أي اتضح من أنه قد يكون التالي أعم من المقدم ولا يلزم من رفع الأخص رفع الأعم ولا إثباته ولا من وضع الأعم وضع الأخص ولا رفعه فلو قلت لكنه ليس بانسان لم ينتج أنه غير حيوان ولا أنه حيوان أوقلت لكنه حيوان لم ينتج أنه إنسان ولا أنه غير إنسان وشرط إنتاج الشرطية أن تكون موجبة لزومية وأن تكون كلية أو في مادتها أو كون وضع اللزوم أو العناد بعينه وضع الاستثناء نحو إن قدم زيد الآن فهو مكرم لكنه قدم الآن.

واعترض على الأول يعني كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل بأنه يقتضي عدم مغايرة النتيجة للقياس وهومناف لما اقتضاه تعريف القياس من وجوب المغايرة لقوله * فيه مستلزما بالذات قولا آخرا * اه وعدل عنه هنا إلى الاعتراض المذكور لعدم قوة ماذكره في الكبير إذ المراد بالمغايرة كما مر أن لاتكون النتيجة عين إحدى المقدمتين وهي فيمانحن فيه جزء إحداهما لاعين إحداهما (قوله وذكر) أي الشرطي وقوله باللفظ الأحسن بالقول (قوله أنتج وضع ذاك الخ) إنما أنتج وضع المقدم وضع التالي لأن المقدم ملزوم للتالي وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم و إنما أنتج رفع التالي رفع المقدم لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم (قوله وضع التالي) أي وضع مثل التالي كما تقدم أن النتيجة غير التالي (قوله ولا يلزم إنتاج) أي فالضمير عائد على الانتاج المفهوم من أنتج (قوله في عكسهما) أي عكس وضع المقدم ورفع التالي أي مقابل كل منهما فعكس وضع المقدم أي مقابله رفع المقدم وعكس رفع التالي أي مقابله وضع التالي (قوله أي من) قال في الكبير: أو باقية على معناها من الظرفية بجعل مجرورها ظرفا مجازا (قوله من أنه قد يكون الخ) أي ومن أن المقدم ملزوم والتالي لازم فيلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه ولا يلزم من نفيه شيء ويلزم من نفي اللازم نفي ملزومه ولايلزم من ثبوته شيء (قوله أعم من المقدم) كما في المثال المتقدم قال في الكبير وأما إذا كان التالي مساويا للمقدم نحو كلما كان إنسانا كان ناطقا فاستلزام نفي المقدم نفي التالي و إثبات التالي إثبات المقدم ليس بالنظر إلى صورة القياس بل إلى مادته المخصوصة والمعتبر هو الأول ألا ترى أنهم لايقولون إن الموجبة الكلية تنعكس كنفسها مع تحقق صحة ذلك فيما إذا كان المحمول مساويا للموضوع اه (قوله وشرط إنتاج الخ) كان الأنسب تأخيره إلى آخر الباب لتعلقه بالمتصلة والمنفصلة (قوله أن تكون موجبة) فلا تنتج السالبة متصلة كانت أومنفصلة وقوله لزومية أي في المتصلة وكان عليه أن يقول أو عنادية أي في المنفصلة كما في الكبير لقوله بعد أو كون وضع اللزوم أو العناد الخ فلا تنتج الاتفاقية متصلة كانت أومنفصلة وقوله وأن تكون كلية فلا تنتج الجزئية متصلة كانت أومنفصلة على تفصيل سيشير اليه وقوله أو في مادتها أي في مادة الكلية وهو المهملة والجزئية الواقعتان في مادة أي موضع يصلح للكلية كقول السنوسي في الاستدلال على وجوده تعالى لأنه لو لم يكن له محدث الخ لأنها و إن كانت مهملة لوجود علامة الاهمال وهي إطلاق لو لكنها في موضع صالح للكلية بأن يقال كلما لم يكن له محدث لزم أن يكون أحد الأمرين الخ وقوله أو كون وضع اللزوم الخ عطف على أن تكون كلية و بعينه تأكيد لوضع يعني أنه يقوم مقام كلية الشرطية أن تكون مخصوصة وضع للزوم أو العناد فيها أي حالته بعينه وضع الاستثناء أي وضع ذات الاستثناء وهي الاستثنائية فلا يضر حينئذ كون القضية غير كلية لأن المخصوصة في حكم الكلية حينئذ كالمخصوصة المهملة في قولك إن قدم زيد الآن فهو مكرم لكنه قدم الآن فانه ينتج زيد مكرم الآن والمخصوصة الجزئية في قولك قد يكون إذا جالسني زيد عند الزوال حدثته لكنه يجالسني عند الزوال فانه ينتج أني أحدثه عند الزوال وكذا يقال في المنفصلة نحو إما أن يكون هذا الجسم وهو حي عالما أوجاهلا لكنه وهو حي ليس بجاهل ومثل ما إذا كان وضع اللزوم أوالعناد والاستثنائية واحدا ما إذا كانت الاستثنائية عامة تشمل وقت الاتصال أوالانفصال لدخول الوقت في ذلك العموم نحو قد يكون إذا جالسني زيد عند الزوال حدثته لكنه يجالسني جميع النهار فانه ينتج أني أحدثه عند الزوال أفاده في الكبير وأفاد فيه أيضا أن لو استعمالين تأتي لامتناع الأول لامتناع الثاني بمعنى أن امتناع الثاني علة للعلم بامتناع الأول من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج

(وإن يكن) الشرطي (منفصلا) أي قضية منفصلة فهي إما حقيقية أومانعة جمع أومانعة خلو فإن كانت حقيقية (فوضع ذا) أي أحد طرفيها (ينتج رفع ذاك) أي الطرف الآخر نحو إما أن يكون الوجود قديما وإما أن يكون حادثا لكنه قديم ينتج أنه ليس بحادث أو لكنه حادث ينتج أنه غير قديم (والعكس كذا) أي رفع أحد الطرفين ينتج وضع الآخر كما إذا قلت لكنه ليس بقديم ينتج أنه حادث أو لكنه ليس بحادث ينتج أنه قديم (وذاك) أي كون وضع أحد الطرفين

ينتج رفع الآخر والعكس (في) المنفصل (الأخص) وهو الحقيقية لأنها أخص من مانعة الخلو ومانعة الجمع لأن فيها منع الجمع ومنع الخلو ويشترط في الحقيقية هنا أن تكون مركبة من الشيء والمساوي لنقيضه إذ لو تركبت من الشيء ونقيضه كانت الاستثنائية عين النتيجة فلا فائدة في الوضع ولا الرفع (ثم إن يكن) المنفصل (مانع جمع) فقط (فبوضع ذا) أي أحد الطرفين (زكن) أي علم (رفع لذاك) أي الطرف الآخر لامتناع اجتماعهما على الصدق نحو إما أن يكون الجسم أبيض أوأسود لكنه أبيض ينتج أنه ليس بأسود أولكنه أسود ينتج أنه ليس بأبيض (دون عكس) أي لا ينتج رفع أحد الطرفين وضع الآخر لاحتمال اجتماعهما على الكذب فلو قلت لكنه ليس بأبيض لم ينتج أنه أسود ولا أنه غير أسود لأنه لا يلزم من رفع أحد الضدين اثبات الآخر ولا نفيه لجواز وجود ضد آخر ككونه أحمر (وإذا مانع رفع) أي خلو (كان) فمانع خبر كان تقدم عليها واسمها ضمير يعود على المنفصل (فهو) أي مانع الرفع (عكس ذا) أي رفع أحد طرفيه ينتج وضع الآخر دون العكس لامتناع الخلو عنهما واحتمال اجتماعهما على الصدق نحو إما أن يكون الشيء غير أبيض أوغير أسود لكنه أبيض ينتج أنه غير أسود أو لكنه أسود ينتج أنه غير أبيض ولو قلت لكنه غير أبيض لم ينتج أنه أسود ولا أنه غير أسود أولكنه غير أسود لم ينتج أنه أبيض ولا أنه غير أبيض وذلك ظاهر وبالله التوفيق.

ماهي وتأتي لامتناع الثاني لامتناع الأول بمعنى أن امتناع الأول علة في الخارج لامتناع الثاني وعلى الأول قوله تعالى ـ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ـ فهو مسوق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة وعلى الثاني قوله تعالى ـ فلو شاء لهداكم أجمعين ـ فهو لافادة أن علة انتفاء هداية الجميع في الخارج انتفاء تعلق المشيئة بها وعلى هذا اقتصر علماء العربية لأنهم لا يستعملونها في القياسات لتحصيل العلم بالنتائج وإن اعترض عليهم ابن الحاجب وعلى الأول المناطقة لأنهم إنما يستعملونها في القياسات لذلك (قوله وإن يكن الشرطي) بمعنى الشرطية وذكر لما مر وكذا يقال فيما يأتي (قوله فإن كانت حقيقية) أخذه من قول المصنف بعده وذاك في الأخص . والحاصل أن للحقيقية أربع نتائج ولكل من مانعة الجمع ومانعة الخلو نتيجتين (قوله أي أحد طرفيها) اطلاق ذا على أحد الطرفين لابعينه مجاز من اطلاق اسم الخاص على العام إذ هو موضوع لكل جزئي بعينه من جزئيات المشار إليه أفاده في الكبير (قوله ينتج رفع ذاك) لامتناع اجتماعهما (قوله والعكس) قال في الكبير: أي اللغوي وهو هنا تبديل الوضع بالرفع اه أي والرفع بالوضع (قوله كذا) لا إيطاء لاختلاف المعنى المستعمل فيه اسم الاشارة في الشطر الأول والشطر الثاني (قوله ينتج وضع الآخر) لامتناع رفعهما معا (قوله لأنها أخص الخ) هو إحدى طريقتين تقدمتا في بحث القضايا والثانية تباين الثلاثة (قوله كانت الاستثنائية عين النتيجة) أي فيلزم الاستدلال على الشيء بنفسه كما في الكبير. أقول: ان أراد العينية لفظا فغير مسلم على إطلاقه لأنا إذا استثنينا الطرف الايجابي أنتج نفي الطرف السلبي مثلا إذا قلنا إما أن يكون الموجود قديما أوغير قديم لكنه قديم ينتج أنه ليس غير قديم فالنتيجة غير الاستثنائية لفظا وإن أراد العينية معنى فالأمر كذلك في المركبة من الشيء والمساوي لنقيضه . ويجاب بأنا نختار الشق الأول ونقول يكفي في الغاء المركبة من الشيء ونقيضه كون الاستثنائية عين النتيجة فيما إذا استثنينا الطرف السلبي كأن قلنا في المثال المذكور لكنه غير قديم فانه ينتج أنه غير قديم لأنهم لا يعتبرون إلا ما اطردت فائدته (قوله ثم) للترتيب الذكري أو للترتيب في الشرف لأن الحقيقية أشرف من غيرها قاله في الكبير (قوله دون عكس) خبر مبتدإ محذوف أي هذا الحكم وهو انتاج وضع أحد الطرفين رفع الآخر ثابت دون عكس له وهو انتاج رفع أحدهما وضع الآخر فليس بثابت قاله شيخنا العدوي (قوله فهو) أي مانع الرفع: أي حكمه عكس ذا الحكم فلما حذف المضاف انفصل الضمير وقام مقامه ويشترط في مانعة الخلو هنا أن تتركب من سالبتين كما في مثال الشارح أو من موجبة وسالبة نحو دائما إما أن يكون زيد في البحر أو لايغرق لكنه ليس في البحر ينتج أنه لايغرق أولكنه يغرق ينتج أنه في البحر فان تركبت من موجبتين نحو العالم إما عرض وإما حادث لم ينتج شيئا فلو قلت لكنه غير عرض لم ينتج أنه حادث لأن غير العرض أعم من الحادث أو لكنه ليس بحادث لم ينتج أنه عرض إذ لا لزوم بين نفي الحدوث والعرضية بل بينهما التباين (قوله لامتناع الخلو)

علة لقوله ينتج وضع الآخر وقوله واحتمال اجتماعهما علة لقوله دون العكس ففيه لف ونشر مرتب .

[فصل : فى لواحق القياس] جمع لاحق : أى مايلحق بالقياس البسيط فى الاستدلال وهو أربعة القياس المركب وقياس الخلف والاستقراء والتمثيل وسيأتى فى كلامه ماعدا قياس الخلف فالاضافة فى لواحق القياس جنسية لااستغراقيــة أما هو فحاصله اثبات المطلوب بابطال نقيضه وسمى قياس الخلف لأنه يؤدى إلى الخلف : أى المحال على تقدير عدم حقية المطلوب وقيل لأن المطلوب يأتى من خلفه الذى هو نقيضه ويتركب من قياسين أحدهما اقترانى والآخر استثنائى تلخيصهما لولم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه ولو تحقق نقيضه لتحقق محال ينتج لولم يتحقق المطلوب لتحقق محال لكن المحال ليس بمتحقق فالمطلوب متحقق مثلا نقول لولم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبى لتحقق وجوبها عليه ولو تحقق وجوبها عليه لتحقق وجوب الصلاة ينتج أنه لولم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبى لتحقق وجوب الصلاة عليه الذى غير متحقق ينتج أن انتفاء وجوب الزكاة على الصبى متحقق وهو المطلوب وإنما كان القياس المركب وقياس الخلف ملحقين بالقياس البسيط لأنهما لما كانا فى الظاهر مخالفين للقياس البسيط جعلا ملحقين به وإن كانا فى الحقيقة يرجعان إليه (قوله وقد عرفت الخ) لعله دخول على المتن أشار به إلى أن التركيب الذى فى القياس المركب خلاف التركيب اللازم لمطلق القياس لأن التركيب اللازم له هو التركيب من مقدمتين (قوله أى من القياس) أى من مطلق القياس (قوله مايدعونه مركبا) أى القياس الذى يدعونه أو قياس يدعونه وتسمية المركب قياسا ظاهرة فى مفصول النتائج أما موصولها فهو أقيسة بسيطة مع كل منها نتيجته لكن لما كان الموصل للمطلوب هو مجموعها سمى المجموع قياسا مركبا من حيث إيصاله إلى المطلوب (قوله فى الحقيقة) أى وإن كان بحسب الظاهر قياسا واحدا لكن هذا إنما يتأتى فى مفصول النتائج أما موصولها فهو فى الحقيقة وفى الظاهر أقيسة فلو أسقط قوله فى الحقيقة لناسب القسمين (قوله فركبنه) جواب الشرط الذى بعده على مذهب الكوفيين و بعض البصريين ودليل الجواب على مذهب جمهور البصريين : أى فاعلم كيفية تركيبه التى أثبتها لك لأن الترتب على ارادة علم المركب علم الكيفية لاايجادها الذى هو مدلول قوله فركبنه قاله ابن يعقوب ثم قال و إنما يحتاج إلى ذلك التركيب ان كان الخصم بعد تسليمه النتيجة الأولى لا تقوم عليه الحجة ولايحصل مقصود المستدل من إقامة الحجة عليه باثبات المدعى فيؤتى بالكلام على وجه التدريج حتى ينتهى إلى المقصود اه (قوله أى اجعلها) يعنى أنه ضمن اقلب معنى اجعل كما فى الكبير (قوله نتيجة) فاعل يلزم ولم يؤنث الفعل لأن الفاعل مجازى التأنيث وتقوّى بالفصل الذى لو وجد مع حقيقى التأنيث لسوغ ترك التأنيث (قوله ينتج) بالجزم فى جواب الأمر (قوله إلى هلم جرا) أدخل إلى على هلم مع أنها اسم فعل وهو لايدخل عليه عامل واعتذر الشارح فى كبيره عنه بأنه كأنه استعمل هلم فى غير ماوضعت له أى أطلقها على الاستمرار اه وسيشير إليه هنا بقوله فما يأتى فكأنه قيل هنا انته إلى الاستمرار الخ وفيه مافيه وقال ابن يعقوب وأصل هلم أن تستعمل لطلب الاقبال ثم استعيرت لطلب الاستمرار وكأنه يقول هنا يستمر التركيب هكذا استمرارا وعبر عن هذا الاستمرار بالجر : أى الانجرار لأن الأمر المنجر مستمر و إلى فى كلامه إما مقدرة الدخول على أمر محذوف موصوف بقول محذوف أى إلى حصول أمر يقال فيه ليستمر التركيب استمرارا هكذا إلى حصوله وهو مقصود للمستدل أو مقدرة الدخول على محذوف بلا قول يكون وصفا له و يكون هلم للاخبار فكأنه يقول إلى نهاية يستمر التركيب استمرارا إلى حصولها ولايخلو كل من تكلف اه ملخصا (قوله ومعناه) أى معنى هذا التركيب برمته فسيروا مأخوذ من هلم ، وتمهلوا الخ مأخوذ من جرا كذا نقل عن تقرير الشارح (قوله فما دووم عليــه) أى فى

استمرار

[فصــل فى لواحق القياس]

أى مايلحق بالقياس فى الاستدلال وقد عرفت أنه لايتم قياس إلامن مقدمتين (ومنه) أى من القياس (مايدعونه) أى يسمونه (مركبا) لكونه من حجج) أى أقيسة اثنين فأكثر (قد ركبا) فى الحقيقة (فركبنه إن ترد أن تعلمه) نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نام وكل نام جسم وكل جسم مركب (واقلب نتيجة به) أى فيه وهى نتيجة المقدمتين الأوليين وهى فى المثال المذكور كل انسان حساس أى اجعلها (مقدمة) صغرى (يلزم من تركيبها بـ) مقدمة (أخرى) أى معها (نتيجة) فقل كل انسان حساس وكل حساس نام ينتج كل إنسان نام (إلى هلمّ جرا) منونا يوقف عليه بالألف ومعناه فى الأصل سيروا وتمهلوا فى سيركم وتثبتوا ثم استعمل فيما دووم عليــه قال ابن الأنبارى انتصب جرا على المصدر

أى جروا جرا أو على الحال أو على التميز ذكره الشيخ السنوسى فى شرح مسلم و بعضه بالمغنى وقال القاضى زكريا نقلا عن العلامة الجمال ابن هشام أنه بعد اطلاعه على كلام غيره وتوقفه فى أنه عربى قال إن هلم يقال لا بمعنى المجىء الحسى ولا بمعنى الطلب حقيقة بل بمعنى الاستمرار على الشىء و بمعنى الخبر وعبر عنه بالطلب كما فى قوله تعالى ـ ولنحمل خطايا كم، فليمدد له الرحمن مدا وجرا مصدر جره إذا سحبه يبقى مصدرا أو يجعل حالا مؤكدة وليس المراد الجر الحسى بل التعميم كما فى السحب فى قولهم هذا الحكم منسحب على كذا أى شامل فكأنه قيل هنا ائته إلى استمرار قلب النتيجة مقدمة استمرارا ومستمرا كما يقال كان ذلك عام كذا وهلم جرا أى واستمر ذلك فى بقية الأعوام فقل كل إنسان نام وكل نام جسم ينتج كل إنسان جسم ثم قل كل إنسان جسم وكل جسم مركب ينتج كل إنسان مركب وقس عليه النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده (متصل النتائج) القياس المركب (الذى حوى) النتائج (يكون) أى الذى لا تطوى فيه النتائج بل تذكر بالفعل فيه مرتين أولا نتيجة وثانيا مقدمة لقياس آخر كقولك كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس فكل إنسان حساس ثم تقول كل إنسان حساس وكل حساس نام فكل إنسان نام وهكذا سمى بذلك لوصل النتائج بالمقدمات

استمرار مادووم عليه أى فى الاستمرار على الشىء الذى دووم عليه كالعبادة مثلا واستعماله فيه إما بطريق النقل أو بطريق التجوز لعلاقة المشابهة بين السير والاستمرار فى اشتمال كل على طلب المقصود أو على أزمنة متوالية ثم صار حقيقة عرفية (قوله أى جروا جرا) يحتمل أن يكون إشارة إلى أن عامل المصدر محذوف ومحل امتناع حذف عامل المصدر المؤكد إذا لم يقم المصدر مقام العامل و يحتمل أن يكون إشارة إلى أن هلم على هذا بمعنى جروا تأمل (قوله أو على الحال) أى المؤسسة أو المؤكدة باعتبار اختلاف المقصود بهلم وقوله أو على التميز إنما يظهر إذا أريد بهلم معنى تمهلوا مثلا أما إذا أريد معنى سيروا فلا (قوله وقال القاضى زكريا) لما كان ما نقله الشيخ السنوسى مجملا لم يبين فيه معنى كل من اللفظتين على حدتها وليس فيه من الفائدة ما فى عبارة القاضى زكريا نقل عبارة القاضى زكريا المشتملة على بيان معنى كل على حدته وعلى زيادة الفائدة (قوله فى أنه) أى هلم جرا (قوله إن هلم) أى فى هذا التركيب فلا ينافى أنها تأتى فى غيره لطلب المجىء الحسى كما فى قوله تعالى ـ هلم إلينا ـ و بمعنى احضروا كما فى قوله تعالى ـ هلم شهداء كم ـ و إضافة معنى إلى ما بعده للبيان (قوله ولا بمعنى الطلب) أقول: أسلفنا عن ابن يعقوب صحة بقائها على إفادة طلب الاستمرار، لا يقال المنفى طلب المجىء الحسى فقط كما قيل، لأنا نقول قوله بعد بل بمعنى الاستمرار على الشىء و بمعنى الخبر ينافيه فافهم (قوله حقيقة) أقول يحتمل رجوعه لكل من المجىء الحسى والطلب و يحتمل رجوعه للطلب فقط وعلى كل فهو غير محتاج إليه (قوله بل بمعنى الاستمرار على الشىء) راجع لقوله لا بمعنى المجىء الحسى وقوله و بمعنى الخبر أى الاخبار بهذا الاستمرار راجع لقوله ولا بمعنى الطلب والاضراب انتقالى باعتبار النفى إبطالى باعتبار المنفى (قوله وعبر عنه بالطلب) أى بصيغة الطلب وقوله كما فى قوله أى تعبيرا كالتعبير عن الاخبار بصيغة الطلب فى الآيتين المذكورتين (قوله يبقى مصدرا) أى مؤكدا لعامله وهو هلم الذى بمعنى استمر وقوله حالا مؤكدة أى لعاملها كما عرفت (قوله بل التعميم) أى تعميم الشىء أى الاستمرار عليه بدليل ما سبق فى كلامه وما يأتى فيه و بذلك يعرف ما فى كلام بعض هنا (قوله كما فى السحب الخ) المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه فلا ينافى أن التعميم المفسر به الجر بمعنى الاستمرار والتعميم المفسر به السحب باق على ظاهره من الشمول (قوله ائته إلى الخ) مقتضاه أن إلى فى كلام المصنف باقية على ظاهرها من الانتهاء وقال فى الكبير إنها بمعنى مع أى واقلب نتيجته به مقدمة مع الاستمرار على ذلك استمرارا إلى أن يحصل المطلوب اه (قوله استمرارا أو مستمرا) الأول على كون جرا مصدرا والثانى على كونه حالا ولم يبين المعنى على احتمال كونه تميزا إشارة إلى بعده (قوله فقل كل إنسان الخ) معطوف على ائته (قوله القياس المركب) إشارة إلى أن لذى صفة لمحذوف (قوله أى الذى لا تطوى الخ) تفسير لقوله الذى حوى الخ (قوله بل تذكر بالفعل فيه مرتين الخ) أقول: الذى أفاده ابن يعقوب أنها تذكر بالفعل مرة واحدة نتيجة حيث قال مثال هذا التركيب أى تركيب الأقيسة قياسا واحدا أن يكون المطلوب مثلا العالم لابد له من خالق فتقول العالم ملازم للصفات الحادثة وكل ملازم للحادث حادث فالعالم حادث وكل حادث ممكن فالعالم ممكن وكل ممكن يحتاج إلى خالق فالعالم يحتاج إلى خالق وهو المطلوب و يسمى هذا موصول النتائج لذكرها ولو أسقطتها للعلم وقلت العالم ملازم للحوادث وكل ملازم للحوادث حادث وكل حادث ممكن وكل ممكن محتاج إلى خالق أنتج النتيجة الأولى بعينها و يسمى هذا مفصول النتائج لأنها لم تذكر متصلة بالنتائج اه والانصاف أن هذا

يعود على الذى أو على القياس ومفعول حوى محذوف أى النتائج وقوله (أو مفصولها) معطوف على متصل النتائج وهو عكس الموصول فالمفصول هو الذى فصلت عنه النتائج فلم تذكر نحو كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نام سمى بذلك لفصل النتائج عن القياس فى الذكر و إن كانت مرادة من حيث المعنى (كل) منهما (سوا) فى إفادة المطلوب (و إن بجزئى على كل استدل) بحذف ياء كلى بعد تخفيفها (فذا بالاستقراء عندهم عقل) أى عقل مسمى بالاستقراء قال السعد والصحيح فى تفسيره ماذكر الامام حجة الاسلام وهو أنه عبارة عن تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات اه ثم المتصفح إما كلها وهو الاستقراء التام و إما أكثرها وهو الاستقراء غير التام وهو أيضا الاستقراء المشهور كما إذا استقرأت

أوجه وأنسب بجعل متصل النتائج قياسا واحدا بحسب الظاهر فافهم (قوله والذى حوى مبتدأ) أى خبره جملة يكون متصل النتائج والرابط الضمير فى يكون (قوله أوخبر مبتدإ محذوف أى هو الذى) على هذا يكون ضمير يكون راجعا إلى مافى قول المصنف مايدر كونه مركبا والضمير المقدر مبتدأ يرجع إلى متصل النتائج فتكون جملة المبتدإ المقدر والخبر المذكور وهو الذى حوى مسوقة لبيان متصل النتائج الواقع خبر يكون وهل تسمى هذه الجملة اعتراضية لوقوعها بين يكون وخبرها أولا تسمى لتقدم الخبر عن محله حرره (قوله يعود على الذى) أى الواقع صفة لمحذوف وقوله أو على القياس أى الذى هو الموصوف المحذوف والمآل واحد غير أنه اعتبر فى الأول الصفة لذكرها وفى الثانى الموصوف لأنه المتبوع ولا يخفى أن الوجهين إنما يظهران على أن الذى مبتدأ أما على أنه خبرا لمبتدإ محذوف فلا ويمكن أن يحمل القياس فى عبارته على القياس المدلول عليه بما فى قول المصنف سابقا مايدعونه مركبا فيكون فى كلامه لف ونشر مرتب ويوافق ماقررناه سابقا فى مرجع ضمير يكون على الاحتمال الثانى لا على القياس المذكور فى الترجمة لأن المراد به القياس البسيط ومتصل النتائج ومفصولها قسمان من المركب كما هو ظاهر (قوله أو مفصولها) أو للتقسيم فهى بمعنى الواو (قوله معطوف على متصل النتائج) هذا إنما يصح على أن الذى خبر مبتدإ محذوف أما على أنه مبتدأ فلا لما يلزم عليه من الفساد لأن ضمير يكون عليه يرجع إلى الذى حوى النتائج فيكون المعنى يكون الذى حوى النتائج متصل النتائج أو مفصولها وهو باطل لأن الذى حوى النتائج لا يكون مفصولها (قوله وان بجزئى على كل استدل) أى بحكم جزئى أى جزئيات على حكم كلى والمراد بالجزئى هنا وفيما يأتى الجزئى الاضافى سواء كان حقيقيا أولا كذا فى الكبير، ونوقش بأن الظاهر أنه هنا يتعين حمله على الحقيقى لأن المتتبع إنما هو الجزئيات الحقيقية (قوله بحذف ياء كلى) أى لالتقاء الساكنين وقوله بعد تخفيفها أى لأجل النظم (قوله فذا) أى الاستدلال المذكور المفهوم من استدل فالاستقراء على كلامه الاستدلال بحكم الجزئى على حكم الكلى وفسر أيضا بالحكم على الكلى بما وجد فى أكثر جزئياته وكلا التفسيرين ضعيف لما سيأتى (قوله أى عقل مسمى بالاستقراء) أشار إلى أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف ويصح أن يكون متعلقا بعقل على تضمينه معنى عرف أو سمى (قوله والصحيح) وجه صحته اشتماله على المعنى اللغوى مع زيادة كما هو شأن المعانى الاصطلاحية ولموافقته كلام أبى نصر الفارابى وغيره (قوله عن تصفح) أى تتبع (قوله وهو الاستقراء التام) ويسمى بالمقسم (قوله وإما أكثرها) كذا فى جمع الجوامع أيضا قال فى الآيات البينات يلزم خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل فلا يكون استقراء على هذا الكلام وحينئذ يشكل الأمر بمسائل استند الفقهاء فيها إلى الاستقراء مع أنه لم يقع فيها استدلال بجميع الجزئيات ولا بأكثرها كما فى كون أقل سن الحيض تسع سنين وأن أقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر وغالبه ست أوسبع فانهم صرحوا بأن مستند الشافعى فى جميع ذلك هو الاستقراء ومعلوم أن الشافعى لم يستقرئ حال جميع نساء العالم فى زمانه ولا حال أكثرهن بل ولا حال نصفهن ولا مايقرب منه فضلا عن نساء العالم على الاطلاق للقطع بعدم استقرائه حال جميع نساء الأعصار المتقدمة من لدن وجد الانسان والمتأخرة عنه إلى قيام الساعة فالوجه ترك التقييد بالأكثر فى الناقص و إن قيد به كثير من المناطقة بل يقيد بالبعض كما وقع فى عبارة غير واحد كالامام فى المحصول وتبعه الأسنوى وينبغى ضبط البعض بما يحصل معه ظن عموم الحكم اه (قوله وهو أيضا الخ) أى كما يسمى بالاستقراء الغير التام يسمى أيضا بالاستقراء المشهور، وله اسم ثالث الاستقراء الناقص فله أسماء ثلاثة صرح بذلك فى الكبير (قوله كما إذا استقرأت) فى بعض النسخ استقريت بقلب الهمزة ألفا للتخفيف ثم قلب الألف ياء

حكمت على كل حيوان بأنه يحرك فكه الأسفل عند المضغ وربما يكون فرد من أفراد الحيوان لم تستقره على خلافه وذلك كالتمساح فانه يحرك عند المضغ فكه الأعلى وكذلك إذا استقرينا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه قليل المرارة مثل الانسان والفرس والجمل فحكمنا على كل حيوان طويل العمر بأنه قليل المرارة والاستقراء التام نافع يفيد اليقين كما إذا استقرينا جزئيات الحيوان فوجدنا الموت لازما لجميعها فحكمنا بسببه على الحيوان فقلنا كل حيوان إما ماش أو غير ماش وكل ماش ميت وكل ما هو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك (وعكسه) أى الاستقراء (يدعى القياس المنطقى * وهو الذى قدمته) أى المعرف بأنه قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر (فحقق) العلوم والمخالفة بينهما ظاهرة لأن فى القياس يحكم على جزئيات كلى لوجود ذلك الحكم فى الكلى فالكلى يكون وسطا بين جزئيه وبين المحكوم به الذى هو الأكبر وفى الاستقراء يقلب هذا فيحكم على الكلى بواسطة وجود ذلك الحكم فى جزئياته (وحيث جزئى على جزئى) باسكان الياء مخففة للوزن (حمل) فى حكم (لجامع) كحمل النبيذ على الخمر فى الحرمة لجامع الاسكار (فذاك تمثيل جعل) قال السعد والأصوب أنه تشبيه جزئى بجزئى فى معنى مشترك بينهما ليثبت فى المشبه الحكم الثابت فى المشبه به المعلل بذلك المعنى انتهى فيتركب من أربعة حدود أكبر كلى وهو حرام وأوسط كلى وهو مسكر وأصغر وهو النبيذ وأصل مشبه به وهو الخمر (ولا يفيد القطع بالدليل) أى نتيجة الدليل وأظهر فى محل الاضمار لأن الدليل هنا هو الاستقراء والتمثيل

لاتصالها بضمير المخاطب وقوله الحيوانات أى أكثرها (قوله فحكمت على كل حيوان) أى من تمساح وغيره لظنك أن بقية الحيوانات التى لم تستقرئها تحرك أيضا فكها الأسفل عند المضغ هذا هو الحال عند الحكم الاستقرائى ثم تبين لنا بعد حكمك بذلك لما اطلعنا على التمساح أنه لايحرك فكه الأسفل عند المضغ وليس المراد أن القائس كان يعلم حين ذكر القياس أن التمساح لايحرك بل حين قاس غلب على ظنه من تتبع أكثر جزئيات الحيوان أن البقية كذلك فهو حكم مستند فيه إلى الظن أفاده شيخنا العدوى (قوله قليل المرارة) المرارة جلدة لطيفة لازقة بالكبد هى ظرف المرة بكسر الميم والأنسب بالمقابلة أن يراد بالمرارة ما فيها (قوله نافع يفيد اليقين) لأنه القياس المنطقى المقسم (قوله إما ماش أو غير ماش) الظاهر أنه أراد بالماشى ما لا يطير عادة وبغير الماشى ما يطير عادة (قوله وعكسه) لابد من تقدير مضافين أى مجموع مقدمتى عكسه لأن العكس الذى هو الاستدلال ليس هو القياس المنطقى إذ هو قول مؤلف والاستدلال مصدر كذا فى الكبير (قوله والمخالفة بينهما) أى بين الاستقراء والقياس المنطقى وفيه إشارة إلى أن العكس فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو المخالف (قوله لأن فى القياس) اسم إن ضمير الشأن وقوله يحكم على جزئيات كلى . أقول : هذا لايشمل نحو زيد إنسان وكل إنسان حيوان لأن الحكم إنما هو على جزئى واحد لوجود المحكوم به فى كليه إلا أن تجعل إضافة جزئيات إلى كلى للجنس فتصدق بالجزئى الواحد (قوله وسطا بين جزئيه) بهمزة مكسورة فياء مشددة (قوله حمل) أى قيس كما فى الكبير (قوله كحمل النبيذ الخ) أى فى قولنا النبيذ كالخمر بجامع الاسكار فهو حرام (قوله فذاك) أى الحمل المفهوم من حمل (قوله جعل) مفعوله الأول جعل نائب فاعل ومفعوله الثانى محذوف أى جعل من الأدلة أو جعل مسمى بالتمثيل (قوله والأصوب) إنما كان أصوب لاشتماله على المعنى اللغوى وزيادة (قوله فى معنى مشترك بينهما) هذا هو الجامع فمدخول فى هنا غير مدخولها فى قوله سابقا حمل فى حكم (قوله المعلل) صفة ثانية للحكم (قوله فيتركب من أربعة حدود الخ) تسمية هذه الأركان الأربعة حدودا والمشبه أصغر والحكم أكبر والجامع أوسط اصطلاح المناطقة واصطلاح الفقهاء تسمية الأصغر فرعا والمشبه به أصلا والأكبر حكما أى محكوما به والأوسط جامعا وعلة والمتكلمون يسمون التمثيل استدلالا بالشاهد على الغائب ويسمون المشبه غائبا والمشبه به شاهدا كذا فى الكبير ولم يذكر فيه أن المشبه به يقال له أصل فى اصطلاح المناطقة فان كان الواقع أن تسميته أصلا اصطلاح لهم كما يتبادر من عبارته هنا فالأمر ظاهر وإلا كانت تسميته أصلا فى قوله وأصل مشبه به جريا على اصطلاح الفقهاء بعد جريه فى تسمية بقية الأركان على اصطلاح المناطقة (قوله ولا يفيد القطع الخ) قال فى الكبير الأصل ولا يفيد قياس الاستقراء وقياس التمثيل القطع بنتيجتهما فحذف المضاف وأظهر فى محل الاضمار إذ الدليل هنا هو الاستقراء والتمثيل إذ المراد جنس الدليل ويصح أن يكون الدليل بمعنى المدلول فلا يقدر لفظ النتيجة ولا يكون هناك إظهار فى محل الاضمار اه وأشار فى الصغير والكبير إلى أن قوله والتمثيل معطوف على الاستقراء بملاحظة مضاف حذف لدلالة المضاف الأول عليه وبه يندفع الاعتراض بأن لكل من الاستقراء والتمثيل قياسا مستقلا ومقتضى عبارته أن مجموعهما قياس واحد . ويجاب أيضا بجعل الاضافة للجنس وعلى

هذا لاحاجة إلى تقدير قياس فى المعطوف (قوله قياس الاستقراء وقياس التمثيل) أى إذا ردّ الاستقراء والتمثيل إلى صورة قياسين كأن قلت فى الاستقراء كل حيوان فرس وبغل وحمار وهكذا إلى أن بلغت الأكثر وكل فرس وبغل وحمار وهكذا يحرك فكه الأسفل عند المضغ والخلل فيه من الصغرى وكأن قلت فى التمثيل النبيذ مسكر وكل مسكر حرام والخلل فيه من الكبرى عند من لايسلمها (قوله لما تقدّم) من أنه ربما يكون فرد لم تستقرئه على خلاف ماحكمت به فهذا تعليل لعدم إفادة قياس الاستقراء القطع بالنتيجة وقوله إذ ليس يلزم الخ علة لعدم إفادة قياس التمثيل ذلك فلاحذف فى كلامه لعلة الأوّل ولاقصور.

أقسام الحجة

قال فى الكبير لما فرغ من تقسيم القياس باعتبار الصورة إلى اقترانى واستثنائى والاقترانى إلى الأشكال الأربعة على ماسبق شرع فى تقسيمه باعتبار المادّة إلى نقلى وعقلى وتقسيم العقلى إلى الصناعات الخمس والحجة مأخوذة من حج خصمه أى غلبه لأنّ المتمسك بها يغلب خصمه اه (قوله وحجة) مبتدأ والمسوّغ للابتداء بها قصد الجنس أو التفصيل (قوله نقلية) منسوبة إلى النقل لاستنادها اليه وان كان العقل هو المدرك لها ونسبت إلى النقل ليتميز مايتوقف على النقل عن غيره (قوله وهى ما كان من الكتاب والسنة والاجماع) الواو بمعنى أو وزاد فى كبيره وما استنبط منها اه وأسقطه هنا لأنّ المراد ما كان من صريحها أو المستنبط منها ثم المراد أيضا ما كان جميع مقدّماته أو إحداها من الكتاب الخ لما سننقله عن الشارح فى كبيره من أنّ ما إحدى مقدّماته نقلية والأخرى عقلية نقلى لأنّ المتركب من المتوقف على النقل وغير المتوقف متوقف (قوله عقلية) منسوبة إلى العقل لأنّ العقل لايتوقف فى إثباتها على نقل. فان قلت: سيجعل البرهان من أقسام العقلية مع أنه قد يتركب من مقدّمتين كلتاهما نقلية أو إحداهما. مثال الأوّل إذا تواتر أنّ زيدا زنى فقلت زيد زنى وكل من زنى يحدّ. ومثال الثانى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ادّعى النبوّة وأظهر المعجزة وكل من هو كذلك فهو نبى فالأولى من هاتين المقدّمتين نقلية بالتواتر. قلت لايلزم من جعل البرهان من أقسام العقلية أنه لا يكون إلا عقليا لأنّ المراد أنّ العقلية تكون برهانا وغيره ولايلزم منه حصر البرهان فى العقلية بل قد يكون نقليا وهذا كما تقسم الانسان إلى أبيض وغيره فلا يقتضى ذلك أنّ الأبيض لا يكون غير إنسان. واعلم أنّ البرهان الذى كلتا مقدّمتيه أو إحداهما نقلية نظرية أريد الاستدلال عليها لابدّ من انتهاء مقدّمتيه أو مقدّمته النقلية إلى عقلية لأنّ العقلية أصل للنقلية مثلا قولنا فى القياس السابق وكل من زنى يحدّ إذا أريد الاستدلال عليها يستدلّ عليها بخبر الصادق أى القرآن أو الحديث ثم يستدلّ على صدق ماأتى به الرسول صلى الله عليه وسلم بالمعجزة وهى تتوقف على إثبات الوجود له تعالى والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية والقدرة والارادة والعلم والحياة بالأدلة العقلية كما هو مبسوط فى محله هذا كله على تسليم أنّ البرهان لايختص عند المناطقة بما مقدّمتاه عقليتان وقد يقال باختصاصه عندهما بذلك لأنهم إنما يبحثون عن العقليات ولايلزم منه انتفاء اليقين عن النقلية وانما اللازم أن لاتسمى برهانا اصطلاحا وقد أطال فى بيان ذلك فى الكبير (قوله وجه الحصر الخ) هذا الوجه جعلى قصد به التقريب إلى الأفهام لاعقلى إذ لو كان عقليا لكانت الأقسام تسعة لأنّ التصديق إما جازم أو غير جازم وكل منهما إما أن تعتبر حقيقته أولا فهذه أربعة وكل منها إما حق فى الواقع أولا فهذه ثمانية يضم اليها التخييل المقابل للتصديق فتكون الأقسام تسعة (قوله كالتخييل) الكاف استقصائية (قوله فالمفيد للتصديق الجازم الحق) أقول: كان عليه أن يقول الجازم المعتبر حقيته الحقّ فى الواقع وكذا كان عليه أن يزيد المعتبر حقيته فى الجازم غير الحقّ (قوله وللتصديق الجازم غير الحق السفسطة) وجه إفادتها الجزم مع كون مقدّماتها كاذبة أنّ المستدلّ بها يظهر أنها حقة فهى بهذا الاعتبار تفيد تصديقا جازما غير مطابق وقول سيدى سعيد إنها لاتفيد يقينا

(قياس الاستقراء) لما تقدّم (و) قياس (التمثيل) إذ ليس يلزم من تشابه أمرين فى شىء تشابههما فى جميع الأشياء.

[أقسام الحجة]

(وحجة) إما (نقلية) وهى ما كان من الكتاب والسنة والاجماع وإما (عقليه) و (أقسام هذى) أى العقلية (خمسة جليه) أى ظاهرة عند أهل المنطق وجه الحصر أنها تفيد إما تصديقا أو تأثيرا فى غيره كالتخييل والتصديق إمّا جازم أو غير جازم والجازم إمّا أن تعتبر حقيقته أولا والمعتبر إمّا حق فى الواقع أولا فالمفيد للتصديق الجازم الحقّ البرهان وللتصديق الجازم غير الحق السفسطة

ولاظنا و إنما تحصل منها الشكوك والشبه الكاذبة إنما هو إذا نظر إلى الواقع فلا ينافى ماقاله الشارح ومثل ذلك يقال فى الجدل ونحوه إذا كانت المقدمات كاذبة فى الواقع أفاده فى الكبير (قوله والذى لايعتبر الخ) الأحسن عطفه على غير الحق أى وللتصديق الجازم الذى لايعتبر فيه الخ (قوله بل عموم الاعتراف) أقول: الظاهر أنه يكفى اعتراف الخصم فكان ينبغى حذف لفظة عموم إلا أن يراد به عموم اعتراف الخصم بجميع المقدمات فتأمل (قوله وهو والسفسطة داخلان فى المغالطة) أقول: ينافيه ماسيأتى له من جعل المغالطة اسما لأحد أنواع السفسطة والمشاغبة اسما لنوع آخر منهما والذى يدفع هذه المنافاة مايؤخذ من متفرق كلامه فى الشرحين وهو أن المغالطة تستعمل بمعنيين معنى خاص ومعنى عام فالمعنى العام ماألف من مقدمات غير حقة فى الواقع فان اعترف بها الخصم كانت جدلا و إلا فالسفسطة والمعنى الخاص ما كان من السفسطة مؤلفا من مقدمات تشبه الحق وليست به فتحمل المغالطة فى قوله هنا وهو والسفسطة داخلان فى المغالطة على المغالطة بالمعنى العام و يحمل قوله فى احدى صور السفسطة وتسمى مغالطة على المغالطة بالمعنى الخاص بل للمغالطة استعمال ثالث يؤخذ من قوله فى الكبير ولم يذكر المصنف المشاغبة والمغالطة لأن مقدماتهما هى مقدمات السفسطة و إنما تختلف الثلاثة بالاعتبار فباعتبار أن مستعملها يقابل بها صاحب البرهان و يوهم الناس الحكمة تسمى سفسطة و باعتبار أنه يقابل بها من ينصب نفسه للجدال وخداع أهل الحق والتشويش عليهم تسمى مشاغبة و إن لم يعتبر المستدل شيئا من ذلك فهو مغالط لنفسه اهـ مع بعض إيضاح من ابن يعقوب و يؤخذ منه أيضا أن ما يأتى من تسمية أحد أنواع السفسطة مشاغبة على أحد استعمالين فيها فلا تغفل (قوله أولها) أى فى الذكر أما ترتيبها بحسب القوة فسيأتى (قوله قياس مؤلف من مقدمات الخ) قال فى الكبير: لايشترط فى تسمية القياس خطابة أن يكون كل من مقدمتيه غير يقينى بل يكفى أن تكون إحداها ظنية أومقبولة و إن كانت الأخرى يقينية وذلك لأنه يغلب الخسيس على غيره حتى إن المركب من اليقينى والظنى ظنى ولذلك نظائر كثيرة فقوله هنا مقبولة أو مظنونة : أى كلا أو بعضا وظاهر كلامه أن الخطابة لاتكون إلا قياسا والحق أنها قد تكون قياسا وقد تكون استقراء وقد تكون تمثيلا وقد تكون على صورة قياس غير يقينى الانتاج كالموجبتين من الشكل الثانى بشرط أن يظن الانتاج ولاينافى مامر من دخول الخطابة فى تعريف القياس مع خروج الاستقراء والتمثيل منه لأن المراد أن بعض أفراد الخطابة داخل فيه قاله فى الكبير (قوله أومن مقدمات مظنونة) أى و إن كان مستعملها يوردها بصورة الجزم ثم ان أريد بالمقبولة فيما سبق مايشمل المظنونة والمعتقدة اعتقادا جازما كان بين المعطوف والمعطوف عليه العموم والخصوص من وجه و إن أريد بها المظنونة فقط كان بينهما العموم والخصوص مطلقا و إن أريد بها المعتقدة اعتقادا جازما كان بينهما التباين (قوله معتقد فيها اعتقادا راجحا) صفة كاشفة (قوله نحو كل حائط الخ) الأمثلة الثلاثة للنوع الثانى ومثال الأول ظاهر والتمثيل إن كان للخطابة المركبة من المقدمات المظنونة كان فى كلامه حذف بعض المقدمات و إن كان للمقدمات المظنونة فلا حذف وكذا يقال فى نظائره (قوله يسار العدو) أى يعلمه بالسر والثغر طرف بلاد الاسلام (قوله والغرض منها) أى الغرض الأصلى و إلا فقد تستعمل للرد على المدعى دعوى (قوله ترغيب الناس فيما ينفعهم) أى أو ترهيبهم عما يضرهم ففى كلامه اكتفاء (قوله من مقدمات تنبسط منها) أى من جميعها أو بعضها النفس سواء كانت مسلمة أوغير مسلمة صادقة أوكاذبة كذا فى الكبير (قوله نحو الخمر الخ) عبارته فى الكبير فمثال مفيد البسيط والترهيب قول من يريد الترغيب فى شرب الخمرة هذه خمرة وكل خمرة ياقوتة سيالة فان النفس الخبيثة ترغب بسبب ذلك فيها اهـ (قوله نحو العسل مرة مهوعة) هذا يقوله من يريد قبض النفس وتنفيرها عن عسل النحل والمرة بكسر الميم وتشديد الراء

والذى لايعتبر فيه كونه حقا أوغير حق بل عموم الاعتراف الجدل وهو والسفسطة داخلان فى المغالطة ومفيد التصديق غير الجازم خطابة ومفيد التخييل شعر . أولها (خطابة) وهى قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه كولى أومن مقدمات مظنونة معتقد فيها اعتقادا راجحا نحو كل حائط ينتثر منه التراب ينهدم ونحو فلان يسار العدو فهو مسلم للثغر ونحو فلان يطوف بالليل فهو متلصص والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم كما يفعله الخطباء والوعاظ. وثانيها (شعر) وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس نحو الخمر ياقوتة سيالة أو تنقبض نحو العسل مرة مهوعة

ونحو الورد صرم بغل قائم فى وسطه روث والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد بأن يكون على وزن أو صوت طيب . (و) ثالثها (برهان) وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لا نتاج اليقين وسيأتى . ورابعها (جدل) وهو مؤلف من مقدمات مشهورة وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وغيرها أو مسلمة عند الناس أو عند الخصمين نحو هذا ظلم وكل ظلم قبيح فهذا قبيح ونحو هذه مراعاة للضعفاء وكل مراعاة للضعفاء محمودة ونحو هذا خبر واحد عدل وكل خبر واحد عدل يعمل به والغرض منه إلزام الخصم و إقناع القاصر عن ادراك البرهان (وخامس)ها (سفسطة نلت الأمل) وهو قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة نحو هذا ميت وكل ميت جماد فهذا جماد أو شبيهة بالحق وليست به كقولنا فى صورة فرس على حائط

مافى المرارة من الصفراء وضبطه بعض الشيوخ بالدال المهملة المشددة وهى مايجتمع فى الجرح من القيح ومهوعة بفتح الواو المشددة : أى مقيأة أى هى قىء النحل وضبطها بعضهم بالكسر وهو أيضا صحيح (قوله ونحو الورد الخ) هذا بقوله من يريد قبض النفس وتنفيرها عن الورد والمراد بالورد أحد أنواعه وهو الأحمر لأنه الذى يشبه الصرم المذكور وقائم أى واقف منتصب أو بارز فهو على الأول صفة لبغل وعلى الثانى صفة لصرم (قوله ويزيد) أى الانفعال بأن يكون : أى بسبب أن يكون على وزن والذى يظهر لى أن المراد بالوزن مايعم البحور المعروفة وغيرها كالزجل ودوبيت ومما على الوزن قول الشاعر :

عــذ بالخمول واذ بالذل معتصما ... بالله تسلم كما أهل النهى سلموا

فالريح تحطم ان هبت عواصفها ... دوح الثمار وينجو الشيح والرتم

(قوله من مقدمات يقينية) أى جميعها وقوله لانتاج اليقين غاية للتأليف لا للاحتراز كما سيأتى (قوله وهو مؤلف من مقدمات مشهورة الخ) ظاهر صنيع المصنف أن الخطابة مغايرة للجدل فلا تجتمع معه وقد يقال إن المقدمات المقبولة يجوز أن تكون مشهورة والمقدمات المظنونة يجوز أن تكون مسلمة فيحصل الاجتماع إلا أن يقال إن قيد الحيثية مراعى فى كل منهما فالخطابة مؤلفة من مقدمات مقبولة أو مظنونة من حيث هى مقبولة أو مظنونة والجدل مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة من حيث هى مشهورة أو مسلمة كذا فى الغنيمى (قوله مشهورة أو مسلمة) أى جميعها أو بعضها كما فى الكبير وفيه أن المشهورة ماتطابق آراء الكل عليها كحسن الاحسان إلى الآباء والفقراء أو آراء الجل كوحدة الاله أو آراء طائفة مخصوصة كاستحالة التسلسل والمسلمة مايسلمه الخصم ويقبله أو مايلزمه تسليمه وقبوله لكونه مستدلا عليه فى علم آخر أو فى مقام آخر اه ومايلزم الخصم تسليمه وقبوله لكونه مستدلا عليه فى علم آخر هو عين ما اتفقت عليه آراء طائفة مخصوصة فيكون بين المشهورة والمسلمة عموم وخصوص من وجه فان فسرت المسلمة بمايسلمه المتباحثان فقط أو الخصم فقط كان بينهما التغاير (قوله وتختلف) أى المقدمات المشهورة : أى تختلف شهرتها فربما كانت مشهورة فى زمان دون زمان وفى مكان دون مكان وعند قوم دون آخرين فقوله وغيرها : أى كالأشخاص قال فى الكبير : والمراد أن قضايا الجدل تؤخذ من حيث إنها مشهورة أو مسلمة من غير اعتبار كونها يقينية وإن كانت فى الواقع يقينية بل أولية فهو أعم من البرهان بحسب المادة وكما يكون قياسا يكون استقراء وتمثيلا فهو أعم منه صورة أيضا ولا ينافى مامر من دخول الجدل كبقية الخمسة فى تعريف القياس لأن الداخل فى تعريفه بعض صور الجدل اه ببعض تصرف (قوله أو مسلمة عند الناس) معطوف على مشهورة وقد علمت مما نقلناه سابقا عن الشرح الكبير أن المسلمة عند الناس داخلة فى المشهورة سواء أريد جميع الناس أو طائفة منهم فكان الأحسن حذفها (قوله أو عند الخصمين) أقول : الأولى كما يؤخذ من شرحه الكبير أن يقول أو عند الخصم (قوله نحو هذا ظلم الخ) قيل الأمثلة الثلاثة على اللف والنشر المرتب قال فى الكبير : والجدل حسن إن كان المقصود به حسنا كأن يظهر هناك فضل للناس فى العقائد الدينية أو غيرها فيجب على من أتقن هذا الباب أن يظهر للناس سوء طويته عينا ان لم يكن فى القطر من يحسن غيره وكفاية ان كان اه ملخصا (قوله وخامسها) أقول : يلزم عليه حذف التنوين فى كلام المصنف فكان الأولى أن يقول وخامس لها أو خامس إياها أى مصيرها بنفسه خمسة كما فى الكبير (قوله سفسطة) قال فى الكبير مأخوذة من سوف وهى الحكمة واسطا وهو التلبيس ومعناها الحكمة المموّهة (قوله وهمية الخ) أى كلها أو بعضها ومعنى قوله وهمية أن الوهم حكم بها فى غير المحسوسات وإنما قلنا فى غير المحسوسات لأن أحكام الوهم فى المحسوسات حقة يصدقها العقل بخلافها فى المعقولات الصرفة فكاذبة (قوله أو شبيهة بالحق الخ) الظاهر أن عطف هذا ومابعده على وهمية كاذبة من عطف الخاص

على العام وقوله بالحق أى بما اعتبرت حقيته من غير اعتبار كونه مشهورا أولا وقوله فيما بعد بالمشهورة أى بما اعتبرت شهرته من غير اعتبار كونه حقا أولا (قوله هذا فرس الخ) فهذا القياس يشبه القياس الذى استعمل فيه الفرس بمعناه الحقيق وأفاد شيخنا العدوى أن المراد بكون المقدمات تشبه الحق أن مدلول بعضها يشبهه وهو الصورة المنقوشة المعبر عنها بالفرس فى قولنا هذا فرس وأنه ليس المراد أن اللفظ المذكور شبيه بالمقدمة الحقة (قوله أو شبيهة بالمشهورة) المراد أنها ليست مشهورة بحيث يعترف بها الناس لكنها تشبه المشهورة لأنه يقع صحتها فى وهم كثير من الناس ممن ليس لهم علم قاله شيخنا العدوى (قوله يخبط) من باب ضرب و يحتمل قراءته بالتشديد والخبط فى الأصل السير على غير هدى . شبه به التكلم على غير هدى (قوله مشاغبة) المشاغبة والشغاب والشغب بالاسكان فى اللغة تهييج الخصام والشر (قوله ومن قبيل المشاغبة الخ) جعل المغالطة الخارجية من قبيل المشاغبة لظهور معنى المشاغبة لغة فى المغالطة الخارجية وقال فى الكبير: المغالطة الخارجية من المغالطة اللغوية لا الاصطلاحية ولا تنافى كما لا يخفى فتأمل (قوله ما يسمى المغالطة الخارجية) سميت بذلك لكونها بأمر أجنبى عن البحث المتكلم فيه سواء وقعت قبل البحث أو فى أثنائه أو بعده (قوله يغيظ) بفتح الياء من غاظه يغيظه (قوله وهو حرام) أى لغير ضرورة كما يؤخذ مما بعده (قوله ونحوه) كالرافضى والمعتزلى والمتعنت من ذلك ما وقع للقاضى الباقلانى حين أقبل لمجلس المناظرة وفيه ابن المعلم أحد رؤساء الرافضة فالتفت إلى أصحابه وقال قد جاءكم الشيطان فسمع القاضى ذلك من بعد فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه وقال لهم قال الله تعالى - ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا - . ومن ذلك ما وقع له معه أنه اشتد من الكلام بينهما يوما فرماه ابن المعلم بكف من الباقلاء أعده له يعرض له بما نسب إليه ليخجله و يحيره فرد القاضى يده إلى كمه ورماه بسوط فعجب الناس لفطنته و إعداده للأمور أشباهها قبل وقتها. ومن ذلك ما وقع له فى مجلس عضد الدولة حين ناظر الأحدب ورءوس معتزلة بغداد وعددا كثيرا من معتزلة البصرة فقال الأحدب لبعض تلامذته سله هل لله أن يكلف الخلق ما لا يطيقون وغرضه أن يقبح مذهب أهل السنة فى تجويزهم التكليف بما لا يطاق بل قال بعضهم إنه واقع فى العقائد كتكاليف من فى أقاصى البلاد من البلداء الذين لا يكادون يفقهون قولا بالنظر والمعرفة فقال القاضى إن أردت بالتكاليف القول المجرد فقد وجد ذلك قال الله تعالى - قل كونوا حجارة أو حديدا - الآية ونحن لا نقدر أن نكون كذلك وقال - ائتونى بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين - فطالبهم بما لا يعلمون وقال - يوم يكشف عن ساق و يدعون إلى السجود فلا يستطيعون - و إن أردت بالتكاليف الذى تعرفه وهو طلب ما يصح فعله و تركه فالكلام متناقض وسؤالك فاسد لأنك قلت تكليف والتكاليف اقتضاء فعل ما فيه مشقة على المكلف وما لا يطاق لا يفعل لا بمشقة ولا بغيرها فسكت القائل وأخذ الأحدب فى الكلام فقال: أيها الرجل سئلت عن كلام مفهوم فطرحته فى الاحتمالات وليس ذلك بجواب وجوابه إذا سئلت أن تقول نعم أولا قال القاضى فأغضبنى كلامه إذ لم يوقرنى توقير الشيخ وقلت ياهذا أنت نائم ورجلاك فى الملأ ما طرحت السؤال فى احتمال من الاحتمالات إلا وقد بينت الوجوه المحتملة فان كان معك فى المسئلة كلام فأت به و إلا تكلم فى غيرها فأعاد الكلام الأول فقال الملك أيها الشيخ قد بين وجوه الاحتمال وليس لك أن تعاتبه ولا أن تغالطه وما جمعتكم إلا لفائدة لا للمهاترة ولا لما لا يليق بالعلماء ومن ذلك ما وقع لشيخنا مع بعض المدرسين وكان أصله من اليهود حيث بحث معه شيخنا فقال له المدرس هذا العلم الذى تقرأ فيه علم الأصول معرضا بشيخنا أنه لا يفرق بين علم الأصول و بين غيره ليغيظه فقال له شيخنا لم يلتبس على بالتوراة معرضا به أنه كان أصله يهوديا ومن ذلك ما وقع له مع بعض من جاء يسأله فى درسه متعنتا حين تكلم شيخنا على تعريف الليل والنهار فقال له ذلك البعض وكان أعور هل يجوز أن يجمع الله بين الليل والنهار فقال له

هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال
وتسمى مغالطة أو شبيهة بالمشهورة كقولنا فى شخص يخبط فى البحث هذا يكلم العلماء بألفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو عالم فهذا عالم وتسمى مشاغبة ،
ومن قبيل المشاغبة ما يسمى المغالطة الخارجية وهو أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره وهو حرام وقد تدعو الضرورة إلى استعماله فى دفع كافر لم يقدر عليه ونحوه وقد نظمت ما يتألف منه غير البرهان بقولى :
من المسلم ومشهور جدل
خطابة من ظن أو ما يقتبل
شعر من المخيلات سفسطه

من وهم أوشبيه اعلم صالطه * (أجلها) أى المذكورات (البرهان) فالجدل فالخطابة فالشعر فالسفسطة أو دو

أى البرهان (ما) أى القياس الذى (ألف من * مقدمات باليقين تقترن) أى من مقدمات يقينية لانتاج اليقين أعم من أن تكون ضرورية أو مكتسبة فالقياس جنس يتناول الأقيسة الخمسة وألف ذكر ليتعلق به قوله من مقدمات و باليقين تقترن يخرج الخطابة والجدل وغيرهما وقولى لانتاج اليقين غاية واليقين اعتقاد جازم مطابق للواقع ممتنع التغير والبرهان قسمان لمى وهوما الوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر فى الذهن والخارج نحو زيد متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم فتعفن الأخلاط علة لثبوت الحمى لزيد فيهما وسمى لميا لافادته اللمية أى العلة إذ يجاب به السؤال بلم و إنى وهو ما الوسط فيه علة لذلك فى الذهن فقط نحو زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فالحمى علة لثبوت تعفن الأخلاط فى الذهن لا الخارج وسمى إنيا لاقتصاره على إنية الحكم أى ثبوته دون لميته ، من قولهم إنّ الأمر كذا فهو منسوب لأنّ والأول للمّ ثم أبدل من قوله من مقدمات الخ قوله (من أوليات) الخ

شيخنا قد جمع الله بينهما فى وجهك فضحك الحاضرون وأخم من الكبير مع بعض وتصرف (قوله وهم أو شبيه) أى بالحق أو المشهور و يوجد فى بعض النسخ أوشبيهه بالاضافة إلى الضمير وهو تحريف من الناسخ (قوله أجلها) أى أقواها البرهان لأنه يفيد القطع بخلاف غيره (قوله فالجدل) أى لأنه يتركب من مقدمات قريبة من اليقين وهى المشهورات والمسلمات (قوله فالخطابة) أى لأنها تفيد الظن بخلاف الشعر والسفسطة (قوله فالشعر) أى لانفعال النفس به كانفعالها باليقين والظن (قوله ما ألف) عطف بيان على البرهان أو خبر مبتدإ محذوف قال بعض المحققين وهذا تعريف بالرسم لأن القياس صورة البرهان والمقدمات اليقينية مادته واليقين المستفاد غايته والأولان داخلان والثالث خارج والتعريف المركب من الداخل والخارج رسم (قوله ليتعلق به قوله الخ) أى لا للاحتراز عن شئ (قوله وغيرهما) من الشعر والسفسطة (قوله غاية) أى للتأليف أى لا للاحتراز (قوله اعتقاد جازم الخ) قال فى الكبير: فخرج بالاعتقاد الشك والوهم و بالجازم الظن إن قلنا إنه يسمى اعتقادا و إلا فهو خارج من الاعتقاد فلا حاجة إلى التقييد بالجازم و بالمطابق الجهل المركب و بلا يقبل التغيير اعتقاد المقلد المصيب لأنه يقبل التغيير بالتشكيك . واعترض بأن اليقين من النظريات قد يذهل الذهن عن بعض مباديه فيشك فيه بل ربما يحكم بخلافه . وأجيب بأن اليقين مادام دليله الصحيح حاضرا فى الذهن يمتنع فيه الشك بخلاف اعتقاد المقلد فانه يمكن زواله و إن كان مستنده الذى هو المقلد بفتح اللام موجودا بالتشكيك انتهى ملخصا (قوله والبرهان قسمان الخ) قال فى الكبير: الوسط فى البرهان لابد أن يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب ذهنا وإلا لم يكن البرهان برهانا عليه ثم لايخلو إما أن يكون الأوسط مع ذلك علة لثبوت ذلك الحكم فى الخارج أيضا ويسمى برهانا لميا إلى أن قال و إما أن لا يكون كذلك ويسمى برهانا إنيا ، ثم قال والحاصل أنه متى استدل بالعلة على المعلول والمؤثر على الأثر كان البرهان لميا ومتى استدل بالمعلول على العلة والأثر على المؤثر كان البرهان إنيا اهـ (قوله لمى) بتشديد الميم و إن كان المنسوب إليه لم بتخفيفها لأن القاعدة العربية أنك إذا نسبت إلى الثنائى تضاعف الثانى منه (قوله فى الذهن والخارج) متعلق بثبوت (قوله متعفن الأخلاط) أى الطبائع الأربع الموجودة فيه وفى كل إنسان السوداء والصفراء والبلغم والدم غير أن الشخص قد يغلب عليه إحداها فينسب إليها والمراد بتعفنها تغيرها وخروجها عن الاستقامة (قوله فيهما) أى فى الذهن والخارج أما كون التعفن علة فى الذهن فلاعتباره أوّلا واعتبار الثبوت المذكور آخرا لأنه لامعنى لكون العلة ذهنية إلا أن العقل يعتبرها سابقة على معلولها وأما كونه علة فى الخارج فلترتب الحمى عليه إذا وجد خارجا كما هو مشاهد (قوله إذ يجاب به السؤال بلم) أقول: لايظهر تعليل إفادته اللمية بكونه يجاب به السؤال بلم بل الظاهر العكس وهو تعليل كونه يجاب به السؤال بلم بافادته اللمية فكان عليه أن يقول لأنه يجاب به السؤال بلم لافادته اللمية وعبارته فى الكبير: أحسن من عبارته هنا ونصها و يسمى برهانا لميا منسوب للم إذ يجاب به السؤال بلم كان كذا و إن شئت قلت لافادته اللمية أى العلة للحكم اهـ (قوله فالحمى علة لثبوت تعفن الأخلاط فى الذهن) أى لاعتبار العقل إياها أوّلا والتعفن آخرا وقوله لا فى الخارج أى لأن الأمر فيه بالعكس (قوله إنية الحكم) هو تعفن الأخلاط فى مثال الإنى وقوله أى ثبوته أى فى الخارج و إن قال فى كبيره فى العقل وتبعه بعض من كتب لما لايخفى على من تأمل وقوله دون لميته أى علته فى الخارج التى هى المعتبرة فاندفع ما يقال إنه يفيد العلة فى الذهن فهلا سمى لميا (قوله من قولهم) أى مأخوذ من قولهم ووجه المناسبة أن أن تفيد ثبوت الحكم (قوله من أوليات) قال شيخنا العدوى بضم الهمزة وسكون الواو جمع أولى كما ضبطه بعض المحققين اهـ ● وأقول : الظاهر أن ماجرى على الألسن من فتح الهمزة و تشديد الواو صحيح أيضا نسبة إلى

الأوّل

الأوّل لحكم العقل بهامن أوّل وهلة لعدم توقفهاعلى شئ بعد تصوّر الطرفين بل هذا الضبط متعين فى المتن لأنه الموافق للوزن (قوله والمراد الخ) دفع بهذا المراد مايرد على ظاهر المتن من القصور لاقتضائه وجوب تركب البرهان من الضروريات الستّ الآتية مع أنه قديتركب من نظريتين و إن كان يجب انتهاؤهما إلى ضروريتين . وحاصل الدفع أنه ليس المراد أنه يجب تركب البرهان من تلك الستّ بل المراد أنه يجب تركبه منها أو ممايتنهى إليها (قوله إنّ المقدمات اليقينية) أقول: الأنسب بجعله من أوليات الخ بدلا من مقدمات الخ أن يقول والمراد أنّ البرهان يتركب إما الخ لأنّ تعبيره يعطى أنّ من فى قوله من أوليات تبعيضية (قوله من الستة) أقول: الأنسب حذف التاء لأنّ المعدود مؤنث و إن كان حذف المعدود يسوّغ ثبوتها (قوله أومنتهية إليها) معطوف على متعلق من الستة المحذوف (قوله ووجه الضبط) أى الحصر (قوله من الحس) أى الظاهر والباطن و يوجد فى بعض النسخ من الحس المجرد وليس لهذا النعت كبير معنى (قوله على وسط) أى دليل كماسيأتى (قوله فهى الأوليات) أنث الضمير مع رجوعه إلى الأوّل للخبر وكذا يقال فى نظائره الآتية (قوله فهى قضايا الخ) أقول: التعرض لهذا القسم يوجب أنّ الأنواع المحصورفيهاسبعة والغرض توجيه الحصر فى الستّ كمادرج عليه المصنف فكان الأولى ترك التعرض له فى بيان وجه الحصر (قوله قياساتها معها) أى أدلتها مصاحبة لها فى الذهن لاتنفك عنها (قوله إن كان للحس الظاهر) أى منسو با للحس الظاهر وليس المراد بالحس الظاهر خصوص الابصار وقوله فالمحسوسات أى فالأوّل الذى فيه الاحساس للحس الظاهر المحسوسات وقوله أوالباطن أى أومنسو با للحس الباطن وقوله فالوجدانيات . واعلم أنّ إيضاح المقام يحتاج إلى الكلام على الحواس الباطنة فنقول قال ابن يعقوب فى شرحه على التلخيص مانصه . اعلم أنّ القوّة الباطنة المدركة أربعة: القوّة العاقلة والقوّة الوهمية وقوّة الحسّ المشترك والقوّة المفكره . فأما القوّة العاقلة فزعموا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض المادّة المعروضة للصور والأبعاد كالطول والعرض والعمق لأنها مجردة ولايقوم بها إلا المجرد وزعموا أنّ لهاخزانة هى العقل الفياض الذى هو فلك القمر . وأما الوهمية فهى القوّة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيات لاتتأتى إلى مدركها من طرق الحواس وذلك كادراك الصداقة أوالعداوة فى زيد مثلا وكادراك الشاة معنى هو الايذاء فى الذئب مثلا ولهذا يقال إنّ البهائم لها وهم تدرك به أنّ لها حسا وتحكم تلك القوّة بأحكام كاذبة ثم تلك القوّة أعنى الوهمية قائمة بأول التجويف الآخر من الدماغ وذلك أنّ للدماغ تجاويف أى بطونا واحدها فى مقدم الدماغ وآخر فى مؤخره وآخر فى وسطه فزعموا أنّ الوهم قائم بأول التجويف الآخر وله خزانة تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم . وأما الحسّ المشترك وهو الذى تتأدّى إليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فهو قوّة قائمة بأول التجويف الأول من الدماغ وتحكم بين تلك الصور المتأدّية إليها كالحكم بأنّ هذا الأصفر هو نفس هذا الحلو مثلا و يعنون بالصور مايمكن إدراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعا و يعنون بالمعانى الجزئية المدركة للوهم مالايمكن إدراكه بها وخزانته الخيال وهو قوّة قائمة بآخر تجويف الحسّ المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحسّ المشترك . وأما المفكرة فهى قوّة تتصرّف فى الصور الخيالية وفى المعانى الجزئية الوهمية وهى دائما لاتسكن يقظة ولامناما و إذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعانى فان كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا أوالوهم أوالخيال كان غالبا كاذبا كالحكم بأنّ رأس الحمار ثابت على جثة الانسان والعكس ولاينتظم تصرفها بل تتصرف بها النفس كيف اتفق وهى إنما تسمى مفكرة فى الحقيقة إن تصرّفت بواسطة العقل وحده أومع الوهم و إن تصرّفت بواسطة الوهم وحده أوالخيال وحده أوهما خصت باسم

والمراد أنّ المقدمات اليقينية إما من الستة أو منتهية إليها ووجه الضبط أنّ حكم العقل إما بلا استعانة من الحسّ أومعها والأول إن لم يتوقف على وسط حاضر فى الذهن فهى الأوّليات و إن توقف فهى قضايا قياساتها معها والثانى إما أن لايتوقف اليقين به بعد الاحساس على شئ أو يتوقف أما الأول فالاحساس إن كان للحس الظاهر فالمحسوسات أوللباطن فالوجدانيات وتسمى مشاهدات أيضا كما أنّ المحسوسات تسمى بذلك و إن توقف فالحس إما حس السمع

وهو المتواترات فإنها تتوقف على حكم العقل بامتناع تواطؤ المخبرين على الكذب أوغيره فان توقف على تكرر فالمجربات وإن توقف على الحدس فالحدسيات وليس هذا حصرا عقليا بل للضبط فالأوليات مايحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه نحوالواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء فان هذين الحكمين لايتوقفان إلا على تصور الطرفين و (مشاهدات) يعني باطنية وهي ما لايحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس الباطن وتسمى وجدانيات كأن لنا جوعا وعطشا وغضبا و (مجربات) وهي مايحتاج العقل في الجزم بحكمه إلى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى كقولنا السقمونياء مسهلة للصفراء و (متواترات) وهي مايحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب كقولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة

المتخيلة أوالمتوهمة ولم يذكروا لها خزانة بل خزانتها خزائن القوى الأخر . وقد صرّح بعض حذاق المحققين بأنّ النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وأنّ نسبة الادراك إليها كنسبة القطع إلى السكين في يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء . وأما أهل السنة فيجوّزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى و يجوز عندهم أن يكون المدرك قوّة واحدة وتسمى بهذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الأحكام اه وفي كلامه اعتبار المدركة تارة والخزانة أخرى إشارة إلى جواز الاعتبارين فافهم (**قوله** وهو المتواترات) أي المتوقف الذي فيه الحس حس السمع المتواترات (**قوله** أوغيره) بالرفع معطوف على حس السمع أو بالجرّ معطوف على السمع (**قوله** و إن توقف على الحدس) أقول: توهم عبارته أنّ الحدسيات لاتتوقف على تكرر مع أنّ الحدسيات كالمجربات في تكرر المشاهدة ومقارنة قياس خفي كما صرّح بذلك في الكبير وسيأتي إيضاحه فيجب أن يحمل قوله على تكرر أي فقط أي من غير حدس فحينئذ تظهر المقابلة (**قوله** وليس هذا حصرا عقليا) إذ لو كان حصرا عقليا لزادت الأقسام باعتبار أنّ الشيء الذي يتوقف عليه بعد الاحساس لاينحصر عقلا في التكرار والحدس و باعتبار غير ذلك أيضا (**قوله** بل للضبط) أي بل هو جعلي لأجل الضبط وسهولة الحفظ (**قوله** فالأوليات مايحكم الخ) أي أقوال أوقضايا و بها عبر الشارح في كبيره في الأنواع الستة وجعل ماواقعة على جمع ليناسب قوله الأوليات (**قوله** بمجرّد تصوّر طرفيه) أي و إن كان تصوّر طرفيه أوأحدهما كسبيا قال في الكبير: وقد يتوقف العقل في الحكم الأولي بعد تصور الأطراف إما لنقصان الغريزية كالصبيان والبله و إما لتدنيس الفطرة بالعقائد المضادّة للأوليات كما يكون لبعض العوام والجهال اه (**قوله** والكل أعظم من الجزء) أي جزء ذلك الكل فلا ينافي أنّ هذا الجزء قد يكون أعظم من كل غيره (**قوله** يعني باطنية) قال في الكبير: وأما التي يحكم بها العقل بواسطة الحواس الظاهرة كالحكم بأنّ الشمس مضيئة فهي المحسوسات وهي السادسة في كلام المصنف اه مع بعض حذف وتسمية هذه مشاهدات والتي بالحواس الظاهرة محسوسات مجرد اصطلاح للمصنف وابن الحاجب ومن وافقهما و إلا فقد تقدم أنّ كلا يسمى باسم الآخر (**قوله** كأن لنا جوعا وعطشا) الأقرب كسر همزة إن على معنى كهذه القضية ولاحاجة إلى ارتكاب خلافه لأجل إرجاع عبارته هنا إلى عبارته في الكبير التي نصها كالحكم بأنّ لنا جوعا وغضبا إذ هذا غير لازم قال شيخنا العدوي واختلف في الجوع فقيل هو فراغ الجسم عما به قوامه وقيل الألم الذي ينال الحيوان من خلوّ المعدة عن الطعام فهو على الثاني وجودي وعلى الأول عدمي (**قوله** وهي مايحتاج الخ) عبارته في الكبير وهي قضايا يحكم بها العقل بمشاهدات متكررة مفيدة لليقين بواسطة قياس خفي وهو أنّ الوقوع المتكرر على نهج واحد لابدّ له من سبب و إن لم يعرف ماهية ذلك السبب وكلما علم وجود السبب علم وجود المسبب قطعا ثم هي قد تختص كقولنا السقمونياء تسهل الصفراء وكبقية الطبيات وقد تعم كعلم العامة بأن الخمر مسكر والسقمونياء كما في القاموس نبات يستخرج من تجاويفه شيء رطب و يجفف و يسمى باسم نباته ومضادته للمعدة والأحشاء أكثر من جميع المسهلات و يصلح بالأشياء العطرة كالفلفل والزنجبيل والأنيسون مقدار ستّ شعيرات منه إلى عشرين شعيرة يسهل المرة الصفراء وتميز المجربات عن الاستقراء بأنها لاتفارق هذا القياس بخلاف الاستقراء اه ثم نقل عن اليوسي تفسير السبب بالعلة دفعا لما يقال لايلزم من وجود السبب وجود المسبب لامكان وجود مانع أو تخلف شرط وفي المصباح السقمونياء بفتح السين والقاف والمدّ معروفة قيل يونانية وقيل سريانية اه (**قوله** مرّة بعد أخرى) لوقال تكرارا يفيد اليقين لكان ظاهرا (**قوله** بواسطة السماع الخ) و يشترط استناد المخبرين إلى الحس أي حسّ كان من الحواس الظاهرة فخرج المستند إلى الدليل العقلي كالاخبار عن حدوث العالم و إذا كان هناك طبقتان فأكثر فلابدّ في كل طبقة من أمن تواطئهم على

وظهرت المعجزة على يديه (وحدسيات) وهي مايحكم فيه العقل بحدس مفيد للعلم والحدس سنوح المبادي والمطالب في الذهن دفعة وهو معنى قول المحققين الظفر عند الالتفات إلى المطالب في الذهن مع الحدود الوسطى كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من الشمس و بعده عنها وفرق بينها و بين المجربات بأنها واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات (ومحسوسات) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة الحس الظاهر من غير توقف على شيء آخر كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة (فتلك جملة اليقينيات) أي التي يتألف منها البرهان أو مما ينتهي إليها ولم يذكر المصنف القضايا التي قياساتها معها وهي ما يحكم به العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الأربعة زوج

الكذب ومن كون أخبار الطبقة الأخيرة عن حس والصحيح أنه لايعتبر عدد مخصوص بل المدار على كون المخبرين يمتنع تواطؤهم على الكذب و يختلف ذلك باختلاف الوقائع والمخبرين قال في الكبير والعلم الحاصل من التواتر والتجربة والحدس الآتي لا يكون حجة على الغير لجواز أن لايحصل له مثل ماحصل لك اه (قوله وظهرت المعجزة) اسم فاعل من الاعجاز وهو إثبات العجز الذي هو ضد القدرة تجوز به إلى اظهار العجز ثم أسند مجازا إلى ماهو سبب عادة في إظهاره والتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية كما في حسنة وسيئة وقيل للمبالغة وهي الأمر الخارق للعادة المقرون بالتحدي الدال على صدق من ظهرت على يديه والتحدي دعوى النبوة ولو بلسان الحال فلا يقال هذا القيد يخرج أكثر معجزاته صلى الله عليه وسلم إذ لم يقترن أكثرها بدعوى النبوة بلسان القال (قوله وحدسيات) بفتح الدال الضرورة (قوله بحدس) أي بواسطة حدس مفيد للعلم لقوته و بقيد مفيد للعلم خرج الحدس الذي لايفيد العلم لعدم قوته قوة مفيد العلم (قوله سنوح المبادي والمطالب) أي حصولهما وحضورهما في الذهن دفعة واحدة أي مرة واحدة فهي بفتح الدال والمراد بالمبادي الأدلة و بالمطالب النتائج و إنما كان ذلك دفعة واحدة لأنه لو كان هناك انتقال من المبادي إلى المطالب لكان هناك فكر فتكون الحدسيات من النظريات والفرض أنها من الضروريات وفي كلام بعضهم أن مع الحدسيات انتقالا بسرعة ولم يذكرها ابن الحاجب في الضروريات وعدها شارحه العضد من الظنيات ومثلها بما مر من أن نور القمر مستفاد من نور الشمس وهو المتجه الذي درج عليه كثير من العلماء لأنه يحتمل عقلا أن يكون نور القمر من شيء آخر وكذا إذا رأيت رشاشا حول إناء فيه ماء لا نسلم أنه يتيقن أن ذلك الرشاش من ذلك الماء لاحتمال أنه من غيره وعد بعضهم المجربات أيضا من الظنيات قال اليوسي و بعض القائلين بأن المجربات والحدسيات والمتواترات يقينيات جعلها نظريات لملاحظة قياس خفي في كل منها والخلف لفظي راجع إلى تفسير الضروري والنظري اه و بعضهم أخرج المجربات والمتواترات من الضروريات وجعلهما واسطة بين الضروريات والنظريات (قوله وهو) أي تفسير الحدس المذكور معنى قول المحققين الظفر أي بحصول المطالب وقوله في الذهن متعلق بحصول المطالب المقدرة وكذا قوله مع الحدود الوسطى والمراد بالحدود الوسطى الأدلة لأنها واسطة في حصول المطالب و بتقرير هذا التعريف على هذا الوجه يتضح كل الاتضاح كون التعريف الأول هو هذا التعريف (قوله كقولنا نور القمر الخ) تقدم الكلام مبسوطا على هذه القضية وقوله لاختلاف تشكلاته النورية هذا هو الحد الوسط (قوله وفرق بينها الخ) لما كان بين الحدسيات والمجربات مشاركة في التكرر ومقارنة القياس الخفي احتيج للفرق بينهما (قوله بأنها) أي الحدسيات واقعة بغير اختيار من الحادس بخلاف المجربات فانها واقعة باختيار المجرب وفعله وفرق أيضا بأن السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين ذكره في الكبير (قوله ومحسوسات) سميت بذلك لأن الحاكم بها مركب من الحس والعقل لا العقل فقط كما هو ظاهر ولا الحس فقط لأن المحسوس جزئي وهي أحكام كلية واعترض على التعبير بالمحسوسات بأنه إنما يقال أحس زيد كذا أو بكذا فقياس اسم مفعوله محس وأما حس الثلاثي فله معان أخر لاتناسب هنا وهي قتل ومسح وأنضج و يجاب بأنه قد يتوسع في مثل ذلك وهل الحواس الخمس تستقل بالادراك أولابد في إدراكها من العقل رأيان و يدل للأول أن البهائم تدرك بحواسها ولا عقل لها و يدل للثاني أن الانسان إذا نام وانفتحت عيناه لايدرك شيئا وذهب قوم إلى أن الحس لايفيد يقينا لغلطه في أمور وانظر بقية دليلهم والرد عليهم في الكبير (قوله بواسطة الحس الظاهر) أي البصر أو غيره ولذلك مثل بمثالين (قوله أي التي يتألف الخ) دفع بهذا مايرد على قوله فتلك جملة اليقينيات من أن اليقينيات قد تكون مكتسبة بالبرهان فكيف حصرها في الستة (قوله ولم يذكر المصنف القضايا الخ)

بسبب وسط حاضر فى الذهن وهو الانقسام بمتساويين والوسط مايقترن بقولنا لأنه كقولنا بعد الأربعة زوج لأنها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فهذا وسط متصور فى الذهن عند تصور الأربعة وكأن المؤلف أدرجها فى الأوليات وعليه تكون ما لايتوقف على استعانة من الحس وإن توقف على وسط حاضر، والأحسن أن يقال لم يذكرها هنا لأنها فى الأصل كسبية لكنها لما كان برهانها ضروريا لايغيب عن الخيال عند الحكم صارت هى أيضا ضرورية فكأنها لا تحتاج إلى ذلك البرهان فعدها كثيرون فى الضروريات وعدم عدها منها هو ماعليه المحققون وغيره ذكرها وعد المحسوسات بالحس الظاهر والمحسوسات بالحس الباطن قسما واحدا وسماه المشاهدات ثم ذكر الاختلاف فى الربط بين الدليل والنتيجة بقوله (وفى دلالة) العلم أو الظن (المقدمات * على) العلم أو الظن بـ(النتيجة) يعنى وفى الارتباط بين العلم أو الظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة (خلاف آت) فلما كان للدليل ارتباط بالمدلول أطلق الدلالة على الارتباط ولذا اعتبر ثانيا معنى الارتباط فقال (عقلى) أى هذا الارتباط عقلى بلا تعليل ولا تولد فلا يمكن تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين عند عدم أضداد النظر العامة وهى ما لايخطر معها المنظور فيه

أى مع عدّ كثير إياها فى الضروريات (قوله بسبب وسط حاضر) متعلق بقولنا (قوله والوسط مايقترن الخ) سمى وسطا لأنه واسطة فى العلم بالمطلوب كمامر (قوله بقولنا لأنه الخ) أى أومافى معناه (قوله وكان الخ) لم يجزم لعدم الدليل (قوله وعليه تكون) أى الأوليات مالايتوقف الخ أى تفسر بذلك (قوله لم يذكرها) أى القضايا التى قياساتها معها فها ضمير لاحرف تنبيه داخل على هنا (قوله لأنها فى الأصل كسبية) أى فلم يعدها المصنف اعتبارا بأصلها (قوله لكنها الخ) توجيه لعدّ كثير إياها فى الضروريات (قوله لايغيب عن الخيال) تفسير لقوله ضروريا (قوله فعدها) تفريع على قوله صارت هى أيضا ضرورية (قوله وغيره ذكرها الخ) عطف على قوله ولم يذكرها المصنف أو استئناف (قوله وعد المحسوسات الخ) أى فعدد الأنواع على كل ستة (قوله فى الربط) يعنى الارتباط وقوله بين الدليل والنتيجة أى بين العلم أو الظن بالدليل والعلم أو الظن بالنتيجة كما سيأتى (قوله وفى دلالة الخ) فى كلام المصنف تجوّز وحذف فالأول التجوّز بالدلالة إلى الارتباط وإليه أشار الشارح بقوله يعنى وفى الارتباط الخ والثانى حذف العلم أو الظن قبل المقدمات وقبل النتيجة واحتيج إلى ماذكر ليوافق كلام المصنف الواقع فان الخلاف إنما هو فى الارتباط بين العلمين أو الظنين إذ لاخلاف فى الدلالة ولا فى الارتباط بين نفس المقدمات ونفس النتيجة كما أوضحه فى الكبير (قوله على العلم) راجع للعلم، وقوله أو الظن راجع للظن (قوله خلاف) أى مع اتفاق جميع الطوائف على استلزام العلم بالمقدمات المرتبة بالترتيب الخاص المستوفية للشروط للعلم بالنتيجة أعم من أن يكون الاستلزام عقليا أو عاديا فالخلاف إنما هو فى حال العلم بالنتيجة أفاده فى الكبير وأقول: فى حواشى الناصر اللقانى على شرح جمع الجوامع أن هناك قوما نفوا حصول العلم عقب النظر فليحرر (قوله فلما كان للدليل ارتباط بالمدلول) لعله يعنى أن اطلاق الدلالة على الارتباط مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب على المسبب (قوله ولذا) أى لكونه أطلق الدلالة على الارتباط اعتبر ثانيا معنى الارتباط فقال عقلى ولم يقل عقلية وقوله اعتبر ثانيا أى بعد اعتبار لفظ الدلالة والتعبير به أوّلا والاضافة فى معنى الارتباط للبيان (قوله أى هذا الارتباط عقلى) أى فعقلى خبر مبتدإ محذوف والعلم أو الظن بالنتيجة على هذا القول والذى بعده بخلق الله تعالى وعلى الأخيرين لا كما ستعرفه (قوله بلا تعليل ولا تولد) قاله ليغاير هذا القول قول الفلاسفة وقول المعتزلة الآتيين إذ الفلاسفة القائلون بأنه واجب لاينكرون أنه عقلى وقول المعتزلة القائلين بالتولد يستلزم أنه عقلى وإن كانوا ام يدّعون أنه عادى وذلك لأن مذهبهم مأخوذ من مذهب الفلاسفة فى الطبائع والطبيعة تستلزم مطبوعها عند وجود الشرط وانتفاء المانع قاله فى الكبير (قوله فلا يمكن تخلف العلم أو الظن الخ) اعترض بأنه فعل القادر المختار الذى ان شاء فعل وإن شاء ترك فكيف يكون واجبا. وأجيب بأن عدم انفكاك اللازم عن الملزوم لاينافى جوازه بمعنى أن الفاعل المختار إن شاء خلق الملزوم وخلق اللازم وإن شاء تركهما معا إلا أن يخلق الملزوم ولا يخلق اللازم وهكذا كل متلازمين عقلا كالجواهر والأعراض المتلازمين ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلى فى الكائنات. وحاصله أن ترك اللازم مع خلق الملزوم محال لاتتعلق به القدرة فلا يلزم نفى الاختيار قاله فى الكبير (قوله عند عدم أضداد النظر العامة) أى للنظر وغيره كما فى الكبير بأن تكون أضدادا للنظر وغيره والظرف متعلق بلا يمكن. وأقول: كان الأنسب أن يقول عند عدم أضداد علم النتيجة أو ظنها العامة لأن القصد اشتراط انتفاء مانع علم النتيجة أو ظنها عند

بالبال كالموت والنوم والنسيان ومافى معناها ولا يقابلها من الأضداد الخاصة كالعلم به والجهل به أى المركب (أو عادى) بلا تولد فيمكن تخلفه بأن ينتهى شخص فى البلادة إلى أن يعلم أو يظن المقدمات ولا يتفطن لاندراج الأصغر تحت الأوسط فلا يعلم أو لا يظن النتيجة وفى هذا التصوير نظر لأن من الشروط التفطن للاندراج (أو تولد) عقلى أى ذو تولد بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت فى العلم أو الظن بالنتيجة بواسطة تأثيرها فى العلم أو الظن بالمقدمتين إذ التولد أن يوجد فعل لفاعل فعلا آخر (أو واجب) عقلى أى منسوب إلى الوجوب بمعنى التعليل أى أو بطريق الوجوب أى التعليل بمعنى أن العلم أو الظن للمقدمتين علة أثرت فى وجود العلم أو الظن بالنتيجة (والأول) وهو أنه عقلى بلا تعليل ولا تولد (المؤيد) لامام الحرمين والثانى للشيخ الأشعرى والقاضى القولان والثالث للمعتزلة وهو فاسد بقواطع البراهين المقررة فى محلها وقال الامام السنوسى فى شرح الكبرى وهذا المذهب اى القول بالتولد مطلقا أخذوه من مذهب الفلاسفة فى الأسباب الطبيعية

علم المقدمات أو ظنها (قوله بالبال) أى فى الذهن متعلق بيخطر (قوله وفى معناها) كالجنون والاغماء (قوله ومايقابلها) معطوف على أضداد النظر العامة : أى وعند عدم مايقابلها (قوله من الأضداد الخاصة) أى بالنظر كما فى الكبير ومن بيانية وقوله كالعلم به أى بالمنظور فيه وقوله أى المركب أما الجهل البسيط فيجامع النظر بل هو شرط فيه فما فى بعض الحواشى من التوقف فى التقييد بالمركب لا وجه له قال فى الكبير وكالظن والشك والوهم. فان قيل العلم يضاد غير النظر فانه يضاد الجهل فكيف يكون من الأضداد الخاصة بالنظر فالجواب أن الحكم على العلم والجهل المركب والظن والشك والوهم بأنها تضاد النظر لا غيره لا ينافى أنها متضادة فما بينها و بيان كون العلم يضاد النظر أن العالم لو نظر لكان نظره تحصيلا للحاصل قالوا ونظر العالم فى الدليل إنما هو لاختبار دلالته للاستدلال به أو أنه يقدر زوال العلم الأول ووجه كون الجهل المركب يضاد النظر أن صاحبه لو نظر للزم تحصيل الحاصل أيضا لأنه يستدل على معتقده ومعتقده حاصل عنده. نعم ان كان النظر لأجل اختبار معتقده ليستمر عليه أو ليرجع عنه لم يكن مضادا للنظر بل يجامعه ووجه كون الظن والشك والوهم يضاده أن المستدل متى نظر فى طرف لم يخطر بباله الطرف الآخر وهل عدم الخطور للطرف الثانى الموجب للتنافى عقلى أو عادى فيه تردد للمتكلمين ، فبان بهذا أن الانسان حال النظر خالى الذهن عما سوى المنظور فيه اه . أقول: الجواب الدافع للايراد أن يقال إن الحكم على الخمسة بأنها تضاد النظر لا غيره باعتبار جملتها لا كل واحد منها فلا ينافى أن كل واحد منها يضاد غير النظر فافهم (قوله أو عادى) أو لتنويع الخلاف (قوله بلا تولد) قال ليغاير هذا القول قول المعتزلة فانهم يزعمون أنه عادى كما هو معلوم عندهم فى بحث التولدات و إن كان يلزمهم أنه عقلى كما مر ولم يقل هنا ولا تعليل لعدم القائل بأن الارتباط عادى بالتعليل حتى يحترز عنه فما فى بعض الحواشى من التوقف فى عدم قوله هنا ذلك غير ظاهر (قوله فيمكن تخلفه) أى العلم أو الظن (قوله لأن من الشروط) أى شروط القياس المنتج التفطن للاندراج أى وهو هنا مفقود فتخلف العلم أو الظن بالنتيجة لفقد شرط القياس والكلام إنما هو فى القياس المستوفى للشروط . والجواب عنه بامكان أن الأشعرى صاحب هذا المذهب لا يشترط التفطن للاندراج لا يخفى بعده فالأولى تصويره بأن يخلق الله العلم أو الظن بالمقدمتين دون العلم أو الظن بالنتيجة خرقا للعادة (قوله أو تولد عقلى) وصفه بالعقلى باعتبار ما يلزمهم فى نفس الأمر و إلا فهم يزعمون أنه عادى كما عرفت ومعنى كونه عقليا أن اللزوم فيه واجب عقلا (قوله أى ذو تولد) و يحتمل أن التولد بمعنى المتولد فلا حذف و يؤيده قوله بعد أو واجب (قوله أن يوجد فعل لفاعل فعلا آخر) مفعول يوجد هو فعلا آخر والفعل الأول هو المتولد عنه كالعلم أو الظن بالمقدمتين إذ المراد بالفعل هنا الأمر فيدخل فيه العلم و إن قلنا إنه من مقولة الكيف والفعل الثانى هو المتولد كالعلم أو الظن بالنتيجة . وأقول: إسناد الايجاد إلى الفعل مجاز عقلى من باب الاسناد إلى الواسطة فلا ينافى أن المؤثر عندهم فى الفعلين القدرة الحادثة كما ذكره أولا (قوله أى منسوب إلى الوجوب) فواجب من النسب الذى على فاعل كلابن وتامر كما فى الكبير لا من الوصف الموضوع لذات ومعنى قائم بها و إلا كان بمعنى معلل على صيغة اسم الفاعل وهو غير صحيح وقوله أى أو بطريق الوجوب تفسير لقول المصنف أو واجب بين به معنى النسبة وقوله أى التعليل زيادة ايضاح و إن كفى قوله قبل بمعنى التعليل (قوله المؤيد) لأنه اختاره الامام الرازى أيضا وشهره حجة الاسلام وغيره ولأن ما احتج به الشيخ الأشعرى يمكن القدح فيه كما بسطه فى الكبير (قوله لامام الحرمين) خبر ثان لقوله الأول (قوله بقواطع البراهين) أى الدالة على أن لا تأثير للقدرة الحادثة لا مباشرة ولا تولدا وأن الله تعالى منفرد بكل تأثير و إضافة قواطع إلى البراهين من إضافة الصفة اللازمة إلى موصوفها (قوله بالتولد مطلقا) أى فى هذه المسئلة وفى غيرها (قوله فى الأسباب الطبيعية)

فهم زعموا أن الطبيعة تؤثر في مطبوعها مالم يمنع مانع ولم يجعلوه من باب العلل لأن العلة لا تتوقف على مانع لها ويجوز أن يمنع من التولد مانع فأخذ المعتزلة ذلك ولقبوه تولدا لئلا يظهر مأخذهم وقالوا فعل فاعل السبب فغيروا العبارة انتهى باختصار وتقديم وتأخير واستثنوا القياس الذي تقدم العلم به ونسي ثم استرجع فقالوا فيه بقول الامام أي أنه عقلي من غير تولد ولا تعليل وهذه تفرقة من غير فارق لأنه لابد فيما استثنوه من إعمال الفكر وترتيب المقدمات التي غفل عنها الذهن حتى يحصل الاسترجاع على أن المذهب فاسد من أصله . والرابع مذهب الحكماء وهو فاسد أيضا بقواطع البراهين المقررة في محلها فعلم مما ذكرناه أن بين المقدمتين الظنيتين والظن بنتيجتهما ارتباطا إذا كانت الصورة صحيحة وإن أمكن زواله بعد ذلك لأن ذلك الزوال لا يمنع حصوله عنهما عقلا أو عادة فيجرى فيه الخلاف السابق وقال الجلال المحلي بخلاف ذلك وبحث معه العلامتان ابن أبي شريف وشيخ الاسلام بما تقدم . وحاصله أن تجويز الزوال إنما هو دليل على عدم ثبات الظن بعد حصوله لا على انتفاء حصوله عقب النظر الصحيح الصورة

عند

متعلق بمذهب أي الأسباب المؤثرة عندهم بطبيعتها كالنار المؤثرة عندهم في الاحراق بطبيعتها **(قوله فهم)** أي الفلاسفة زعموا أن الطبيعة أي طبيعة السبب تؤثر في مطبوعها أي المسبب عنها والفاء تعليلية . وأقول: لعل المراد أن ذا الطبيعة يؤثر بطبيعته في المطبوع لكن نسب التأثير إلى الطبيعة لأنها الواسطة في التأثير وإنما قلنا ذلك ليوافق ما اشتهر عنهم من أن النار مثلا تؤثر بطبعها الاحراق **(قوله مالم يمنع مانع)** كالبلل في تأثير النار الاحراق أي أو ينتف شرط كالمماسة في ذلك **(قوله ولم يجعلوه)** أي المعتزلة معطوف على أخذوه أي ولم يجعلوا التولد من باب العلل : أي ولم يجعلوا هذا المذهب من باب المذهب في العلل **(قوله لاتتوقف على مانع لها)** أي على انتفاء مانع لها كما في عبارة الكبير : أي لأنها لا مانع لها حتى تتوقف على فقده **(قوله ويجوز أن يمنع من التولد مانع)** أقول: هذا يعكر على تمثيل الشارح في كبيره للتولد بحدوث حركة المفتاح عن حركة اليد **(قوله فأخذ المعتزلة ذلك)** أي تأثير الطبيعة في مطبوعها مالم يمنع مانع **(قوله وقالوا فعل فاعل السبب فغيروا العبارة)** أي قالوا في بيان الفعل المتولد هو فعل فاعل السبب فأضافوا الفعل إلى فاعل السبب وجعلوه المؤثر فيه مكان إضافة الفلاسفة الفعل إلى السبب وجعلهم السبب هو المؤثر فيه فغيروا عبارة الفلاسفة في ذلك كما اخترعوا اسم التولد زيادة في اخفاء مأخذهم **(قوله واستثنوا)** أي المعتزلة وغرضه بيان بعض ما يرد على مذهبهم **(قوله ثم استرجع)** أي تكلف رجوعه بطلب الذهن إياه وتفكره فيه بناء على ماسيذكره الشارح وسيأتي مافيه **(قوله لأنه لابد فيما استثنوه الخ)** اعترضه السعد بما حاصله أن الذي استثنوه ليس هو ما كان بقصد العبد وإعمال فكره وترتيبه مقدماته التي غفل عنها لاعترافهم بأن هذا أيضا تولدا وإنما الذي استثنوه ونفوا التولد فيه ماسنح للذهن بعد نسيانه من غير قصد العبد لأن هذا بفعل الله تعالى فالعلم الناشئ عنه أيضا بفعل الله تعالى أفاده في الكبير **(قوله حتى يحصل الاسترجاع)** أي الرجوع **(قوله على أن الخ)** ترق من فساد تفرقتهم المذكورة إلى فساد مذهبهم من أصله . وأقول: لاحاجة إليه بعد قوله سابقا وهو فاسد بقواطع البراهين **(قوله بقواطع البراهين)** أي الدالة على بطلان القول بالعلة وعلى أن لاتأثير إلا لله **(قوله مما ذكرناه)** أي في قولنا سابقا وفي الارتباط بين العلم أو الظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة وقوله أن بين المقدمتين أي بين ظنيهما وقوله الظنيتين أي المظنونتين وقوله وإن أمكن زواله أي زوال ظن النتيجة وقوله بعد ذلك أي بعد حصول ذلك أي ظن النتيجة وقوله لا يمنع حصوله أي ظن النتيجة عنهما أي عن المقدمتين الظنيين وقوله عقلا أي كما هو مذهب الامام أو عادة أي كما هو مذهب الشيخ الأشعري وقوله فيجرى فيه الخلاف السابق تفريع على قوله أن بين المقدمتين الظنيتين وظن نتيجتهما ارتباطا **(قوله وقال الجلال المحلي بخلاف ذلك)** نخص في شرحه جمع الجوامع الارتباط والخلاف بما إذا كان الدليل مجزوما به يقينا لأن الحاصل عن الدليل الظني يمكن زواله فلا ارتباط بينهما **(قوله على عدم ثبات الظن)** أقول: أي على جواز عدم ثبات الظن إذ تجويز الزوال إنما يدل على جواز عدم الثبات لا على عدمه بالفعل وإنما يدل على عدمه بالفعل زواله بالفعل وقوله لا على انتفاء حصوله الخ أي فبينهما ارتباط وقوله عقب النظر قال في الكبير أي أو معه اه وقد منع هذا البحث ابن قاسم وأيد كلام الجلال المحلي فقال يجاب عنه بأنه لا منشأ له إلا عدم التنبه لوجه استدلال الشارح بذلك فان وجهه أنه لما أمكن زوال الظن لطرو المعارض أمكن عدم حصوله ابتداء لمقارنة المعارض لأن المعارض إذا كان منشأ لسقوط الظن بعد حصوله كان منشأ لعدم حصوله ابتداء كما هو في غاية الظهور والعجب خفاء ذلك على الكمال ثم رأيت السيد الشريف السمهودي أجاب بذلك فلله الحمد على موافقة هذا الامام وأما قوله فان القياس إذا كان صحيح الصورة لا يتخلف عنه حصول الظن فيجاب عنه بأن هذا مسلم

عند انتفاء المعارض وكلامنا مع المعارض اه . وقال أيضا وجه الفرق أن الدليل اليقيني المؤدى إلى العلم قطعيّ التأدية إليه والقطعي لايعارضه شئ من قطعي أوظني فلايتخلف عنه العلم أبدا بخلاف الدليل الظني المؤدى إلى الظن فانه ظني التأدية إليه والظني تمكن معارضته بقطعي أو ظني فتنتفي التأدية اه .

خاتمة فى بيان خطإ البرهان

وخاتمة الشئ لغة مايختم به ذلك الشئ، واصطلاحا الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة (قوله اقتصرعليه) جواب عن اعتراض سيدى سعيد بأن الخطأ لايختص بالبرهان بل يكون فى غيره و يحذر من ذلك الخطأ فى القياس كله فكان الأنسب أن يقول وخطأ القياس (قوله بخلاف الخطابة الخ) قال فى الكبير ولو سلم أنه يشترط فيها انتفاء جميع ماسيأتى لقلنا إنه خص البرهان بالذكر لأنه المقصود الأهم والمكتسب به اليقين اه (قوله ولما تأتت السفسطة) إذ هى مركبة من مقدمات وهمية كاذبة (قوله حيث وجدا) أى الخطأ والظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور بعد (قوله فهو إما الخ) الفاء زائدة فى خبر الخطأ بحسب صنيع الشارح و إن كان خبره بحسب صنيع المصنف فى مادة (قوله وهى كلّ من مقدمتيه) أى باعتبار لفظهما أو باعتبار معنيهما ليتأتى التقسيم الآتى (قوله فى اللفظ) أى من جهة اللفظ وقوله كاشتراك قال فى الكبير كخطأ اشتراك واضافة الخطأ إلى الاشتراك لأدنى ملابسة أى الخطأ الحاصل بسبب الاشتراك والمراد بالاشتراك هنا أن يكون للفظ إطلاقان فأكثر ولو بسبب اعلال تصريفى كالمختار للفاعل والمفعول أو بسبب التجوز إلى أحدهما كالفرس للحيوان الصاهل والصورة المنقوشة على هيئة (قوله وكل قرء لايحرم الوطء فيه) أى و تريد الطهر فالمقدمتان على هذا صادقتان إلا أن الحد الوسط لم يتكرر معنى فان أردت الحيض فيهما كانت الكبرى كاذبة أو الطهر فيهما كانت الصغرى كاذبة إذ الغرض أن المشار إليه حيض أما لو كان المشار إليه الطهر وكان هو المراد فى المقدمتين فالقياس صحيح مادة وصورة . فان قلت: الفساد على الأول من جهة الصورة فكيف جعلتموه من فساد المادة . قلت : لما كان عدم تكرر الوسط معنى ناشئا من المشترك الذى هو جزء من أجزاء المادة جعلوه من فساد المادة بهذا الاعتبار و إن كان يصح جعله من فساد الصورة باعتبار عدم التكرر معنى انظر الكبير (قوله قال المؤلف الخ) أسنده إلى المؤلف لاعتراض سيدى سعيد عليه بأن لغة القصر إنما هى فى أب وأخ وحم لافى ذى بمعنى صاحب وفم بلاميم فانهما إنما يعربان بالأحرف كما نبه عليه المرادى فكان الأولى أن يبدل ذلك بمثل قولنا :

فى اللفظ كاشتراط أوجعل ذى تباين مرادفا فى المأخذ

اه ونقله فى الكبير وأقره (قوله تباين) أى جزئى كأن يكون بين اللفظين العموم والخصوص المطلق كما فى المثال الآتى وقوله فى الحقيقة متعلق بتباين (قوله تمييز لمثل) أى من جهة المأخذ فيؤخذ المباين كأخذ المرادف فى نحو قولنا زيد انسان وكل بشر حيوان (قوله نحو هذا صارم مشيرا إلى سيف غير قاطع وكل صارم سيف) هكذا أيضا فى الكبير ووقع فى بعض نسخ هذا الشرح تبديل فى هذا المثال فليطرح والفساد فى هذا المثال فى صغراه حيث أطلق فيها الصارم على السيف غير القاطع توهما أن الصارم مرادف للسيف وأنه اسم للهيئة المخصوصة و إن لم يقطع (قوله تباين حقيقة السيف) أى تباينا جزئيا لأن بينهما العموم والخصوص المطلق (قوله وأما فى المعانى) أى من جهة المعانى قال فى الكبير مقابل قوله فى اللفظ أى الخطأ فى المادّة إما فى اللفظ وإما فى المعنى فأل فى المعانى للجنس فتبطل جمعيتها اه (قوله لالتباس الكاذبة) قال فى الكبير وعلل الخطأ فى المعنى بقوله لأجل التباس القضية الكاذبة بقضية ذات صدق أى صادقة وقد يكون التباس الصادقة بسبب المشترك أوالحقيقة أو المجاز كما لو قلت هذه عين مشيرا إلى الباصرة وكل عين جارية

[خاتمة] فى بيان خطأ البرهان (وخطأ البرهان) اقتصر عليه لأن ماسيأتى لايشترط نفى جميعه إلا فى البرهان بخلاف الخطابة والشعر والجدل والسفسطة إذ لو اشترط فيها نفى جميع ماسيأتى لكانت برهانا ولما تأتت السفسطة (حيث وجدا) فهو إما (فى مادة) وهى كل من مقدمتيه (أو صورة) أى هيئة (فالمبتدا) وهو خطأ المادة إما (فى اللفظ كاشتراك) نحو هذا قرء وتريد الحيض وكل قرء لايحرم الوطء فيه ينتج هذا لايحرم الوطء فيه (أو جعل ذا) بالألف قال المؤلف على لغة القصر فى الأسماء الستة أى صاحب (تباين) مع شئ آخر فى الحقيقة (مثل الرديف مأخذا) تمييز لمثل نحو هذا صارم مشيرا إلى سيف غير قاطع وكل صارم سيف فالصارم حقيقته تباين حقيقة السيف والسيف ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعا كان أولا والصارم اسم له بقيد القطع (و) أما (فى المعانى لالتباس) القضية

(الكاذبه) بقضية (ذات صدق) تعليل لخطأ

قاصدا الباصرة أوالباصرة وغيرهامن باب استعمال المشترك فى معنييه عندمن يجوزه وهوالامام الشافعى رضى الله عنه ومن وافقه فهذا خطأ فى اللفظ أى نشأ من اشتراك اللفظ والقضية الكبرى كاذبة شبيهه بالصادقة وقد نص شيخ شيخنا على أن كون المقدمة الكاذبة شبيهة بالصادقة إما من جهة اللفظ كالمشترك والحقيقة والمجاز وإمامن جهة المعنى فيحتمل أن يقال إن تعليل الخطأ فى المعنى بالتباس الكاذبة بالصادقة لاينافى أن يكون الخطأ فى اللفظ أيضا يعلل بذلك أو يقال إن قوله لالتباس الكاذبة بذات صدق راجع للأمرين أعنى قوله فى اللفظ وقوله فى المعانى انتهى وقوله هنا تعليل لخطأ أى فى قول المصنف وخطأ البرهان جرى على الاحتمال الثانى . وأقول : لوقال تعليل لكينونة الخطأ أى أن سبب حصول الخطأ هذا الالتباس لكان أولى لأن التعليل لمضمون القضية لالموضوعها و يمكن حمل عبارته عليه بتقدير المضاف (قوله فافهم المخاطبة) أى المخاطب به فالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله كمثل) تمثيل للخطأ فى المعانى ولفظ مثل صلة لتأكيد معنى الكاف كما قاله فى الكبير (قوله جعل العرضى كالذاتى) أى مثله فى حكمه والمراد هنا بالذاتى ماثبت لكل فرد من أفراد ما حمل عليه من غير واسطة أمر مباين كالكاتب بالقوة والمتحرك بالذات والعرضى ماليس كذلك كالكاتب بالفعل والمتحرك بحركة السفينة أفاده فى الكبير (قوله نحو الجالس الخ) فالمتحرك بالعرض جعل فى هذا المثال كالمتحرك بالذات فى حكمه وهو عدم الثبات فى موضع واحد إذا أريد بالمتحرك فى الكبرى المتحرك بالعرض وهى حينئذ ملتبسة بالصادقة (قوله فاحداهما كاذبة) هى الصغرى إن أريد المتحرك بالذات لأن الفرض أنه متحرك بالعرض فقط والكبرى إن أريد المتحرك بالعرض (قوله إن أريد بالمتحرك فيهما معنى واحد) هذا الشق هو مبنى التمثيل (قوله بالمعنى المتقدم) أى فى مبحث الكلى (قوله أوجعل ناتج) أو بمعنى الواو والناتج بمعنى النتيجة كما أشار اليه الشارح بقوله أى أوأن تجعل النتيجة وانما فسر المصدر بأن والفعل ليبين أن إضافة جعل إلى ناتج من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول و يبين أن إحدى المقدمات مفعوله الثانى لاتابع لناتج وجعل النتيجة إحدى المقدمات يسمى مصادرة على المطلوب كما فى الكبير (قوله فالنتيجة عين الصغرى) ومثال ماالنتيجة عين الكبرى فى المعنى الانسان بشر وكل بشر ضحاك (قوله وهذا) أى النوع الثانى مما مثل به المصنف للخطأ فى المعنى وهو جعل النتيجة إحدى المقدمات وقوله وان كان الخ الواو للحال وان وصلية (قوله وقد بحث الخ) استئناف بيانى سيق لبيان البحث المتقدم . و إيضاحه كما فى شرح سيدى سعيد أن الغلط فيما جعلت فيه النتيجة عين إحدى المقدمتين ليس من جهة مادة القياس فانها صادقة ولا من جهة صورتها فانها صحيحة وانما جاء فيها الغلط من جهة أن النتيجة ليست قولا آخر بل إحدى المقدمتين والواجب أن تكون غيرهما كما علمت فى حد القياس واذا كانت المقدمات صادقة فكيف تكون من أنواع التباس الصادقة بالكاذبة اه قال فى الكبير: واذا دققت النظر وجدت إحدى المقدمتين كاذبة لأن فيها حمل الشىء على نفسه والحمل يقتضى المغايرة بين الطرفين فى المفهوم فحمل الشىء على نفسه يقتضى المغايرة بين الشىء ونفسه ومغايرة الشىء لنفسه مخالفة للواقع فالدال على مغايرة الشىء لنفسه بحمله عليها كاذب فصح جعله من التباس الكاذبة بالصادقة لكن هذا واضح فى الاقترانى أما الاستثنائى فاذا جعلت فيه الاستثنائية عين النتيجة لم يلزم أن يكون فى إحدى المقدمتين ثبوت الشىء لنفسه وان كان فيه الاستدلال على الشىء بنفسه نحو دائما إما أن يكون العدد زوجا أوغير زوج لكنه زوج ينتج أنه زوج فالنتيجة عين الاستثنائية ولم يكن فى إحدى المقدمتين حمل الشىء على نفسه ثم إنا نقول: لاتكون النتيجة فيما مر عين إحدى المقدمتين ولا يلزم حمل الشىء على نفسه فى إحداهما إلا إذا لم يرد الإخبار بأن النقلة تسمى حركة وأن الانسان يسمى بشرا و إلا حصل التغاير باعتبار ملاحظة التسمية إذ

(فافهم المخاطبه . كمثل جعل العرضى كالذاتى) نحو الجالس فى السفينة متحرك وكل متحرك لايثبت فى موضع واحد فاحداهما كاذبة إن أريد بالمتحرك فيهما معنى واحد فان أريد بالمتحرك فى الأولى المتحرك بالعرض وفى الثانية المتحرك بالذات لم يوجد تكرر وهذا غير العرضى والذاتى بالمعنى المتقدم (أو جعل (ناتج) أى أوأن تجعل النتيجة (إحدى المقدمات) نحو هذه نقلة وكل نقلة حركة فهذه حركة فالنتيجة عين الصغرى لأن الحركة مرادفة للنقلة وهذا وان كان للبحث فيه مجال لكن البحث فى المثل ليس من شأن الفحول وقد بحث سيدى سعيد بأنه إذا كانت المقدمات صادقة فكيف تكون من أنواع التباس الصادقة بالكاذبة

المسمى

كالحكم الجنس) أى على كل فرد من أفراده (بحكم النوع) الخاص به نحو الفرس حيوان وكل حيوان ناطق وهذا سيال أصفر والسيال الأصفر مرة فهذا مرة ويسمى مثله إيهام العكس لأنه لما رأى أن كل مرة سيال أصفر ظن أن كل سيال أصفر مرة وحقيقة إيهام العكس أن يقلب الغالط أو المغالط إحدى جزأى القضية مكان الآخر (و) كـ(جعل كالقطعى غير القطعى) بجر غير بالاضافة أى جعل غير القطعى كالقطعى ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول الثانى وهو جائز لأنه منصوب المضاف نحو هذا ميت وكل ميت جماد (والثان) بحذف الياء تخفيفا أو للوزن وهو خطأ الصورة (كالخروج عن أشكاله) أى أشكال القياس نحو كل إنسان حيوان وكل فرس جسم إذ لم يوجد تكرر والقياس الاقترانى لابد فيه من مكرر (وترك شرط النتج) أى الانتاج (من إكماله) أى إكمال خطأ الصورة كأن يترك إيجاب

المسمى بالبشر مغاير مفهوما لمدلول الانسان والمسمى بالانسان مغاير مفهوما لمدلول البشر فالمسمى بأحد الاسمين مغاير مفهوما للمسمى بالآخر اهـ ملخصا (قوله وكالحكم للجنس) اللام بمعنى على كما فى الكبير وقوله بحكم النوع أى بالمحكوم به للنوع وقوله الخاص به صفة لحكم والضمير يرجع إلى النوع وفى كلام المصنف بحث لأن المقدمة التى حكم فيها على الجنس بحكم النوع هى الكاذبة وليست ملتبسة بقضية صادقة فلا يصح جعل هذا النوع من أنواع التباس الكاذبة بالصادقة ويمكن أن يقال التباس الكاذبة بالصادقة ليس علة لجميع أنواع الخطأ فى المعنى بل لبعضها فافهم (قوله والسيال الأصفر مرة) أل استغراقية بدليل أن المثال مثال للحكم على كل فرد من أفراد الجنس بحكم النوع والمرة ما فى المرارة من المائع الأصفر (قوله ويسمى مثله) أى مثل الحكم على الجنس بحكم النوع أى يسمى هو ومثله كالحكم على الصنف بحكم النوع نحو الزنجى إنسان وكل إنسان أسود (قوله إيهام العكس) أى إيقاع صحة العكس فى الوهم أى وهم نفسه إن كان غالطا ووهم غيره إن كان مغالطا (قوله أن يقلب الغالط) من الغلط وقوله أو المغالط من المغالطة (قوله وجعل كالقطعى غير القطعى) قال فى الكبير: أى وكجعل غير القطعى من المقدمات الظنية أو الوهمية أو الاعتقادية التقليدية مثل القطعى ويظهر أن هذا من عطف العام على الخاص لأن ما تقدم أيضا فيه جعل غير القطعى كالقطعى (قوله بالمفعول الثانى) أى للمضاف وكون كالقطعى مفعولا ثانيا ظاهر على اعتبار الظرف دون المتعلق وعلى أن الكاف اسم بمعنى مثل أما على اعتبار المتعلق دون الظرف فهو متعلق المفعول الثانى بكسر اللام وأما على اعتبارهما فبعض المفعول الثانى (قوله وهو) أى الفصل المذكور جائز لأنه منصوب المضاف فهو مستكمل شروط الفصل بين المضاف والمضاف إليه وهى كون المضاف شبيها بالفعل فى العمل وكون الفاصل منصوبه وكونه واحدا أفاده فى الكبير (قوله نحو هذا ميت وكل ميت جماد) . أقول: الكبرى وهمية لأن الوهم يحكم بجمادية الميت لكونه كالجماد فى عدم الروح والاحساس والحركة فجعلت فى هذا القياس كالقطعية ونزلت منزلتها فى أخذها جزءا له ويردها ما يرد على النوع الذى قبله من البحث والجواب وقد ذكر فى الكبير صورا من جعل غير القطعى كالقطعى وذكر من أسباب الغلط جملة فارجع إليه (قوله والقياس الاقترانى لابد فيه من مكرر) أما الاستثنائى فمستغنى عنه وان قال الشارح فيما مر وفى كبيره هنا أن فيه التكرار بالقوة لأنه يرتد إلى الشكل الأول من الاقترانى (قوله وترك) بالجر عطفا على الخروج فيكون قوله من إكماله حالا من شرط والضمير يرجع إلى النتج أو البرهان أو من ترك والضمير يرجع إلى خطأ الصورة والمراد بالاكمال التحصيل أى حالة كون الشرط مما يتوقف عليه تحصيل النتج أو البرهان أو حالة كون الترك من أسباب تحصيل خطأ الصورة أو بالرفع مبتدأ ومن إكماله خبر والضمير على هذا يرجع إلى خطأ الصورة والمراد بالاكمال التحصيل أى من أسباب تحصيله (قوله نحو لاشىء الخ) تمثيل على وجه اللف والنشر المرتب (قوله وهو أن يذكر) أى المتكلم ناظما كان أو ناثرا (قوله هذا) إن كان التمام بمعنى المتمم فاسم الاشارة يرجع إلى الخاتمة أو إلى بيان خطأ الصورة وان كان بمعنى الجميع فهو راجع إلى جملة ما ذكره فى هذا المتن من المسائل المنطقية . قال فى الكبير: الاشارة للألفاظ أو المعانى أو النقوش أو الألفاظ والمعانى أو الألفاظ والنقوش أو المعانى والنقوش أو الثلاثة فهذه سبع احتمالات أولاها أن الاشارة للألفاظ باعتبار دلالتها على المعانى اهـ: أى على سبيل الاستعارة التصريحية لتشبيهها بالمحسوس وهل هى أصلية أو تبعية خلاف بيناه فى رسالتنا فى الاستعارات وإنما كان هذا الاشتمال أولى من احتمال الاشارة إلى النقوش لعدم تيسرها كتيسر الألفاظ ومن احتمال الاشارة إلى المعانى لتوقفها إفادة واستفادة غالبا على الألفاظ وما توقف غيره عليه أولى بالاعتبار ومن بيان وجه الأولوية على هذين يفهم وجه الأولوية على المركب

الصغرى أو كلية الكبرى فى الشكل الأول نحو لاشىء من الانسان بفرس وكل فرس جسم أو كل إنسان حيوان وبعض الحيوان صهال وفى هذا البيت حسن الاختتام وهو أن يذكر شيئا يشعر بالاكمال وانقضاء المقصود (هذا

تمام الغرض المقصود) صفة كاشفة (من) بيانية أو تبعيضية (أمهات) أى أصول (المنطق المحمود) لأنه يصون الفكر عن الخطأ وخرج غير المحمود وهو المشوب بضلالات الفلاسفة على أنه أيضا محمودوانما منع من الاشتغال به لاختلاطه بذلك (قد انتهى) متلبسا (بحمد رب الفلق) أى الصبح (مارمته) أى قصدته (من فن علم المنطق) إضافة العلم للمنطق من إضافة المسمى إلى الاسم وهذا البيت لوالد المؤلف أمره بادخاله فأدخله رجاء بركته (نظمه العبد الذليل المفتقر) أبلغ من الفقير (لرحمة المولى العظيم

منهمافقط أومع غيرهما أومن أحدهما مع غيره. وأقول: هذه السبعة بطريق التفصيل ثمانية وعشرون احتمالا لأن الألفاظ التى هى المسمى على الاحتمال الأوّل إما أن تكون لامع اعتبار شئ أومع اعتبار دلالتها على المعانى أومع اعتبار نقشها بالنقوش أومع اعتبارهما ، والمعانى التى هى المسمى على الاحتمال الثانى إما أن تكون لامع اعتبار شئ أومع اعتبار انفهامها من الألفاظ أومع اعتبار نقش دوالها بالنقوش أومع اعتبارهما، والنقوش التى هى المسمى على الاحتمال الثالث إما أن تكون لامع اعتبار شئ أومع اعتبار دلالتها على الألفاظ أومع اعتبار انفهام المعانى منها بواسطة الألفاظ أومع اعتبارهما فهذه اثنا عشر احتمالا فى الاحتمالات الثلاثة الأولى فى كل احتمال أربعة ، ومجموع الألفاظ والمعانى الذى هو المسمى على الاحتمال الرابع إما أن يكون لامع اعتبار شئ أومع ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالنقوش أومع اعتبار ارتباط الألفاظ بالنقوش أومع اعتبار ارتباط المعانى بالنقوش أومع اعتبارهما ، ومجموع الألفاظ والنقوش الذى هو المسمى على الاحتمال الخامس إما أن يكون لامع اعتبار شىء أومع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالمعانى أومع اعتبار ارتباط الألفاظ بالمعانى أومع اعتبار ارتباط النقوش بالمعانى أومع اعتبارهما، ومجموع المعانى والنقوش الذى هو المسمى على الاحتمال السادس إما أن يكون لامع اعتبار شئ أومع اعتبار ارتباط المجموع من حيث هو مجموع بالألفاظ أومع اعتبار ارتباط المعانى بالألفاظ أومع اعتبار ارتباط النقوش بالألفاظ أومع اعتبارهما فهذه خمسة عشر احتمالا أخرى فى الاحتمالات الثلاثة التى قبل الأخير فى كل احتمال خمسة تضم للاثنى عشر يكون الحاصل سبعة وعشرين ، والثامن والعشرون سابع الاحتمالات وهو كون المسمى مجموع الألفاظ والمعانى والنقوش فاحفظه **(قوله** تمام الغرض) أى ذى الغرض لأن المؤلف ليس غرضا لشئ آخر بل هو ذو غرض أى حامل عليه وهو حصول القبول كما فى شرح المصنف أى أن يحصل له الرضا من الله تعالى وهذه المرتبة أعلى من أن يعمل لحصول ثواب غير الرضا كالقصور والولدان والحور أودفع عذاب أو أنه لاحذف و يكون أطلق السبب وأراد المسبب قاله فى الكبير **(قوله** صفة كاشفة) قال فى الكبير لأن كلا من الغرض ومايفعل للغرض لا يكون إلا مقصودا **(قوله** بيانية أوتبعيضية) قال فى الكبير و يؤيد الثانى أن هذا التأليف ليس جميع أمهات المنطق أى أصوله إلا أن يقال إنه جميعها ادعاء ومبالغة باعتبار أن من حصله حصلت له ملكة يحصل بها مابقى من أمهاته **(قوله** من أمهات) أى دوالّ أمهات إن كانت الاشارة إلى الألفاظ فان كانت إلى المعانى فلاحاجة إلى التقدير أفاده فى الكبير **(قوله** على أنه أيضا محمود) أى والتحقيق كائن على أنه أيضا محمود فى نفسه واختلاطه بضلالاتهم لايقلبه مذموما لأن ذلك عارض لحاجة وهى التمكن من الردّ عليهم والعارض لايعتدّ به **(قوله** من الاشتغال) أى اشتغال القاصر **(قوله** لاختلاطه بذلك) أى بما ذكر من ضلالاتهم فيخاف على القاصر من تمكن بعضها فى قلبه **(قوله** من إضافة المسمى إلى الاسم) أوالعام إلى الخاص ولم يتكلم على إضافة فنّ إلى علم وفى حاشية شيخنا العدوى أنها أيضا من إضافة المسمى إلى الاسم أوالعام إلى الخاص **(قوله** وهذا البيت الخ) أى فلا اعتراض بحصول التكرار على أنه قد يقال أعاد حديث تمام مقصوده لأجل قوله بحمد ربّ الفلق **(قوله** أبلغ من الفقير) . أقول: المفتقر اسم فاعل فهو يدل على الحدوث والفقير صفة مشبهة فهى تدل على الدوام فليس المفتقر أبلغ من الفقير إلا أن يقال اسم الفاعل قد يدل بمعونة المقام على تجدد الحدوث مرة بعد أخرى وهكذا فيكون المفتقر دالا بمعونة المقام على تجدد حدوث افتقار بعد افتقار وهكذا بخلاف الصفة المشبهة فانها تصدق بافتقار واحد دائم فكان أبلغ منها بذلك الاعتبار. ولا يقال الأبلغية باعتبار زيادة بناء المفتقر على بناء الفقير. لأنا نقول: محل دلالة زيادة البناء على زيادة المعنى اتحاد النوع كأن تكون الكلمتان اسمى فاعل أوصفتين مشبهتين. نعم يمكن أن يجعل المفتقر صفة مشبهة

بتجريده

(ـهر. الأخضرى) نعت لعبد. قال المؤلف: وهو تعريف لنسبنا على ما اشتهر فى ألسنة الناس وليس كذلك بل المتواتر من أعالى أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس بن مرداس (عابد الرحمن) إشارة إلى أنّ اسم المصنف عبد الرحمن (المرتجى) أى المؤمل مع الأخذ فى الأسباب (من ربه المنان) أى المنعم أو المعدد النعم. وأما النهى عن المنة فللمخلوق وأما الخالق فيفعل ما يشاء.

(مغفرة) من الغفر وهو الستر والمراد عدم المؤاخذة: (تحيط بالذنوب وتكشف الغطا عن القلوب) أى تزيل حجب رين الذنوب المحدقة بأنوار القلوب الحائلة بين القلب و بين علام الغيوب. قال المؤلف فشبه القلوب بأشياء مغطاة استعارة بالكناية والغطاء تخييل وتكشف ترشيح (وأن يمنينا) أى يجازينا (بجنة العلا) جمع عليا بالضم ككبر وكبرى (فانه) تعالى (أكرم من تفضلا) بل التفضل فى الحقيقة ليس إلا منه (وكن) يا (أخى المبتدى) وهو من أخذ فى مبادى العلم والمنتهى من حصل من العلم ما يهتدى به إلى باقيه والمتوسط من حصل المبادى ولم يبلغ درجة الثانى (مساعا * وكن لاصلاح) اللام بمعنى الباء أو فى (الفساد) الذى يظهرلك (ناصحا) بأن تكتب بعد إمعان النظر على الهامش لعله كذا إذ ربما يكون ما جعلته صوابا هو الخطأ فلا تهجم ببادئ الرأى على التخطئة ولا تأت بعبارة فيها سوء أدب بل ائت بالتعظيم والتبجيل ثم هذا تواضع من المصنف حيث وصف نفسه بكونه مبتديا ولم يأمن وقوع الخطأ (وأصلح الفساد بالتأمل) هذا إذن من المؤلف لمن يكون أهلا أن يصلح إن رأى خللا (و إن) كان الاصلاح (بديهة) أى ذا بديهة بأن كان ببادئ الرأى (فلا تبدلن)

بتجريده عن قصد الحدوث فيتم ما ذكر (قوله المقتدر) قال فى الكبير: أبلغ من القادر اهـ ووجهه أن زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى فى متحدى النوع كما هنا (قوله الأخضرى) نسبة إلى الأخضر جبل بالمغرب على ما ذكر لى بعض الطلبة من المغاربة (قوله على ما اشتهر) حال من نسب أى حالة كونه جاريا على ما اشتهر. وقوله وليس كذلك أى وليس نسبنا فى الواقع كذلك وهذا النفى إنما يتجه إذا لم تكن بلد الشيخ بقرب ذلك الجبل المسمى بالأخضر و إلا كان نسبا إلى المكان صحيحا (قوله وأسلافهم) الضمير يرجع إلى أسلافنا أو إلى الناس (قوله للعباس بن مرداس) صحابى مشهور (قوله وأما النهى الخ) جواب عما يرد على الاحتمال الثانى ودليل النهى عن المنة بمعنى تعداد النعم قوله تعالى ـ يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمنّ والأذى ـ ووجه الدلالة أن النهى عن المسبب نهى عن السبب. لا يقال يجوز أن يكون سبب الابطال مجموع المنّ والأذى فلا تكون فيه دلالة على النهى عن المنّ وحده. لأنا نقول: السنة والاجماع نفيا ذلك على أنّ المنة تتضمن الأذى وقد أوضحنا ذلك فى حواشينا على شرح آداب البحث لمنلا حنفى (قوله والمراد عدم المؤاخذة) لما كان الستر لا يقتضى عدم المؤاخذة قال والمراد الخ (قوله تحيط بالذنوب) قال فى الكبير: أى تتعلق بكل فرد منها (قوله رين الذنوب) قال فى القاموس الرين الطبع والدنس، ران ذنبه على قلبه رينا وريونا غلب وكل ما غلبك رانك وبك وعليك والنفس خبثت وغثت انتهى و إضافة رين إلى الذنوب على معنى اللام (قوله المحدقة) أى المحيطة وهو والحائلة يصح جرهما صفتين للذنوب ونصبهما صفتين لحجب وهذا هو الأحسن (قوله و بين علام الغيوب) أى و بين مشاهدة علام الغيوب الثابتة لأهل الله (قوله والغطاء تخييل) أى وتكشف ترشيح و يصح أن تكون الاستعارة تصريحية فى الغطاء بأن شبه انطماس القلوب بالذنوب بالغطاء بجامع المنع فى كل وتكشف ترشيح (قوله بجنة العلا) أى بجنة الغرف العلا وهذا أولى من جعل شيخنا العدوى الاضافة من إضافة الموصوف إلى الصفة كما لا يخفى وقوله جمع عليا هى خلاف الدنيا (قوله بل التفضل فى الحقيقة الخ) يشير إلى أن ما اقتضاه كلام المصنف من أن هناك متفضلا غيره تعالى إنما هو بحسب الظاهر (قوله وكن أخى) أى فى الاسلام (قوله بمعنى الباء) أى السببية أو التى لتصوير النصح (قوله الفساد) هو خروج الشئ عن الاستقامة والصلاح ضده كما فى البيضاوى (قوله بأن تكتب الخ) تصوير للاصلاح على أن اللام بمعنى الباء وللنصح فى الاصلاح على أنها بمعنى فى ومحل الاصلاح قوله تكتب ومحل النصح قوله بعد إمعان النظر (قوله فلا تهجم) بضم الجيم (قوله والتبجيل) عطف مرادف (قوله ثم هذا تواضع الخ) دفع به ما يقال حيث كان المصنف مبتدئا فما الحامل له على التأليف. وحاصل الجواب أن وصفه نفسه بذلك من باب التواضع مع أنه إنما صنفه لمن هو مثله (قوله ولم يأمن) أى و بكونه لم يأمن (قوله بالتأمل) الباء للملابسة قاله فى الكبير (قوله أن يصلح) أى فى صلب المتن و يحمل هذا على الاذن بالاصلاح فى صلب المتن وقوله * وكن لإصلاح الفساد ناصحا * على الاذن فى الاصلاح على الهامش اندفع توهم التكرار فى كلامه (قوله و إن كان الاصلاح بديهة) فيه

إشارة إلى أن المصنف حذف كان مع اسمها . وأقول: جعله الاسم الاصلاح يوقع فى الركاكة لأن المراد بالاصلاح هنا تبديل الخطأ بغيره فى صلب المتن فيصير المعنى و إن كان ذلك التبديل بديهة فلا تبدل و يمكن دفعه بأن يراد الاصلاح الواقع اسما لكان التبديل الذهنى لا الخارجى أى و إن كان التبديل الحاصل فى ذهنك المعزوم عليه بديهة فلا تبدل فى الخارج أى فلا توقع ذلك التبديل الذهنى فى الخارج وأسهل من ذلك جعل اسمها الفساد بتقدير مضاف أى و إن كان ظهور الفساد الخ (قوله ولا تأت بما يدل الخ) فيه إشارة إلى أن كلام المصنف فيه اكتفاء وأن قوله * و إن بديهة فلا تبدل * راجع لكل من قوله : * وكن لاصلاح الفساد ناصحا * وقوله * وأصلح الفساد بالتأمل * (قوله إذ قيل) إذ تعليلية (قوله كم) هى لانشاء التكثير مبنية على السكون لتضمنها معنى رب التى للتكثير وتسمى خبرية لأن إنشاء التكثير يستلزم الاخبار بالكثرة بخلاف الاستفهامية (قوله مزيف) بالجر تمييز لكم وجره باضافة كم إليه على الصحيح وقيل بمعنى الباء المقدرة أو بالرفع على أنه خبر كم ومميزها محذوف أى كم شخص مزيف أو بالنصب على لغة من ينصب تمييز كم الخبرية و إلى جوازه ذهب سيبويه والمبرد والفارسى والسيرافى والشلوبين لكن الرسم لا يناسب النصب والخبر على الأول والثالث محذوف أى موجود وقد روى بالثلاثة قول الفرزدق : كم عمة البيت لكن الخبر فيه على الأول والثالث ليس محذوفا بل هو قد حلبت (قوله والأولى تقديره بعد قوله لأجل الخ) أى لتكون العلة متصلة بالمعلول أى غير مفصول بينهما بالخبر (قوله لمن لم ينتصف لمقصدى) أى يعدل فيما قصدته الذى هو هذا النظم بأن اعترض على فيه فاللام بمعنى فى ومقصده مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول أو اسم مكان أى مكان قصدى بجعل المسائل ظرفا للقصد (قوله العذر) مصدر عذره يعذره كضربه يضربه كما أفاده صاحب القاموس و يطلق كثيرا بمعنى ما يعتذر به والمعنى المصدرى هو المراد هنا ولهذا قال فى الكبير بمعنى الاعتذار (قوله واجب) أى متأكد أو بمعنى ما يثاب على فعله و يعاقب على تركه فان من سمع اعتراضا على أحد فى فعل وعلم أن له عذرا وجب عليه رد الاعتراض والاعتذار عنه إن لم يخش ضررا قاله فى الكبير (قوله للمبتدى) ليس للتخصيص لأن الاعتذار مطلوب لغير المبتدى أيضا لكن اقتصر على المبتدى لأن طلبه له أشد (قوله ولبنى) جمع ابن كما فى الكبير . واعلم أن قوله ولبنى الخ مغاير لما مر من طلب العذر للمبتدى المستفاد من قوله : * العذر حق واجب للمبتدى * لأنه ليس كل مبتدى صغيرا فى السن وليس كل صغير فى السن مبتدئا وأغرب مما وقع للمصنف بكثير ما وقع لابن مرزوق فانه نظم جمل الخونجى وهو ابن نحو ست سنين كما صرح بذلك فى نظمه (قوله معذرة) أى عذر قال فى الكبير: مصدر ميمى بمعنى اعتذار والتأنيث أى فى مقبولة مستحسنة باعتبار لفظ معذرة اهـ والمعذرة إذا كانت مصدرا كانت بكسر الذال وفتحها و إذا كانت اسما كانت مثلثة الذال أفاده فى القاموس (قوله لاسيما) ليست من كلمات الاستثناء حقيقة لكن ذكروها فى بابه لأن ما بعدها مخرج مما قبلها من حيث أولويته بالحكم مما قبلها ولا نافية للجنس وسى بمعنى مثل اسمها وما بمعنى الذى فما بعدها خبر لمحذوف وجوبا لمشابهة لاسيما ألا وهى لا تقع بعدها الجملة ولهذه المشابهة جاز حذف صدر صلة ماهنا ولو لم تطل أو نكرة موصوفة وخبر لا محذوف فاذا قلت: جاءنى القوم ولاسيما زيد فالمعنى ولا مثل الذى أو رجل هو زيد موجود بين القوم الذين جاءونى أى بل هو أخص بى وأشد إخلاصا فى المجىء إلى و يجوز جعل ما زائدة وجر ما بعدها باضافة سى إليه وجعلها نكرة تامة و نصب ما بعدها تمييزا لها إن كان نكرة وكذا إن كان معرفة على مذهب من يجوز تعريف التمييز أو مفعولا لفعل محذوف وجوبا تقديره أعنى قال فى الكبير: والواو الداخلة عليها فى بعض المواضع اعتراضية إذ لاسيما مع ما بعدها جملة مستقلة و تصرف فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولاسيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد

لاسيما

على الصواب خلاف ما ذكر (إذ قيل كم مزيف) قولا (صحيحا) أى جاعل الصحيح رديئا فاسدا وكم مبتدأ خبره محذوف أى موجود والأولى تقديره بعد قوله (لأجل كون فهمه قبيحا) الجار والمجرور متعلقان بمزيف وهذا إشارة إلى قول الشاعر :

وكم من عائب قولا صحيحا
وآفته من الفهم السقيم

(وقل لمن لم ينتصف لمقصدى) بل لامنى (العذر حق واجب للمبتدى . ولبنى إحدى وعشرين سنه * معذرة) أى عذر (مقبولة مستحسنه) لكون هذا السن يقل فيه من يحصل فيه العلم وهذا أيضا تواضع من المؤلف رحمه الله تعالى (لاسيما) أى لا مثل الشخص الذى (فى عاشر القرون) من الهجرة موجود . قال المؤلف وفى القرن أحد عشر قولا قيل لكل عقد من العشرة إلى ثمانين فتلك ثمانية أقوال وقيل مائة و إياه أعنى وقيل مائة وعشرون

وقيل من عشرة إلى مائة وعشرين اه فهذا القرن ينبغي أن يعذر فيه الشخص أ كثر من كان قبله (ذى الجهل) وهو انتفاء العلم بالمقصود (والفساد والفتون) جمع فتنة (وكان فى أوائل المحرم * تأليف هذا الرجز) الذى وزنه مستفعلن ست مرات (المنظم من سنة) بالتنوين للوزن (إحدى وأربعين) حال من أوائل أومن المحرم (من بعد تسعة من المئين) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام (ثم الصلاة) تقدم معناها (والسلام) أى زيادة طيب التحية والإعظام (سرمدا * على رسول الله خير من هدى و) على (آله وصحبه الثقات * السالكين سبل) جمع سبيل وهو الطريق أى طرق (النجاة) وسبلها امتثال المأمورات واجتناب المنهيات (ماقطعت شمس النهار) ما ظرفية مصدرية أى مدة قطع شمس النهار (أبرجا) جمع قلة والمراد هنا الكثرة وهى اثنا عشر الحمل والثور والجوزاء والسرطان والأسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدى

لاسيما على جعلها بمعنى خصوصا فتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بناء سى على نصبه اسما للا . فاذا قلت: أحب زيدا ولاسيما راكبا أو ولاسيما على الفرس فهو بمعنى خصوصا راكبا أو خصوصا على الفرس حال من مفعول الفعل المقدر: أى وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا أو على الفرس وكذا نحو أحبه ولاسيما وهو راكب أو ولاسيما إن ركب وجواب الشرط مدلول لاسيما أى إن ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز مجىء الواو وعدم مجيئها فى هذه الحالة أيضا أعنى إذا جعلت بمعنى المصدر إلا أن مجيئها أكثر وهى اعتراضية أيضا ويجوز أن تكون للعطف والأول أولى هذا ملخص ما ذكره الرضى وعلى الحالة الثانية تتنزل عبارة المصنف فانه لم يذكر عقب لاسيما اسما بل ما بعدها جار ومجرور وهو قوله فى عاشر القرون فهو نظير أحب زيدا لاسيما على الفرس فهو بمعنى خصوصا فى عاشر القرون ففى عاشر القرون حال من مفعول الفعل المقدر أى أخص بنى إحدى وعشرين سنة بزيادة الاعتذار خصوصا فى عاشر القرون ويصح أن تتنزل على الحالة الأولى على معنى لامثل الذى هو أولا مثل شخص فى عاشر القرون موجود بينهم أى هو أولى منهم بالاعتذار وإذا كان هذا فى عاشر القرون فما بالك بهذا القرن الثانى عشر الذى ذهب فيه العلماء الأعلام وكسفت فيه شمس العلم وانتشرت فيه ظلمات الجهل العام:

هذا الزمان الذى كنا نحاذره ... فى قول كعب وفى قول ابن مسعود

إن دام هذا ولم تحدث له غير ... لم يبك ميت ولم يفرح بمولود

اه ببعض اختصار (قوله وقيل من عشرة إلى مائة وعشرين) فصاحب هذا القول يسمى كلا من العشرة والمائة والعشرين وما بينهما قرنا (قوله أ كثر من كان قبله) مفعول مطلق أى عذرا أ كثر من كان قبله أى من عذر الشخص الذى كان قبله وفى بعض النسخ مما كان قبله فما واقعة على القرن والهاء راجعة إليه أى عذرا أ كثر من عذر القرن الذى كان قبله أى من العذر فى القرن الذى كان قبله ويجوز غير ذلك (قوله ذى الجهل) قال فى الكبير وهو انتفاء العلم بالمقصود فيشمل الجهل البسيط والجهل المركب لأنه إن لم يكن مع اعتقاد أنه عالم فبسيط وإلا فمركب اه ملخصا ومقتضاه أن المركب عدمى والمشهور أنه وجودى وأنه اعتقاد الشىء على خلاف ماهو عليه (قوله إحدى وأربعين) بدل من سنة أو عطف بيان لكن لابد من أن يراد أول سنى إحدى وأربعين إذ ليس مجموع إحدى وأربعين نفس السنة التى وقع فيها التأليف. نعم على القول باثبات بدل الكل من البعض لايحتاج إلى تقدير ويجوز فى نون أربعين والمئين الفتح والكسر قاله فى الكبير (قوله حال من أوائل أومن المحرم) أى قول المصنف من سنة حال الخ فكان المناسب ذكره قبل قوله إحدى وأربعين كما فعل فى الكبير لما فى صنيعه هنا من الايهام (قوله الثقات) جمع ثقة بمعنى الموثوق به (قوله جمع سبيل وهو الطريق) كل من السبيل والطريق يذكر ويؤنث كما فى القاموس (قوله وسبلها امتثال الخ) فشبه امتثال المأمورات واجتناب المنهيات بالسبل الحسية واستعير لها لفظ السبل استعارة تصريحية أو شبهت النجاة بمحل سبيل حسى على طريق الاستعارة بالكناية والسبل تخييل والسلوك على كل حال ترشيح (قوله ماقطعت شمس النهار) أى بسيرها الذاتى لها الذى هو إلى جهة المشرق أما ما يظهر لنا من سيرها إلى جهة المغرب فليس من ذاتها بل عارض لها من حركة الفلك الأعظم إلى جهة المغرب لأنه يحرك بحركته هذه جميع ما احتوى عليه من الأفلاك وما فيها من الكواكب ولايخفى أن القيد غير مراد وأن القصد التعميم فى جميع الأوقات على طريق الكناية (قوله وهى اثنا عشر) اعلم أن الحكماء قسموا منطقة الفلك الثامن الذى هو فلك الثوابت اثنى عشر قسما وسموا كل قسم منها برجا وقسموا كل برج ثلاثين قسما وسموا كل قسم منها درجة وقسموا كل درجة ستين قسما وسموا كل قسم دقيقة وقسموا كل دقيقة ستين قسما وسموا كل قسم ثانية وقسموا كل ثانية ستين قسما

والدلو والحوت وتقطع الشمس الفلك فى سنة وتقطع كل يوم درجة وتقيم فى كل برج ثلاثين يوما (و) ما (طلع) أى مدة طلوع (البدر النير فى الدجى) و يقطع الفلك فى كل شهر ويقيم فى كل برج ليلتين وثلثا فسبحان مكوّن الأكوان .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبجوا كل قسم ثالثة وهكذا ولاتفارق الشمس مسامتة هذه المنطقة أصلا فعند مسامتة الشمس وهى فى فلكها قسما من تلك الأقسام الاثنى عشر قيل : حلت فى البرج الفلانى و إذا فارقت مسامتته وابتدأت فى مسامتة ما يليه قيل قطعته وحلت فيما يليه ومنطقة كل فلك دائرة عظيمة بعدها عن قطبيه على حد سواء (قوله والدلو) وفى بعض النسخ أو الدالى وكلاهما صحيح لأنه يسمى بالاسمين لأن كواكب هذا البرج على صورة شخص معه دلو يملأبه فتارة يسمى باسم الدلو وتارة يسمى باسم صاحب الدلو والكلام على هذه البروج مقام آخر (قوله فى سنة) شمسية وهى من انتقال الشمس إلى أوّل جزء من الحمل إلى انتقالها اليه ومقدار أيامها ثلثمائة وخمسة وستون وربع يوم (قوله وتقطع كلّ يوم) أى وليلة وقوله درجة أى تقريبا و إلافقد ينقص ماتقطعه فى اليوم والليلة عن الدرجة بدقيقة و بدقيقتين و بثلاث دقائق وقد يزيد بدقيقة و بدقيقتين فقط لجانب النقص أكثر وكذا الحكم بأنها تقيم فى كل برج ثلاثين يوما تقريبى أيضا و إلا فالغالب أنها تقطعه فى أكثر من ثلاثين يوما بكسر ولهذا كله زادت السنة الشمسية على ثلثمائة وستين يوما بخمسة أيام ور بع فاحفظه (قوله وتقيم فى كل برج ثلاثين يوما) أى مقدار ثلاثين يوما لأنها كثيرا ماتنتقل لأوّل البرج فى أثناء اليوم أو الليلة وتنتقل عن آخره كذلك (قوله البدر) هو القمر ليلة تمام نوره عند استقباله لنا بجميع نصفه النير وذلك عند مقابلته للشمس بأن يكون بينه و بينها ستة بروج ولا يلزم أن يكون ليلة أربعة عشر كما يعرفه من له أدنى إلمام بالهيئة فقولهم هو القمر ليلة أربعة عشر تقريبى والنير صفة لازمة إذ البدر لا يكون إلا منيرا والمخسوف لايسمى بدرا (قوله فى الدجى) جمع دجية بضم الدال وسكون الجيم وهى الظلمة كذا فى القاموس (قوله وتقطع الفلك فى شهر) اعلم أنّ الشهر هو من اجتماع القمر بالشمس إلى اجتماعه بها فهو يقطع الفلك فى أقل من شهر لأنه إنما يجتمع بها ثانيا بعد أن يقطع الفلك و يقطع ماقطعته الشمس فى تلك المدّة التى بين الاجتماعين من الدورة الثانية وهو برج الاقريبا من نصف درجة من درجاته الثلاثين ولما كانت المدّة التى بين الاجتماعين أقلّ من ثلاثين يوما بأقل من نصف يوم بشىء يسير نقصت السنة القمرية عن ثلثمائة وستين فكانت ثلثمائة وأربعة وخمسين يوما وخمس يوم وسدس يوم كما يعلم تفصيل ذلك من رسالة العلامة أبى الفتح الصوفى فى التواريخ (قوله و يقيم فى كل برج ليلتين وثلثا) هذا أيضا تقريبى لأنه مبنى على أنّ مسيره فى اليوم والليلة ثلاث عشرة درجة إلا شيئا يسيرا وهو تقريب فانه قد ينقص مسيره فى اليوم والليلة عن ذلك وقد يزيد ومنتهى النقص إحدى عشر درجة وكسر ومنتهى الزيادة أربع عشر درجة وكسر هكذا ينبغى تقرير هذه المواضع فاحفظه ولا تنظر إلى ما يخالفه مما يقع فى حاشية شيخنا العدوى على شرح الناظم فجلّ من لايخطئ (قوله فسبحان مكوّن الأكوان) أى موجد الموجودات فالأكوان جمع كون بمعنى الكائن أو بمعنى المكوّن بفتح الواو أى الموجد بفتح الجيم والله تعالى أعلم .

قال المؤلف : تمّ تبييض هذه الحاشية على يد مؤلفها الفقير إلى رحمة مولاه محمد بن على الصبان عامله الله تعالى بالغفران والاحسان وكان تمام تبييضها يوم الأربعاء لأربع ليال بقيت من شهر محرم الحرام افتتاح سنة ١١٩٧ سبع وتسعين ومائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، وكان تمام تسويدها يوم الخميس لثلاث عشرة ليلة خلت من رمضان سنة ١١٨٠ ثمانين ومائة وألف .

فهـــرس

حاشية الصبان على شرح الملوى على متن السلم

قد تم بحمد الله طبع حاشية الشيخ « محمد بن علي الصبان » على شرح [السلم] للشيخ « أحمد الملوي » مصححا بمعرفة ؟

أحمد سعد علي

من علماء الأزهر الشريف ورئيس التصحيح

[القاهرة في يوم الاثنين ١٠ رجب ١٣٥٧ هـ الموافق ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ م]

ملاحظ المطبعة
محمد أمين عمران

مدير المطبعة
رستم مصطفى الحلبي